المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة

إشراف وتنسيق:

د.فايزة بلعابد جامعة بشار-الجزائر

الجزء الرابع

وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام 11 - 12 شباط - فبراير 2023

المركز الديمقراطي العربي

المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة حالة المؤسسات الناشئة

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين

&

جامعة إب – اليمن

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق- ليبيا

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

VR . 3383 – 6773 B

كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي:

المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة – حالة المؤسسات الناشئة

الجزء الرابع

إشراف وتنسيق:

د. فايزة بلعابد-جامعة بشار-الجزائر

النـــاشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049- Germany Code

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا

جامعة إب –اليمن

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق-ليبيا

ينظمون المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بـ:

المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة – حالة المؤسسات الناشئة_.

أيام 11و12شباط، فيفري2023

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

الرئاسة الشرفية:

أ.عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ. د. طارق أحمد قاسم المنصوب – رئيس، جامعة إب – اليمن.

أ. د. حسن علي حسن – رئيس جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د فؤاد عبد الرحمن حسان – نائب رئيس جامعة إب للدراسات العليا والبحث العلمي – اليمن.

أ. د. وليد شعيب آدم – وكيل الجامعة للشؤون العلمية – جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د. مصطفى عوادي – الجزائر.

أ. أحمد ابريك مراجع – مدير مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق – ليبيا.

رئيسة المؤتمر : د. بلعابد فايزة – جامعة بشار- الجزائر.

رئيس اللجنة العلمية :د. الحاج أحمد فوزي – جامعة الوادي- الجزائر.

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. عمامرة محمد العيد – جامعة تلمسان- الجزائر.

مدير المؤتمر : د. فضل قاسم الحضرمي – جامعة إب – اليمن.

أمانة الملتقى :د. نسيب أحمد – جامعة تلمسان- الجزائر.

التنسيق و الاشراف العام :أ. غربي خليل- جامعة سطيف – الجزائر.

المنسق العام : د. ربيعة تمار– مدير أدارة النشر– المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين.

رئيس اللجنة التحضيرية : د. أحمد بوهكو – المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين

التنسيق والنشر: د. حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية :أ. كريم عايش – المدير الإداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا –

أعضاء اللجنة العلمية:

د.فوزي محمود اللافي الحسومي_ جامعة لبيا_ليبيا	د. بلول محمد الصالح_ جامعة جامعة أوكلي محند أولحاج بولاية البويرة_ الجزائر.
د. وهيب عبدالعزيز الحبيشي نائب عميد كلية العلوم الإدارية جامعة إب- اليمن	د. عوادي عبد القادر-المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة - الجزائر
د. مراد عبدالسلام قمحان رئيس قسم المحاسبة- كلية العلوم الإدارية – جامعة إب- اليمن	د. بعضي آسيا_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. فؤاد احمد العفيري جامعة إب- اليمن	د. بن خليفة أحمد_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. محمد حمود السمحي جامعة إب- اليمن	د. لونيسة محمد أمين- المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة - الجزائر
د.مختار عبد الحكيم الصباحي جامعة إب – اليمن	د. الأطرش وليد- المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة - الجزائر
أ.د. سليماني إلياس-جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. مصطفى العثماني-المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة - الجزائر
أ.د. مقدم عبد الجليل – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. عوادي منير- المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة - الجزائر
د. بن يامين خالد- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. سمير عز الدين- جامعة الجزائر3 بولاية الجزائر- الجزائر
أ.د. بن زاير مبارك – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. يونسي محمد المركز الجامعي مرسلي عبد الله بولاية تيبازة- الجزائر
أ.د. بودخيل محمد الأمين- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. بن عيسى ريم_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. بن شلاط مصطفى- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. عيشوش عواطف_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. الوالي فاطمة- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. تجاني محمد العيد-_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. برباوي كمال- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	د. خالد علي _ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. بحوصي مجذوب- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د. عمر عطاء الله_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
د. علي عبابة- جامعة الجزائر3- الجزائر	د. عدايكة أسماء_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
د. بن سالم عبد الحكيم- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د.كمال ديدة_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. حاجي كريمة- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	أ.د. بوعنيني سميحة– جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر
أ.د. بن عبد العزيز سفيان – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د. زرفاوي عبد الكريم- جامعة العربي التبسي بولاية تبسة– الجزائر.
د. بن عبد العزيز سمير– جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د. قطاف عبد القادر_ المركز الجامعي الشريف بوشوشة بولاية أفلو
د. عبد الله ياسين – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر.	أ.د. بوقصبة الشريف_ جامعة الشهيد حمة لخضر بولاية الوادي- الجزائر.

أ.د. بن علي أمينة- جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	أ.د. طيرعبد الحق -جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي- الجزائر.
أ.د. دولي سعاد – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د. جفال خالد – جامعة العربي بلمهدي بولاية أم البواقي- الجزائر.
د.قندوزهشام– جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	أ.د. عبد الغفوردادن – جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر.
أ. سليماني وهيبة – جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د. دربال سمية - جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي– الجزائر.
أ.د. شريف بوقصبة- جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي- الجزائر	د. العمري أصيلة _ جامعة محمد خيضربولاية بسكرة– الجزائر.
أ.د. مصطفى عوادي- جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي- الجزائر	د. تيجانية حمزة – جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي– الجزائر
أ.د. بشيشي وليد – جامعة 8 ماي 1945 بولاية قالمة- الجزائر	د. نريمان عبد الرحمان- مركزالبحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية – الجزائر.
أ.د. عمامرة يسمينة -جامعة العربي تبسي بولاية تبسة- الجزائر.	د. معاوة وفاء- جامعة العربي تبسي بولاية تبسة- الجزائر.
د. ملاح وئام- جامعة العربي تبسي بولاية تبسة- الجزائر.	د.بونقاب مختار_ جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة_ الجزائر.
د. بوسواك آمال- جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي- الجزائر	د.شوقي مرداسي_جامعة العربي بلمهدي بولاية أم البواقي_ الجزائر.
د. حميداتو صالح- جامعة الشهيد حمة لخضربولاية الوادي- الجزائر .	د.محمد العيفة-جامعة الشيخ العربي التبسي - الجزائر
أ.د. كحيلي سلمة عائشة- جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة- الجزائر.	د.خالد علي- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر
أ.د. عماني لمياء - جامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة- الجزائر	د.بعلي حمزة– جامعة 8 ماي 1945 - قالمة- الجزائر.
أ.د. بن منصورليليا -جامعة عباس لغرور بولاية خنشلة- الجزائر.	د.منصورمحمد الشريف_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة الجزائر
د. أبو بكرخوالد – جامعة باجي مختاربولاية عنابة – الجزائر.	د.برباش عنتر_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر.
د. عدنان حاج علي – جامعة باجي مختاربولاية عنابة – الجزائر.	د.بو الحلايس خليل_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر.
أ.د. عفيف هناء– جامعة باجي مختاربولاية عنابة – الجزائر.	د.بن جلول خالد– جامعة 8 ماي 1945 بولاية قالمة- الجزائر
د.حازم سعيدة حجلة– جامعة باجي مختاربولاية عنابة – الجزائر	أ.د.مجلخ سليم– جامعة 8 ماي 1945 بولاية قالمة- الجزائر
د. حدادي عبد اللطيف-المركزالجامعي أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك بولاية تامنغست- الجزائر	د.نونة بن حملاوي_جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر.
أ.د. بن قدورأشواق-المركزالجامعي أمين العقال الحاج موسى آق أخاموك بولاية تامنغست- الجزائر.	د.بوجعدارالهام_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر.
د. مخلوفي عزوز- جامعة عمارثليجي بولاية الأغواط- الجزائر	د.صباح ليلى_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر
د. غربي ياسين- جامعة زيان عاشوربولاية الجلفة- الجزائر	د.حسان بوزيان_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر
أ.دصادق الزهرة -جامعة طاهري محمد بولاية بشار– الجزائر	د.بوعتروس جمال_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر.
د. قصابي شعبان- المركزالجامعي نورالبشيربولاية البيض- الجزائر.	د.عروف عفيفة_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر

د. بياض مصطفى- المركز الجامعي علي كافي بولاية تندوف- الجزائر	د.حمد عمان_ جامعة قسنطينة 3 عبد الحميد مهري بولاية قسنطينة_ الجزائر
أ.د. بوبكر مصطفى _ جامعة جامعة أوكلي محند أولحاج بولاية البويرة_ الجزائر	د.كيشاوي الياس_ جامعة الجزائر03 بولاية الجزائر_ الجزائر
أ.د. صلاح محمد _ جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بولاية تسمسيلت_ الجزائر.	د.بن موفق زروق_ جامعة زيان عاشور بولاية الجلفة_ الجزائر.
أ.د. لجلط ابراهيم _ جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بولاية تسمسيلت_ الجزائر.	د.جحيوة طاهر_ المركز الجامعي شريف بوشوشة بولاية افلو_ الجزائر.
أ.د بوكردید عبد القادر_ جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بولاية تسمسيلت_ الجزائر.	د.حمادي مليكة_ جامعة جيلالي اليابس بولاية سيدي بلعابس_ الجزائر.
د. لمطوش لطيفة_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر.	د.عليان صبرينة_ جامعة جامعة أوكلي محند أولحاج بولاية البويرة_ الجزائر
د. سيد أعمرزينب_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر.	د.زحوفي نورالدين_ جامعة جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة_ الجزائر
أ.د. لخديمي عبد الحميد_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر	د.زيان بروجة علي_ جامعة أحمد بن يحي الونشريسي بولاية تسمسيلت_ الجزائر.
د. مسعودي عبد الكريم_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر	د.قطاف عبد القادر_المركز الجامعي شريف بوشوشة بولاية افلو_الجزائر
أ.د. فودو محمد_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار-الجزائر	د.خثيرشين_ المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار بولاية اليزي_ الجزائر
د. حدادي عبد الغني_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار-الجزائر	د. منيرلواج_ جامعة محمد الصديق بن يحي بولاية جيجل- الجزائر.
أ.د. ساوس الشيخ _ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر.	د. بن شعيب فاطمة الزهراء_ المركز الجامعي بولاية مغنية- الجزائر
د. قويدري عبد الرحمان_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر.	أ.د عياد ليلى_ جامعة أحمد الدراية بولاية أدرار- الجزائر.

ديباجة المؤتمر:

أصبحت المؤسسات الناشئة تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، إذ تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول السائر ة في طريق النمو، وهذا راجع لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورفع الإنتاجية، وفتح مجالات للعمل جديدة خاصة في الدول النامية أين تعد المبادراتية بديلا مهما بسبب ظروف سوق العمل غير المواتية، من خلال استحداث فرص عمل وخلق الثروة خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات تتميز بالحداثة وتبنيها لأفكار جديدة، كذلك قلة مواردها المالية وضعف شرعيتها في الأسواق بسبب عدم الخبرة التجارية والتكنولوجية، ومن هنا تظهر حاجتها إلى المساعدة وتقديم مختلف أنواع الدعم والخدمات المالية والمادية وحتى المعنوية لمساعدتها على التواجد في بيئة مبادراتية للأعمال بالبيئة المعاصرة و المحفزة، تسمح بتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتها والتقليل من الصعوبات التي قد تواجهها أو تعرقل سير عملها من جهة، وزيادة فرص بقائها ونجاحها و إستمراريتها من جهة أخرى.

كما أن الهياكل المرافقة لهذه المشاريع أهمية بالغة في دعم المؤسسات الناشئة بمختلف القطاعات العامة والخاصة، من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي والمعرفي في ظل نموذج إقتصادي جديد قائم على الإبتكار والخروج من التبعية النفطية، ومن هنا قامت الدولة الجزائرية بإستحداث وزارة منتدبة للوزارة الأولى مكلفة بالمؤسسات الناشئة عملت على وضع إطار تنظيمي لتسهيل إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات والتركيز على ترقية هياكل مرافقها كدعامة أساسية لمساندة مثل هذه المؤسسات.

ومن هذا المنطلق، يمكن صياغة إشكالية المؤتمر كما يلي:

كيف تساهم هياكل المرافقة والدعم للأعمال المبادراتية في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة، وأثر ذلك على استدامة المؤسسات الناشئة ؟.

محـاور المؤتمر:

انطلاقا من إشكالية هذا المؤتمر الدولي، ارتأينا تنظيمه من خلال تسليط الضوء حول الأعمال المبادراتية والمؤسسات الناشئة بين المرافقة ومتطلبات الإستدامة، حيث تم تقسيم هذا الموضوع إلى محاور بهدف تعزيز البحوث العلمية والاطلاع على المستجدات في هذا الميدان مع فتح آفاق ووجهات النظر بين الباحثين الأكاديميين والخبراء الاقتصاديين والفاعلين في هذا الميدان.

لذلك سنركز على دراسة المحاور التالية:

المحور الأول : الإطار النظري و التأصيلي للأعمال المبادراتية والمؤسسات الناشئة.

المحور الثاني : تشخيص واقع الأعمال المبادراتية و المؤسسات الناشئة.

المحور الثالث : دور آليات الدعم و هياكل المرافقة للأعمال المبادراتية في النهوض بالمؤسسات الناشئة.

المحور الرابع : واقع، تحديات، أفاق مناخ الإستثمار في المؤسسات الناشئة.

المحور الخامس: تكييف المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات الناشئة والمبادرات.

المحور السادس :متطلبات تشجيع روح المبادرة والابتكار.

المحور السابع : عرض نماذج للمؤسسات الناشئة مع حالات عملية.

المحور الثامن: عرض تجارب دولية رائدة في الأعمال المبادراتية والمؤسسات الناشئة.

أهداف المؤتمر

- ✓ تسليط الضوء على واقع المؤسسات الناشئة؛
- ✓ التطلع على أهم المستجدات القانونية في قطاع الاقتصادي؛
- ✓ إبراز واقع الدعم المبادراتي في بيئة اقتصادية غير مستقرة ومعرفة أهم الأجهزة الفاعلة؛
- ✓ خلق علاقات تعاون وتواصل علمي بين القانونيين والاقتصاديين وكذلك المنظمات المهنية المختصة؛
- ✓ العمل على خلق تخصصات أكاديمية مشتركة بين الاقتصاديين والقانونيين وأصحاب القرار؛
- ✓ إثراء الرصيد العلمي والمعرفي وطرح الأفكار وتبادل الآراء بخصوص التجارب الدولية في هذا المجال؛
- ✓ فتح مجال لتبادل الخبرات والآراء بين أساتذة وطلبة الجامعات والمعاهد المتخصصة.

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أعضاء الرئاسة الشرفية كل بمقامه واسمه.

أ.د طارق أحمد قاسم المنصوب رئيس جامعة إب_ اليمن، أ.د. حسن علي حسن رئيس جامعة طبرق_ ليبيا، أ.د فؤاد عبد الرحمن حسان_ نائب رئيس جامعة إب للدراسات العليا والبحث العلمي_ اليمن، أ.د. وليد شعيب أدم_ وكيل الجامعة للشؤون العلمية _جامعة طبرق، ليبيا، أ. د مصطفى عوادي_ الجزائر، أ. عمار شرعان_ رئيس المركز الديمقراطي العربي _ ألمانيا_ برلين، أ. أحمد إبريك مراجع_ مدير مركز البحوث والدراسات العلمية_ جامعة طبرق_ ليبيا.

أ. كريم عايش، المدير الإداري للمركز الديمقراطي العربي، الحاج أحمد فوزي رئيس اللجنة العلمية، حنان طرشان مسؤولة التنسيق والنشر، د. ربيعة تمار مدير إدارة النشر، الباحثين المحاضرين معنا عبر تطبيق الزووم، نرحب بالجميع في هذه التظاهرة العلمية، ونتمنى أن تكون ناجحة وكإضافة للإنجازات العلمية التي قدمها المركز الديمقراطي العربي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر من المركز الديمقراطي العربي وما تم تقديمه من متابعة وتنسيق الى غاية انعقاد المؤتمر بيومنا هذا وبتاريخ 11و12 من شهر فيفري 2023م.

رئيسة المؤتمر:

الدكتورة قايزة بلعابد-جامعة بشار-الجزائر

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
23-13	دور التجديد التكنولوجي في دعم ريادة المؤسسات الناشئة –مع الإشارة إلى تجربة Netflix-	- ط. د. رانيا شابو - د. عبد الكريم زرفاوي
37-24	آليات دعم و واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر	- ط.د. مبرك الناصر - أ.د. عيسى دراجي - أ.د. خليفة منية
53-38	Mechanisms of accompaniment and government support for startup enterprises in Algeria	-Dr. bensaoula Sarah - Dr. bendima Nesrine
78-54	أفاق الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي	- ط.د. فرحي زكرياء - د.ملاح وئام
90-79	واقع و افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر	- ط.د. موفق محمد امين - د. بوعبد الله وسيلة - د. موفق عمر
101-91	التحول الرقمي لوكالة أناد في ظل جائحة كورونا– وكالة بشار انموذجاً–	- ط.د. كرومي يحيى
117-102	تشجيع الابتكار كآلية لدعم المؤسسات الناشئة -توجهات الجزائر الجديدة-	- ط.د. بن زروال آية - ط.د .بلولة سعيدة
136-118	دراسة تقييمية لأهم التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال وسبل الاستفادة منها في الجزائر.	- د. عثمان ولدالصافي - د. تاوتي أحمد
155-137	دورالمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة ROYALE EMBALLAGE لصناعة اطباق البيض ببرج بوعريريج	- ط د. جلاب ابراهيم - ط د.خليفة حروز - ط د سالم سليمان
171-156	دراسة تحليلية لأثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين	- د. عنترة برباش - د. سعيد أحسن - أ.د. سليم مجلخ
187-172	مدى ملائمة مناخ الاستثمار لخلق ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات في الجزائر.	- ط.د حمزة صحراوي - د.محمد العيفة
200-188	نحو تحقيق مؤسسات ناشئة مستدامة-رؤية استشرافية وتحليلية لحالة الجزائر-	- ط.د. وداد منغور - د.عبد الكريم حساني
208-201	المؤسسات الناشئة بالجزائر –واقع وآفاق-	- ط.د. زيغد رحمة - أ. د. مقيمح صبري
214-209	دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة	- د. سارة بوضياف - ط.د أنفال بوضياف - د. سارة بوحميدي
222-215	دور حاضنات أعمال الجامعات في خلق المؤسسات الناشئة	- د. مزياني أمين
238-223	دور الحدائق التكنولوجية الجامعية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة -تجارب دولية رائدة مع إشارة خاصة للجزائر –	- ط د. قتال سارة
249-239	شركة المساهمة البسيطة ترقية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري	- ط.د. عراج كنزة - ط.د.رويبح جهيدة
259-250	أهمية هيئات المرافقة الجامعية في نشر الفكر المقاولاتي، دار المقاولاتية وحاضنة جامعة أدرار نموذجا.	- د. حدادي عبد الغني

دور التجديد التكنولوجي في دعم ريادة المؤسسات الناشئة ــمع الإشارة إلى تجربة -Netflix

The role of technological innovation in supporting the leadership of Startups -referring to the Netflix experience-

ط. د. رانيا شابو /جامعة العربي التبسي/ الجزائر

PhD. Rania Chabou/ Larbi Tebessi University/ Algeria

د. عبد الكريم زرفاوي /جامعة العربي التبسي/ الجزائر

Dr.Abd el-Krim Zarfaoui/ Larbi Tebessi University/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التجديد التكنولوجي في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل التطورات الحديثة لبيئة الأعمال، مع الإشارة لإحدى المؤسسات الرائدة ألا وهي **"NETFLIX"** من خلال تجربتها الرائدة على المستوى العالمي، مع التعرض لحيثيات الاعتماد على التكنولوجيا في تطوير العمليات المساهمة في مخرجات هذا النوع من المؤسسات الرائدة.

ومن أجل الوصول لأهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج تلخصت في كون التجديد التكنولوجي عنصر أساسي لتطور المؤسسات الناشئة وريادتها، وظهر ذلك من خلال تجربة**"NETFLIX "**، كما تم التوصل إلى جملة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية:. التجديد التكنولوجي، المؤسسة الناشئة، تجربة **NETFLIX**.

Abstract:

This study aims to try to demonstrate the role of technological innovation in supporting and developing startups, especially in light of the recent developments in the business environment, with references to one of the leading institutions **"NETFLIX"** through its pioneering experience at the global level, with exposure to the reasons for relying on technology in the development of operations that contribute to Outputs of this type of leading institutions.

In order to prepare this study, the descriptive and analytical approach was relied upon, and a set of results were reached, summed up in the fact that technological innovation is an essential element for the development and leadership of startups, and this was demonstrated through the **"NETFLIX"** experience. Additionally, it came to some recommendations.

KeyWords: technological innovation, startups, **NETFLIX** experience.

مقدمـة:

أصبح التجديد التكنولوجي من أهم اهتمامات المؤسسات الحديثة، كونه يحقق التفوق والتميز لها في ظل التغير المستمر للبيئة، وهذا ما جعل المؤسسات الناشئة تدرك بشكل كبير أن تميزها هو من يضمن لها بقائها، وأن نموها واستمرارها يأتي من خلال قدرتها على التجديد التكنولوجي بالشكل الذي يمكنها من التكيف مع التغيرات البيئية، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تبني هذا النوع من التجديد.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف يساهم التجديد التكنولوجي في دعم ريادة المؤسسات الناشئة بصفة عامة؟ وكيف ساهم ذلك في دعم ريادة شركة Netflix؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل التجديد التكنولوجي مفتاح من مفاتيح نجاح شركة **Netflix**؟
- ما طبيعة التجديد التكنولوجي المتبني في شركة **Netflix**؟
- هل أثر التجديد التكنولوجي على القيمة السوقية لشركة **Netflix**؟

فرضيات الدراسة:

كمحاولة أولية للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات الجزئية الآتية:

- يعتبر التجديد التكنولوجي مفتاح من مفاتيح نجاح شركة **Netflix**؛
- تتبنى شركة **Netflix** التجديد في المنتج (خدمة/سلعة)؛
- للتجديد التكنولوجي أثر كبير على القيمة السوقية لشركة **Netflix**.

أهداف الدراسـة:

إن الهدف الأساس لهذه الدراسة يتمثل في محاولة إبراز دور التجديد التكنولوجي في دعم ريادة شركة **Netflix**، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من التجديد التكنولوجي والمؤسسات الناشئة؛
- التطرق لتجربة **Netflix** كمؤسسة ناشئة رائدة.

أهمية الدراسـة:

تستمد الدراسة أهميتها من جانبين هما:

- الجانب العلمي والمتمثل في الاهتمام المتزايد بموضوع التجديد التكنولوجي وأهميته في تحقيق النمو والنجاح للمؤسسات الناشئة؛
- أما ما يتعلق بالجانب العملي فإن أهمية الدراسة تبرز من خلال إبراز كيفية مساهمة التجديد التكنولوجي في دعم ريادة شركة **Netflix**، في ظل التغير المستمر للبيئة.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالبحث، وذلك عند وصف وتحليل التعاريف المتعلقة بها.

أولاً: التجديد التكنولوجي

يعد التجديد التكنولوجي من أهم ميزات الوقت الحالي، كما يعتبر من أهم عوامل نمو ونجاح المؤسسات لا سيما الناشئة منها.

1. تعريف التجديد التكنولوجي:

يعرف التجديد التكنولوجي على أنه: "تنفيذ تغييرات في التكنولوجيا أو توليفات التكنولوجيا التي تؤدي إلى تغيرات في المنتج، في أساليب الإنتاج وفي التنظيم" (بهلول، حليمي، و مطرف، 2020، صفحة 93).

كما يعرف على أنه: "فكرة جديدة تطبق لإنشاء أو تحسين العملية أو المنتج (سلعة/خدمة)" (روابحية، 2014، صفحة 114).

يستنتج من التعريفين السابقين أن التجديد التكنولوجي هو تنفيذ وتطبيق لفكرة أو تكنولوجيا جديدة من أجل إحداث تغييرات أو تحسينات في المنتج وفي الأساليب الفنية والتنظيمية.

2. طبيعة التجديد التكنولوجي:

يصنف التجديد التكنولوجي حسب الطبيعة إلى نوعين، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم 01: طبيعة التجديد التكنولوجي

المصدر: (حليمي و بوعشة، 2017، صفحة 667)

يوضح الشكل أعلاه أهم تصنيفات التجديد التكنولوجي والمتمثلة في: "التجديد التكنولوجي في المنتج (سلعة/خدمة)، التجديد التكنولوجي في العملية".

3. درجة التجديد التكنولوجي:

للتجديد التكنولوجي درجتين، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم 02: درجة التجديد التكنولوجي

المصدر: (سطوطاح و روابحية، 2016، صفحة 114)

يوضح الشكل أعلاه أن للتجديد التكنولوجي حالتين وهي إما أن يكون التجديد جذري أي مفاجئ ودون أي سابق إنذار، أو أن يكون التجديد تدريجي أي بشكل متصاعد ومستمر.

ثانيا: المؤسسات الناشئة

يعتقد الكثير من الناس أن المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات ناشئة، لكن هناك فرق بينهما حيث تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها بأنها شابة يافعة أمامها خياران إما النمو والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو إخفاقها والخسارة (مرباح، بوسالم، و عيسات، 2020، صفحة 424).

1. تعريف المؤسسات الناشئة:

تتعدد تعاريف المؤسسات الناشئة وذلك بتعدد آراء الكثير من الكتاب والباحثين، فهناك من يعرفها على أنها مؤسسات مبتكرة لديها إمكانيات تميزها عن المؤسسات التقليدية، تتمتع بقدرة نمو عالية وطرح منتجات أو عمليات فريدة في السوق و (Mebtouche, 2022, p. 114)، وهناك من يعرفها على أنها مؤسسة مؤقتة صممت للبحث عن نموذج أعمال قابل للتطوير والانتشار (Djekidel, Doua, & Merrad, 2021, p. 419)، كما تعرف على أنها مؤسسة جديدة يطلقها رواد الأعمال من خلال الجمع بين الأفكار والموارد (Bekaddour, 2020, p. 534).

يستنتج مما سبق أن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات جديدة ومؤقتة، لها بعد ابتكاري، تتميز بدرجة نمو عالية، تطلق من خلال الجمع بين الأفكار والموارد من طرف رواد أعمال، وتبحث عن نموذج أعمال مرن وقابل للتطوير، من خلال عرض منتجات أو عمليات جديدة وفريدة من نوعها في السوق.

2. خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من الخصائص، وهذا ما سيوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم 03: ما يميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية

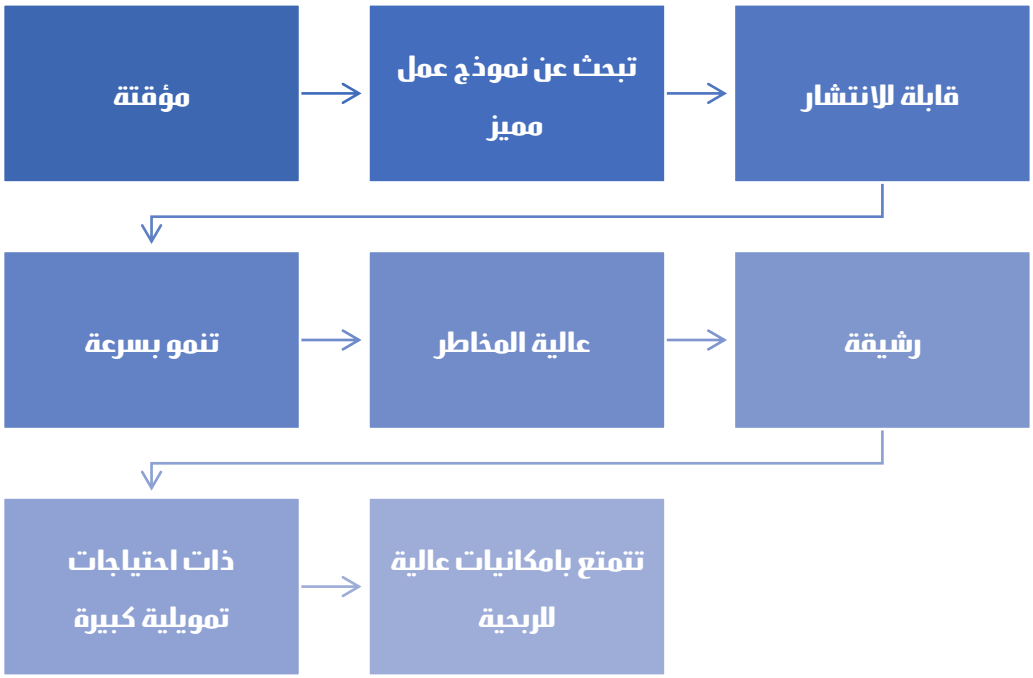

المصدر: (Khelil, 2022, pp. 295-296)

يوضح الشكل أعلاه مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الناشئة عن المؤسسات التقليدية، تتمثل الخاصية الأولى في كون هذه المؤسسات مؤقتة، بمعنى أنها لن تظل ناشئة طوال حياتها، أي يمكن لها أن تفشل وبالتالي تختفي، أو أن تنجح وتصبح رائدة في مجالها.

أما الخاصية الثانية فتتمثل في أن هذه المؤسسات تبحث عن نموذج عمل مميز، أي أن تبحث هذه المؤسسات عن منتج جديد لم يسبق له مثيل ويلبي حاجة العملاء.

وبخصوص الخاصية الثالثة أن هذه المؤسسات قابلة للانتشار، بمعنى أنه بمجرد أن ينجح نموذج عملها يمكن لها أن تنفذه على نطاق أوسع وبواسطة أشخاص آخرين.

وفيما يتعلق بالخاصية الرابعة فإن المؤسسات الناشئة تنمو بسرعة، أي أنها تتوسع وتنمو بسرعة كبيرة وفي وقت قصير مقارنة بالمؤسسات التقليدية.

كما تتمتع المؤسسات الناشئة بخاصية رابعة وهي مؤسسات عالية المخاطر، أي أنها معرضة لمخاطر متعددة وأكثر من غيرها (المؤسسات التقليدية). بالإضافة إلى خاصية خامسة وهي أنها مؤسسات رشيقة، بمعنى أن هذه المؤسسات تتمتع بالقدرة على التكيف بسرعة مع بيئتها الخارجية ومواكبة كل التطورات.

أما فيما يتعلق بالخاصيتين الأخيرتين فإن المؤسسات الناشئة مؤسسات ذات احتياجات تمويلية كبيرة و في نفس الوقت تتمتع بامكانيات عالية للربحية.

3. مراحل تطور المؤسسات الناشئة:

تمر المؤسسات الناشئة بمجموعة من المراحل، يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

شكل رقم 04: مراحل المؤسسات الناشئة

المصدر: (Terri & George, 2018, p. 14)

يوضح الشكل أعلاه أهم المراحل التي تمر بها المؤسسات الناشئة لتصل إلى نقطة نموها، والمتمثلة في: مرحلة التفكير، مرحلة النشوء، مرحلة الإنطلاق (المرحلة التجريبية)، مرحلة التحقق وأخيرا مرحلة التوسع.

- **مرحلة التفكير:** يتم فيها الإتيان بفكرة تثير اهتمام العملاء وتساعد في حل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم (Cohan, 2019, p. 08)؛
- **مرحلة النشوء (المفهوم):** تقوم هذه المرحلة على دراسة جدوى للفكرة، أي تحديد المشاكل المحيطة بالمنتج أو الخدمة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هو المنتج أو الخدمة؟، ما هي مزايا وفوائد المنتج أو الخدمة؟، هل يمكن تجسيد الفكرة؟، من سيكون العملاء وأين سيتم العثور عليهم؟ (Blank & Dorf, 2012, p. 34)؛
- **مرحلة التجربة:** يكون في هذه المرحلة عرض فعلي للمنتج أو الخدمة للاختبار مع شريحة العملاء المحتملة (Terri & George, 2018, p. 15)؛
- **مرحلة التحقق:** يتم التحقق من صحة نموذج الأعمال (المنتج أو الخدمة)، والتحقق من صحة العميل، إضافة إلى إثبات أنّ السوق يمكن أن تتوسع (Busulwa, Birdthistle, & Dunn, 2020, p. 06)؛
- **مرحلة التوسع:** يتم التوسع في السوق الحالي وتحديد أسواق أخرى.
- **نمو المؤسسة:** يجب أن تكون المؤسسة الناشئة قابلة للتطوير حتى تنمو (Terri & George, 2018, p. 15).

ثالثا: استراتيجية التجديد التكنولوجي في المؤسسات الناشئة

يسمح تبني التجديد التكنولوجي من قبل المؤسسات الناشئة مواكبتها لتغيرات السوق بشكل أسرع، لكن تحقيق هذا يتطلب اتباع استراتيجية معينة، يمكن اقتراح مجموعة استراتيجيات من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 05: استراتيجيات التجديد التكنولوجي في المؤسسات الناشئة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق ذكره

يوضح الشكل أعلاه ثلاث استراتيجيات للتجديد التكنولوجي التي يمكن تبنيها من قبل المؤسسات الناشئة لمواكبة مختلف تطورات البيئة الخارجية، هذه الاستراتيجيات من شأنها تحقيق النمو والريادة لهاته المؤسسات؛

تتمثل الاستراتيجية الأولى في إنشاء منتجات أو عمليات جديدة، أي يمكن للمؤسسات الناشئة استغلال التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة نشاطها أو حتى خارجها لابتكار وإنشاء منتجات جديدة، تصميم عمليات إنتاجية جديدة أو عرض وتقديم منتجاتها عن طريق تبني عملية جديدة.

أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في تطوير منتجات أو عمليات موجودة، أي يمكن للمؤسسات الناشئة تكييف المنتجات أو العمليات الحالية مع التغيرات والتطورات التي تطرأ على البيئة الخارجية.

وكاستراتيجية أخيرة يمكن للمؤسسات الناشئة استخدام المنتجات أو العمليات الحالية بطرق جديدة، أي يمكن لها استخدام المنتجات أو العمليات بشكل كاف وباستغلال التغيرات والتطورات.

كما يمكن للمؤسسات الناشئة تطبيق استراتيجية واحدة أو عدة استراتيجيات، ويرتبط ذلك بقدرتها على الاستفادة من تقاطع الاستراتيجيات الثلاثة، أين يمكن للمؤسسات أن تكون في حالتها المثلى، أي تتحقق كل أهدافها في منطقة التقاطع.

رابعا: تجربة Netflix كمؤسسة ناشئة رائدة

تعتبر شركة **Netflix** من إحدى الشركات الناشئة التي نجحت في مجالها من خلال الابتكار وأصبحت مع مرور الوقت شركة عملاقة.

1. نبذة عن تطور شركة Netflix:

Netflix هي منصة خاصة بنشر واستخدام الأعمال السينمائية والتلفزيونية، تأسست سنة 1997 في **Scotts Valley**، كاليفورنيا من قبل رواد الأعمال **Reed Hastings** و**Marc Randolph**،

تقوم بتأجير أفلام جديدة وإرسالها بأقراص DVD بالبريد إلى العملاء(Angelova, 2020) ، وفي سنة 1999 بدأت **Netflix** خدمة الاشتراك عبر الأنترنت، فبدل الدخول على الموقع لاختيار الفلم ودفع قيمته، أصبح العميل يدفع اشتراك شهري ويطلب ما يريد خلال الشهر من الأفلام(Hosch) .

وفي سنة 2000 وكأي مؤسسة ناشئة عانت **Netflix** من مشاكل مالية، الأمر الذي دفع ب **Reed Hastings** الذهاب إلى **Blockbuster** وعرض عليهم الاستثمار في **Netflix**، مقابل حصة من الشركة بمبلغ 50 مليون دولار لكنها رفضت العرض، سنة 2001 وصل عدد المستخدمين إلى مليون مستخدم، وفي سنة 2002 عرضت **Netflix** للاكتتاب العام، وقدرت ب309.7 مليون دولار (Kariuki, 2022).

سنة 2007 كانت نقلة نوعية لـ**Netflix** ويمكن القول أيضا أنها كانت البداية الفعلية لها، حيث أضافت خدمة البث المباشر عبر الأنترنت **Watch Now**، وكانت هي أول شركة تنجح في بث محتوى عن طريق الأنترنت، سنة 2011 أعلنت **Netflix** عن تغيير علامتها التجارية الخاصة بتأجير أقراص DVD، والتي أطلقت عليها اسم **Qwikster**، حيث أصبح اسم **Netflix** خاص بالبث المباشر فقط، لكن سرعان ما ألغت قرارها.

سنة 2013 بدأت **Netflix** بعرض أول مسلسل تلفزيوني خاص بها كان اسمه **" House of cards"**، كان هذا العرض بمثابة نقطة تحول حاسمة لنمو الشركة، وسنة 2015 أصدرت **Netflix** أول فيلم روائي لها بعنوان **"Beasts of No Nation"**، سنة 2016بدأ التوسع الفعلي لها، وتقريبا أطلقت الخدمة على مستوى العالم(How Netflix Became a $100 Billion Company in 20 Years) .

وفي سنة 2017 فازت **Netflix** بأول جائزة أوسكار لها، سنة 2018 أصبحت في تزايد مستمر والمصدر الأول للترفيه حول العالم، حيث بلغ متوسط عدد ساعات مشاهدة **Netflix** مليار ساعة كل أسبوع(Gupta, 2019) ، وبلغت قيمتها السوقية سنة 2020 "376.06 مليار دولار أمريكي"، كما أنه من المتوقع أن تصل إلى "932.39 مليار دولار أمريكي" بحلول سنة 2028، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره 12.1% (Singh, 2022).

2. التجديدات التكنولوجية الأساسية لشركة Netflix:

أبدعت شركة **Netflix** على مدار السنوات السابقة، ولقد شهد تطورها عدة تجديدات تكنولوجية، يمكن تلخيص أهمها في الشكل الآتي:

شكل رقم 06: أهم التجديدات التكنولوجية لشركة Netflix

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على(The Story of Netflix)

يوضح الشكل أعلاه أهم التجديدات التكنولوجية لشركة **Netflix** والتي بدأت بفكرة تأجير أفلام وإرسالها بأقراص **DVD** بالبريد إلى العملاء، ثم إطلاق موقع **Netflix.com** لبيع وتأجير الأفلام، و بعد ذلك ظهرت خدمة الإشتراك في **Netflix**، والتي تقدم للأعضاء إيجارات غير محدودة للأفلام بدون تواريخ استحقاق أو رسوم تأخير، وبعدها قامت **Netflix** بإضافة خدمة تقييم الأفلام، من أجل التنبؤ بالاختيارات المستقبلية للأعضاء.

كما يوضح أنه تم إطلاق ميزة الملفات الشخصية سنة 2005، والتي تسمح للأعضاء بإنشاء قوائم مختلفة لمستخدمين مختلفين أو حالات مزاجية مختلفة، إطلاق البث عبر الأنترنت سنة 2007، والتعاون مع العلامات التجارية للإلكترونيات للبث على أجهزة **Xbox 360**، **Blu-ray** وأجهزة التلفاز سنة 2008، إطلاق أول زر لـ**Netflix** على أجهزة التحكم عن بعد سنة 2011، وسنة 2014 بدأت **Netflix** البث بدقة **4K Ultra HD**.

كما أنه سنة 2016 أضافت **Netflix** خدمة تنزيل العرض بدون اتصال وأثناء التنقل، ثم بعد ذلك بسنتين قامت بحماية رقم التعريف الشخصي **(PIN)** كجزء من تحسينات الرقابة، سنة 2021 أطلقت **Netflix** ألعابا للهاتف المحمول.

3. العوامل الأساسية لنجاح شركة Netflix:

يقـول **Reed Hastings** "نادرا ما تمـوت الشركـات من التحـرك بسرعـة كبيرة، وكثيرا ما تموت من التحرك ببطء شديد"(Netflix Innovation Strategy) ، وكان قوله هذا يبيّن أن من أهم عوامل نجاح شركة **Netflix** هو تحركها بسرعة، إضافة إلى العوامل **07** التي سيوضحها الشكل الآتي:

شكل رقم 07: 07 عوامل رئيسية وراء نجاح شركة Netflix

المصدر: (7 Key factors behind the success story of Netflix)

يوضح الشكل أعلاه أهم العوامل التي ساهمت في نجاح شركة **Netflix**، وقد كان أول عامل هو استخدامها للتكنولوجيا، حيث انتقلت بفضل هذه الأخيرة من شركة تقوم بإرسال أقراص DVD عبر البريد إلى بث الأفلام والبرامج التلفزيونية بجودة عالية.

وكان العامل الثاني هو تميزها بالمرونة، أي سهولة حصول مستخدميها على طلبهم، أما العامل الثالث فكان متمثل في كون خياراتها متنوعة (أفلام، مسلسلات، رسوم متحركة...)، وكان العامل الرابع يتمثل في اتباعها لاستراتيجية المحتوى الأصلي، بمعنى إنتاجها الأفلام والبرامج التلفزيونية.

أما فيما يتعلق بالعامل الرابع أن محتوى **Netflix** خال من الإعلانات، والتي غالبا ماتزعج الناس، وكان العامل السادس هو حرصها على التحسين المستمر لخدمة المستخدم من أجل ضمان راحته، وأخيرا يتمثل العامل السابع في استخدامها لنظام التوصيات، حيث يعرض هذا النظام للمستخدمين الأفلام والبرامج التلفزيونية التي يرغبون فيها.

خاتمة:

على إثر ما تقدم يستخلص أنه ليس هناك خيار للمؤسسات الناشئة سوى مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية، بغية دعم نموها وريادتها، ولتحقيق هاته الأخيرة وجب عليها أن تتبنى التجديد التكنولوجي، باعتباره من أهم الركائز التي تدعم نمو ونجاح المؤسسات الناشئة، وتمكنها من تحقيق التفوق والتفرد في السوق، كما يمكن للمؤسسات أن تتبنى مجموعة من استراتيجيات التجديد التكنولوجي لتحقيق أهدافها.

اختبار الفرضيات:

مما سبق يمكن اختبار صحة الفرضيات كالآتي:

- **اختبار صحة الفرضية الأولى:** من خلال الدراسة يمكن اعتبار أن التجديد التكنولوجي مفتاح من مفاتيح نجاح شركة **Netflix**، وذلك لما حققه للشركة من نمو وتميز في السوق (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)؛
- **اختبار صحة الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة وجد أن شركة **Netflix** تتبنى التجديد التكنولوجي في المنتج والتجديد التكنولوجي في العملية، وذلك لأن أهم تجديدات الشركة التكنولوجية كانت تتعلق بالمنتج (سلعة/خدمة) وبالعملية (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية)؛
- **اختبار صحة الفرضية الثالثة:** من خلال الدراسة وجد أن للتجديد التكنولوجي أثر كبير على القيمة السوقية لشركة **Netflix**، وذلك لأنه من المتوقع أن تصل قيمتها السوقية إلى "932.39 مليار دولار أمريكي" بحلول سنة 2028 (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- يعتبر التجديد التكنولوجي أحد أهم الأسس التي تدعم ريادة المؤسسات الناشئة، وذلك كونه نشاط يواكب التغيرات والتطورات السريعة في البيئة الخارجية؛

- للتجديد التكنولوجي دور كبير في تحقيق التفوق، التفرد والوصول إلى القمة بالنسبة للمؤسسات الناشئة، لأنه يسمح لها بخلق منتجات جديدة وتطوير الحالية، بالإضافة إلى تصميم عمليات جديدة وتحسين عمليات قائمة؛
- قد تصل المؤسسات الناشئة لحالة مثلى عندما تستطيع فهم متغيرات بيئة الأعمال الحديثة، كونها الحاضن الأول للمؤسسات الناشئة ونشاطها؛
- يمكن للمؤسسات الناشئة الإستفادة من تجارب رائدة مماثلة لها في النشاط والأهداف.

التوصيات:

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- أصبح لزاما على المؤسسات الناشئة تجديد آلياتها بالشكل الذي يمكنها من تطوير منتجاتها وعملياتها الإنتاجية، وكذا رصد كل التطورات الحاصلة في محيط المؤسسة، وذلك من أجل تعزيز مركزها التنافسي، والذي يعتبر مرهونا بمدى قدرة المؤسسات الناشئة على التجديد التكنولوجي؛
- من الضروري أن تتوفر نظم معلومات عن التجارب الرائدة، حتى يتم الاستفادة منها من طرف المؤسسات الناشئة على المستوى المحلي والدولي، وهذا الدور تتبناه حاضنات الأعمال المرافقة للمشاريع الناشئة.

آليات دعم و واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر

Support mechanisms and the reality of start-up in Algeria

ط.د. مبرك الناصر/ جامعة تيسمسيلت/ الجزائر.
PhD. Student. Nacer Mebrek/ Tissemsilt University/Algeria
أ.د. عيسى دراجي /جامعة تيسمسيلت/ الجزائر.
Pr. Aissa Derradji / Tissemsilt University/Algeria
أ.د. خليفة منية/ جامعة خميس مليانة/ الجزائر
Pr.Khalifa Menia / Khemis Miliana University/ Algeria

ملخص الدراسة:

تعمل الجزائر على دعم المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تشجيع حاملي المشاريع الاستثمارية إلى تجسيد أفكارهم على ارض الواقع، مما يخفض نسبة البطالة في المجتمع، ومن أجل ذلك قدمت الدولة مجموعة من المساعدات والاستراتيجيات التي تمكن حاملي المشاريع من تخطي مجموعة من الصعوبات كانت مطروحة سابقا، منها قرار الحكومة في إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، و كذا إنشاء صندوق خاص لتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر، وتسهيل إجراءات إنشائها، وهذا ما يمكنها من ممارسة دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي .

توصلت الدراسة إلى أن صندوق دعم المؤسسات الناشئة يعتبر أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، لما يتميز به من قدرة على التعامل مع المخاطر حيث يمثل دعم المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاط الهيئات و التي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمشروعات بدون أن تتطلب ضمانات. و ذلك على خلاف القروض.

كما أوصت الدراسة إلى: ضرورة تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة التي في مرحلة ما قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء من اجل ضمان وصولها إلى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات ناشئة، آليات دعم المؤسسات الناشئة، صندوق دعم وتمويل المؤسسات الناشئة.

Abstract:

Algeria is working to support emerging businesses, encouraging investment project holders to materialize their ideas on the ground, which reduces the unemployment rate in society, and for this, the State has provided a set of aids and strategies that allow entrepreneurs to overcome a set of difficulties. that have been presented previously, including the government's decision to create a special ministry for emerging businesses and the knowledge economy, as well as the creation of a special fund to finance emerging businesses in Algeria, and to facilitate procedures of their creation, and this is what allows them to play a fundamental role in economic growth.

The study concluded that the Support Fund for Emerging Enterprises is considered the most important means of financial and technical support to emerging enterprises in Algeria, due to its ability to face risks, since support for projects is the natural field of activity for organizations that cover the financing needs of projects without requiring guarantees. This is different from loans.

The study also recommended: The need to provide financing to emerging businesses that are in the pre-establishment and establishment stages to ensure their access to security.

Keywords: Startups, Mechanisms to support Startups , Startups Support and Funding Fund.

مقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحسين المستوى المعيشي للفرد و زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لها، إذ شهد العالم مؤخرا ثورة فكرية و تكنولوجية تمثلت في ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة، حيث نجد أن المشاريع الصغيرة و الابتكار و الأعمال الريادية تعد أحد الحلول في الآونة الأخيرة المعتمدة من قبل الدول المتقدمة و النامية على حد سواء وفعاليتها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و نظرا للأهمية و الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات على الصعيد الاقتصادي، من خلال قدرتها على خلق فرص عمل دون الحاجة إلى رأسمال كبير للانطلاق، إضافة إلى سهولة تأسيسها ومرونتها، وسرعة الاستجابة لتطورات البيئة الاقتصادية وتحدياتها، حظيت هذه المؤسسات الناشئة برعاية وعناية من قبل التشريعات المختلفة التي سعت إلى تهيئة و تحسين بيئة مناسبة وفتح المجال أمام حاملي الأفكار والمشاريع الريادية و تشجيعهم لتجسيد مشاريعهم، من اجل المساهمة في القضاء أو الحد من تفاقم البطالة والتشجيع حاملي المشاريع على خلق مؤسسات ناشئة.

الأمر الذي دعا بالسلطات العمومية في الجزائر و للخروج من دائرة التبعية النفطية القيام بالدعم المالي و المادي و المعنوي و تقديم يد المساعدة و الحد من الصعوبات التي تواجه أصحاب الشركات الناشئة، و أيضا مرافقة مشاريعهم و استحداث آليات عديدة لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة لاسيما في ظل شح الموارد المالية و وضع إطار قانوني وتنظيمي يساهم في ترقيتها والوصول بها إلى مصاف المؤسسات الكبرى.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي آليات دعم و واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي تتفرع لنا مجموعة من التساؤلات الجزئية كالأتي:

- ✓ ما المقصود بالمؤسسات الناشئة ؟
- ✓ ما هي الشروط التي يجب أن تتوفر في المؤسسة لكي تعتبر مؤسسة ناشئة ؟
- ✓ ما هي آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- ✓ ما هي الاستراتيجيات الحديثة لخلق وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة، وأملا في تحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

- ❖ تعتبر المؤسسات الناشة القلب النابض للتنمية الاقتصادية الوطنية ؛
- ❖ حدد القانون الجزائري مجموعة من الشروط لكي تعتبر المؤسسة ناشئة؛
- ❖ توجد العديد من آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- ❖ المؤسسات الناشئة في الجزائر في تزايد مستمر؛
- ❖ وضعت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات لخلق و تطوير المؤسسات الناشئة؛

أهداف الدراسة:

توجد عدة أهداف مرجوة عند الانتهاء من هذا البحث أهمها:

- ❖ التعريف بالمؤسسات الناشئة؛
- ❖ معرفة المقومات الأساسية التي يجب توفرها لكي نقول أن هاته المؤسسة لها صفة المؤسسة الناشئة؛
- ❖ توجيه سلوك المواطن لإنشاء مؤسسة ناشئة؛
- ❖ التعرف على بعض المؤسسات الناشئة الناجحة في الجزائر ؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، و تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الناشئة كون هذه الأخيرة واحدة من الاستراتيجيات المتبعة لتنويع مصادر الدخل و لمجابهة ظاهرة البطالة، و كذلك معرفة مدى استعداد الجزائر لتقديم الدعم و المرافقة للمؤسسات الناشئة و كما نعرف أن الجزائر تتميز بفئة الشباب خاصة ذوي الشهادات سواء الجامعية أو التكوينية، الذي يعد مكسبا حقيقيا لتمتعه بالمعرفة التي تؤهله لإنشاء مؤسسات لأجل تخفيف العبء على مختلف مصالح الوظيفة العمومية التي أرهق كاهلها الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعة أو التكوين سنويا إلى سوق العمل، بالإضافة إلى تحليل واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع قمنا تقسيم البحث إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة.

المحور الثاني: أهم الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة بالجزائر.

المحور الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر .

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة:

1- تعريف المؤسسات الناشئة: هناك عدة تعاريف بخصوص المؤسسات الناشئة نجد من أهمها:

اصطلاحا تعرف المؤسسات الناشئة: على انها مشروع مصغر بدا للتو "Start-up "تتكون من جزئين "Start" و هو ما يشير الى فكرة الانطلاق و "up" و هو ما يشير الى فكرة النمو القوي و بدا استخدام المصطلح Start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، و ذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، على أنها " المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة.[1]

[1]- بن جيمة مريم و اخرون، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 519-531.

في حين عرفها البروفسور و رجل الأعمال ستيف بلانك أن المؤسسة الناشئة ليست نسخة مصغرة من المؤسسات الكبرى، بل هي تلك المؤسسات التي تنتقل من فشل إلى فشل بسرعة حتى تحقق النجاح في الأخير حيث تتعلم باستمرار من الزبائن وهو ما يعلمها التكيف[1]

وحسب **Patrick Fridenson** : ان تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر و لا بالحجم ولا بقطاع النشاط، بل يجب توفر أربعة شروط كالتالي[2]:

- ✓ النمو المحتمل عال جدا
- ✓ استخدام تكنولوجيا حديثة
- ✓ تحتاج لتمويل ضخم، الحصول على مختلف اشكال المساهمة
- ✓ ان تكون متاكد من ان السوق جيد، حيث يصعب تقييم المخاطرة.

من خلال التعاريف السابقة نفهم من إن المؤسسات الناشئة ليست كباقي المؤسسات الأخرى بصرف النظر عن الوضع القانوني فالمؤسسات الناشئة تختلف في نواحي كثيرة عن المؤسسات التقليدية، فنحن أمام نوعين من المؤسسات والتي تعمل بنفس الطريقة، والتي ليس لها نفس الديناميكيات أو نفس الأهداف.

يمكن القول بأن المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة تُبنى على أساس فكرة مبتكرة من طرف مقاول يتميز بخصائص معينة وهدفها النمو الذي تحققه سريعا كما لا يمكن حصرها في المجال التكنولوجي، بحيث تواجه خطرا عاليا بالفشل كونها تعتمد على منتوجات أو خدمات مبتكرة تخترق بها أسواق غير مشبعة أو تخلق أسواقا جديدة كليا وبالتالي هي تعمل في ظروف عدم التأكد الشديد ولذا يقوم المؤسسون بتصميم نموذج أعمال قابل للتطوير بشكل فعال

أما بالنسبة للجزائر فقد أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات" الشركات الناشئة"و "المشاريع المبتكرة"و"الحاضنات" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها،

2- شروط منح علامة مؤسسة ناشئة

تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية :[3]

- ✓ يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات؛
- ✓ يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- ✓ يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

[1]- Steve, B. Why the lean start-up changes everything. Harvard business review , 5 (9),2013, P5

[2]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة- دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 2021، ص33-47.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال" أطلع عليه يوم 2023/01/04 على الساعة 13:00 على الموقع التالي : https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

- ✓ أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على عالمة مؤسسة ناشئة؛
- ✓ يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- ✓ يجب على المؤسسة أن لا يتجاوز عدد عمالها 250 عام.

3- دورة حياة المؤسسة الناشئة:

قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة[1]

الشكل رقم(1): تمثيل لدورة حياة المؤسسات الناشئة

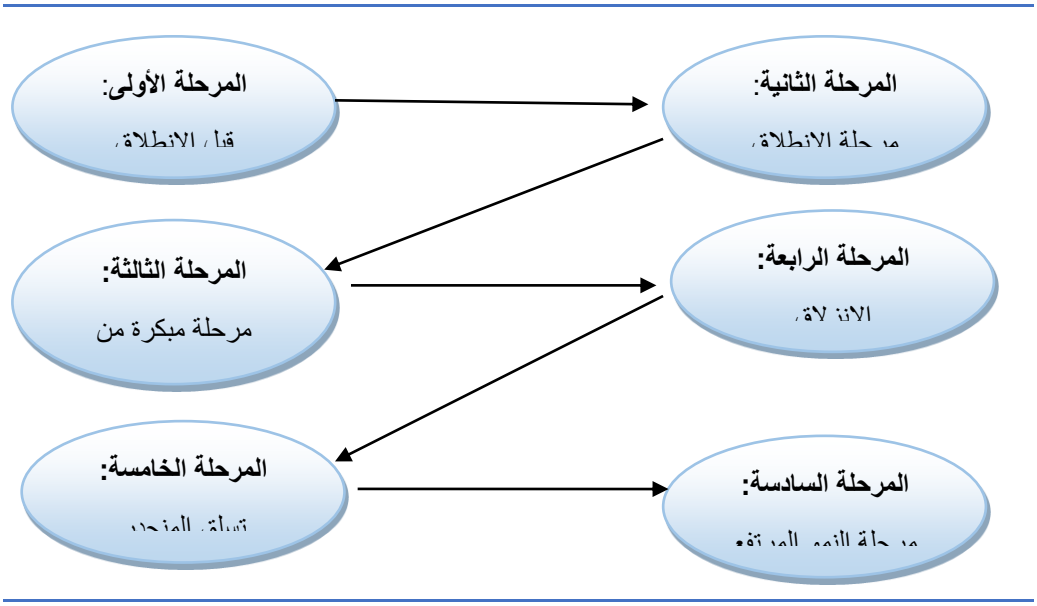

من إعداد الباحثين بالاعتماد على دورة حياة المؤسسات الناشئة

- ✓ **المرحلة الأولى** : وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج لفكرة جديدة ، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، ويكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، أو بالحصول على بعض المساعدات الحكومية.
- ✓ **المرحلة الثانية : مرحلة الانطلاق**، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غَير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأولى الذي يلجأ إليهم للحصول على التمويل.

[1]- بو الشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة Startups : دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع العدد 2، 2018، 421.

- ✓ **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو** ، يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط الى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى .
- ✓ **المرحلة الرابعة: الانزلاق،** وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين * رأس المال المغامر* بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حيث يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت ،وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
- ✓ **المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر،** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتج هو إطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل.
- ✓ **المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع،** في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة ، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

4- خصائص الشركات الناشئة :

- هي شركات شابة هدفها البقاء على قيد الحياة بل والنمو السريع؛
- النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير؛
- تعتبر من شركات الدوت كوم وتتركز على تكنولوجيا المعلومات؛
- تحتاج لمال قليل جدا لتأسيس وتتأتي بمردود عالي؛
- تمتاز بنمو السريع والمفاجئ وبمزايا مفاجئة؛

5- معايير تصنيف المؤسسات الناشئة:

حدد الباحثين ثلاث معايير في تمييز المؤسسات الناشئة عن غيرها من المؤسسات الجديدة الأخرى و هذه المعايير هي[1]:

المؤسسة الناشئة (مؤسسة جديدة): تستخدم معظم الدراسات حول المؤسسات الناشئة كلمة جديدة كمميز رئيسي لها. و هذه الكلمة تعني إنشاء مؤسسة جديدة تماما لم تكن موجودة سابقا كمؤسسة، و هذا المعيار يستثني المؤسسات التي أنشئت بإجراء تغييرات في الاسم أو الملكية أو الموقع أو الوضع القانوني، ويمكن الوصول إلى تاريخ إنشاء المؤسسات الجديدة بكل سهولة وذلك بالرجوع إلى سجلات السجل التجاري.

المؤسسة الناشئة (مؤسسة نشيطة): يرى الباحثين إن من المهم إضافة كلمة "نشطة" كمعيار ثاني، وبالتالي لكي تعتبر المؤسسة ناشئة ينبغي ان لا تكون جديدة فحسب، بل ينبغي ان تنخرط في تجارة السلع أو الخدمات. و من المهم استثناء المؤسسات غير النشطة أ, الورقية التي لا توظف عمالا و لا تستثمر في رأس المال ، من مجموع المؤسسات الناشئة في منطقة ما على الأقل لأغراض أبحاث التنمية الاقتصادية،

[1]- صورية بوطرفة، نجوى نصرة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد01، 2022، ص 967-984.

حيث أن إضافة هذا المعيار كعامل تمييز سيغير من طريقة تحديد تاريخ إنشاء المؤسسات الناشئة الجديدة، إذ لا تبقى السجلات مصدر بيانات مناسب. بل يحدد تاريخ الإنشاء بتاريخ صرف أول راتب بدوام كامل لأول عامل من عمال هذه المؤسسة، يعاب على هذا الأسلوب في تحديد تاريخ الإنشاء انه سيؤدي إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الأعمال التجارية المنزلية التي لا توظف عمالا بأجر.

المؤسسة الناشئة (مؤسسة مستقلة): يمكن انشاء مؤسسات جديدة من قبل مؤسس واحد او مجموعة من المؤسسين و لكن هناك ايضا المؤسسات الجديدة التي انشاتها شركة قائمة كفروع لها، و هنا وجب التمييز بين المؤسسات الجديدة التي تم انشاؤها كفروع و المؤسسات الجديدة التي اسسها المؤسسون الاصليون والتي يرجح ان تقدم افكارا جديدة الى المنطقة، ان هذا التمييز يسمح استهداف الحوافز و الدعم المقترحين للمؤسسة الناشئة التي تؤسس من رواد الاعمال بشكل مباشر، في حين يمكن للشركات التي لها فروع ان تستفيد من خطط الحوافز و الدعم الاخرى التي تستهدف الشركات القائمة و الناضجة التي تخطط للنمو في قطاعات محددة او مناطق جغرافية محددة، و نستخلص مما سبق انه يجب ان لا تكون مؤسسة حديثة الانشاء و نشطة فحسب، بل يجب أن تكون مستقلة أيضا حتى يتم اعتبارها مؤسسة ناشئة.

المحور الثاني: أهم الآليات الداعمة للمؤسسات الناشئة بالجزائر

قامت الجزائر في إطار الاهتمام بترقية العمل المقاولاتي بإرساء العديد من الآليات أولها انشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة الناشئة و اقتصاد المعرفة من طرف المشرع الجزائري في بادئ الأمر، ثم تم انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة و حاضنة الاعمال بالاضافة الى صندوق دعم و تطوير المؤسسات الناشئة كما هو موضح فيما يلي:

1- إنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة:

تم استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة الناشئة و اقتصاد المعرفة من طرف المشرع الجزائري في المادة الأولى بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 6 جمادي الاولى عام 1441 الموافق 02 جانفي 2020[1] و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، حيث تم تعيين السيد " ياسين جريدان " وزيرا للمؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، كما تم تحديد صلاحيات الوزير المتندب لدى الوزير الاول المكلف باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقمك 20-306 المؤرخ في 27 صفر 1442 الموافق ل 15 اكتوبر 2020، ان عملية استحداث وزارة تهتم بالمؤسسات الناشئة يعد دعما مباشرا للمؤسسات الناشئة و نية الحكومة في دعم و مرافقة المؤسسات الناشئة و منحها أفضلية و أولوية و هذا نظرا لأهمية هذه المؤسسات الناشئة في خلق تنمية اقتصادية في البلاد.

2- إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة

تم بموجب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020[2] من إنشاء لجنة وطنية لغرض منح علامة المؤسسة الناشئة و مشروع

[1]- المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 6 جمادي الاولى عام 1441 الموافق 02 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

[2]- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية.

مبتكر و حاضنة أعمال تدعى في صلب النص اللجنة الوطنية و تنشأ اللجنة الوطنية لدى الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة و يترأس اللجنة الوطنية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله و تتولى المهام التالية:

- ✓ منح علامة "مؤسسة ناشئة"
- ✓ منح علامة "مشروع مبتكر"
- ✓ منح علامة "حاضنة اعمال"
- ✓ المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة و ترقيتها
- ✓ المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة

3- حاضنات الأعمال لمرافقة المؤسسات الناشئة:

تتولى حاضنات الاعمال المرشحة لحمل علامة حاضنات اعمال " مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة، و بهذه الصفة تلتزم بما يأتي[1]:

- ✓ مرافقة حاملي المشاريع اثناء اجراءات انشاء المؤسسة
- ✓ مساعدة المؤسسات الناشئة لانجاز النماذج
- ✓ مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لايجاد مصادر التمويل و الانتشار في السوق
- ✓ مساعدة المؤسسات الناشئة في انجاز مخطط الاعمال و دراسات السوق و خطط التمويل
- ✓ توفير تكوين نوعي، خصوصا في ادارة الاعمال و الالتزامات القانونية و المحاسبية
- ✓ وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع و عتاد الاعلام الالي و المستلزمات المكتبية و الانترنيت عالي التدفق
- ✓ توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها و تزويدها بمساحات عمل مهيأ.

4- صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة :

أنشا لغرض دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة ومن أجل المساهمة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة، حيث تم إنشاء صندوق دعم و تطوير المنظومة الاقتصادية "للمؤسسات الناشئة" Start-up بموجب المادة 131 من القانون المالية رقم 19-14 المؤرخ في 14 الربيع الثاني عام 1441 الموافق ل 11 ديسمبر 2019 المتضمن لقانون المالية لسنة 2020[2]. وحسب تصريحات المسئولين هذا الصندوق يتولى تمويل المشاريع الناشئة وتحمل الأعباء بما فيها تغطية الخسائر الممكنة للمشروع وهذا بوضع تحت تصرفهم خدمات الحصول على التمويل لنشاطها والذي يدخل ضمن منظور شامل وهو دعم المقاولاتية في الجزائر من الناحية العملية فقد تم الإطلاق الرسمي لعمل الصندوق في 4 أكتوبر 2020 .

بدأ بالفعل الصندوق في تمويل المؤسسات الناشئة بموجب تصريح للمدير العام للصندوق وهذا بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تحصلت التصنيف بموجب منح علامة "مؤسسة ناشئة" التي تعتبر

[1]- مغربي خيرة، صدوقي حميد، المؤسسات الناشئة بالجزائر و اليات دعمها و تمويلها، مجلة الفريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد08 ، العدد02، 2022، ص84.
[2]- المادة 131 من قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020

ضرورية للاستفادة من التمويل الذي يقوم على مبدأ المخاطر وحسب تصريحات المسئولين تم تحديد ثلاث مستويات من التمويل02 مليون دينار – 05مليون دينار- 20 مليون دينار.

1-4 أسباب إنشاء صندوق دعم وتطوير المؤسسات الناشئة:

- ✓ قلة وانعدام التمويل الذاتي برأس المال الخاص ،فأصحاب المؤسسات الناشئة عادة ما يكونوا خريجي الجامعات حديثا.
- ✓ نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في تسيير المشاريع وتجسيد الأفكار المبتكرة على ارض الواقع.
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية التي تشجع أصحاب رؤوس الأموال والبنوك من تمويلها.
- ✓ التخوف من الإفلاس خاصة في مرحلة الانطلاق.
- ✓ كثرة معدلات الوفاة للمؤسسات الناشئة.
- ✓ صعوبة إعداد دراسات الجدوى لارتفاع تكاليفها.

المحور الثالث: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

قبل ان نتطرق الى واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر لابد من معرفة ترتيب الجزائر في الدول العربية من حيث عدد المؤسسات الناشئة الى غاية نهاية 2022.

1- المؤسسات الناشئة في الدول العربية

في الجدول الموالي ترتيب الدول العربية حسب عدد المؤسسات الناشئة الى غاية نهاية 2022 بالاعتماد على موقع startupranking.com كما يلي:

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية من حيث المؤسسات الناشئة

الترتيب	الدولة	عدد المؤسسات الناشئة
1	الإمارات العربية المتحدة	1043
2	مصر	621
3	الجزائر	125
4	السعودية العربية	106
5	المغرب	93
6	الأردن	90
7	تونس	51
8	الكويت	48
9	لبنان	48
10	قطر	32
11	البحرين	26
12	عمان	14
13	العراق	13
14	اليمن	6
15	السودان	5
16	ليبيا	3

17	موريطانيا	2
18	جزر القمر	2
19	سوريا	1
	المجموع	**2329**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على الرابط التالي: https://www.startupranking.com/
تاريخ الاطلاع 2023/01/08 على الساعة 18.18

من خلال الجدول أعلاه و بالاعتماد على موقع startupranking.com ، فان الجزائر تأتي في المرتبة الثالثة بـ 125 مؤسسة ناشئة بعد كل من الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بـ 1043 مؤسسة ناشئة ثم مصر في المرتبة الثانية بـ 621 مؤسسة ناشئة، و حسب الموقع أعلاه توجد 35 أفضل مؤسسة ناشئة (Startup Top) بالجزائر من بين 125 مؤسسة ناشئة، و تتمركز معظم أفضل المؤسسات الناشئة في الجزائر بالعاصمة الجزائرية ثم تليها كل من وهران مستغانم تلمسان سطيف ... ، أما بالنسبة لتصريح الأخير للسيد وزير المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة و المؤسسات الصغيرة ياسين مهدي وليد، في فعاليات الملتقى العلمي لحاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة الموسوم بشعار " ميلة استثمار Startup Mila Invest" عن تسجيل دائرته الوزارية لأكثر من 4000 مؤسسة ناشئة بالجزائر حازت منها 1000 مؤسسة على علامة المؤسسة الناشئة ، كما أكد السيد الوزير على تشجيع روح المقاولاتية و الرفع من عدد الشركات و المقاولين و الانتقال من 5 مؤسسات ناشئة لكل 10 آلاف مواطن الى 8 مؤسسات لكل 10 آلاف مواطن في الجزائر.

2- أفضل 10 مؤسسات ناشئة بالجزائر إلى غاية 2022

حسب موقع startupranking.com فان أفضل 10 مؤسسات ناشئة بالجزائر بالعتماد على مؤشر (SR Score) الذي هو عبارة عن رقم يتراوح بين 0 و 100000، حيث يعكس أهمية الشركات الناشئة على الانترنيت و تأثيرها الاجتماعي، و يتم حسابه على أساس SR Web و SR Social. فان ترتيب افضل 10 مؤسسات ناشئة بالجزائر كما يلي:

- ✓ **Siamois QCM** : هي عبارة عن منصة تدريب إلكترونية لطلاب الطب الجزائريين وأولئك الذين يستعدون لامتحان الإقامة تم إنشاؤه في 10 جوان 2017 . يتيح لهم توفير الكثير من الوقت والمال، ولكن قبل كل شيء، يساعدهم على أن يكونوا أكثر تنظيماً في عملهم. تحتل المرتبة 1140 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا
- ✓ **YASSIR**: "يسير" تم إنشاؤه في 01 جانفي 2017، تم تعيين YASSIR لبناء علاقات مفيدة بين مقدمي الخدمات وعملائهم المحتملين في مختلف المجالات ، من النقل والصحة والأغذية الزراعية والخدمات اللوجستية، مع غرس القيم الاجتماعية عبر مجموعة فريدة من نوعها، أصبحت YASSIR الآن الخدمة الرائدة في الجزائر من خلال تغطية أكثر من 12 مدينة ، في أقل من عامين ، كما توسعت مؤخرًا إلى دول شمال إفريقيا الأخرى. 2294
- ✓ **Batolis.com** هو موقع بيع إلكتروني جزائري 100٪ ، تم إنشاؤه في 21 جانفي 2015 بواسطة SARL MAMS BROS، يقدم مجموعة واسعة من المنتجات من أجهزة الكمبيوتر المحمول أو الهاتف المحمول أو الكمبيوتر اللوحي. تحتل المرتبة 3238 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.

- ✓ **Herd Academy** تم انشاؤها في 01 جانفي 2020، هي عبارة عن منصة جزائرية للتعلم عبر الإنترنت للطلاب للتعلم من مقاطع الفيديو التعليمية. تحتل المرتبة 4726 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **Global Opportunities: الفرص العالمية** هي أول منصة لاكتشاف الفرص لجميع الشباب في الجزائر. فرص منخفضة التكلفة والبحث عن محتويات أكاديمية ومهنية مهمة للتطوير الذاتي المستمر. إلى جانب توفير الفرص لاكتساب خبرة دولية مفيدة، من خلال تعزيز عقلية "يمكن أن نفعل"، وتطوير مهارات الثقة بالنفس وريادة الأعمال تم إنشاؤه في 11 افريل 2019. تحتل المرتبة 5022 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **MdinJdida** : "مدينة جديدة "تم تنشاؤها في 04 جانفي 2018 هي عبارة عن منصة مبيعات عبر الإنترنت في الجزائر للأجهزة المنزلية الإلكترونية والهواتف وما إلى ذلك من خلال الدفع والتسليم إلى المنازل، تحتل المرتبة 5176 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **Lafirist.com** : "لافيريست" تم إنشاؤها في 01 نوفمبر2018 حيث تهدف هذه المنصة الإلكترونية إلى إثراء المحتوى العربي على الإنترنت في الجزائر باللغة العربية. الهدف الرئيسي من Lafirist.com هو تزويد الشباب الجزائري بمحتوى عالي الجودة حول إنشاء أعمالهم الخاصة والحصول على وظيفة جيدة ومعلومات عالية الجودة حول إجراء أفضل الصفقات في الجزائر. دراسات الحالة (الأعمال المادية وعبر الإنترنت) ، الخدمات المصرفية ، التأمين ، عروض العمل ، مكتبة الكتب ، قصص النجاح .. ،تحتل المرتبة 5536 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **maykiHA** : "مايكي" تم إنشاؤه في 01 نوفمبر2018، موقع للتمويل الحديث للتواصل بين المستثمرين و Idea Hodlers وتضمن الأمان والخصوصية والشفافية والصفقة المثالية باستخدام حل رقمي. تحتل المرتبة 6092 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **Zawwali**: "الزوالي" تم إنشاؤه في 09نوفمبر2013، موقع لشراء وبيع المنتجات المستعملة ولجديدة عبر الإنترنت بأفضل سعر. كما يمتلك أكبر تشكيلة من العناصر الرخيصة على الويب. وكذلك تأمين المشتريات إلى توصيل الطلبات للمنازل او نقاط الاستلام، كما يوفر خدمة ما بعد البيع، تحتل المرتبة 6387 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.
- ✓ **Sekoir**: "سكوار" موقع الكتروني تم إنشاؤه في 04 أفريل 2021، هو سوق يجتمع فيه الأفراد والشركات المحلية لخلق القيمة والربح من سوق التجارة الإلكترونية المتنامي لشراء وبيع المنتجات - سواء كانت أثاثًا منزليًا أو مواهب حديقة أو حتى كرفان - بأقل جهد ومعرفة تكنولوجية و في بيئة آمنة وخاصة. سواء كان شراء سلع مستعملة أو جديدة. تحتل المرتبة 7124 من حيث المؤسسات الناشئة عالميا.

3- الصعوبات التي تواجه الشركات الناشئة

الصعوبات التي تواجه الشركات الناشئة: يصعب على الشركة الناشئة تحديد نقاط قوتها وضعفها في بدايات نشاطها وبالتالي كسب ميزة تنافسية في مجالها ليس بالأمر الهين خاصة وان السوق غالبا ما يكون لديه قادتها الذين يديرونهم موردين ومنتجتين وحتى المستهلك من الصعب جذبه كنحو استهلاك منتج جديد أو استعمال علامة جديدة إذا ستظهر تحديات أمامها وعراقيل قد تحول دون توسعها وإمكانية إفلاسها.

- ✓ **الصعوبات الإدارية :** خصوصا المتعلقة بإجراءات التأسيس .
- ✓ **الصعوبات التسويقية**: وهذا راجع لانخفاض الإمكانيات المادية .
- ✓ **الصعوبات الفنية**: تعتمد المشاريع الناشئة على قدرات وخبرات أصحابها بصفة رئيسية نظر إلى عدم سماح إمكانياتها المادية خصوصا على الكفاءات البشرية المتخصصة المرتفعة التكاليف .
- ✓ **الصعوبات التمويلية:** لعل أبرز المعوقات التي تعترض نمو وتحدد بقاء المشاريع الناشئة متمثلة في استثمارات البحث واستثمارات العملية الإنتاجية إضافة إلى استثمارات العملية التجارية مثل : الشبكة ،الإشهار.

4- الاستراتيجيات الحديثة لخلق وتطوير المؤسسات الناشئة

ولهذا الغرض التزمت الحكومة بترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال الأعمال الآتية خصوصا[1]:

-إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الإلكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي،

- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة،

- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين،

- إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين،

- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية،

- إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية،

- إطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي{Algeria Venture} ،

- إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد،

- وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها،

- استحداث "مخبر مالي" لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيات المالية،

- إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والاختراع واقتصاد المعرفة وتحسين مرتبة الجزائر،

- تقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة،

- تشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وتخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات،

- تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر.

[1]- أطلع على موقع الوزارة الأولى https://premier-ministre.gov.dz/ar يوم 2023/01/08 على الساعة 22.44

الخاتمة:

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في ترتيب المؤسسات الناشئة عربيا بعد كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر، إلا أن تعددا الشركات الناشئة بالجزائر يمثل خمس دولة مصر حسب الموقع startupranking.com، كما أن عملية استحداث وزارة تهتم بالمؤسسات الناشئة يعد دعما مباشرا للمؤسسات الناشئة و نية الحكومة في دعم و مرافقة هذه المؤسسات و منحها أفضلية و أولوية، و يعتبر صندوق دعم و تمويل المؤسسات الناشئة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، لما يتميز به من قدرة على التعامل مع المخاطر حيث يمثل دعم المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاط الهيئات و التي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمشروعات بدون أن تتطلب ضمانات. و ذلك على خلاف القروض التي تكون واجبة الدفع مهما كانت نتائج نشاط المؤسسة المقترضة. لقد قدمت لنا تجارب الدول الكبرى دروسا كثيرة حول متطلبات نمو سوق رأس المال من خلال اهتمامها بالمؤسسات الابتكارية الناشئة و سعيها الحثيث في إيجاد حلول لتمويل المعارف الحديثة.كما أن تمويل المؤسسات الابتكارية عن طريق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، يجب أن تتم معالجة الملفات بجدية لتجنب تعثر هذه المؤسسات لهذا يمكننا وضع مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ✓ ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجامعي لكي لا يعتمدوا فقط على الوظيفة العمومية و ذلك بتنمية روح تحمل المسؤولية و الابتكار وحب المخاطرة و تشجيع الأفكار الإبداعية؛
- ✓ تقديم التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة التي هي في مرحلة ما قبل الإنشاء أو في مرحلة الإنشاء ومرافقتها،
- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية لأصحاب المؤسسات الاقتصادية الناشئة Startup للاستفادة من التمويل اللازم عن طريق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة مما يضمن لها بقائها و نموها؛
- ✓ التنسيق بين البرامج الحكومية و الجامعات فيما يتعلق بالمشاريع التي تحمل طابع الابتكار و تسويقها حتى تقوم هذه الهياكل بتمويلها

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

1- بن جيمة مريم و اخرون، آليات دعم و تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 519-531.

[2]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة- دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 2021، ص33-47.

3- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال" أطلع عليه يوم 2023/01/04 على الساعة 13:00 على الموقع التالي : https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

[4]- بو الشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئة Startups : دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع العدد 2، 2018، 421.

[5]- صورية بوطرفة، نجوى نصرة، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر- مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 05، العدد01، 2022، ص 967-984.

[6]- المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 6 جمادي الاولى عام 1441 الموافق 02 جانفي 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة

[7]- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر 2020 ، المتضمن إنشاء لجنة وطنية.

[8]- مغربي خيرة، صدوقي حميد، المؤسسات الناشئة بالجزائر و اليات دعمها و تمويلها، مجلة الفريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد08 ، العدد02، 2022، ص84.

[9]- المادة 131 من قانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020

10- أطلع على موقع الوزارة الأولى https://premier-ministre.gov.dz/ar يوم 2023/01/08 على الساعة 22.44

المراجع باللغة الأجنبية:

11- Steve, B. Why the lean start-up changes everything. Harvard business review , 5 (9),2013, P5

Mechanisms of accompaniment and government support for startup enterprises in Algeria

آليات المرافقة و الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

Dr. BENSAOULA Sarah/ Tlemcen University/ Algeria

Dr. BENDIMA Nesrine/ Tlemcen University/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على واقع المرافقة و الدعم الحكومي للمؤسسات الناشئة في الجزائر عن طريق عرض مختلف آليات دعم و مرافقة هذه المؤسسات. و خلصت الدراسة الى التعرف على الهيئات التي ترافق المقاولاتية في الجزائر و المتمثلة في حاضنات الاعمال ، مشاتل المؤسسات و مراكز التسهيل. كما توصلت الدراسة الى أن الجزائر تبذل مجهودات كبيرة من أجل تشجيع ودعم المؤسسات الناشئة اضافة الى رفع العديد من العراقيل البيروقراطية التي تواجهها، وتسهيل إجراءات إنشائها، مما يمكنها من أن تلعب دورا اساسيا في تعزيز الاقتصاد الوطني. و لتوضيح ذلك اتبعنا المنهج الوصفي و التحليلي لدراسة ما قامت به الحكومة الجزائرية مؤخرا و ما وضعته من نماذج و قوانين لدعم المؤسسات الناشئة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المرافقة الحكومية، المقاول، حاضنات الأعمال، الدعم.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of accompaniment and government support in Algeria by presenting the various support and accompaniment mechanisms for these institutions. The study concluded by identifying the bodies that accompany entrepreneurship in Algeria, which are business incubators, enterprise nurseries and facilitation centers. The study also concluded that Algeria is making great efforts to encourage and support emerging enterprises, in addition to removing many bureaucratic obstacles that they face, and facilitating their establishment procedures, which enables them to play a key role in strengthening the national economy. To clarify this, we followed the descriptive and analytical approach to study what the Algerian government has done recently and what it has put in place in terms of models and laws to support emerging institutions and advance the national economy.

Keywords: emerging institutions, gouvernment support, contractor, business incubators, support

Introduction

Due to economic growth and innovation worldwide increase, the emergence and raise of new firms has been facilitated. Consequently, the importance of the scholary understanding of entrepreneurship support has increased for many reasons. Firstly, the research findings indicates that the new firms and more specifically fast growing ones contribute in the employment more than larger firms. Secondly, policymakers of countries have been experimenting with new programs and policies to encourage entrepreneurship. Thirdly, the importance of supporting entrepreneurs became institutionalized and dedicated by many journals and conferences.

According to (Tiago et al, 2020) many niches reflect the heterogeneous factors that precipitate commercial innovation. For example, U.S. government support for major technological innovations frequently began with the military and NASA, and were commercially supported by a wide range of public-private partnerships as well as legislative measures. Unfortunately, assessing what has taken place in such a 4 highly diversified field requires bridging across a number of literatures, representing a barrier for both scholars and practitioners. This systematic literature review on entrepreneurship support provides a critically needed contribution for examining the range and impact of these technological activities.

However, in the paper of (Tiago et al, 2020) the notion that innovation is the result of coherent efforts between universities, industry, and government triggered the establishment of a variety of initiatives to support the prime active mechanism responsible for the transfer of technology to markets - the entrepreneur. While many efforts also involve regulatory arrangements, such as taxation adjustments and access to capital, others addressed institutional activities in higher education and efforts to promote academic spin-offs.

Nevertheless, the university technology transfer offices and intellectual property management has become a growing ambitious activity coordinated by Universities world-wide. As a result, in more recent years, ES scholarship became more interdisciplinary which poses a challenge in synthesizing its findings.

To keep abreast of global economic developments, Algeria needs to develop the knowledge and modern technology in various economic fields and to support the idea of understanding the ES through its educational phases. In this context, and in order to know the challenges that the Algerian government is

facing, we carried out an analytical study on the reality of Es in Algeria and this shows the importance of our study.

Hence, the main problematic is as follow: **what is the reality of entrepreneurial support in Algeria?**

In order to facilitate the study and transform this problem into a realistic translation, the following questions were asked:

- ✓ What do we mean by entrepreneurial accompaniment?
- ✓ What are the institutions or bodies that accompany contractors in Algeria?
- ✓ What is the reality of startups in Algeria?

Objectives of the study:

- ✓ This study seeks to achieve the following objectives
- ✓ Addressing several theoretical concepts about entrepreneurial support
- ✓ Identify the mechanisms of entrepreneurial accompaniment in Algeria
- ✓ Get acquainted with the graduation certificate project of an emerging institution

The importance of the study:

Startup institutions have received great attention recently due to the role they play in achieving economic and social growth in addition to their contribution to the national product and reducing the unemployment rate, as they are considered a driving tool for the national economy and achieving economic development. Therefore, our study aims to highlight how Algerian government are supporting entrepreneurs and what facilities are they offering in order to develop the country's economy.

I. Conceptual framework on entrepreneurial support

1. Definition of entrepreneurial support

According to (Tiago et al, 2020, p 6) ES is designed to infuse new and young firms with sustaining elements that increase survival and development. ES sources can be tangible such as granting financial resources to a new firm, or intangible, such as providing professional advice from accountants, investors, and lawyers. Depending on Hanlon and Saunders's definition (2007, p. 620) the definition of ES is [the]: "Provision of valuable resources to entrepreneurs by individuals or organizations, which carry structured activities to facilitate the

imminent establishment of a new independent firm, increase survival chances, or promote long-term growth."

Additionally, (Messeghem et al 2014, p2) declare that entrepreneurial support is a process of three parties, taking place over time, enabling a project holder or an entrepreneur to benefit from a learning dynamic either training or advice, access to resources, networking, services and decision support.

2. Objectives of entrepreneurial support

The entrepreneurial support has many objectives: entrepreneurial act's sensitization, assistance in business plan development, financing, hosting, even monitoring and controlling the project. The next figure demonstrates the accompaniment nebula.

Figure (1): The accompaniment nebula

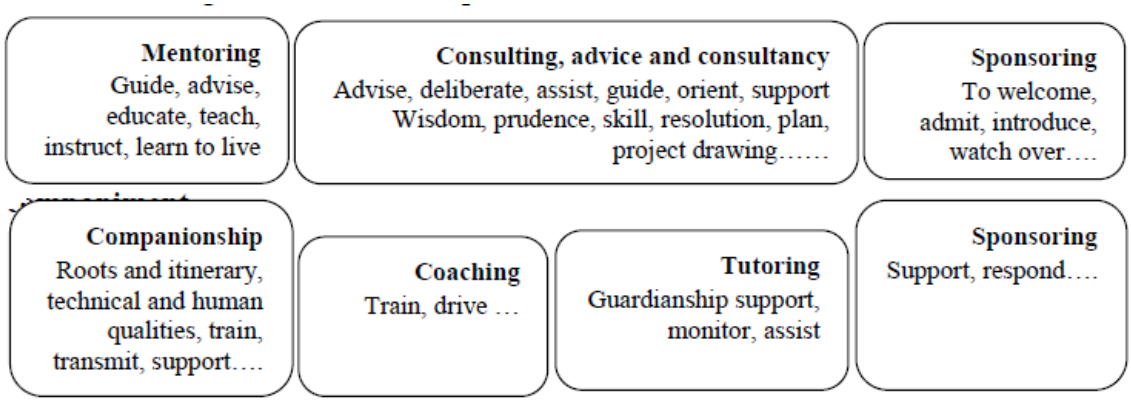

Source: Paul M., (2002), "accompaniment: anebula", Revue education permanent, n°153, Paris, p.56.

In the study of (Berreziga A. et al, 2021, p 171), they admit that the main forms of support are :

- Financial support: it comes in the form of financial resources for the realization of the entrepreneurial project, which are subventions and loans repayable with or without interest.
- Logistical support: it takes the form of accommodation in the offices of the support structure for a temporary period, generally before the beginning of the business and during the first months. This form of support helps to put the project leaders in an entrepreneurial environment where everyone relates their experience and provides solutions to others.

- Advice and training support: it takes the form of short-term training offered to the project leaders in order to acquire entrepreneurial skills as well as support via advice and assistance in dealing with new and complex situations.
- Post creation support: it takes the form of advice and specific monitoring lasting throughout the life cycle of the company.

The following figure summarizes the forms of support:

Figure (2): forms of support

Support Activity	Business creation phase	Goals Resources	General description of the activity
Pre-reception Reception	Idea	Verification of the adequacy betweenthe creator and his project. Feasibility study	Information on the steps. Referral to support organizations. Project feasibility assessment
Advice	Project (the relevance of the idea has been tested)	Viability of the project: - Aid for the acquisition of capital. - Help with the decision making.	Aid in the acquisition of financial capital, knowledge and relationships. Help with the project realization.
Follow-up	Active business	Company sustainability (management, training)	Help with administrative organization. Technological innovation.

Source: Degeorge J.M, Pierre J.M and Rousset O., (2010), "100 fact sheets on entrepreneurship", Breal edition, Paris, p. 41.

3. Entrepreneurial support phases

The entrepreneurial support phases are as follow (Ferhati L., 2021, p 377):

- The reception phase: It is represented in information and awareness, guidance and reorientation of the project holders, where the project is presented and presented, then the design begins, and the collection of information related to it, where the facilities begin to help the

contractor determine the nature of the product or permit that he will present to the market and provide the facilities accordingly. basis of the contractor's needs.

- Accompanying stage: When the project is mature, this stage comes, where the contractor is trained in the management and technical aspects and assisted by providing the feasibility study for the project until it is actually implemented, i.e. accompanying him in preparing the work plan, financial support, and assistance in obtaining subsidies from other agencies.
- The follow-up phase, which is all forms of support provided to the contractor, allowing him to possess effective management tools and help him in decision-making, as well as directing his commercial strategy.

4. Entrepreneurial support bodies

Due to the difficulty of establishing a new institution, especially in light of the changes that the market is experiencing, it became necessary to establish bodies to accompany the institutions during the establishment phase, including the following(Ferhati L., 2021, p 378):

- Business incubators: They are self-contained institutions with a legal entity working to provide a range of services and facilities for small investors who initiate the establishment of small enterprises with the aim of charging them with an initial payment by preventing them from overcoming the burdens of the launch stage. Business incubators provide some administrative services, as well as identifying funding sources and providing facilities In that regard, in addition to assisting in establishing a future action plan.
- Institutional nurseries: Institutional nurseries were established in accordance with Executive Decree No. 3 78 of February 25, 2003, in accordance with the provisions of Article 12 of the Directive Law for Small and Medium Enterprises. Commercial, placed under the tutelage of the Ministry in charge of small and medium enterprises. Its role is to receive and accompany newly established enterprises, as well as project owners. It also provides services to institutions and spreads in the field of accounting, legal, commercial and financial. Algeria has established a number of enterprise nurseries, including the incubator of Constantine and Oran. , Al-Wadi, Blida, Tlemcen and others.
- facilitation centers: They are public institutions of an administrative nature that enjoy moral personality and financial independence. One of their tasks is that they study files and follow them up and work to

overcome obstacles during the establishment stage. They also accompany project owners in the field of training and management, and provide consultations in the field of human resources, marketing and technology. and innovation.

II. An overview on startup enterprises support by the Algerian government

1. Stages of supporting the accompanying structures for Startup enterprises

The researchers concluded, after analyzing many models of support, to develop a general model of support from the point of view of contractors, describing the stages of support and the services provided to help emerging enterprises to launch and develop in three typical stages: before, during and after the support, which lasts from one month to 3-5 years.

- Stage before accompaniment

This stage, according to the startup life cycle, corresponds to the idea stage and extends from 5 to 7 months. During which the structure helps the contractor to develop his idea and ensure its validity; Business model formulation and training, especially in the administrative field.

- During accompaniment stage

Starting from the launch stage until the expansion stage from 1 to 3 years, during which the escort structure provides all services that allow obtaining a successful and scalable business model and achieving high growth rates such as providing the infrastructure, financing, counseling, guidance and training.

- Post accompaniment

This stage relates to providing additional support services to the enterprise after its expansion, maturity, and transformation into a small and medium enterprise in order to increase sales or improve production processes and prepare it for exit from the structure. (Salhi & Pr Bouriche, 2022)

2. Developing emerging enterprises within the Algerian government's action plan

Within the framework of supporting and promoting innovative small

and medium enterprises with innovative ideas, emerging enterprises emerged as a sector that requires attention and accompaniment, which made the public authorities prepare the appropriate environment and ground for these enterprises as the first seeds for the emergence of a strong sector of this type of enterprise, Which has become the main nerve in the economy of countries through its ability to provide job positions, stimulate self-employment, and employ technical and non-technical labor as institutions that do not need large capital to start activity or complications when establishing, managing, or managing. And in light of the public authorities' continued embodiment of their policy towards promoting the environment of startups and innovation, a ministry of its own was created by virtue of Presidential Decree No. 01/20 of January 02, 2020, which includes the appointment of members of the government, and it was named the Ministry of Small Enterprises, Emerging Enterprises and Knowledge Economy. And the appointment of a delegated minister in charge of emerging enterprises, which indicates the importance attached by the authorities.

And this was reinforced by the provisions of the Supplementary Finance Law for the year 2020 under Article 68 that amended Article 131, where the areas of intervention of the Fund for Supporting and Developing the Economic System for Emerging Enterprises were expanded. (Lamine & Hessaine, 2020)

Algeria seeks, through its new economic policy, to develop an appropriate and strong environmental system that aims to diversify and multiply the devices dedicated to establishing and supporting emerging institutions to make them the locomotive that leads the transition of the Algerian economy from a rentier system to a model that relies on other productive sectors and the knowledge economy. In order for innovative entrepreneurs to materialize their ideas, the innovation ecosystem in our country had to be strengthened to live up to the aspirations of our youth an ecosystem that guarantees them appropriate financing mechanisms.

In its action plan, the government considered that the digital transition represents one of the major bets that must be faced in an international context marked by a digital divide that is increasing in intensity day by day, which presents Algeria with a major challenge, represented by relying on its youth, who are rich in ideas and ingenuity, in order to develop the digital sector. New technologies and the involvement of emerging institutions to contribute to finding solutions to the strategic stakes facing the country (water security, energy transition, and food security...).

For this purpose, the government has committed itself to upgrading an incubator system for emerging enterprises and the digital economy, through the following actions, in particular:

• Creating a regulatory framework for open innovation and electronic payment media and issuing application texts for participatory financing,

• Reviewing the legislative framework for e-commerce to make it more flexible with emerging enterprises,

• Simplifying the procedures for setting up companies for the benefit of start-ups and other beginning investors,

• Establishment of start-up enterprises for free business owners and self-contractors,

• Enhancing the role of startups as a tool for financial inclusion through electronic payment and e-commerce,

• Creation of regional representations of the Algerian Emerging Enterprises Fund,

• Launching a program to accelerate the establishment of startups through a public accelerator {Algeria Venture},

• Creation of incubators and accelerators in all states of the country,

• Developing a system for evaluating incubators and rehabilitating their standards.

• Creation of a "financial laboratory" for the benefit of emerging institutions those are active in the field of financial technologies,

• Statistics of international rankings related to emerging enterprises, invention and the knowledge economy, and improving Algeria's rank, reducing the burdens of employers in favor of start-ups,

Encouraging venture capital, given its essential role in financing innovation, and easing administrative procedures for the establishment of an investment fund and a common deposit fund for innovations.

• Enhancing cooperation with investment funds guaranteeing investment in emerging institutions in Algeria.

In support of all of the above, the public authorities, along with young entrepreneurs and experts, have been keen to redouble efforts and initiatives with the aim of supporting and encouraging young people to enter the world of entrepreneurship and launch this innovative type of company. These initiatives are:

• "start-up", "innovative project" and "business incubator" labels

According to the Ministry delegated to the Prime Minister in charge of the knowledge economy and emerging enterprises, the "start-up enterprise" sign is an institutional document as a "passport" to obtain all the facilities that the state provides for the benefit of emerging enterprises.

The “innovative project” mark is granted to entrepreneurs who have not yet established their enterprises, and it allows, similar to the “start-up enterprise” mark, to obtain benefits, while the “business incubator” mark is granted to every structure belonging to the public or private sector, which proposes support for start-ups and owners of innovative projects wiith regard to accommodation, training, counseling and financing.

• Launching the "Africa Bay Inkube Me" program

"Africa By IncubMe" is the name of the new program that deals with innovative ideas and startups carrying creative projects on the African continent.

The aim of this program, which is a private initiative with the support of public authorities and several multinational companies, is to accompany entrepreneurs from Algerian and foreign companies active in the field of "open innovation" and help them find smart solutions for the continent. (N.A, 2022)

This initiative would make Algeria a real hub for innovation in Africa.

In keeping with the important decisions taken by the government towards emerging enterprises, which centered mainly, but not exclusively, on four main points:

- First: Creation of three technological zones that will serve as a base for emerging enterprises and accompanying structures, ensuring that they benefit from the real estate incubating their activity and from the economic and institutional climate suitable for their development and expansion, as it is expected that these zones will emerge as a space for innovation and as an integrated system for technological research and

industrial competitiveness based on employing the results of scientific and practical research. ,

- Second: Establishing significant fiscal and tax exemptions and facilities that support the creation of start-up enterprises and the expansion of their activities.
- Third: Establishing a fund to support the projects and initiatives of emerging enterprises to be a source of financing the proposed ideas, innovations and services, which may not be able to access the various forms of loans and support due to their recent design or failure to meet their expectations.
- Fourth: Adopting the appropriate procedural and administrative facilities, necessary and urgent, to improve the climate for emerging enterprises and to make public institutions a space to attract and encourage these projects and a support and accompaniment force for them. (N.A, Speech of His Excellency the Minister of Interior, Local Communities and Urban Planning on the occasion of the opening of the works of the International Forum. Algeria., 2019)

Figure (3): Developing emerging enterprises within the government's action plan

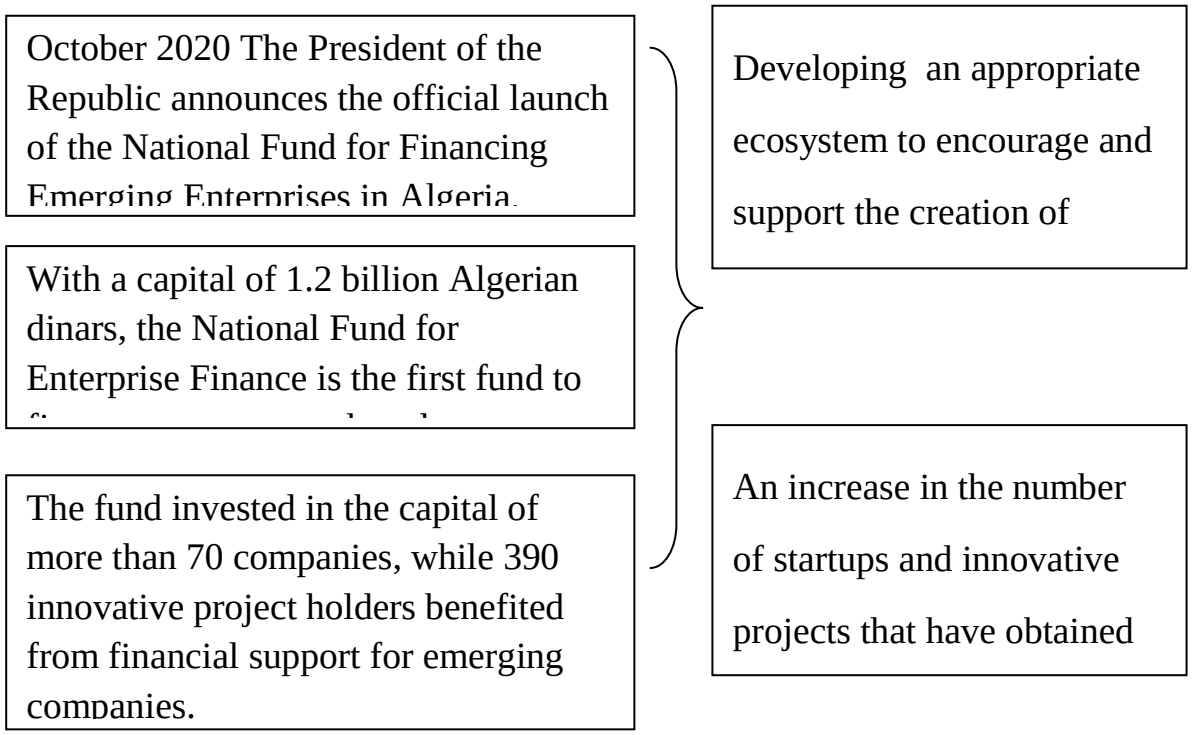

Source: (Communication Cell - Ministry of Higher Education and Scientific Research, 2022)

3. Conditions for granting a startup enterprise label

According to Article 11 of Executive Decree No. 20-254 of September 15, 2020 establishing a national committee to award the label “start-up”, “innovative project” and “business incubator” and define its tasks, composition and functioning; a start-up is considered an enterprise that is subject to Algerian law and respects the following criteria:

Figure (4) Conditions for obtaining the label

Age	the company must not have existed for more than eight (8) years
Innovation	The company's business model must be based on innovative products, services
Growth potential	The company must have significant growth potential
Chiffre d'affaires	the annual turnover must not exceed the amount set by the national committee
Share capital	At least 50% of the shares must be held by individuals, approved investment funds or other companies with the "Start-up" label;
Size	the company must not have more than 250 employees.

Source: (For startup enterprise, 2022)

4. Mechanisms for the implementation of draft Resolution 1275 certificate-startup enterprise/ certificate-patent

It should be noted that Ministerial Decision 1275 of September 27 came within the framework of the embodiment of the policy of the higher education and scientific research sector seeking to evaluate the work and projects completed by students during their training path when preparing graduation notes in the master’s, engineer or doctoral dissertation, within the framework of the certification mechanism. Start-up or patent certificate gives the access to the digital platform Ibtikar, which was designated by the Ministry of Higher Education for innovative students and entrepreneurs.

The new strategy of the Ministry of Higher Education and Scientific Research

Formation of entrepreneurial students

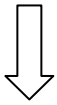

Creators of work and opportunity

The startup enterprise can be defined as a set of training programs in the field of preparing business plans for graduation projects and the accompanying technical processes to transform the graduation projects of final-stage students and doctoral students into emerging institutions.

5. Embodiment of the Diploma Project startup Enterprise

1. Team

It can consist of two to six students from different disciplines.

2. Project Discussion Committee (at the university level)

It specifies the possibility of including projects submitted within the framework of this type of certificate.

Issuing instructions from the willful ministry stipulating linking graduation subjects with what is compatible with local and national economic development.

3. Initiate basic training sessions

Preparation of BMC business plans template

Mining and digital marketing

How to protect, industrial and intellectual property

How to register

Label- innovative project-

Label- Start-up

6. Evaluation Criteria

Innovative aspects of the project	25%
Clarity and soundness of the main idea	20%
Getting to the prototype	25%
Business model validity BMC	30%

The project obtaining the label of an innovative project means that the work team will obtain (a set of four evaluation points 100%).

7. Funding mechanisms

- Activating the agreement signed between the Ministry of Higher Education and Scientific Research, the Ministry of Knowledge Economy, start-ups and micro-enterprises, in order to urge the funding agencies (ASF, the National Agency for the Promotion and Support of Entrepreneurship ANADE...) to commit to taking student projects as a priority.
- Opening the way for all other funding mechanisms available to finance the projects of students involved in a certificate project - an emerging institution -
- Directing projects in which the rate of innovation is low to the National Agency for the Promotion and Support of Entrepreneurship ANADE. (Article 11 of Executive Decree No. 20-254 of September 15, 2020 establishing a national committee to award the label “start-up”, “innovative project” and “business incubator”)

Conclusion:

Through this study, we tried to highlight the role of support structures in supporting emerging enterprises in Algeria. And through the results of the study that we reached, we concluded that there is a positive role for the state and the accompanying structures in supporting these institutions, as Algeria expressed a clear political will to support its establishment and development under a new model based on innovation. And this was evident, as we explained it through this research paper, in the establishment of a Ministry delegated to the First

Ministry in charge of emerging enterprises, establishing the first public accelerator and the first fund to finance emerging enterprises.

To ensure the success of startups in Algeria, we offer the following suggestions:

- Supporting and encouraging the establishment of business incubators, as it is one of the best means of supporting emerging enterprises.
- Develop risk-taking and encourage creative ideas.
- Keeping pace with the global development in the field of management, through the digitization of all sectors, and achieving high levels of smart management and artificial intelligence in the next few years.

REFERENCES:

1) (N.A). (2022). Developing an appropriate ecosystem that encourages the creation and support of startups. Retrieved December 15, 2022, From the interests of the Prime Minister: https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/

2) (N.A).(2019).Supporting emerging institutions in the field of public utility. Speech of His Excellency the Minister of Interior, Local Communities and Urban Planning on the occasion of the opening of the works of the International Forum. Algeria.

3) Abdelhamid Lamine ،Samia Hessaine .(2020) .Support measures for star-tup and innovation in Algeria:interpretation of the provisions of Executive Decree No20/254 .*Research in Contracts and Business LawReview* ، *05*(02)، صفحة 04.

4) Article 11 of Executive Decree No. 20-254 of September 15, 2020 establishing a national committee to award the label “start-up”, “innovative project” and “business incubator”

5) Bakkali, C., Messeghem, K., & Sammut, S. (2010). Support structures for business creation in the age of skills management. Management and Future magazine, 9(39).

6) BERREZIGA, A. et al (2021). The entrepreneurial support in Algeria : what realities ?. Business science review, 168-183.

7) Communication Cell - Ministry of Higher Education and Scientific Research. (2022). Towards the mechanism of an emerging institution

certificate or a patent certificate. Retrieved from Ahmed Dararia University - Adrar-: https://www.univadrar.edu.dz/20289/%D9%86%D8%AD%D9%88-

8) DINAOUI anfel aicha, ZEROUAT fatma zohra.(2020). Emerging enterprises are the new locomotive for Algeria to boost the national economy"Challenges and Support Mechanisms". Annals of Bashar University in Economic Sciences,7(3),326-340.
9) Ferhati, L. (2021). Entrepreneurial escort bodies and their strategies to support small and medium-sized enterprises in Algeria. Journal of money and business economies, 6 (2), 373-384.
10) For start-ups.(2022). Conditions for obtaining the label.Pour les startups – Startup.dz
11) RAKI, D., ZERROUKI, M. (2020). The role of the entrepreneurial accompaniment in the promotion of small and medium enterprises in Algeria: Case study of the national youth employment agency ANSEJ. Journal of contemporary Business and economic studies, 3 (3), 93-110.
12) Wided Salhi ،Hichem Pr Bouriche) .June, 2022 .(The role of support structures in sustaining start-ups in Algeria, from an entrepreneur's point of view- The case study of Faisal Doss start-ups .- *Journal of Financial, Accounting and Administrative Studies*.،(01)*09* ،

أفاق الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي

Investment prospects in financial technology startups in the Arab region and their role in achieving sustainable development and promoting financial inclusion

ط.د. فرحي زكرياء/ مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة / جامعة العربي التبسي/ تبسة/ الجزائر

Dr. S. Farhi Zakarya / Environmental Studies and Sustainable Development Laboratory / Algeria

د.ملاح وئام/مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة / جامعة العربي التبسي/ تبسة/ الجزائر

Dr. Wieme Mellah / Environmental Studies and Sustainable Development Laboratory / Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أفاق الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإبراز دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي، توصلت الدراسة إلى أنه وباستثناء الدول الخليجية، مصر، لبنان والأردن يبقى الاستثمار ضعيف في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في باقي الدول العربية وتعتبر هذه الشركات أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال مساهمتها فهي وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وختمت الدراسة بتقديم جملة من التوصيات أهمها توفير بيئة اختبار للتكنولوجيا المالية لصناع القرار لمعرفة المزيد عن التكنولوجيا الجديدة واختبارها قبل إصدار الرخص للشركات لضمان نجاحها بالإضافة إلى العمل على الاستفادة من الابتكارات التي تقدمها التكنولوجيا المالية لتمكينهم العملاء من الوصول واستخدام الخدمات المالية عبر المنصات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المالية، الشركات الناشئة، التكنولوجيا المالية، التنمية المستدامة، الشمول المالي.

Abstract:

This study aimed to shed light on the investment in the startup companies in the financial technology Field in the Arab region, and showing and reinforcing its role in achieving sustainable development and promoting financial inclusion, the study found that all the gulf countries excepted Egypt Lebanon and Jordan The investment still weak in the startup companies in the financial technology Field in the other Arabian countries. These companies considered an efficient tool in the financial inclusion through its participation to achieve the financial services in all the segments of society this study sealed à group of recommendations the most important the study concluded with a group of recommendations, the most important onesies providing a test environment for financial technology for decision makers to learn more about new technology and test it before issuing licenses to companies to ensure their success, in addition to working to benefit from the innovations provided by financial technology to enable customers to access and use financial services through electronic platforms.

Keywords: Financial institutions, Startups institutions, Financial technology, Sustainable development, Financial inclusion.

مقدمـة:

تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تحدياً لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من خلال تقديم الخدمات بشكل أسرع وبصورة أكثر كفاءة، كما تتميز تلك الشركات بعدم إتباع اللوائح التنظيمية المشددة التي تحكم المؤسسات المالية التقليدية، بالإضافة إلى تمتعها بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء.

وقد انعكست تلك التطورات على المؤسسات المالية، حيث قامت بالاستثمار في كيانات تتبع تقنية التكنولوجيا المالية وذلك بالشراكة مع شركات تكنولوجيا مالية ناشئة **Start-ups** أو الاستثمار في شركات جديدة أو من خلال الاستحواذ على الشركات التي تطبق تلك التكنولوجيا، كما بدأت بتحويل منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع تلك التكنولوجيا من أجل الاستفادة من كفاءة الخدمات المتطورة التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية من ناحية وحرصها على عدم فقدان حصتها السوقية أمام المنافسين الجدد في المجال التكنولوجي من ناحية أخرى.

ويتمثل الدور المحوري للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي في تحسين آليات جذب العملاء، ومعالجة أسرع للمعاملات المعقدة، وخفض تكلفة الخدمات، وتقديم التحليلات المالية المتقدمة، ونقل المعرفة وتحقيق الشفافية، وبالتالي تحقيق شمول مالي أفضل، وتحقيق الاستقرار المالي.

وعلى صعيد العالم العربي، تتصدر الإمارات العربية المتحدة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائمة الدول التي تضم أكبر عدد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وفقاً لتقرير نشرته**Bloomberg Intelligence** ، حيث تستحوذ الإمارات على 67 شركة، تليها الأردن ولبنان بـ 30 شركة لكل وحدة منهما، ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تستحوذ الإمارات على 30 % من أنشطة التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تتمتع الإمارات بكونها وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظراً لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها، ما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال.

مشكلة الدراسة: وعليه يمكن طرح الإشكالية الموالية

ماهي أفاق الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وما مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية؟.

أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للاستفادة من المجالات التي تتيحها التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية واستحداث بدائل جديدة، وذلك من خلال الاستثمار في الشركات الناشئة في هذا المجال على مستوى المنطقة العربية وتوفير العوامل التي تمكنها من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشراته؛

- التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وإبراز مجالاتها؛

- تحليل واقع شركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وقراءة لتحديات نموها في المنطقة العربية، والتطرق إلى أهم عوائق استمرارها والكشف عن الدور الذي قد تلعبه في تعزيز الشمول المالي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، والذي يعتبر الأكثر ملائمة لهذا النوع من الدراسات، كما اعتمدنا على عرض التحليلات والبيانات في المنطقة العربية للشركات الناشئة في مجال تطبيق التكنولوجيا المالية.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى أربع محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- الإطار النظري للشمول المالي؛

2- الإطار النظري للتنمية المستدامة؛

3- الإطار النظري للتكنولوجيا المالية؛

4- الإطار النظري للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية.

الدراسات السابقة

-دراسة أيمن بوزانة ووفاء حمدوش (2020)، بعنوان شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة إلى حالة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بإمكانها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، و تعرض خدمات متنوعة، وبسيطة، وبأقل تكلفة؛

-دراسة بن يزة شيماء وسمية لعلمى (2021)، بعنوان ابتكارات التكنولوجية المالية ومساهمتها في تحقيق أهداف الشمول المالي – واقع وتحديات-، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تطبيق الشمول المالي، من خلال التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية والتطرق لتطوير الاستثمارات في هذا المجال ومدى مساهمة ذلك في تعميم الخدمات المالية ودمج مختلف شرائح المجتمع في المنظومة المالية، وخلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من التطور الذي شهدته الدول العربية في مجال استخدام التكنولوجيا المالية والمجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي إلا أنها تواجه تحديات عديدة تقف عائق أمام نجاحها؛

-دراسة نادية زرداني (2020)، بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشمول المالي - دراسة مقطعية (Cross-Sectional) لعينة من(100) دولة لسنة 2017 -، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشمول المالي، تضمن مجتمع الدراسة كل دول العالم

التي تتوفر على جميع البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشرات متغيرات الدراسة، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين متغيرات الدراسة، وعليه لابد من تفعيل هذه المؤشرات باستخدام التقنيات الحديثة التي يمكن من خلالها الوصول لكافة الزبائن المحتملين وعدم التركيز على الزبائن المهمين ذوي الدخل المرتفع وذلك باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1- الإطار النظري للشمول المالي:

1-1 تعريف الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي من المصطلحات التي تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة من قبل جهات مختصة مختلفة.

فحسب البنك الدولي **WB** فإن الشمول المالي: يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم للمعاملات، المدفوعات، الادخار، الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة مسؤولة ومستدامة (إليزابيث، 2022)، ويعرفه مركز الشمول المالي **Accion** بأنه: الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة متكاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب يحفظ كرامة العملاء (سعدان و محاجبية، 2018).

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **CGAP**، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها لذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة إمكانية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار، القروض والتأمينات)، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة، من خلال مجموعة موردين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية ومنظمة (بن عامر و براهيمي، 2022، صفحة 5).

أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي على أنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق ملكية الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تعرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية (كركار، 2019، صفحة 364).

ومما سبق يمكن تعريف الشمول المالي بـ: ضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى أكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة بطريقة مستدامة بتكاليف معقولة.

2-1 أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في (محمد بدر، 2017، صفحة 15):

- يساهم في رفع الدخل الشهري للأفراد، ما يحفز الاقتصاد؛

- يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية؛

- يسهم في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة الأعمال، وبالتالي يمكن التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر؛

- زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.

1-3 أهداف الشمول المالي: تنحصر أبرز أهداف الشمول المالي في (نسرين، 2021/2020، الصفحات 13-14):

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي، تمكين الشركات الصغيرة وجدا والناشئة من الاستثمار والتوسع؛

- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

1-4 أبعاد الشمول المالي:

شكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي

الشمول المالي		
الوصول إلى الخدمات	**استخدام الخدمات**	**جودة الخدمات**
- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوي الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. - حسابات النقود الالكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمات. - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.	- نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.	***القدرة على تحمل التكاليف**: - معرفة متوسطة التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور، - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات الحالية غالية الثمن. ***الشفافية:** - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن لديهم معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض الحالي. - وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. *حماية **المستهلك:** - مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية. - مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. - نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

الشمول المالي		
الوصول إلى الخدمات	استخدام الخدمات	جودة الخدمات
.		* **الراحة والسهولة:** - نسبة الأفراد الذين لا يشعرون براحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في الانتظار في فروع المؤسسات المالية. - متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. ***الثقافة المالية:** - حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية. - نسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانيتهم بأنفسهم.

المصدر: (دريد و غريب، 2021، صفحة 282).

ومن خلال الشكل رقم (01) تتمثل أبعاد الشمول المالي في: (نادية، 2021/2020، الصفحات 20-21)

- الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل القرب، عدد أجهزة الصراف الآلي ....الخ؛

- استخدام الخدمات المالية: يشير استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية عبر فترة زمنية معينة من خلال نسبة البالغين ممن يملكون حساب وديعة أو حساب ائتمان، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف ....الخ؛

- جودة الخدمات المالية: تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء تجاه طلب الخدمة المالية من خلال مؤشرات القدرة، الراحة، الحماية....الخ.

1-5 مؤشرات الشمول المالي: وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات قياس الشمول المالي والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويمكن عرضها في الآتي (دريد و غريب، 2021، صفحة 283):

- **مؤشر امتلاك الأفراد البالغين حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية:** هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق حسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية؛

- **مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس إمكانية الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق وقدرهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، مثل البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية؛

- **مؤشر استخدام الحسابات المصرفية:** يتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع فواتير الشراء؛

- **مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية؛

- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.

2- الإطار النظري للتنمية المستدامة:

2-1 تعريف التنمية المستدامة:

برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة، إلا أنه يكاد يكون إجماع حول فكرة مفادها أن التنمية المستدامة تفتقد تعريفاً لأساس نظري، فهي: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (Flipo, 2016, p. 06)؛

كما عرف المبدأ الثالث المقرر في هيئة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها: ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل؛

وعرفتها اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأنها: التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلي حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلي تحقيقها بشكل معقول.

2-2 أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي: (عثمان و ماجد، 2007، الصفحات 28-29)

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** وهذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة العمرانية؛

- **احترام البيئة الطبيعية:** من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشاطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة لها؛

- **تحقيق استقلال و استخدام عقلاني للموارد:** على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقص عبر الزمن، تعمل التنمية المستدامة على عدم إستنزافها أو تدميرها وتحث على استخدامها بشكل عقلاني؛

- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** حيث تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة؛

- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وذلك بإتباع أساليب تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطـرة على جميع المشكلات البيئية؛

- **تحقيق نمو اقتصادي تقني:** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر، لتصل في النهاية إلى تحقيق المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

ويمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تحقيق الإنصاف داخل الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة، و بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي حماية البيئة رغبة في التقليل من الأزمات والمشاكل البيئية العالمية وتسعى أيضا إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوث و حماية البيئة.

3-2 أبعاد التنمية المستدامة:

يرى الكثير من الباحثين أن هناك أربعة أبعاد للتنمية المستدامة وهي (الجودي، 2016، الصفحات 301-302):

أ- البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجيـة أمام الاستهلاك والنمـو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه وقطع الغابات.....إلخ، أي وضع إدارة علميـة للمصادر الطبيعية؛

ب- البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة؛

ج- البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلوث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها؛

د- البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية و البيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد و تأمين حقوقهم الإنسانية

وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.

3- الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

3-1 تعريف التكنولوجيا المالية:

تتكون التكنولوجيا المالية « **Fin Tech**» من كلمتين التكنولوجيا « **Technology**» والمالية « **Finance**» وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية.

عرف مجلس الاستقرار المالي **FSB** التكنولوجيا المالية بأنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو لطبقات أو عمليات ومنتجات عديدة، لها اثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية (إدارة البحوث والدراسات، 2018، صفحة 01).

كما تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية (حرفوش، 2019، صفحة 724).

فمن خلال ما سبق يتضح أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن استغلال التطور التكنولوجي في المجال المالي لإيجاد ابتكارات حديثة سواء كانت تطبيقات أو خدمات، منتجات وكل ما يسهل القيام بالأعمال المالية ويحسن جودتها ويسمح بإجراء المعاملات المالية بكفاءة عالية.

3-2- أهمية التكنولوجيا المالية:

تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية وفوائد كبرى يمكن حصرها في (بن عقلمة و سائحي، 2018، صفحة 85):

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية إلى من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛

- تسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.

3-3 أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها (حيدر و مصطفي، 2020، صفحة 129):

- **تكلفة أقل:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية وبالأخص الشركات والأفراد في الغير مخدومين مصرفيا؛

- **خصوصية أكثر:** إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقا لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات. – السرعة: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالبا على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات؛

- **الانتشار:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة؛

- **المقارنة:** إذ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار.

3-4 مجالات التكنولوجيا المالية:

تتمثل أهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بصورة عامة في:

1- قطاع المدفوعات وتحويل الأموال: لقد أصبحت عملية دفع الفواتير أسرع وأكثر أمانا وسهولة، وثمة أنواع عديدة من المدفوعات التي تتم عبر الهاتف الجوال أو عن بعد مثل الخدمات المصرفية الهاتفية، الاتصالات الميدانية القريبة المدى **NFC** ومدفوعات الرسائل القصيرة **SMS**؛

2- قطاع الإقراض الرقمي: هو الإقراض الغير مصرفي القائم على التكنولوجيا باستخدام إمكانية الوصول إلى البيانات وخوارزميات متطورة وقوة الحوسبة مكنت الشركات الجديدة للتنافس مع البنوك التقليدية من خلال تقديم قروض جديدة جذابة للمقترضين، حيث تقوم الشركات بالمطابقة الرقمية مع المقرضين والمقترضين ويشمل هذا القطاع الشركات التي تقدم خدمات الإقراض من نطير إلى نظير والتمويل الجماعي ومنصات مقارنة القروض؛

3- إدارة الثروات: أن التكنولوجيا المالية غيرت مفهوم كيفية إدارة الأموال، حيث ترتكز إدارة الثروات الآلية على إدارة الأصول منخفضة التكاليف في محافظ منخفضة المخاطر، وتقدم بعض الشركات الاستشارة مباشرة للمستهلكين والبعض الآخر مشورة عن طريق الهاتف، وقد ازدادت شعبية الاستمارة الآلية **Robo Advisor** بشكل كبير في الآونة الأخيرة لإدارة الثروات الرقمية؛

4- تكنولوجيا التأمين InsurTech : أوجدت التطورات التكنولوجية طرقا جديدة لتقديم الخدمات التأمينية، بالإضافة إلى أساليب متقدمة لجمع البيانات تؤدي إلى تحديد أفضل للمخاطر وما يقابلها من تدابير علاجية وهو ما بات يشار إليه بـ تكنولوجيا التأمين **Insurtech** وفي أغلب الأحيان ترتبط تكنولوجيا التأمين بتحسين الخدمات المقدمة للعملاء فعلى سبيل المثال أصبح من الممكن معالجة طلبات التأمين الخاصة بدفع التعويضات عبر منصات رقمية على الإنترنت، وعلى نحو أكثر سرعة وفعالية (سلام، 2021/2020، الصفحات 13-16).

3-5 تطبيقات التكنولوجيا المالية:

هناك العديد من التطبيقات على تقنيات التكنولوجيا المالية، ومن أهمّها وأكثرها استخدامًا ما يلي:

- **البلوكشين Blockchain أو سلسلة الكتلة:** هو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه دون الحاجة إلى وسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب، ويشترك في هذا السجل جميع الأفراد حول العالم، ويمكن اعتبار البلوك تشين حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد؛

- **قطاع الإقراض:** الإقراض الرقمي هو الإقراض الغير مصرفي القائم على التكنولوجيا باستخدام إمكانية الوصول إلى بيانات وخوارزميات متطورة وقوة الحوسبة مكنت الشركات الجديدة للتنافس مع البنوك التقليدية من خلال تقديم قروض جديدة وجذابة للمقترضين، حيث تقوم الشركات بالمطابقة الرقمية مع المقرضين والمقترضين ويشمل هذا القطاع الشركات التي تقدم خدمات الإقراض من نظير إلى نظير مثل: التمويل الجماعي ومنصات مقارنة القروض؛

- **الذكاء الاصطناعي:** يعرف بأنه: "مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع أن تتصرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر، وإنجاز المهام الفعلية بتنسيق (سلام، 2021/2020، الصفحات 17-19).

4- الإطار النظري للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

1-4 تعريف المؤسسات الناشئة startups:

بدأ استخدام مصطلح **Start-up** مباشرتا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر، تعريف اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة **Start-up** تتكون من جزأين "**Start** "وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "**up**"وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، ويعرفها القاموس الفرنسي على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة"، وحسب قاموس الأعمال **Dictionary Business** هي المرحلة المبكرة من دورة حياة المؤسسة حيث ينتقل رائد الأعمال **Entrepreneur** من مرحلة التفكير إلى تأمين التمويل، ووضع الهيكل الأساسي للأعمال، وبدأ العمليات والتجارة.

يعرفها **Reis Eric** على أنها مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتج أو خدمة جديدة في ظل ظروف من عدم اليقين (ERIC, 2011, p 37).

يرى **Bob walsh** مؤسس شركة **Dev Shortcuts** أنها مؤسسة مستقلة، تضم فرد أو مجموعة من المطورين يتعاونون لإنشاء قاعدة بيانات برمجية بهدف تحسين الواقع وإحداث تغيير شامل يخدم المجتمع (Walsh, 2009, p 8).

تعرفها **Amy Fontenelle** بأنها هي مؤسسة حديثة بدأت للتو في التطور، يتم تأسيسها وتمويلها في الغالب في بداية ظهورها من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد، تقدم خدمة أو منتج لا يتم تقديمه حاليا في السوق أو لا يتم تقديمه بالصورة اللازمة حسب وجهة نظر المؤسسين (Alessandro, 2018, p 16).

حدد القانون الجزائري المقصود بالمؤسسات الناشئة في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وكذا شروط منح كل علامة، في أحكام المادة 11 منه في الفصل الرابع

المعنون بـ " شروط منح علامة مؤسسة ناشئة" بذكر مجموعة من المعايير كالتالي (التنفيذي، 2020، صفحة 55):

- يجب أن تكون المؤسسة الناشئة خاضعة للقانون الجزائري؛

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات؛

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على المنتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة؛

- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

- يجب أن تكون رأس مال الشركة مملوكة بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعية أو صناديق الاستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة؛

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

كما حصر وزير التجارة من خلال المذكرة رقم 708 الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 2019 عمل الشركات الناشئة في المجالات التالية: مكتب الدراسات والاستشارات في الإعلام الآلي، تركيب الشبكات ومعالجة المعطيات، هندسة الحاسوب الصناعية والإنتاجية، تشغيل خدمات الانترنت، خدمات الصوت عبر بروتوكول الإنترنت البرمجة وتركيب وصيانة معدات وبرامج التشفير (بن لخضر، شنبي، مخناش، و بريك، 2020، الصفحات 28-29).

من خل جمع النقاط المشتركة بين مختلف التعاريف السابقة وسد جوانب القصور في كل منها، يمكن القول أن المؤسسة الناشئة: هي مؤسسة مؤقتة، مصممة لتنمو بسرعة، تقوم بطرح منتج أو خدمة جديدة ومبتكرة، مستهدفة بها سوق كبيرة بهدف تحسين الواقع وإحداث تغيير شامل خدمتاً للمجتمع، تعمل في ظل ظروف عالية من المخاطرة وعدم اليقين، مع احتمال تحقيقها إيرادات ضخمة في حالة نجاحها، بغض النظر عن حجمها أو قطاع نشاطها.

2-4 تعريف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: " هي شركات صغيرة حديثة النشأة، تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة والاستحواذ على قاعدة كبيرة في الأسواق المالية، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة" وبالتالي فهي تلك الشركات الصغيرة و الحديثة التي تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية ".

3-4 بيئة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

تمر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في دورة حياتها بثلاثة مراحل أساسية تشمل فيما يلي (عماروس و هبري، 2022، الصفحات 17-18):

أ- البيئة الحاضنة المستحدثة: تكون معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في هذه المرحلة في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى حيث أن تمويلها يجري ببطء فيما يحاول رواد الأعمال التعامل مع القوانين واكتساب العملاء وعقد شراكات ومن بين الدول المتواجدة في هذه المرحلة تذكر دول إفريقيا، جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط؛

ب- البيئة الحاضنة الناشئة: تكتسب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في هذه المرحلة قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية معتبرة وتزيد هنا الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع هذه الشركات الجديدة، ومن بين الدول المتواجدة في هذه المرحلة نجد دول أستراليا الصين وأمريكا الجنوبية؛

ج- البيئة الحاضنة المتقدمة: هي البيئة التي تصل فيها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى مرحلة الإشباع بعدد صفقات قليلة بأحجام كبيرة، حيث تركز هذه الشركات هنا على القيمة المرتفعة لحجم الاستثمار (أكثر من مليار دولار للصفقة) ولم يصل إلى هذه المرحلة سوى الدول الأوائل المحركة للأسواق العالمية مثل دول الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية.

4-4 خطوات خلق مؤسسة ناشئة في ظل التغيير التكنولوجي:

تمر عملية خلق شركة ناشئة بعدة خطوات نذكر منها:

- **تحديد نوع وهدف المؤسسة الناشئة:** أهم خطوة في مرحلة خلق شركة ناشئة هي تحديد الهدف الأساسي للمؤسسة أو المشروع، وهو الأمر الذي يساعد كثيرا بالفعل في اختيار نمط المؤسسة وتحديد هدفها كمؤسسة ناشئة من البداية بكل وضوح، ويعد أحد أهم أسباب نجاح العمل بشكل عام ويجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمعايير، وتسهل عملية الوصول إلى الأهداف المرجوة بفعالية وسرعة كلما كان الهدف واضح ومدروس و قابل للتحقيق على أرض الموقع، ويشترط أن يكون الهدف مميز ومختلف بشكل ما عن أهداف وأفكار المنافسين في السوق؛

- **تقييم هدف وفكرة المؤسسة من خلال البحث:** في المرحلة الثانية تأتي خطوة البحث والتقييم، وهي خطوة في غاية الأهمية للشركات الناشئة التي ترغب في الدخول والنجاح في عالم زيادة الأعمال، إذ يتم فيها التقييم الدقيق لأهداف وأفكار المؤسسة الناشئة بشكل موضوعي من خلال مدى قابليتها للتحقيق على أرض الواقع، ومدى تفردها مقارنة بالشركات المنافسة، وذلك قبل الشروع في تنفيذ أي شيء ما يجنب الكثير من الخسائر، ويتم التقسيم والاختبار من خلال دراسة السوق و المنافسين والجمهور المستهدف وطبيعة المنافسة وماذا يمكن أن تقدم المؤسسة بشكل فريد لجمهورها وما إلى ذلك وبناء على النتائج التي تتوصل إليها من البحث والدراسة يمكن تقييم هدف المؤسسة الناشئة وأفكارها ووقتها ويقرر إذا كانت تحتاج إلى تعديل أو أنها مناسبة بالفعل وبالتالي تنتقل إلى الخطوة التالية؛

- **وضع خطة العمل:** هي الخطوة الأهم في رحلة إنشاء المؤسسة الناشئة **startup** والوصول إلى النجاح المنشود، وتتضمن خطة العمل الناجحة والفعالة دراسة جدوى فنية واقتصادية وتشغيلية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والجدير بالذكر أن خطة العمل الجيدة تساعد كثيرا في الوصول إلى الأهداف بشكل أسرع وأكثر فاعلية، بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال المختلفة على الاستثمار في المؤسسة، وهو أمر جيد فيما يتعلق بأهداف التطوير والتوسع على مستوى العمل والنشاط لذلك لا بد من الاستثمار الجيد في هذه الخطوة من خلال بذل الوقت والجهد اللازم لوضع خطة عمل مناسبة وجيدة للشركة الناشئة قبل إطلاقها في السوق والدخول في المنافسة؛

- **الاستقرار على مصادر التمويل:** لا يكتمل أي عمل دون رأس مال يعتمد عليه في كل المراحل التي يمر بها، ولهذا يعتبر تحدي مصادر التمويل و تحديد رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الناشئة من أهم الخطوات الأساسية قبل الشروع في تنفيذ أي من خطة العمل الموسوعة. إذ يعتبر نقص التمويل المطلوب

وعدم توافر مصادر ثابتة وأساسية للتمويل من أبرز أسباب فشل المشروعات الناشئة، هناك طرق عديدة يمكن من خلالها الحصول على مصادر تمويل أو رؤوس الأموال الشركة الناشئة، منها التواصل مع المستثمرين وعرض خطة العمل من أجل إقناعهم لتمويل المشروع، أو الطريقة الأخرى الأكثر شيوعا بين رواد الأعمال والشركات الناشئة حول العالم وفي اللجوء إلى البنوك التي تدعم المشروعات الناشئة عن طريق القروض؛

- **تقنين الأوضاع القانونية والأوراق الرسمية:** خطوة ضرورية وأساسية لا يكتمل بدونها أي مؤسسة ناشئة تحتاج إلى تواجد بشكل رسمي في سوق العمل، وهي خطوة تقنين الأوضاع القانونية واستيفاء الأوراق الرسمية اللازمة لإنشاء الشركة وإطلاقها في السوق وهو الأمر الذي بالتأكيد ستحتاج فيه اللجوء إلى أهل الخبرة والمختصين في الأمور القانونية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الناشئة وإطلاقها، من أجل التأكد من سلامة إجراءات والعمل دون أي عراقيل قد تضيع العمل والمجهود؛

- **تحديد مكان ومقر المؤسسة الناشئة:** مقر الشركة هو بمثابة واجهة عمل والمكان الذي تدير منه العمل وتخرج منه الخطط التنفيذية وما إلى ذلك، لذلك فمن الضروري اختيار مقر مناسب للمؤسسة الناشئة، ولا يشترط في مكان العمل أن يكون كبير وضخم على الأقل في المراحل الأولى والبدايات ولكن لابد من وجود مكان للعمل ولابد من اختياره بعناية بما يتوافق مع ميزانية الشركة وخطة العمل التي تسير عليها؛

- **اختيار موظفين وعمال الشركة:** خطوة أخرى لا تقل أهمية عن مما سبق من الخطوات والمراحل اللازمة من أجل إنشاء مؤسسة ناشئة ومن ثم إلى التسويق لها من أجل تحقيق أهدافها، وهي مرحلة التي يتم فيها اختيار فريق العمل الذي يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة ومساعدتها في الوصول والنجاح وهذه الخطوة عادة ما تكون محفوفة بالمخاطر، لذا وجب الانتباه كثيرا لها وبذل أقصى مجهود في انتقاء فريق العمل بعناية فلا بد عند اختيار أي عضو في الفريق أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات الأساسية، من ضمنها أن يكون قادر على تحقيق أهداف الشركة بدقة وكفاءة وفي هذا الشأن ننصح دائما بالبحث عن العناصر الشابة خلال اختبار فريق العمل لما يمتلكونه من طموح كبير قد تساعد في الوصول إلى الأهداف وتحقيق النجاح بشكل فعال؛

- **الظهور الالكتروني للمؤسسة الناشئة:** بعد الانتهاء من توظيف فريق عمل مناسب لبدء العمل بفعالية وكفاءة لا بد من الالتفات بعد ذلك إلى أهمية التواجد الإلكتروني للمؤسسة الناشئة على شبكة الانترنت لما تتمتع به تلك الشبكة من إمكانيات جذب مستخدمين من مختلف الأنحاء، ويكون ذلك من خلال إطلاق موقع ويب خاص بالمؤسسة على شبكة الانترنت يمكن من خلالها لأي من الجمهور المهتم بما تقدمه المؤسسة من منتجات أو حتى أفكار ولا يتوقف التواجد الإلكتروني على مجرد امتلاك موقع ويب فقط بل يتمثل كذلك في التواجد على مختلف وسائط التواصل الاجتماعي؛

- **التسويق الإعلامي للمؤسسة الناشئة:** لا يخفى على أحد أن التسويق بكل أنواعه سوء بالطرق التقليدية أو الحديثة أصبح ضرورة قصوى لكافة أصحاب المشاريع للترويج لمنتجاتهم أو حتى أفكارهم، فغياب التسويق للمؤسسة الناشئة يؤدي إلي عدم إدراك الجمهور المستهدف لما تقدمه المؤسسة.

4-5العوامل الرئيسية المؤثرة في خلق الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

يتضح من خلال خطوات خلق شركة ناشئة أن هناك جملة من العوامل الرئيسية تتحكم في تواجدها والتي قد تقف كذلك عائقا أمام بقائها في سوق العمل وهي (ومضة و بيفورت، 2017):

أ- السياسات والقوانين: تسهم السياسات الحكومية من خلال التوجيهات المتعلقة بتوفير بيئة قانونية ملائمة ولوائح تنظيمية سلسة لعمل المؤسسات الناشئة وتشجيع المستثمرين ورواد الأعمال من خلال الامتيازات الممنوحة بالإضافة إلي توفير وسائل الدعم والتمويل والمرافق الضرورية في سهولة إطلاق الشركات الناشئة بالإضافة إلي جذب العديد منها؛

ب- رأس المال البشري: حتى تنجح الشركات الناشئة يجب أن يتمتع رواد الأعمال بالخبرات والثقافة اللازمين في عالم الأعمال والتسيير من خلال سعيهم الدائم لخلق جو عمل محفز من خلال توفير أجور مناسبة وظروف عمل ملائمة وآمنة ومستقرة تتوافق أو تتفوق على ظروف العمل في القطاعات الأخرى، كذلك يجب أن يتوفر سوق العمل على العمالة الماهرة في المجال المالي والتكنولوجي بالإضافة إلي توفر الخبراء والمستشارين المختصين في الخدمات المالية؛

ج- الدعم والاستثمار: كذلك من مقومات نجاح الشركات الناشئة فتح المجال والتشجيع على الاستثمار من خلال توفير قنوات الدعم والتمويل وهيئات الضمان وتوفر السوق العام على حاضنات أعمال تسريع الشركات الناشئة بالإضافة إلى انفتاح السوق على الشركات الكبرى من اجل الشراكة معها؛

د- السوق والطلب: تؤثر جملة من العوامل في نجاح أو اختيار الشركة الناشئة اقتحام سوق معين مثل حجم السوق ومعدلات نمو القطاع، حجم الطلب، متوسط الدخل، معدلات الإنفاق وشدة المنافسة ....إلخ.

4-6 العوامل المشجعة على الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية:

أ- مؤشر الشمول المالي العام: لا تزال قضايا الشمول المالي تعتبر من القضايا الثانوية في المنطقة العربية حيث انه وحسب آخر إحصائيات البنك الدولي حول الشمول المالي تبين أنه نحو 62 % من البالغين أكبر من 15 سنة في المنطقة العربية لا تتوفر لهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية أو التمويلية الرسمية، ووفقا لذلك تحتل المنطقة العربية المرتبة الأخيرة بين ست مناطق ومجموعات إقليمية على صعيد الشمول المالي كما تعرف هذه النسبة وجود تفاوت بين الدول العربية وهو ما يعتبر فرصة استثمارية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتحقيق مزيد من المكاسب أمام البنوك التقليدية (حنان، 2020، صفحة 16).

ب- التركيبة السكانية: يبلغ عدد سكان المنطقة العربية حاليا أكثر من 486.1 مليون نسمة، مما يوفر سوقا كبيرا محتملا لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، كما يقل متوسط سن غالبية الأفراد في المنطقة عن 30 عاما أي أن أكبر نسبة هي نسبة الشباب ، وهي فئة يسهل عليها التأقلم مع التقنيات الحديثة للمعاملات المالية بعيدا عن الأساليب التقليدية، مما يجعل المنطقة محل اهتمام كبير من قبل الشركات الناشئة وبالتالي يمكن اعتبار ضخامة السوق من إحدى الركائز الأساسية التي تميز المنطقة للاستثمار فيها (الدولي، 2021)؛

ج- ارتفاع معدل استخدام الإنترنت وخدمات الدفع الإلكتروني: من أجل تعزيز تغلغل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، يظل التوجه نحو الرقمنة هو الأساس، وفي هذا السياق، يتمتع السكان في المنطقة العربية بدرجة ذكاء عالية عندما يتعلق الأمر باستخدام التكنولوجيا، إلى جانب ارتفاع معدل تغلغل الإنترنت والدفع عبر الانترنيت واللذان يتوقع أن يواصلا زيادتهما مستقبلا في ظل توجه المزيد من المستهلكين نحو اعتماد هذا النوع من الخدمات، إذ تتراوح نسبة السكان الذي لديهم إمكانية الوصول إلى

الإنترنت في المنطقة العربية بين 30 و 100 % حسب كل دولة مع مطلع سنة 2019 وفقاً لبيانات الباروميتر العربي تستخدم أغلبية ساحقة من المواطنين في البلاد المستطلعة الإنترنت بشكل يومي، ففي لبنان والأردن يقول حوالي 9 من كل 10 مواطنين أنهم يستهلكون الإنترنت بشكل يومي، فيما يقول حوالي 3 من كل 4 جزائريين أنهم يستهلكون الإنترنت بهذا المقدار، فيما يقول حوالي 2 من كل 3 مغاربة وتونسيين أنهم يستهلكون الإنترنت على الأقل مرة في اليوم (arabbarometer، 2021).

الرسم البياني رقم (01): طرق الدفع في التجارة الالكترونية

المصدر: (Checkout.com ، 2022، صفحة 13).

يتضح من خلال الرسم البياني رقم (01) أن الدفع عند الاستلام سنة 2022 قد تراجع بنسبة 11% مقارنتاً بسنة 2020 في وقت زادت نسبة الدفع عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية وبالأخص عن طريق طرق الدفع الرقمية الناشئة سنة 2022 بنسبة 11% مقارنتاً بسنة 2020.

أشارت دراسة أعدتها **Checkout.com** بالتعاون مع **YouGov** سنة 2022 شملت 15500 مستهلك من المنطقة العربية أن 70% من المستهلكين في المنطقة العربية ذكروا أن طريقة الدفع الرقمية هي خيارهم المفضل بزيادة 40% عن سنة 2020، كما أن 82% من المستهلكين أفادوا باستخدام إحدى تطبيقات التكنولوجيا المالية في سنة 2022 بارتفاع 76% عن سنة 2021 (Checkout.com، 2022)؛

د- بداية انتشار مختبرات حماية التكنولوجيا المالية: أمام التطور المعتبر لحجم الاستثمارات العالمية في مجالات التكنولوجيا المالية استوجب استحداث آليات لحماية المستهلكين الماليين والنظام المالي ككل من مخاطر الاستثمار في هذا مجال، وفي هذا الإطار برزت مختبرات حماية التكنولوجيا المالية مثل: بيئات حاضنة للمشاريع الابتكارية مشكّلة بذلك إحدى الحلول الإستراتيجية لحماية التكنولوجيا المالية في جميع دول العالم بما فيها المنطقة العربية، فمثلا من بين أهم المختبرات المنتشرة في منطقة شمال إفريقيا نجد: مختبر **Finlab** في الجزائر والذي أعلن عن تأسيسه يوم 29 سبتمبر 2021، **صندوق الرمل التنظيمي** بتونس والذي تم إطلاقه يوم الفاتح من شهر جانفي من سنة 2020، **المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية** في مصر والذي تم إنشاؤه سنة 2019، **المختبر الليبي للتكنولوجيا المالية** والذي أسس سنة 2019 لتكون هذه البيئات مجالا لاختيار المشاريع الابتكارية الناجحة ومرافقتها إلى حين طرحها في الأسواق المستهدفة؛

ه- تبني آلية التمويل الجماعي: يمثل التمويل الجماعي آلية مستحدثة لتمويل المشاريع الابتكارية في المنطقة العربية بحيث يوفر هذا النهج أساليب وأدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهات التقليدية، من خلال جمع مبالغ من مختلف فئات المجتمع، ومنه فإنها يتيح الفرصة لهم لاستثمار مبلغ معين من المال مهما كانت قيمته، وإذا أضيف إلى استثمارات الأعضاء الآخرين فإنه يوفر التمويل الكافي للمشروع، خلافا للنظام المصرفي فإن التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط،بل يهدف أيضا إلى مساعدة ودعم صاحب المشرع لتنفيذ فكرته، ولقد تبين أن منصات التمويل الجماعي بالمنطقة العربية، أسهمت في تمويل عدد كبير من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، الأمر الذي من شأنه أن يقلص الفجوة التمويلية المتعلقة بالاستثمار في تلك الشركات، فمثلا من بين أهم منصات التمويل الجماعي في منطقة شمال إفريقيا نجد: منصة **شريكي، تويزا** و**نينفيستي** في الجزائر، منصة **كوفندي** و**أفريكويتي** في تونس، منصة **شيكرا، يمكن** و**مدد** في مصر، منصة **كوتيوزي** و**سمالا** في المغرب؛

و- مخلفات وباء كورونا : شكل وباء كوفيد 19 حافزا قويا لتعزيز التحول الرقمي عبر مجموعة من القطاعات على غرار قطاع الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، وفي هذا الإطار تحاول دول المنطقة العربية الانتقال إلى اقتصاديات قائمة على المعرفة، حيث تضع نصب خططها الإستراتيجية البحث والتطوير والابتكار كمحركات رئيسية للتنمية، و على الرغم من أن جميع البلدان في المنطقة لديها قواسم مشتركة في الأهداف، فإن النهج تجاه مبادرات تحقيق تلك الأهداف يختلف، إذ نجد أن البنوك المركزية تأخذ على عاتقها القيام بذلك في بعض الدول، بينما في دول أخرى تلعب المناطق الحرة الاقتصادية والسلطات التنظيمية المختلفة الدور الرئيسي في تنفيذ مخططات التنمية. ومع استمرار الحكومات في تنفيذ الحوافز الإيجابية والمبادرات التنظيمية، ستستمر فرص التطور، مما يمنح صناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة القدرة على رفع مستوى الرفاهية العامة (عماروش و هبري، 2022، الصفحات 25-26).

4-7 عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية:

نما عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جميع أنحاء المنطقة العربية بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات.

الشكل رقم(02): عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية خلال الفترة **2013-2018.**

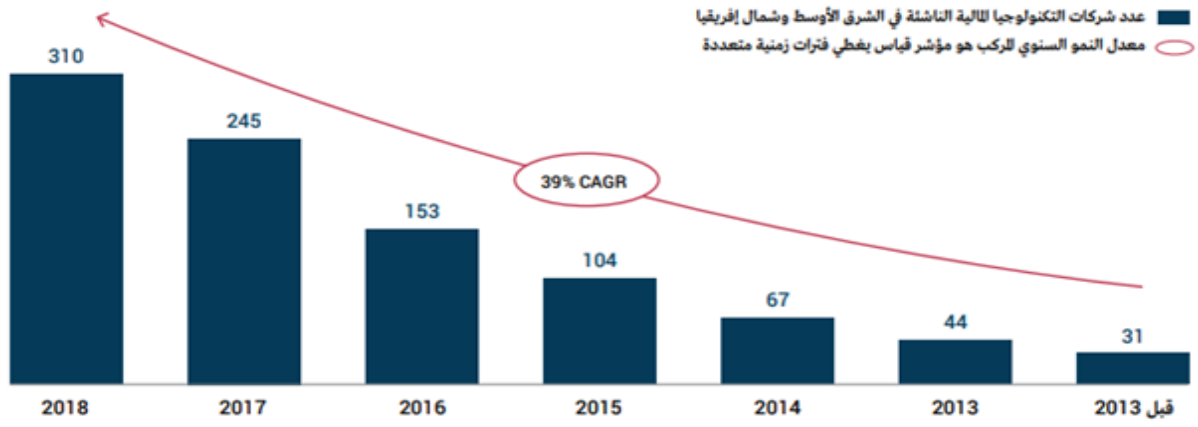

المصدر: (ماجنيت، 2019، صفحة 25).

يتضح من الشكل رقم(02) أن عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية سنة 2018 بالمنطقة العربية قد وصل الي 310 شركة، أي أنه تضاعف 10 مرات مقارنتاً بسنة 2013، كما أن هذا القطاع يعرف منذ عام 2013 معدل نمو سنوي مركب بلغ 39 %.

الشكل رقم(03): نسب توزيع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية

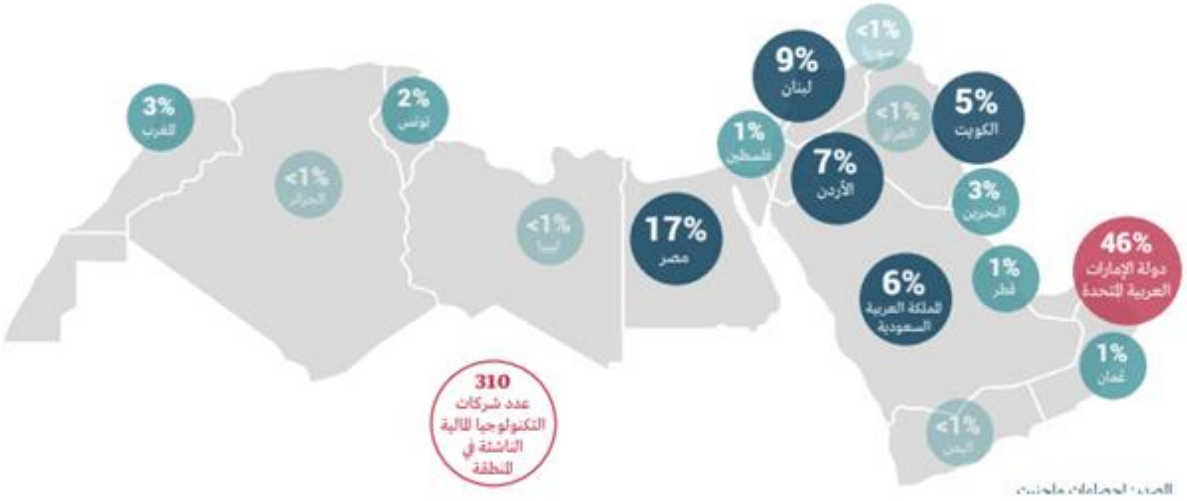

المصدر: (ماجنيت، 2019، صفحة 25).

يتضح من الشكل رقم (03) أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر مركز التكنولوجيا المالية الأكبر في المنطقة العربية حيث تستحوذ على 46% من عدد الشركات تليها كل من مصر ولبنان والأردن والسعودية ثم الكويت بـ 17% و 9% و 7 % و 6 % و 5 % على الترتيب، أي أن 90 % من عدد الشركات تتواجد على مستوى 6 دول عربية فقط، فيما تتقاسم باقي الدول العربية النسبة المتبقية بدرجات ضعيفة جداً

4-8 تمويل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية:

احتل قطاع التكنولوجيا المالية المرتبة الأولى في المنطقة العربية من حيث عدد الصفقات التي أبرمتها الشركات الناشئة في 2018 وحتى الثلاثي الثالث من سنة 2019، نفذت من قبل 75 كياناً مختلفاً، 57% من الاستثمارات نفذت من قبل مسرعات الأعمال فيما 14% من الاستثمارات كانت من خارج المنطقة العربية، وصل عدد المستثمرين إلى 165 مستثمر بزيادة 191% عن عددهم في سنة 2015، كما تعتبر خدمات المدفوعات والتحويلات أهم القطاعات الفرعية ضمن قطاع التكنولوجيا المالية حيث حصدت 46% من إجمالي صفقات هذا القطاع (ماجنيت، 2019، صفحة 04).

الشكل رقم(04): عدد الصفقات وحجم الاستثمارات (مليون دولار) في شركات التكنولوجيا الناشئة في المنطقة العربية خلال الفترة من سنة **2015**إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة **2019**.

المصدر: (ماجنيت، 2019، صفحة 06) .

يتضح من الشكل رقم (04) أن شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية في الفترة من 2015 إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2019 قد حصدت استثمارات بنحو 237 مليون دولار نفذت عبر 181 صفقة بين صفقات معلنة وصفقات غير المعلنة، وكان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار ومسرعات أعمال.

استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على الغالبية العظمى من الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 وحتى الثلاثي الثالث منه بنسبة 47% وتليها مصر بـ 27% (ماجنيت، 2019، صفحة 26).

عند النظر إلى إجمالي التمويل الممنوح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، تصبح الاختلافات في حجم المنظمات أكثر وضوحاً، حيث استحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على أكثر من 69 % من إجمالي التمويل في عام 2019 وحتى الثلاثي الثالث منه، تلتها البحرين ولبنان بـ 9 % لكل منهما (ماجنيت، 2019، صفحة 27).

رغم اضطراب الاقتصاد العالمي وتحفظ المستثمرين، استطاعت الشركات الناشئة في المنطقة العربية جذب تمويلات ضخمة، وجمعت أكثر 50 شركة ناشئة تمويلًا نحو 3.2 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بـ 3 مليارات دولار في عام 2021.

وقد هيمن قطاع التكنولوجيا المالية على قائمة هذا العام بـ21 شركة، جمعت 1.3 مليار دولار، تعد الإمارات الأكثر تمثيلًا في قائمة العام الحالي تليها السعودية ثم مصر.

وحسب قائمة 2022 حلّت شركتا التكنولوجيا المالية تابي وتمارا في المركزين الثاني والثالث في ترتيب الشركات الناشئة، بتمويلات 275 مليون دولار، و 216 مليون دولار على التوالي. (Forbes، 2022).

وقدرت حصيلة الاستثمارات في الشركات الناشئة في المنطقة العربية لشهر أكتوبر من سنة 2022 بـ 646 مليون دولار بوقع 69 صفقة، وحسب قيمة الاستثمارات حلت الإمارات أولا بـ 460

مليون دولار تليها كل من مصر والسعودية بـ 113 و 70 مليون دولار على التوالي، وحسب عدد الصفقات كان لهم نفس الترتيب بـ 24 و 18 و 12 صفقة على التوالي، حيث وحسب القطاعات حلت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المرتبة الثانية بعد قطاع التكنولوجيا النظيفة بحصيلة 69 مليون دولار، وحسب عدد الصفات نالت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية المرتبة الأولى من خلال 16 صفقة.

4-9 دور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي:

تم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتوفر شركات التكنولوجيا المالية الناشئة مجموعة من الفرص تعمل على الحد من المعوقات المالية والمصرفية انطلاقا من تعزيز الوصول واستخدام خدماتها المالية الرقمية التي تهدف إلى تحقيق التمكن المالي والاقتصادي للمؤسسات باختلاف أنواعها وبالأخص تلك المستبعدة ماليا تناسب احتياجاتهم وبتكلفة ميسورة ومستدامة، ويمكن استعراض الإسهامات التي يمكن أن توفرها شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالشمول المالي فيما يلي (أيمن و وفاء، 2021، الصفحات 102-104):

أ- زيادة النمو الاقتصادي: هناك فجوة كبيرة في الاستثمار في النشاطات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وبالأخص في الدول النامية، وتتيح المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها المالية الرقمية كأنظمة الدفع الرقمية إمكانية توسيع الوصول إلى الموارد وبالتالي تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الاستثمار بالإضافة إلي إمكانية الحصول على القروض وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل المشروعات المنتجة، ومما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية؛

ب- تحقيق النمو والابتكار: وفقا لدراسة البنك العالمي، فان أغلبية المؤسسات وبالأخص الناشطة على مستوى المناطق البعيدة عن التغطية المصرفية تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية يمثل عائقاً أساسياً لتحقيق النمو، وبالتالي فالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال توفير خدمة الائتمان الرقمي فإنها تساعد هذه المؤسسات على سد حاجياتها وزيادة عددها مما يتيح فرص العمل وزيادة الاستثمار، حيث يمكِن التمويل الرقمي الشركات من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة؛

ج- القضاء على الفقر: طبقا لتقارير البنك الدولي هناك 700 مليون شخص يعيشون أقل من 1.9 دولار يومياً فضلاً عن أن فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون معدومة، ولا يزال هناك ما يزيد عن ملياري شخص لا يتعاملون مع البنوك حول العامل إلا أنه وبفضل الخدمات المالية الرقمية المقدمة من قبل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، تمكن العديد من المشاركة في الاقتصاد الرقمي للمرة الأولى، وأثبت الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية بأنه خطوة هامة في القضاء على الفقر. عن طريق توفير خدمات مالية رقمية للأسر ذات الدخل المنخفض ومنحهم إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة، والتي يمكن أن تساعد في زياد فرصها الاقتصادية لتوسيع أو إقامة مشروع؛

د- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي: وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAO 2015**)، هناك حوالي 795 مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي، معظمهم يعيشون في المناطق النائية البعيدة عن التغطية المصرفية، تساعد الخدمات المالية الرقمية المقدمة من قبل المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية المزارعين، خاصة في ما يتعلق بالتأمين على محاصيلهم

من الكوارث وتسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة عن طريق الائتمان لزيادة الاستثمار والإنتاج، وتسهيل عملية توزيع الدعم والإعانات المالية وأجور العاملين؛

هـ- تحسين مستوى الصحة: تساعد الخدمات الرقمية والتمويل التي تتيحها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في توسيع خدمات الرعاية الصحية للأفراد أينما وجدوا، ويسمح التمويل الرقمي للأسر بتعميم خدمة التأمين الصحي الشامل والتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية لمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة من خلال خدمة الادخار؛

و- تحسين جودة التعليم والقضاء على الأمية: أثبتت الدراسات أن هناك حوالي 57 مليون طفل حول العالم في سن التعليم الأساسي غير ملتحقين بالعملية التعليمية كلهم يعيشون في مناطق نائية لا تتوفر بها فروع للمؤسسات المالية الرسمية، كما أكدت بعض الدراسات بأن هناك زيادة بنسبة 20 في الإنفاق على التعليم للأسر التي تمكنت من فتح حسابات مصرفية، وان خدمة القروض ذات الآجال القصيرة وتعبئة المدخرات قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم، وهي الخدمات التي تتيحها شركات التكنولوجيا المالية الناشئة؛

ي-المساواة بين الجنسين: تمكن الخدمات المالية الرقمية المتاحة من قبل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا النساء من كسب الموارد والأصول، ويشكل تعزيز القدرة المالية للنساء عاملاً أساسيا في تحقيق المساواة بين الجنسين ودفع النمو الاقتصادي، وتتيح الخدمات المالية الرقمية للمرأة فرصة التحكم في الموارد المالية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر الحسابات المصرفية، وتساعد القنوات الرقمية على جمع بيانات مفيدة عن صاحبات الأعمال، مما يؤدي إلى فهم احتياجهن وتقييم أفضل لجدارتهن الائتمانية.

خاتمة

نظراً لحداثة نشأتها وصغر حجمها ومحدودية انتشارها في المنطقة العربية بشكل عام، لا تتصرف الشركات الناشئة على أنها منافس مباشر للمصارف، بل تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية إلى الشراكة والتعاون مع المصارف بالأخص تلك التي لديها ثقافة ابتكارية ضعيفة.

تتمثل الفرص التي تتيحها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للقطاع المالي والمصرفي في التأثير الإيجابي المحتمل على الاستقرار المالي بسبب تزايد المنافسة، ودور التكنولوجيا الرقابية (**RegTech**) في تحسين عمليات الامتثال في المصارف وتقديم جملة من الابتكارات التي تساعد المصارف في توفير خدمات مصرفية مبتكرة وأكثر ملائمة للعملاء وتوصيلها إلى مختلف الفئات الاجتماعية وهو أكبر أولويات الشمول المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، حيث تعمل على تذليل عقبات الإقصاء المالي من خلال تسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، وتعزيز القدرات التمويلية للمؤسسات الصغيرة وبذلك فهي تسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع؛

- يعد توفر الدعم الاستراتيجي والبنية التحتية والقوانين المنظمة والمسرعات والمختبرات التنظيمية من أهم عوامل نجاح الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؛

- علي الصعيد العربي وباستثناء الدول الخليجية، مصر، لبنان والأردن يبقى الاستثمار ضعيف في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في باقي الدول العربية؛

- تفتقد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لثقة العملاء كونها حديثة النشأة ما يلزمها استخدام التقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بجزء من الحصة السوقية من خلال استهداف محبي التقنيات التكنولوجية بالإضافة إلي التعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.

مما سبق يمكن تقديم جملة من الاقتراحات منها الآتي:

- توفير بيئة اختبار للتكنولوجيا المالية ضمن رؤية متكاملة تتيح إمكانية الاختبار لصناع القرار لمعرفة المزيد عن التكنولوجيا الجديدة واختبارها قبل إصدار الرخص للشركات لأن جعلها مجرد منشأة قد يفقد هذه المبادرة الكثير من مميزاتها؛

- يجب دمج التكنولوجيا المالية في الحكومة الإلكترونية ووضع إستراتيجية لإعداد مجتمع يعتمد بشكل أقل على النقود الورقية، توفير عملة إلكترونية للأشخاص غير المتعاملين مع البنوك وامتلاك نظام فعال لتحديد الدرجة الائتمانية؛

- ينبغي تقديم خطة عمل وطنية للتكنولوجيا المالية تشتمل على أهداف محددة مثل وإصدار قوانين ومنح حوافز عامة للمستثمرين في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؛

- الشراكة مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية وتسهيل الوصول إلى السجلات الائتمانية للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية ما يساهم في وجود شركات عالية النمو في المقابل فإن إهمال هذا الجانب يمكن أن يؤدي بالشركات الناشئة المحلية للانتقال إلى مناطق ذات قوانين مشجعة أكثر؛

- العمل على تحقيق الشمول المالي ومنه التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال حث مختلف الفئات الاجتماعية على التحول نحو التعاملات المصرفية وبالأخص الالكترونية منها في تسوية المدفوعات اليومية والتحويلات المالية الداخلية والخارجية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

01- Arabbarometer (فيفري, 2021). الاستهلاك الإعلامي الرقمي في الأزمنة المضطربة. تاريخ الاسترداد 14 جانفي, 2022، من الباروميتر العربي:
https://www.arabbarometer.org/ar/2021/02/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%87%d9%84%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a-%d9%81%d9%8a-/9%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b2%d9%85%d9%86%d8%a

02- Checkout.com. التحول الرقمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2022. تاريخ الاسترداد 14 جانفي, 2022، من Checkout.com: https://www.checkout.com/ar-ae/resources/research/digital-transformation-in-mena-part-1/thank-you

03- Forbes .أكثر 50 شركة ناشئة تمويلًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجمع 3.2 مليار دولار في عام 2022. تاريخ الاسترداد 09 01, 2023، من Forbes Middle East: https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/50-most-funded-startups-2022/

04- إدارة البحوث والدراسات. (2018). ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية. اتحاد المصارف العربية ، صفحة 01.

05- أسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب -. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

06- البنك الدولي. (31 ديسمبر, 2021). تعداد السكان الإجمالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تاريخ الاسترداد 14 جانفي, 2022، من 07-البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2021&locations=ZQ&start=1960&view=chart

08- السعيد بن لخضر، صورية شنبي، ياسمينة مخناش، و أحمد بريك. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ، الصفحات 28-29.

09- الطيب حنان. (2020). الشمول المالي. الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

10- الغرباوي علاء. (2008). التسويق المعاصر. جامعة الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

11- المرسوم التنفيذي رقم 20-245، المرسوم التنفيذي. (15 سبتمبر, 2020). المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 55.

12- أمنة مخانشة. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر - الإطار المفاهيمي والقانوني -. مجلة صوت القانون ، الثامن، الصفحات 473-474.

13- برايس إليزابيث. (2022). الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. تاريخ الاسترداد 10 10, 2022، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

14- بوزانة أيمن، و حمدوش وفاء. (10 ماي, 2021). شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، السابع، الصفحات 102-104.

15- حنان دريد، و الطاوس غريب. (2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة و مصرف السلام الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية ، صفحة 282.

16- خديجة إيمان عماروس، و نصيرة هبري. (2022). محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال افريقيا. مجلة المدبر ، التاسع، الصفحات 17-18.

17- خديجة ايمان عماروش، و نصيرة هبري. (2022). محركات نمو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بمنطقة شمال إفريقيا. مجلة المدبر ، التاسع، الصفحات 25-26.

18- رجال نسرين. (2021/2020). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة تحليلية الجزائر خلال الفترة 2011-2017 - (مذكرة ماستر). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

19- ريم سلام. (2021/2020). أثر التكنولوجيا المالية على الأداء البنكي - دراسة حالة بعض البنوك العمومية بأم البواقي - (مذكرة ماستر). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

20- زبير بن عامر، و حنان براهيمي. (2022). الشمول المالي في الدول العربية -واقعه وآليات تعزيزه. مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تجارب وجهود الدول النامية في تحقيق الشمول المالي - واقع وآفاق - (صفحة 5). سطيف: جامعة سطيف 01.

21- زرداني نادية. (2021/2020). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز الشمول المالي - دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017- (مذكرة ماستر). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

22- ساطوري الجودي. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث ، الصفحات 301-302.

23- سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي. مجلة آفاق علمية ، صفحة 724.

24- عجوز حنين محمد بدر. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية - دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة - (مذكرة ماجستير). غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

25- كرم حيدر، و سالم مصطفي. (2020). التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة جيهان.

26- ماجنيت. (2019). تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. تاريخ الاسترداد 17 جانفي, 2023،

27- منصة ماجنيت: https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/01/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

28- حمد غنيم عثمان، و أبو زنط ماجد. (2007). التنمية المستدامة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الأردن: دار صفاء.

29- مليكة بن عقلمة، و يوسف سائحي. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

30- مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، صفحة 364.

31- هاجر غزلان. (2020/2019). أثر التسويق عبر وسائط التواصل الإجتماعي على سلوك المستهلك "دراسة تقييمية لعروض السفر عبر وسائط التواصل الإجتماعي". جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

32- ومضة، و بيفورت. (03, 2017). تقرير التكنولوجيا المالية. تاريخ الاسترداد 09 01, 2023، من بوابة فينداف: ttps://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_fintechmena_wamda.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

33- Alessandro, d. l. (2018). Sustainability-inspired business startups. Guildford: University of Surrey.

34- ERIC, R. (2011). The Lean Startup (First edition ed.). New york: Currency.

35- Flipo, F. (2016). Développement durable : état des lieux. Cairn info , p. 06.

36- Jean-marc, d. (2003). La Communication marketing. Paris: Economica.

37- Walsh, B. (2009). The web startup success guide (First edition ed.). New york, Etats unis: Apress.

واقع و افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

The reality of the start-ups in Algeria

ط.د. موفق محمد امين / جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس / الجزائر
D.S. Mouffok Mohammed Amine / Djillali Liabes University – Sidi Belabbes / Algeria
د. بوعبد الله وسيلة / جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس / الجزائر
Dr. Bouabdallah Wassila / Djillali Liabes University – Sidi Belabbes / Algeria
د. موفق عمر / جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس / الجزائر
Dr. Mouffok Omar / Djillali Liabes University – Sidi Belabbes / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر و افاقها المستقبلية،من خلال التعريف بالمؤسسات الناشئة وأهم المفاهيم الخاصة بها وإبراز الدور الكبير الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية للبلدان، مع دراسة وضع قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر واهم التحديات التي تواجه الشباب المقاول، و ما مدى مواكبة النظلم البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر مع النطام و التصنيفات العالمية ، و باعتماد عاى نتائج الدراسة خلصنا عن ضعف قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر، الا انه المجهودات الحكومة الجزائرية و الاصلاحات المنتهجة قد تبشر بافاق ايجابية ونهوض بقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر مستقبلا.

كلمات مفتاحية :المؤسسات الناشئة، ريادة الأعمال، الجزائر.

Abstract :

The study aimed to diagnose the reality of start-ups in Algeria and their future prospects, by defining start-ups and their most important concepts and highlighting the significant role they play in the economic development of countries, with a study of the status of the start-ups sector in Algeria and the most important challenges facing entrepreneurial youth, And to what extent does the environmental system of startups in Algeria keep up with the general system and classifications, and based on the results of the study, we concluded about the weakness of the start-up sector in Algeria, but the efforts of the Algerian government and the implemented reforms may herald positive prospects and the advancement of the start-up sector in Algeria in the future .

KeyWords: start-ups, leading businesses, Algeria

1.المقدمة:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من طرف الجهات الرسمية والهيئات الأكاديمية على حد سواء، فقد أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي .حيث أفرزت التحولات الاقتصادية العالمية نمطا جديدا في مجال الأعمال يحتل فيه الاقتصاد المبني على المعرفة أهمية كبرى وأصبح فيه مصدرا للثروة، والجزائر في السنوات الأخيرة باتت تسعى جاهدة إلى خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية .إلا أن هذا النوع من المؤسسات الناشئة مازال يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر، كما أن تبني رواد الأعمال أصحاب هذه المؤسسات لأفكار مبتكرة وابداعية تكون في الغالب عالية الخطورة، يجعلها تعاني من أجل الحصول على التمويل اللازم من جهة، وصعوبة كسب ثقة الزبائن والنمو من جهة أخرى، لذا كان لزاما على السلطات الجزائرية اصدار جملة من القرارات لدعم هذه المؤسسات أهمها إنشاء صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة وهو الذي يتولى تمويل كل العمليات، كما تم استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة قصد ضبط احتياجات القطاعات المختلفة وتحديد الطلبيات والعروض قصد منحها للمؤسسات الناشئة ولتسهيل العملية تم تنصيب لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و"مشروع مبتكر "و"حاضنة أعمال "لتسهيل الولوج إلى الامتيازات والتمويل والحصول على العروض من القطاعات والمؤسسات العمومية..ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هو وضع و مستقبل قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟"

1.1 فرضيات البحث:

للإجابة على هذا السؤال ثم اقتراح الفرضيات التالية :

1) ضعف قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر.
2) توفر المؤسسات الناشئة في الجزائر على مقومات النجاح مما يبشر بافاق ايجابية

2.1 أهداف البحث :

يهدف بحثنا هذا إلى التطرق لاهم المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الناشئة، وتشخيص واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر والتحديات التي تواجهها، وموقع الجزائر من النظام البئي للمؤسسات الناشئة سواء عالميا ، عربيا و افريقا ، كما يسعى الى تحليل اهم المؤشرات المتعلقة بافاق و مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر .

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من مفاهيم الاساسية للمؤسسات الناشئة والدور الكبير الذي تلعبه في تنمية والدفع بقاطرة الاقتصاد الوطني، كما تكمن أهميته في الجانب التنافسي وفي خلق أفكار ابتكارية جديدة لتطوير وخلق مؤسسات تتماشى مع آخر مستجدات التكنولوجيا وتسهل للناس حياتهم، بالاعتماد

والاستفادة من تجارب سابقة عربيةو الافريقية وعالمية نجحن في تحويل أفكار بسيطة جدا إلى مشاريع ناجحة جدا تدر واقع معاش.

4.1 منهجية البحث:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات والظروف الموجودة بين المتغيرات، وهو يركز بشكل أساسي على فهم المؤسسات الناشئة و تشخيص واقعها و افاقها في الجزائر.

2. مفهوم المؤسسات الناشئة

توجد عدة تعاريف للمؤسسات الناشئة، فهناك من يعتبرها هي "كل مؤسسة حديثة النشأة، و التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وهناك تعريف آخر يقول" :المؤسسات الناشئة تشمل كل المؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال صغيرة أ رس المال ،والتي لم تكن موجودة من قبل مهما كانت طبيعة نشاطها" (لمين و حساين، 2020، ص04).

تعرف المؤسسة الناشئة أنها مشروع صغير بدأ للتو ، وكلمة Start-up تتكون من جزأين "Start " تشير الى فكرة الانطلاق و"up" تشير لفكرة النمو القوي. بدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque) لستخدام المصطلح بعد ذلك بشكل شائع . ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse على انها "المؤسسات الشابة المبتكرة ، في قطاع التكنولوجيات الحديثة (بوالشعور، 2018 ، ص 420).

عرفها ستيف بلانك" بانها " منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح متكرر ويمكن قياسمه، إنها تعتبر نماذج اقتصادية مختلفة و تكتشف بيئتها و تتكيف معا تدريجيا، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع و له تأثير على السوق الذي تود التواجد و العمل به بشكل فوري" (بن دهيبة وفنيخ، 2021،ص62).

المؤسسة الناشئة هي " مؤسسة صغيرة الحجم وهي تتميز بكونها سهلة الإنشاء و لا تتطلب تمويلا ضخما، و يمكن للشباب أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات ، بمعنى أن الشباب التخرج و التحصل على شهادات يمكن له تطوير مشاريعه و أفكاره و إنشاء مؤسسة ناشئة عوض أن يشغل منصب عمل في مؤسسة ما ، و يتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وقف المشروع الذي يرغب إنشاؤه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده و نجاحه"(بوقنة و اخرون، 2020، 343).

2.2. خصائص المؤسسات الناشئة

تمتاز المؤسسات الناشئة بعدة خصائص نذكر منها:

- **حداثة العهد:** حيث تعتبر شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة؛
- **فرص للنمو**: من إحدى السمات المؤسسات الناشئة هي إمكانية النمو السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي يتطلبها العمل، بمعنى أخرى، إمكانية الارتقاء بعملها التجاري دون زيادة التكاليف، و نمو هامش رباحها بشكل كبير .

- **الاعتماد على بالتكنولوجيا:** تتميز المؤسسات الناشئة بكونها تقوم بأعمالها التجارية بشكل رئيسيعلى أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، حيث تعتمد على التكنولوجيا للنمو والتقدم،
- **التكاليف المنخفضة:** تتطلب المؤسسات الناشئة لتكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع كبير (بنوجعفر واخرون، 2021).

3.2. أهمية المؤسسات الناشئة

للمؤسسات الناشئة دور مهم لمواجهة التحديات الاقتصادية التي توجهها مختلف دول العالم و مساهمة في النهوض باقتصادياتها ، و يمكننا تلخيص أهمية و دور المؤسسات الناشئة كالتالي:

- مكافحة مشاكل البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ،حيث تمتاز بالقدرة العاليةعلى امتصاص كتلة طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات إضافة إلى قدرتها استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة أو حتى بدون ، أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة. و بالتالي الرد المباشر على مشكله البطالة ؛
- الابتكار في الابحاث والتطوير مجال التكنولوجيا ، مما يؤدي الى تنميه بلد و الاقتصاد و القدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية :من خلال التقليل من التكاليف. ورفع من مستوى جودة المنتوجات، بالاعتماد على استراتيجيات تكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية؛
- نشر القيم الايجابية في المجتمع : تعالج المؤسسات الناشئة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر الابحاث التي تقوم بها ، و العمل على ادخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة الابتكار و الابداع المستهلك ؛
- المساهمة في التطوير الاقتصاد: تساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، إبداع، الابتكار، إدارة الوقت،الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يخلق التنوع في المنتوجات ،
- جذب المستثمرين و استثمار المدخرات: تتمتع المؤسسات الناشئة بالقدرة على توظيف مدخرات دالافراد بدلا من بقائها اكتنزها أو توظيفها في مجالات غير مربحة، مما يحدث بإحداث تراكم رأسمالي، توزيع الدخل و تنمية الاستثمار المحلي و الاجانبي؛
- المساهمة في النمو الاقتصادي، تعتبر المؤسسات الناشئة عنصر مهم في المساهمة في الناتج الداخلي الخام و خلق الثروة ، اضافة الى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية وبالتالي جلب عملة أجنبية (حسين و صديقي، 2021).

4.2. دورة حياة المؤسسأت الناشئة

تمر دورة حياة المؤسسأت الناشئة عبر ست مراحل وهي كالتالي:

- **مرحلة قبل انطلاق:** تكون بطرح نموذج لفكرة إبداعية أو جديدة من قبل شخص ما ، أو مجموعة من الأفراد ، حيث يتم خلال هاته المرحلة التركيز في البحث و الدراسةالمعمقة للفكرة و الالمام بحالة السوق؛.

- **مرحلة الانطلاق:** يتم فيها إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة سابقا،ايضا يبحث خلالها صاحب المشروع من يتبناه على أرض الواقع و يموله ماديا؛
- **مرحلة الإقلاع و النمو:** يبلغ فيها المنتج الذروته و يرتفع حماس فيها، ثم ينتشر العرض وتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يزادد عدد العارضين للمنتج و يبدأ ظهور عوائق أو بذوز تراجع النشاط ؛
- **مرحلة الانزلاق:** يتعرض فيها نشاط المشروع الى التراجع و الانزلاق مع انخفاض في معدلات النمو، مما يؤدي إلى خروجه من السوق في حالة عدم التدارك و الادارة الجيدة ؛
- **مرحلة النمو و تسلق المنحدر:** تنهظ المؤسسة الناشئة من جديد د في هاته المرحلة بفضل الاستراتيجيات المطبقة و اكتساب فريق العمل لخبرة اكبر، كما يتم من خلالها إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، و العملعلى تسويقه في نطاق اوسع؛
- **مرحلة النمو المرتفع:** وفي الاخير يتم تطوير المنتج النهائي و الخروج من مرحلة التجربة والاختبار، و طرحه في الاسواق ، و تبدأ المؤسسة الناشئة في النمو بشكل المستمر و دخول في مرحلة جني الأرباح (عيساوي و هزام، 2020).

كما هو مبن في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): منحنى دورة حياة المؤسسأت الناشئة

المصدر: شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار ، المجلد الرابع، العدد (02)، ص421، 2018.

3. واقع و افاق المؤسسأت الناشئة في الجزائر

1.3. النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

صدور المرسوم التنفيذي 254 - 20 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر "و"حاضنة اعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، كم تم تحديد مفهوم للمؤسسات الناشئة حيث وضع مجموعة من الشروط يجب توفرها لمنح علام ناشئة، حُددت هذه الشروط بموجب المادة 11 منه حيث اعتبرت مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضع للقانون الجزائري تتوفر فيها الشروط التالية:

- ألا يتجاوز عمر المؤسسة الناشئة ثمانية سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجاتأو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أوصناديق الاستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسات كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

يتم منح علامة مؤسسة ناشئة في ظل توفر الشروط المبينة أعلاه لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب مقدم عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة على أن يكون مرفقا بالملف المطلوبيتم الرد على هذا الطلب بعد دراسته في مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إيداع الطلب ، وكل نقص في الوثائق يوقف احتساب هذا الأجل حيث يتم على إثر ذلك إخطار المعني باستكمال ما نقص ويمنح مدة 15 يوما ومن تم بتم استكمال الأجل الأول لصدور قرار اللجنة بالقبول، أما في حالة رفض الطلب يتعين على اللجنة تبليغ صاحب الطلب إلكترونيا بذلك بموجب قرار معلل يمكن للجنة أعادة النظر فيه إذا قدم المعني طلبا مبرر لمنحه علامة "مؤسسة ناشئة" في ظرف ثلاثون يوما تحتسب ابتداء من تقديم الطلب المبرر لإعادة النظر في منح العلامة، يتم نشر قرارات اللجنة بمنح العلامة في نفس البوابة الإلكترونية(المرسوم التنفيدي رقم 20-254، 2020) .

2.3. آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

عملت الدولة على توفير مجموعة من الامتيازات والتحفيزات الجبائية، بالإضافة إلى توفير هياكل للمرافقة، و استحداث مصادر للتمويل تختلف عن المصادر التقليدية التي كانت توفرهاوهي كالتالي:

ا-**لامتيازات والإجراءات التحفيزية الجبائية** :منح امتيازات الجبائية لكل من- المؤسسات التي تحمل علامة" مؤسسة ناشئة "أو" حاضنة"، بهدف توفير ظروف أفضل لزيادة سرعة تنفيذ المشاريع المبتكرة من خلال التعاون في بيئة جديدة تختلف عن بيئة الشركات التقليدية واعتماد طرق عمل جديد علما أن الإجراءات المتخذةلفائدة الإعفاء من الرسم على النشاط المهني ومن الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي،حسب الحالة،لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة" مؤسسةناشئة"لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، معسنة واحدة إضافية في حالة التجديد،والإعفاءمن الرسم على القيمةالمضافةوتطبيق بمعدل 5% ،من الحقوق الجمركية، لفائدة المؤسسات التي تحمل علامة مؤسسة ناشئة "فيما يخص التجهيزات التي

تدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية،؛ كما تعفى الشركات التي تحمل علامة" حاضنة " من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، وتعفى من الرسم على القيمة المضافة المعدات المقتناة من طرفها والتي تدخل مباشرة في انجاز مشاريعها الاستثمارية

ب-حاضنات الأعمال: قبل صدور المرسوم التنفيذي رقم - 20 - 254 لم يكن هنالك تعريف صحيح وصريح للحاضنات بالجزائر، حيث تم اعتماد الحاضنات تحت مسمى المشاتل رغم أن المصطلحان لا يخدمان نفس المفهوم، حيث عرفت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 - 78 ، المؤرخ في 25 - 03 - 2003 ، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، تطبيقا للمادة 12 من القانون رقم 01 - 18 (الملغى) المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 ، إذ اعتمدت كآلية للتكفل ولمساعدة المؤسسات حديثة النشأة الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ومساعدة حاملي الأفكار على تجسيد مشاريعهم.

ولم يستعمل لفظ "حاضنة أعمال" حتى عام 2020 ، بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20 - 254 ، حيث تم استحداث لجنة لمنح علامة "حاضنة أعمال"، وجاء في المادة 12 من المرسوم أنه "يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل"

علما أنه تم إطلاق إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية في إطار برنامج الجزائر الالكترونية، حيث تم إنشاء عدد من الحاضنات عبر الوطن منها الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله بالعاصمة في 2010 ، الحاضنة التكنولوجية بوهران في 2012 وحاضنة جامعة باتنة في 2013، حيث شرعت حاضنة سيبعبد لها ديناميكية المشاريع المتخذة من طرف الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية مند ماي 2010 وقد تمركزت في ريادة ساحة الأعمال في الجزائر،بالنظرإلى النتائج الأوليةالمسجلة تم إنشاء 18 مؤسسة ناشئة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال مند بداية عملية الحضانة خلال الأربع سنوات الأولى

ج- مسرعات الأعمال: رغم أن المشرع الجزائري لم يضبط مفهومها ولم يضع شروط لمنح علامتها، غير - أن الحكومة عملت على إنشائها وتطويرها، حيث تجسدت من خلال مشروع إنشاء مسرعات لفائدة المؤسسات الناشئة والمبتكرة، وهي تجربة حديثة على المستوى الوطني تشرف على تنفيذها غرف التجارة بالتنسيق بين وزارتي التجارة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، حيث في مارس 2021 تم تدشين أول مسرع أعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر وهي "الجيريافونتور" (Algeria Venture) بحضيرة "دنيا بارك" بالعاصمة، والذي من شأنه دعم الشباب وأصحاب المشاريع ومساعدتهم في البحث عن أسواق محلية وخارجية لتسويق منتجاتهم كما تعمل الدولة على إنشاء مسرعات تهتم بالابتكار التقني والتكنولوجي حتى تدعم المؤسسات الناشئة وحاملي الأفكار في مجالات التكنولوجيا حيث أن أول مسرعة تقنية كلف مجمع سونطراك بانجازها بولاية الجزائر؛ كما تم تخصيص مديرية للحاضنات والمسرعات على مستوى الإدارة المركزية للوزارة الوصية، وتحديدا على مستوى مديرية المشاتل والحاضنات والمسرعات، وهذا يدل على الاهتمام المتزايد بهياكل الدعم.

د-إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: تم الإطلاق الرسمي للصندوق الخاص بتمويل المؤسسات - الحاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، في أكتوبر 2020 ، خلال المؤتمر الوطني

للمؤسسات الناشئة، ويعتمد الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، فهو يمول عن طريق المخاطر، مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبة أصحاب المشاريع بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يملكونها،

ه-التمويل التشاركي: تم اعتماده لأول مرة بالجزائر، من خلال الترخيص بفتح منصات لمستشارين في مجال الاستثمار التساهمي وإصدار شروط اعتمادها من طرف لجنة عمليات البورصة ومراقبتها، وذلك من خلال ما تضمنته المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، وهو كالآتي: "تنشأصفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة فيميدانا لاستثمار التساهمي و استثمار أموال الجمهو رالكبير،على الإنترنت،في مشاريع استثمارية تساهمية.

و-شركات رأس المال الاستثماري: بهدف تنويع الأدوات الخاصة بتمويل المؤسسات الناشئة، عدل قانون - المالية التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 18 من القانون 06 - 11 ، المتعلق بشركة رأس المال الاستثماري للسماح لهذه الأخيرة بحيازة في رأس مال المؤسسات الناشئة بشكل أسهم أو حصص اجتماعية تمثل أكثر من49% (بعوني ، 2022) .

3.3. تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعرف المؤسسات الناشئة في الجزائر جملة من العوائق والتحديات تقف حائلا أمام تطورها نذكر منها:

- ضعف المرافقة والدعم المقدم للمؤسسات الناشئة نظرا لمحدودية حاضنات الأعمال؛
- ضعف روح المقاولتية والمخاطرة لدى الشباب الجزائري والنظرة المجتمعية الضيقة التي مازالت ترى أن العمل الثابت لدى مؤسسات الدولة أضمن من المخاطرة بالأموال في مشاريع قد تفشل بنسبة كبيرة؛
- ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي و انفصال الجامعات ومراكز البحث العلمي عن بيئة الأعمال في الجزائر ومتطلبات السوق؛
- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة و عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة؛
- صعوبة إعداد دراسات جدوى وذلك لارتفاع تكلفة إعداد هذه الدراسات من جهة، أو لعدم توافر البيانات عن المنتجات، من جهة أخرى، ؛
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المؤسسة، خاصة عند دراسة جدوى لمشاريع الصغيرة وصعوبة الحصول على تمويل أثناء التشغيل أو توسيع النشاط حيث لا توفر أصول المشروع الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية إنتاجيةبما أن البنوك تلتزم بنسبة محددة للمديونية مقارنة بحقوق الملكية؛
- البيروقراطية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم وتسهل عمل هذه المؤسسات؛
- عدم مواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال العالمية من دفع الكتروني وتجارة الكترونية وسهولة تنقل رؤوس الأموال(بورنان و صولي، 2020).

4.3. النظام البئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

نظرا لحداثة اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات الناشئة حيث تم انشاء وزارة باقتصاد

المعرفة والمؤسسات الناشئة مؤخرا، جعل الجزائر خارج تصنيف السنوي لمؤسسة Startup Blink الخاص بتصنيف النظام البئي للمؤسسات الناشئة و الذي يشمل 100 دولة و 1000 مدينة حول العالم وفق ثلاث معايير (عدد المؤسسات، الدعم المقدم لها و جودتها)، و جدول ادناه يبين ترتيب عشر الدول الاوائل على صعيد العالمي و العربي و الافريقي:

الجدول رقم (01): نرتيب الدول حسب النظام البئي للمؤسسات الناشئة 2022

المركز	الترتيب العالمي	تغير من 2021	الترتيب العربي	المركز	تغير من 2021	الترتيب الإفريقي	المركز	تغير من 2021
01	الولايات المتحدة	-	الامارات	27	-2	جنوب أفريقيا	49	-1
02	المملكة المتحدة	-	مصر	65	+5	نيجيريا	61	+2
03	الكيان الصهيوني	-	الأردن	66	-2	كينيا	62	-1
04	كندا	-	السعودية	72	-1	مصر	65	+5
05	السويد	+1	لبنان	77	-3	المغرب	79	+16
06	ألمانيا	-1	المغرب	79	+16	الرأس الأخضر	80	+7
07	سنغفورة	+3	تونس	83	-1	غانا	82	-1
08	أستراليا	+1	قطر	86	-1	تونس	83	-1
09	فرنسا	+3	الصومال	98	-4	روندا	84	-14
10	الصين	-3	الكويت	99	-9	نمبيا	91	+8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (Global Startup Ecosystem Index2022. Startup Blink, 2022, pp. 29-32)

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا ان الولايات المتحدة تتصدر العالم في مجال النظام البئي للمؤسسات الناشئة تليها المملكة المتحدة و كندا في المركز الرابع، كما نلاحظ دخول فرنسا لترتيب العشر الوائل وارتفاعها ب 3 مراكز مقرنة بسنة 2021 عكس الصين التي تراجعت ب3 مراكز نظار لستمرار ازمة كورونا وسياسات الغلق داخل البلاد.

على الصعيد العربي تحتل الامارات المركز الاول عربيا و 27 عالميا تايها مصر و الاردن كما شهدت المغرب تطورا ملحوظ بارتفاعها ب 16 مركزا مقرنة بسنة 2021 ومصر ب 5 مراكز اما بتقي الدول فتاثرت بالسلب بازمة كورنا مما ادى الى تراجع نظامها البئي للمؤسسات الناشئة .

اما افريقيا فتحتل جنوب أفريقيا المركز الاول و 49 عالميا تليها نيجيريا وكينيا، اما الجزائر فكانت غائبة على الصعيد العربي و الافريقي لكن حسب نفس التقرير يمكن لهذا ان يتغير في سنة 2023 نظرا لتطورات الدي يشهده النظام البئي للمؤسسات الناشئة للجزائر حيث احتلت جزائر العاصمة المركز 771 مقرنة بالمركز 984 سنة 2012 لتصنيف احسن 1000 مدينة من حيث النظام البئي للمؤسسات الناشئة.

5.3. افاق للمؤسسات الناشئة في الجزائر

- تطور ملحوظ في قطاع للمؤسسات الناشئة في الجزائر حيث قفز عدد للمؤسسات الناشئة من 41مؤسسة سنة 2020 الى 112 مؤسسة سنة 2022 بمعدل 273% مما يفسر بدء ظهور ثمار السيايسات المتبعة من الحكومة الجزائرية(جباري، 2022).

- إطلاق صندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة برأسمال قدره 1,2 مليار دج، كأول آلية عمومية لتمويل الشباب أصحاب المشاريع، يعد ثمر تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة و ستة بنوك عمومية، بتمويل المؤسسات التي تحمل التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة". وقد استثمر الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة، بداياته الأولى، في رؤوس أموال أكثر من 70 شركة بينما استفاد 390 حامل مشروع مبتكر، لغاية اليوم، من دعم مالي لشركات ناشئة في حين تجاوز حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة أكثر من 1,2 مليار دج.
- مضاعفة عدد الحاضنات، الذي يبلغ حاليا أكثر من 38 حاضنة تحصلت على علامة label، والعديد منها قيد الدراسة، خاصة بعد التقدم في وضع النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي، الذي يعد البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من 1.600 مخبر بحث و 40.000 أستاذ باحث و 2.200 باحث دائم.
- منح علامة "مشروع مبتكر" لحاملي المشاريع الذين لم ينشئوا مؤسساتهم بعد وهي تتيح، على غرار علامة "مؤسسة ناشئة"، الحصول على المزايا فيما تمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل تابع للقطاع العام او الخاص, والذي يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء والتكوين والاستشارة والتمويل.
- أفريكا باي انكيوب مي" أو "Africa By IncubMe" اسم البرنامج الجديد الذي يعنى بالأفكار المبتكرة والمؤسسات الناشئة الحاملة للمشاريع المبدعة في القارة الإفريقية. ويكمن الهدف من هذا البرنامج، الذي يعد مبادرة خاصة بدعم من السلطات العمومية والعديد من الشركات المتعددة الجنسيات، في مرافقة حاملي المشاريع من طرف المؤسسات الجزائرية والأجنبية الناشطة في مجال "الابتكار المفتوح" ومساعدتهم على إيجاد حلول ذكية للقارة. ومن شأن هذه المبادرة أن تجعل من الجزائر قطبًا حقيقا للابتكار في إفريقيا (موقع الوزارة الاولى، شوهد يوم 28-01-2023 عبر الرابط: تطوير-نظام-بيئي-ملائم-يشجع-على-خلق-المؤسسات-الناشئة-ودعمها https://premier-ministre.gov.dz/ar/post).

4. النتائج

- تاخر المشرع الجزائري كثيرا في اعداد الاطار القانوني و التنظيمي للمؤسسات الناشئة و اليات دعمها مما ادى الى قلت عددها و ضعف نموها؛
- غياب الجزائر في التصنيفات العالمية المتخصصة في مجال المؤسسات الناشئة نظرا لقلت وانعدام لقاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات الناشئة؛
- مازالت الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة حيث أن أغلبها لا يلبي احتياجات السوق؛
- ضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر و عدم استطاعته لتوفير الدعم الكافي والمرافقة اللازمة؛
- رغم الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات لموضوع المؤسسات الناشئة وسبل دعمها وتطويرها إلا أن هذه الأخيرة تعاني كثيرا من معدلات الفشل فعلى الرغم من أنها تشهد تناميا مستمرا إلا أنها مازالت تعاني من مشكل الاستمرارية؛

- ضعف قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر، الا انه المجهودات الحكومة الجزائرية والاصلاحات المنتهجة قد تبشر بافاق ايجابية ونهوض بقطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر مستقبلا، وهدا ما ياكد الفرضيتين المقترحتين سابقا

5. الخاتمة

زاد اهتمام صانيعي القرار في الجزائر مؤخرا بالمؤسسات الناشئة كونها تعتبر محرك مهم للاقتصاد و قاطرة النمو، و نظرا لما تقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وامتصاصها انسب البطالة، حيث تستقطب فئة الشباب وخريجي الجامعت حيث اعطت الدولة اهتماما كبير بمشريع الريادية والمقوالاتية التي تسهم بالتحاق الشباب المبدع و المبتكر الى مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والدفع بعجلة الانتاج,

رغم دالك بقيت الجزائر متاخرة في هدا القطاع الحيوي و الهام نظرا اتاخر ها باتخاد الاجرائات اللازمة و عدم معالجتها لكل التحديات و العقبات التي تحول بين الجزائر وبين تحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة، الا انه المعطيات الاخيرة و وعود القائمين على القطاع تبشر ببداية مسار تطوير هذا القطاع مما يستلزم المزيد من الجهود والاصلاحات من اجل انجاح الجزائر في مشروعها نحو التقدم و النمو، و عليه توصي هذه الدراسة بمجموعة من مقترحات و هي كالاتي:

- تحديث و اثراء الاطار القانوني و التنظيمي للمؤسسات الناشئة والعمل على ربطها باالتكنلوجيا وتحسين نطامها البيئي؛
- تقديم التكوين والتوجيه اللازمين للشباب و حاملي الشهدات الجمعية وتنمية روح المقاولتية لديهم وحب المخاطرة وتشجيع فكر الإبداع و الابتكار؛
- رفع الانفاق على البحث العلمي و برامج التعليم والتطوير وربط الجامعات ومراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال ومتطلبات السوق.
- الاستفادة من التجارب العربية، الافريقية و الدولية في مجال المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال، وأخذ الدروس منها التي وجهتها من اجل تحقيق النجاح.

قائمة المراجـــع:

1) بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار ، المجلد الرابع العدد 2،431- 417.
2) بوقنة سليم، بوقنة برهان الدين، قاوي معمر. (2020). حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد 07. العدد 03.
3) جغدم بن ذهبية ، فنينخ عبد القادر. (2021). الإستراتيجية التشريعية لتوفير البيئة الملائمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة القانون. المجلد 10. العدد 01.
4) حسين يوسف، صديقي إسماعيل. (2021). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. . حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد 08. العدد 01.

5) ليلى بعوني. (2022). آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر. الملتقى الوطني. المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة. جامعة الجزائر(1).
6) مصطفى بورنان و علي صولي . (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة الناشئة). مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد. 12 ،العدد 01
7) عائشة بنوجعفر ، إبراهيم شالا ، طبوش أحمد. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات (مع الاشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي). حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد 08. العدد 01.
8) عبد الحميد لمين، سامية حساين. (2020). تدابير دعم المؤسسات الناشئة والإبتكار في الجزائر:ق راءة في أحكام المرسوم التنفيذي -رقم 20 / 254 .مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال.المجلد 05 ،العدد 02.
9) عيساوي فاطمة، الهزام محمد. (2021). مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية. المجلد 07 . العدد 03.
10) عبد الجليل جباري، لطيفة جباري. (2022). واقع وافاق تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية. المجلد 16. العدد 02.

التحول الرقمي لوكالة أناد في ظل جائحة كورونا– وكالة بشار انموذجاً–.

Anade's digital transformation in light of the corona pandemic - Bechar agency as a model -

ط.د. كرومي يحيى /جامعة الطاهري محمد بشار/ الجزائر
PhD. Kerroumi yehya/ tahri mohamed University Bechar/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الكبير الذي تلعبه رقمنة المرفق العمومي في تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين، أين أصبحت اليوم المؤسسات العمومية الجزائرية وبدرجة أكبر المؤسسات الاقتصادية، على قناعة تامة بضرورة مسايرة التطور الهائل الذي يشهده مجال الرقمنة، لا سيما ما جاء على أعقاب الثورة التكنولوجية المسجلة في جميع القطاعات، تحد واجهته الدولة الجزائرية بكثير من الانفتاح للوصول إلى الغايات المسطرة، وبأكثر حذر لما يخلفه الاستعمال العشوائي للتكنولوجيا من نتائج سلبية على جميع الأصعدة.

على ضوء ما سبق، فإننا سنعالج في هذه الورقة البحثية موضوع التحول الرقمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ظل العصرنة التي تشهدها الجزائر وتفرضها الظروف، وقد تم اختيار الوكالة الولائية ببشار أين تم دراسة مختلف التطبيقات الإلكترونية المستحدثة في إطار تحقيق منظومة معلوماتية موجهة للشباب في المقام الأول على اعتبار الثقافة التكنولوجية السائدة بين هذه الفئة من المجتمع، زيادة على استهداف ذات الفئة واستقطابها لإنشاء مؤسسات مصغرة، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج أبرزها تمكين الشباب من الحصول على المعلومات الصحيحة حول ما تعلق بإيداع ملفات مؤسساتهم وكذا متابعة مختلف مراحلها انتهاءً بإنشائها وتجسيدها على أرض الواقع كل ذلك عبر التطبيقات الموضوعة تحت تصرف الشباب.

الكلمات المفتاحية: التطبيقات الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية، وكالة أناد، المقاولاتية، الإدارة الإلكترونية

Abstract :

This study aims to show the great role played by the digitization of the public utility in improving the services provided to the users, where today the Algerian public institutions, and to a greater extent the economic institutions, are fully convinced of the need to keep pace with the tremendous development witnessed by the field of digitization, especially what came in the wake of the registered technological revolution. In all sectors, the Algerian state is faced with a lot of openness to reach the ruling goals, and with more caution because of the negative consequences of the indiscriminate use of technology at all levels.

In light of the foregoing, we will address in this research paper a topic digital transformation to The National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship under Modernization the twitness it a Algeria imposes it a circumstances, and the state agency was chosen in Bechar, where the various electronic applications developed were studied within the framework of achieving an information system directed to young people in the first place, given the technological culture prevailing among this group of society, in addition to targeting the same group and attracting them to establish mini-enterprises, and we have relied on the approach Descriptive and analytical appropriate to achieve the objectives of the study, so that we finally reach a set of results, the most prominent of which is enabling young people to obtain correct information about what is related to filing the files of their institutions, as well as following up on its various stages, ending with its establishment and its embodiment on the ground, all through applications placed at the disposal of young people.

key words: Electronic applications, electronic services, Anad agency, entrepreneurship, electronic management

مقدمة:

في ظل الثورة المعلوماتية التي يعرفها العالم، والتنامي المتزايد في استخدام التكنولوجيا الحديثة على جميع الأصعدة، وفي وسط بيئة خدماتية سريعة التغير، الامر الذي يطرح العديد من التحديات للدول والحكومات لمسايرة هذا الوضع، والجزائر على غرار باقي دول العالم معنية بهذه الوضعية التي فرضتها التطورات وأوجبت التعامل معها وابتكار أرضية لاستيعابها، ولعل اهم التوجهات التي تبنتها الدولة الجزائرية هو خيار التحول الرقمي كبديل للممارسات الكلاسيكية السائدة في مجال الخدمة العمومية والذي أثبت في عديد الدول مكانته في دفع عجلة التنمية، ونجاعته في تحسين الخدمة المقدمة.

إن الحديث اليوم عن رقمنة المؤسسة الاقتصادية في الجزائر يدفعنا إلى تأصيل هذه المقاربة خصوصاً وأنها تستدعي الكثير من القراءات والتفسيرات على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي وحتى القانوني، وحتى نكون منصفين، فإن الدولة الجزائرية عمدت إلى تبني رقمنة كل قطاعات الدولة من خلال إنشاء هيئة ممثلة بوزارة الرقمنة والإحصائيات والتي تعنى بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بوضع بيئة ملائمة للتحول الرقمي على المستوى القانوني، التنظيمي، المالي والتكنولوجي.

وفي المجال الاقتصادي كان للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية نصيباً من عصرنة ورقمنة الخدمات المقدمة للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف القطاعات، كما عمدت إلى استحداث مجموعة من التطبيقات المساعدة على تمكين الشباب من الحصول والاطلاع على المعلومات والإجراءات المتخذة في حينها، والتي أكسبت الوكالة مرونة في تسيير ملفات الشباب عن بعد.

واستناداً على ما تقدم يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

كيف تعاملت وكالة اناد بشار مع الخدمات المقدمة للشباب في ظل حتمية التحول الرقمي للمؤسسة؟

وقد تمخض عن هذه الإشكالية سؤالين فرعيين تمثلا فيما يلي:

ما هي أهم الخدمات الإلكترونية المستحدثة من طرف وكالة أناد؟

ماهي مخرجات التحول الرقمي لوكالة أناد بشار ؟

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة كما هي في الواقع والتعبير عنها كماً أو كيفاً ومحاولة تحليلها من اجل توضيح الظاهرة وتبيان خصائصها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور المتنامي لرقمنة الخدمات المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الموجهة للشباب الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة.

خدمات تسعى من خلالها وكالة أناد إلى إعطاء دفعة لتحسين المرفق العام، وتعبيد الطريق للتملص من الإجراءات الكلاسيكية التي طغت على نشاط الإدارة الجزائرية التي ساهمت بشكل أو بآخر بالركود في إنجاز المهام المنوطة بها تجاه المرتفقين، وبالتالي تسمح بالتسريع من وتيرة الخدمات المقدمة للشباب لإنشاء مؤسسات مصغرة ولمسايرة الاستخدام الكبير للتكنولوجيا الحديثة من طرف هذه الفئة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

- ✓ التطرق إلى مفهوم الخدمات الإلكترونية
- ✓ التعرف على مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
- ✓ تبيان الدور الكبير لرقمنة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحسين الخدمات المقدمة
- ✓ إلقاء نظرة تقييمية لنتائج استخدام التطبيقات الإلكترونية لدى مرتفقي وكالة أناد.

ومحاولةً منا للغوص أكثر في الموضوع محل الدراسة، نتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي
المحور الثاني: الخدمات الإلكترونية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
المحور الثالث: نتائج التحول الرقمي لوكالة أناد.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي

1) الخدمات الإلكترونية:

شهد القرن العشرين تقلصاً للمسافات الجغرافية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد استطاعت تلك التكنولوجيا أن تقدم إمكانية خلق البدائل والاختبارات بين الناس وفتحت مجالات جديدة أمامهم ، وقد لاحقت تلك التطورات التكنولوجية الأحداث الجارية في أرجاء العالم، ومن ثم زادت كمية المعلومات وتطور إنتاجها (عبدالله، 2010، صفحة 271)، هذا التطور تم استغلاله في الإدارات والمرافق العمومية لتحسين الخدمات المقدمة للوصول لرضى الجمهور الخارجي للمؤسسة ، وبالتالي تحولت الخدمات من الطابع الكلاسيكي إلى خدمات إلكترونية وهي عبارة عن استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالاتصال والشبكات في القيام بالعديد من الانشطة بدلا من القيام بها بالطرق القديمة (الشمري، 2023)

للخدمات الالكترونية ثلاثة متطلبات رئيسية حتى تعمل بالشكل المناسب وهم مزود الخدمة والثاني مستقبل الخدمة والثالث هى الوسائل الخاصة بالاتصال والقنوات التي تعمل على دعم وتقديم هذه الخدمة بالشكل المناسب ومن خلال التقنيات الحديثة و المتطورة.

من أهم قنوات الاتصال التي تقوم بتقديم الدعم للخدمات الالكترونية هى شبكة الانترنت ومراكز الاتصالات المختلفة والهواتف المحمولة التي يستخدمها الجميع اليوم والتي من خلالها نتمكن من الحصول على الخدمات الالكترونية المختلفة من الشركات أو المنصات التي تقوم بتقديم هذه الخدمة التي نرغب في الحصول عليه او الاستفادة منها بشكل او بآخر (عبدالله، 2010، صفحة 274)

2) التطبيقات الإلكترونية:

التطبيقات ما هي إلا برامج تم تصميمها من أجل خدمة المستخدم، ولا يتم تشغيلها إلا بواسطته وتقوم بأداء العديد من المهام في إطار الحاجة إليها كما يمكن التفاعل معها، كذلك فإن تلك التطبيقات قد تكون قائمة بحد ذاتها، مثل معالج النصوص ومشغل الوسائط، كما قد تكون مجمعة؛ كما أن التطبيقات التي تقوم بمهام متشابهة بين مجموعة تعرف باسم مجموعة التطبيقات (ياسمين، 2020)

3) الإدارة الإلكترونية:

إن فكرة الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارات العمل داخل المؤسسة، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل المؤسسة نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للإستجابة للمتغريات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال (رابحي و لكحل عائشة، 2016، صفحة 242)

كما تم تعريفها على أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه ورقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة وآخرون بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة (ياسمين، 2020)

وبالتالي يمكن تعريف الإدارة الالكترونية علي أنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات الكترونية في أي مكان وزمان، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء وسرعة التنفيذ وخفض التكلفة، والدقة والسرعة في تقديم الخدمات، وتطوير التنظيم الإداري، وتبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات الصحيحة، وسرعة اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة ومباشرة .

4) وكالة أناد:

هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة والتي جاءت تسميتها بعد تعديل في التسمية الأولى للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشئت بمرسوم تنفيذي رقم 296/96 تعنى بدعم الشباب في مجال المقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة (الجزائرية، 1996)

5) المقاولاتية:

تعتبر الريادة مفهوم واسع للنقاش و الدراسة، فهناك العديد من التعاريف المختلفة التي تم وضعها من قبل مختلف الباحثين، حيث ينظر البعض إلى الريادة باعتبارها "تحمل للمخاطرة"، و ينظر آخرين إلى هذا المفهوم على اعتباره مرادف "للإبداع و الابتكار"، في حين يرى باحثين آخرين في هذا المفهوم يضم في طياته "البحث عن المغامرة"، فالتنوع الكبير في تعريف الريادة يرجع بشكل كبير إلى تعدد أنشطتها، حيث تشمل و تغطي العديد من الأنشطة المغامرة (المخاطرة، الابتكار، الإبداع،...)الخ ، كما يرى العديد من الباحثين أن الريادة عبارة عن نوع من السلوك و أسلوب حياة (شريف، 2017-2018، صفحة 01)

يعود تاريخ التعريف بمصطلح المقاولة إلى تاريخ 1732 عندما تم تعريفه من طرف الاقتصادي الإيرلندي CANTILLON على أنه الرغبة في القيام بموازنات لإنشاء مشروع جديد ينطوي عليه مخاطر مالية (جبار و ناجي، 2020).

المحور الثاني: الخدمات الإلكترونية بوكالة أناد في ظل التحول الرقمي:

1- الخدمات الإلكترونية:

قبل الحديث عن الخدمات الالكترونية المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و التفاصيل الخاصة بها و كذا المواضيع المرتبطة باستخداماتها، يجب أولا التعرف على ما هية الخدمات الالكترونية.

تعريف الخدمات الإلكترونية:

لم يظهر لحد الآن تعريف مقبول بشكل عام وموحد للخدمات الإلكترونية، زمع ذلك فإن التعريفات الحالية متشابهة في جانب واحد فهي تركز على الخدمات المقدمة عبر الإنترنت والتي هي بحد ذاتها تعريف واسع إلى حد ما.

ولتحديد فهمنا للخدمات الإلكترونية بوضوح نحددها في الخدمات التي بتم تقديمها عبر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات حيث يتفاعل طالب الخدمة مع واجهة مستخدم مناسبة (على سبيل المثال الصراف الآلي او موقع ويب) من أجل استرداد الفوائد المرجوة (Fassnacht & Koese, 2006, p. 23)

وبالتالي فهى عبارة عن استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالاتصال و الشبكات في القيام بالعديد من الانشطة بدلا من القيام بها بالطرق القديمة حيث تعتمد على ثلاثة متطلبات رئيسية حتى تعمل بالشكل المناسب و هم مزود الخدمة و الثاني مستقبل الخدمة و الثالث هى الوسائل الخاصة بالاتصال والقنوات التي تعمل على دعم و تقديم هذه الخدمة بالشكل المناسب و من خلال التقنيات الحديثة والمتطورة.

من أهم قنوات الاتصال التي تقوم بتقديم الدعم للخدمات الالكترونية هى شبكة الانترنت و مراكز الاتصالات المختلفة و الهواتف المحمولة التي يستخدمها الجميع اليوم و التي من خلالها نتمكن من الحصول على الخدمات الالكترونية المختلفة من الشركات أو المنصات التي تقوم بتقديم هذه الخدمة التي نرغب في الحصول عليه او الاستفادة منها بشكل او بآخر. (ياسمين، 2020)

تلعب شبكة الانترنت الدور الأهم والرئيسي في عمليات تقديم الخدمات الالكترونية والحصول عليها حيث أنه حتى يحصل المستخدم على الخدمة الالكترونية المختلفة يجب أن يكون لديه جهاز متصل بشبكة الانترنت حتى يستقبل من خلاله الخدمة التي يقدمها مزود الخدمة والذي يكون متصل بالأنترنت هو أيضا.

تاريخ الخدمات الإلكترونية:

يعود تاريخ نشأة الخدمات الالكترونية إلى ثمانينات القرن الماضي حيث كان أول ظهور لها في أوروبا بعد التوسع الذي شهده استخدام شبكة الانترنت و تطور الحاسبات الآلية (ياسمين، 2020)بشكل كبير بعدما كانت حكرا على الاستخدامات العسكرية في الجيوش فقط و بدأت يكون لها استخدامات عامة تخضع للحكومات لاستغلالها في تقديم الخدمات المختلفة التي تم تسميتها بالخدمات الالكترونية.

وتطورت التقنيات حتى تغير المسمى الخاص بها من مجرد بضعة خدمات تقوم الحكومات بتقديمها إلى أن ظهر مسمى جديد في الفترات الاخيرة و هو الحكومات الالكترونية حيث عملت العديد من الدول المتقدمة إلى تحويل جميع الخدمات الحكومية إلى خدمات إلكترونية سهل الحصول عليها دون عناء و تعب و لذلك

غلب على هذه الحكومات مسمى الحكومة الالكترونية نظرا لتعدد الخدمات الالكترونية التي تقوم بتقديمها لمستخدمي هذه الخدمات.

فوائد الخدمات الإلكترونية:

من أهم الفوائد التي توفرها لنا الخدمات الالكترونية هى الكم الكبير من المعلومات و البيانات التفصيلية عن جميع المتعاملين من خلالها بمعنى آخر أنه يمكن للحاصلين على الخدمات الالكترونية الرجوع إلى هذه المعلومات و البيانات في أي وقت قبل التعامل مع مقدمي الخدمة ، كما أنه من خلال الخدمات الالكترونية صار هناك الكثير من قنوات التواصل بين المواطنين الحاصلين على الخدمة بحيث يمكنهم التواصل في أي وقت و تبادل النصائح و الخبرات.

كما أن الخدمات الالكترونية تخطت الحدود المكانية بحيث أنها لا ترتبط بحد مكاني بل وصلت إلى مناطق عديدة في العالم و من خلالها أصبح مقدم الخدمة قادرا على توسيع نشاطه و الحصول على عملاء من مختلف بلدان العالم كما أن ذلك مفيد للحاصلين على الخدمة الالكترونية لأنها وفرت لهم العديد من الخدمات و السلع التي قد لا تكون متوفرة في العديد من الدول ، وبالتالي فقد وفرت الكثير من الوقت و المجهود الذي كانت عملية التسوق تتطلبه و أصبح بإمكان المشتري الجلوس في منزله و مشاهدة جميع المنتجات التي يرغب في شرائها والحصول عليها بكل سهولة (الشمري، 2023)، ومن جهة أخرى قدمت الخدمات الإلكترونية ترويج ضخم للعديد من السلع التي انتشرت من خلال هذا الترويج على نطاق واسع كما تمنح الذين يرغبون في الشراء إمكانية الحصول على العديد من الخصومات، كما عززت الخدمات الالكترونية مبدأ الشفافية و ذلك من خلال تكرار التعامل و تجارب الآخرين، من اهم فوائد الالكترونية أنها متوفر بشكل مستمر حيث ان المتاجر الالكترونية تعمل على مدار 24 ساعة و يمكننا الحصول على خدماتها في أي وقت.

أيضا شجعت الخدمات الالكترونية الشباب و صغار المستثمرين على الاستثمار و العمل في المجال الذي يرغبون العمل فيه دون تحمل عناء الحصول على مكان لإقامة متجر أو دون الحاجة لرأس مال ضخم كما انها لا تحتاج إلى عمالة مثل الأعمال العادية و التي تتطلب دفع الكثير من الأجور ، من فوائد الخدمات الالكترونية التي قد لا تتوفر في غيرها هو النظام و الدقة المتناهية بحيث ان نسبة الوقوع في الخطأ تكون نادرة ، كما أن العروض العديدة على نفس المنتج تمنح متلقي الخدمة إمكانية المقارنة بين الأسعار و العروض و الجودة والاختيار من بينها بين ما يناسبه (الشمري، 2023)

2- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أناد:

أنشئت سنة 1996 بتسميتها القديمة تحت مسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف تمويل، تكوين، مرافقة ومتابعة الشباب البطالين بين 19-35 سنة (40 سنة بالنسبة للمسير عندما يولد المشروع ثلاث مناصب شغل) من أجل استحداث مؤسسات مصغرة عن طريق قروض بدون فائدة من الوكالة يصل إلى 28-29 % من تكلفة المشروع الذي لا يتجاوز 10000000دج والباقي إما مساهمة صاحب المشروع (حالة التمويل الثنائي) أو البنك بنسبة 70% (صيغة التمويل الثلاثي) بمنح قروض مخفضة الفوائد أين يلتزم الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب (FNEEJ) بضمان هذه القروض وفوائدها باعتماد نظام جبائي تدريجي مع فترة 3 سنوات من الإعفاء، هذا بالإضافة إلى قروض أخرى إضافية (أناد، أناد، 2022)

أما مؤخراً فقد تم تغيير تسمية الوكالة تماشياً مع التوجه الجديد للاستراتيجية المنتهجة من طرف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، فقد صدر في العدد (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي يقضي بتغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أنساج" لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية, حسبما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي, ويغير تسميتها (خديجة، 2018).

وفضلا عن مهامها المحددة في قانونها الأساسي, فإن الوكالة مكلفة أيضا بتطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الاجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما, وبإعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.

الاستراتيجية الجديدة المنتهجة (المصغرة، 2020):

انتهجت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مقاربة إقتصادية بعيدة عن التوجه الإجتماعي الذي سايرته وتبنته منذ انطلاقتها، حيث تبنى هذه الاستراتيجية الجديدة على محاور تدعم المجال المقاولاتي حيث تقوم بتشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني، والسهر على عصرنة و تقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.

و تعمل ايضا على عصرنة و رقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة كما تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة. (المصغرة، 2020)

ومن أجل تأدية مهامها، تتوفر الوكالة على هياكل مركزية (مديريات مركزية و مفتشية عامة) و هياكل محلية (وكالات ولائية و فروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة).

وبخصوص مجلس التوجيه للوكالة، فإنه يتكون من ممثلي الوزراء المكلفين بالمؤسسات المصغرة، بالشؤون الخارجية، بالداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالمالية، بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالصناعة، بالتجارة، بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كما يضم مجلس التوجيه في تشكيلته الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع أو ممثله، رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية أو ممثله، إضافة إلى ممثلين عن منظمات الشباب ذوي المشاريع، الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني.

أما لجنة المراقبة، فإنها تتكون من أربعة أعضاء ينتخبهم مجلس التوجيه لمدة سنة قابلة للتجديد، حسب نفس النص الذي يوضح ان رئيسها ينتخب من بين أعضائها لعهدة مدتها سنة واحدة.

وتجتمع لجنة المراقبة وفقا للمرسوم الجديد في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها كما يمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية عند الحاجة، بطلب من رئيس مجلس التوجيه أو نصف أعضائها بحضور المدير العام أو ممثله.

الخدمات الإلكترونية بوكالة أناد:

لمسايرة التحول التكنولوجي، سارعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لتبني خيار الرقمنة كبديل للخدمات التقليدية، فقد أطلقت مجموعة من المنصات والتطبيقات الإلكترونية ولعل أبرزها البوابة الإلكترونية "خدمات" التي تهدف جميعها الى جعل المعلومة في متناول الشباب المقاولين الراغبين في اقتحام مجال المقاولاتية عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) .

وتتضمن هذه البوابة الالكترونية عدة فضاءات منها التسجيل عبر الانترنت والاتفاقيات الموقعة مع مختلف الوزارات والهيئات لتمكين الشباب من الاستفادة من مخططات أعباء كما تتضمن الاستمارة الخاصة بالمؤسسات التي تعاني من صعوبات وتخصيص جانب للمؤسسات التي لها منتجات قابلة للتصدير وفضاء يسمح للشباب المقاولين بطرح انشغالاتهم.

1- التسجيل الإلكتروني:

تم استحداث هذه المنصة في إطار تسهيل عملية التسجيل للاستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والذي يتم عن بعد من خلال ملأ إستمارة معلومات إلكترونية تسمح للوكالة بالإطلاع على المعلومات الخاصة بالمسجلين لإعداد قاعدة بيانات، كما تخفف من عناء التنقل للتسجيل على مستوى الوكالات الولائية أو الفروع التابعة لها.

وقد يأتي بعد عملية التسجيل الإلكتروني مرحلة أخرى وهي مرحلة تأكيد التسجيل من طرف الإطار المكلف بالعملية، ثم إرسال رسالة من طرف الوكالة في البريد الإلكتروني للمعني توضح تاريخ وساعة عقد اللقاء الثنائي بين الشاب صاحب المشروع والمرافق المكلف بهذا الملف.

2- فضاء الإتفاقيات:

كما أشرنا سابقاً في هذه الورقة البحثية، فإن من المحاور الهامة للإستراتيجية المتبناة من طرف الوزارة الوصية، هو ما يعرف بتوفير بالنظم البيئية والتي تعني ببساطة عملية تكييف السوق المحلية والوطنية بما يتناسب وقدرات المؤسسات المصغرة، أي توفير مخططات أعباء مع مختلف الشركاء من مؤسسات عمومية، خاصة، إقتصادية وغيرها حتى تضمن بقاء واستمرار المؤسسة المصغرة، وبالتالي تم استحداث فضاء الإتفاقيات الذي يسمح للشباب بالتسجيل به حتى يزيد من فرص حصوله على اتفاقيات ومخططات أعباء (أناد، خدمات، 2020).

3- فضاء المصدرين:

تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مجالين رئيسين وهما القطاع الإنتاجي والقطاع الخدماتي، وبالتالي فإن للمؤسسات المصغرة المنتجة والتي حققت منتجاتها معايير تسمح لها بالتصدير، تستطيع من خلال هذا الفضاء بتقديم منتجاتها للجهات الراغبة في الحصول والإستفادة من هذه المنتجات بطرق تضمن حقوق الطرفين.

4- فضاء الشكاوى:

ولأن أحوال السوق غير ثابتة، فإن لأصحاب المؤسسات المتضررة في مجال من المجالات لها هي الاخرى الحق في التعبير عن انشغالاتها عبر فضاء الشكاوى بغرض إطلاع الجهات الوصية على وضعية المؤسسة وظروف عملها لإيجاد حلول عملية.

5-منصة المؤسسات المتعثرة:

هي فضاء موجه للمؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات على مستوى التسيير، تسويق المنتج أو الخدمة، التوجه نحو الإفلاس أو غيرها من المشاكل، ولأن دور الوكالة أساساً يتمثل في دعم المؤسسات المصغرة ودفعها إلى المساهمة في الإقتصاد على الصعيدين المحلي والوطني، جاءت فكرة استحداث هذا الفضاء لسحب المؤسسة المتعثرة من نفق الإفلاس وإعادة بعث نشاطها من جديد من خلال التعرف على المشكل الرئيسي لها ومحاولة تكييفه مع الحلول المتوفرة لدى الوكالة.

5- تطبيق خدمة أناد:

جاءت فكرة هذا التطبيق من تصور عام حول الدور الذي تلعبه المؤسسة المصغرة في تسهيل الحياة اليومية للمواطن من خلال تقديم الخدمات المتنوعة من جهة، وعدم معرفة من المواطن من تواجد هذه المؤسسة على مقربة منه وهو لا يدري، وبالتالي فكرته الرئيسية تتلخص في إعداد قاعدة بيانات للمؤسسات المصغرة في ربوع الوطن، يتم تبويبها حسب الإختصاص من جهة، وحسب التوطين بالولاية والبلدية من جهة أخرى، الأمر الذي يسمح للمواطن بالإطلاع على مختلف المؤسسات وطلب الخدمة التي يحتاجها وهو ببيته أو على مكتبه بالعمل وكل ذلك بطريقة إلكترونية.

6- شبكة الشباب المقاول RJE :

هو فضاء يسمح بالتقاء الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة بعد فتح حسابات إلكترونية، وذلك بغرض تعارف أصحاب الإختصاصات الواحدة من أجل تبادل الأفكار والخبرات والإستفادة من تجارب الآخرين، كما يسمح هذا الفضاء بتسويق المنتجات والخدمات على اعتباره سوق إفتراضي حر.

المحور الثالث: نتائج التحول الرقمي لوكالة أناد:

لا شك أن مسايرة التحول الرقمي للجزائر قد ألقى بظلاله على الجانب الإقتصادي، فقد ساهم في تطور اقتصادات عديد الدول، وعمل على الرقي بها اجتماعياً وبيئياً وعلى غيرها من مناحي الحياة الاجتماعية.

ولعل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لم تكن في معزل عن هذا التحول، وبالتالي كان لزاماً عليها التوجه نحو خيار عصرنة خدماتها المقدمة، ويمكن حصر أهم نتائج هذا التحول على خدمات وكالة أناد في النقاط التالية:

*الترتيب في معالجة الملفات المودعة بمبدأ المنطقة باتباع خارطة النشاطات المعدة مسبقاً مع إمكانية تتبعها وتحيينها بما يستجد من احداث.

*مرافقة وتوجيه الشباب عن بعد.

*تمكين الشباب من الاطلاع على الموردين مما يسمح بتجنب الموردين المدرجين في القائمة السوداء.

*إمكانية الاطلاع على نماذج ناجحة لشباب مقاول بهدف الإلمام بكامل حيثيات المشروع مما يحقق رفع سقف النجاح.

*تمكين الشباب من التعرف على مختلف مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة مما يسمح باتضاح الرؤية حول ما هو مقبل عليه.

*تمكين الشباب من تحميل الوثائق المبدئية المتعلقة بإنشاء مؤسسة مصغرة.

*مراسلة الشاب الراغب في إنشاء مؤسسة مصغرة عن طريق البريد الإلكتروني مباشرة بعد تسجيله بالمنصة الإلكترونية في أجل لا يتعدى 24 ساعة لتحديد اللقاء الثنائي عن بعد.

*إعلام الشباب خريجي الجامعة ومراكز ومعاهد التكوين المهني بجديد الوكالة وأهم التحديثات المتوفرة عن طريق التلغرام كدعوة لإنشاء مؤسسة مصغرة.

*إعلام الشباب إلكترونياً بنتيجة مروره بلجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع.

*تمكين الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة من التعارف فيما بينهم عن بعد من اجل تبادل الخبرات والمعارف وتسويق الخدمات والمنتجات.

*السماح للمؤسسات المصغرة المستعدة لتصدير منتجاتها من الاستفادة من مرافقة متخصصة في عملية التصدير.

*الاستفادة من تكوين عن بعد متخصص في كيفية إنشاء وتسيير مؤسسة مصغرة، من خلال الاطلاع على الدورات التكوينية والسماح للشباب بالتفاعل مع مكون الوكالة.

الخاتمة:

يبقى أن نقول في الأخير أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قد وفقت إلى حد كبير في مجابهة جائحة كوفيد19 من خلال مجمل الخدمات الإلكترونية المقدمة والتي لاقت استحسان من طرف الشباب، لكن لابد للإشارة إلى أمر مهم في استخدام المجال التكنولوجي الذي يتطلب الكثير من المتابعة والصيانة علاوة على وجوب توفر تدفق عالي للأنترنت، هذا إذا وضعنا جانباً عمليات القرصنة والتي تعتبر فيروس آخر ضمن المجال التكنولوجي وجب الحذر منه، وعن استخدام وكالة أناد للتكنولوجيا الحديثة فقد سلكت الوكالة درب الخدمات التكنولوجية في السنوات القليلة الأخيرة نتج عهنا التسريع من استحداث خدمات جديدة مبتكرة تتماشى وتطلعات الشباب، الأمر الذي صار جلياً في السنوات الأخيرة وانعكس على نوعية المشاريع المستحدثة من جهة، وكذا التقليص من فترة استحداث هذه المشاريع.

المراجع باللغة العربية:

1. الأمانة العامة للحكومة الجزائرية. (08 09, 1996). الجريدة الرسمية. مرسوم تنفيذي. الجزائر، الجزائر: المطبعة الرسمية.
2. الصفحة الرسمية لمصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. (09, 2020). الاستراتيجية الجديدة للمؤسسات المصغرة. الجزائر.

3. سعاد جبار، و أمينة ناجي. (01, 2020). التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية-دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس. (المجلة الجزائرية للإقتصاد والتسيير)، صفحة 29.

4. صلاح ياسمين. (12 08, 2020). الخدمات الإلكترونية. تم الاسترداد من المرسال: https://www.almrsal.com/post/933278

5. علا الشمري. (21 01, 2023). الخدمات الإلكترونية. تم الاسترداد من الأعرف: https://ala3raf.net/7778/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%

6. عمارة شريف. (2017-2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية. مطبوعة موجهة لطلبة الماستر تخصص الموارد البشرية. جيجل، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة جيجل.

7. لخضر رابحي ، و لكحل عائشة. (01, 2016). الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية. (مجلة الدراسات القانونية والسياسية)، صفحة 242.

8. مجدي عبدالله. (2010). مقدمة في سيكولوجية الاتصال والإعلام. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

9. مزيان أمينة، عماروش إيمان خديجة. (06, 2018). دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر.(AL-RIYADA For Business Economics)، الصفحات 30-54.

10. وكالة أناد. (12, 2020). خدمات. تم الاسترداد من http://khadamate.anade.dz/: khadamate.anade.dz

11. وكالة أناد. (5 11, 2022). أناد. تم الاسترداد من www.anade.dz: prmoteur.anade.dz/documents_utiles

المراجع باللغة الأجنبية

12 Fassnacht, M., & Koese, I. (2006, 07 05). Quality of Electronic Services: Conceptualizing and Testing a Hierarchical Model.(Journal of Service Research), pp. 20-37.

تشجيع الابتكار كألية لدعم المؤسسات الناشئة
-توجهات الجزائر الجديدة-

Encouraging innovation as a mechanism to support emerging enterprises
- Algeria's new orientations -

ط.د. بن زروال آية / المركز الجامعي سي الحواس بريكة/ الجزائر
PhD. Benzeroual Aya/ University Center Si El Haouès Barika/ Algeria
ط.د .بلولة سعيدة /المركز الجامعي سي الحواس بريكة /الجزائر
PhD. Beloula Saida/ University Center Si El Haouès Barika/ Algeria

ملخص الدراسة

نظرا لتطورات التي شهدتها عولمة الاقتصاد وتزايد اهتمام العالم بالمؤسسات الناشئة كونها قاطرة تدفع عجلة الاقتصاد للأمام، أدى ذلك لتغيير توجهات الجزائر الجديدة من اقتصاد الريع الى اقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة و على المؤسسات الناشئة مما جعلها تركز اهتمامها على تشجيع الابتكار وإلغاء القيود التي تعرقل الشاب المبتكر عن انشاء مؤسسته الناشئة، والتي تساهم بدورها في تنمية اقتصاد الوطن، خلق مناصب عمل... تهدف هذه الورقة البحثية إلى ابراز الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية وسعيها الجاد في ترسيخ روح الابتكار والمبادرة وذلك باعتمادهاعلى جملة من الاليات والسياسات التي تدعم ذلك، ومن بين اهم النتائج التي تم التوصل اليها ان الجزائر تتبنى نظامًا يشجع على الابتكار ،حيث تقوم بدعم الافكار المبتكرة بعدة أشكال كمنح جوائز مالية عبر المسابقات الوطنية كمكافأة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبتكر منتجات او نظام انتاج جديد، فيام المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بتقديم جائزة أحسن اختراع ضمن الصالون الوطني للابتكار ،كما أصدرت الجزائر عدة قوانين تتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة اعمال، وانشأت صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة ،ومنحت عطلة استثنائية لموظفي القطاع العام الراغبين في انشاء مؤسستهم الناشئة حتى يتسنى لهم ذلك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، الابتكار، اقتصاد المعرفة، الجزائر الجديدة.

Abstract

Due to the developments witnessed by the globalization of the economy and the world's increasing interest in startups as a locomotive that drives the economy forward ,This led to changing the orientations of the new Algeria from a rentier economy to an economy that relies primarily on knowledge and startups, Which made it focus its attention on encouraging innovation and abolishing the restrictions that hinder the innovative young man from establishing his start-up ,Which in turn contributes to the development of the country's economy, the creation of job positions... This research paper aims to highlight the efforts made by the Algerian state and its serious endeavor to consolidate the spirit of innovation and initiative, by relying on a number of mechanisms and policies that support thisAmong the most important results reached is that Algeria adopts a system that encourages innovation, as it supports innovative ideas in several forms, such as awarding financial prizes through national competitions as a reward for small and medium enterprises that innovate new products or production system, while the Algerian National Institute for Industrial Property presents an award for the best. An invention within the National Salon for Innovation. Algeria also issued several laws related to the establishment of a national committee to grant the label of an startup, an innovative project, a business incubator, and established a national fund to finance startups, and granted exceptional leave to public sector employees wishing to establish their startup so that they can do so.

KeyWords: startups, innovation, knowledge economy, new Algeria.

مقدمة :

يتأثر كل من الاقتصاد والتسيير بقوة الابتكار التي تحدث خصوصا في مجال إدارة مشاريع تحقق قيمة اقتصادية أكبر وتوفر فرص العمل وتضمن النمو الاقتصادي .وبهذا الصدد تعتبر المؤسسات الناشئة أفضل المرشحين لذلك، بفضل ما تتميز به من مرونة وأفكارها المبتكرة الناجحة التي تحقق أرباحا سريعة ومتواصلة.

هذا ما سعت إليه الجزائر في سبيل تنويع الاقتصاد بعيدًا عن قطاع المحروقات وتأمين مداخيل للميزانية العامة خارج الريع البترولي من خلال ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الناشئة والابتكار، فكانت حريصة على دعم المبادرات الفردية وتشجيع إقامة مؤسسات الناشئة تقوم على ركيزتين أساسيتين الإبداع والابتكار من ناحية وأحدث التكنولوجية من ناحية أخرى، تولد عن ذلك توجه الدولة نحو ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار ودعمها بشكل يساهم في ترصيص أرضية صلبة لها بُغية زيادة مكانتها ضمن النسيج الاقتصادي الجزائري. وذلك من خلال طرح مجموعة من الإجراءات والتدابير تطوير المؤسسات الناشئة، ومن نتاج هذه الجهود المبذولة صدور للمرسوم التنفيذي رقم 20- 254 المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و" حاضنة أعمال" (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر2020، 2020) ، فجاء هذا التنظيم متناولا لأحكام خاصة حول الآليات القانونية الداعمة لهذه المؤسسات والمشجعة على الابتكار.

مشكلة الدراسة :

بناء على ما تقدم يمكننا طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

- **ماهي مختلف السياسات التي اعتمدتها الجزائر الجديدة لدعم الابتكار والمؤسسات ناشئة؟**

انطلاقا من الساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مختلف الاطر المفاهيمية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والابتكار؟
- ماهي الطرق التي اعتمدتها الجزائر الجديدة لدعم الابتكار؟
- كيف دعمت الجزائر الابتكار والمؤسسات الناشئة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها ترتكز على محورين اساسيين، المحور الاول يمكننا من خلاله التعرف على كل من الابتكار والمؤسسات الناشئة والعلاقة الترابطية التي تجمعهم، بينما يمكننا المحور الثاني من التعرف على التوجه الجديد للدولة الجزائرية الذي بدوره يساعدها على تنمية اقتصادها لما تتميز به المؤسسات الناشئة من سرعة النمو والتطور والقدرة على تحويل المعرفة الى تكنولوجيا وابتكارات تساعد على تحقيق التنافسية على الصعيد الدولي، وادراكا لتحديات والاشكاليات المرتبطة بعدم الاهتمام بالابتكارات وبإنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة تبذل الجزائر الكثير من الجهد لخلق نظام بيئي متكامل يهدف الى تشجع تحويل الابتكارات الى مؤسسات ناشئة وتخفيف القيود الادارية والمالية المتعلقة بإنشاء مؤسسات ناشئة سواء من ناحية التمويل او المرافقة والدعم .

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقديم أسس نظرية حول مفهومي المؤسسات الناشئة والابتكار
- التعرف على أهم الطرق التي اعتمدتها الجزائر الجديدة لدعم الابتكار
- التعرف عل مختلف السياسات التي اعتمدتها الجزائر الجديدة لدعم الابتكار ولإنشاء مؤسسات ناشئة .

المحور الأول : الاطار المفاهيمي لكل من الابتكار والمؤسسات الناشئة.

سنتطرق في هذا المحور الى كل المفاهيم المتعلقة بالابتكار ومراحله والمقومات الداعمة له كما سنتطرق الى المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة وخصائصها و دورها.

اولا: الابتكـــار

1. ماهية الابتكار:

لاق مفهوم الابتكار اهتمام العديد من الأدباء في مجال الإدارة خلال السنوات الأخيرة، وهذا الاهتمام يعود إلى أهميته بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد تمس جميع المجالات، وهذا ما أشار إليه الكسندر روشكا:"إن الابتكار عملية معقدة جدا ذات وجوه وأبعاد متعددة" (مدحت، 2002، صفحة 90).

فهذا التعقيد الذي يسود الابتكار واختلاف الآراء حوله ساهم في وجود خلط بينه وبعض المصطلحات ذات العلاقة كالإبداع، الاختراع والتجديد.....، حيث نجد أن عامة الناس لا يفرقون بين هذه المصطلحات، بمعنى أنهم يستخدمون هذه المصطلحات للدلالة على نفس الشيء (الصريفي، 2003، صفحة 12).

هناك من يترجم مصطلح innovation إلى كلمة الإبداع، في حين أن المرادف الصحيح لهذا المصطلح في العربية هو كلمة الابتكار) (كما أن البعض استخدم مصطلح التجديد عند ترجمته لكلمة innovation، وعلى سبيل المثال" كتاب **بيتر دراكر**(entrepreneurship and innovation) ،تمت ترجمته إلى العربية تحت عنوان "المقاولة والتجديد " في حين استخدم **بيتر دراكر** الابتكار بمعناه الواسع الجذري والتحسيني أكثر مما يعني التجديد ، كما يرى Yves بأن:" الابتكار هو مدخل للتجديد في أي مجال" (كباش، 2002، صفحة 49)، في حين يُعرّف الخبير الاقتصادي Schumpeter الابتكار على أنه:" النتيجة التي تنجم عن إنشاء أسلوب جديد في الإنتاج أو تغيير في مكونات منتوج أو طريقة جديدة في تصميمه" (نجم، 2003، صفحة 32).

مما سبق يمكن القول بأن الابتكار هو نقطة بداية للتجديد والتغيير، يبدأ بفكرة جديدة وتجسيدها على أرض الواقع كطرح منتجات أو تقديم خدمات مبتكرة تسعى من خلاله المؤسسة تحقيق الأفضل لعملائها.

2. مراحل الابتكار:

من أشهر نماذج المر احل هو النموذج الذي قدمه زالتمان Zaltman في عام 2173حيث يصف العملية في مرحلتين أساسيتين هما :مرحلة المبادرة ومرحلة التنفيذ (نيجل و نيل ، 2004، صفحة 233).

.وتنقسم المرحلتان إلى خمس مراحل فرعية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول01: مراحل زالتمان Zaltman لعملية الابتكار

المراحل الرئيسية	المراحل الفرعية
مرحلة المبادرة	-**الاهتمام بالمعرفة**: تصبح المؤسسة تهتم بوجود ابتكار يكون لديها فرصة لاستخدامه - **تشكيل الاتجاهات:** يقوم الأفراد العاملين بتشكيل واظهار اتجاهاتهم نحو الابتكار المقترح -**القرار**: يتم تقييم الابتكار المرتقب، ويتم اتخاذ قرار يتعلق بمواصلة العمل أو التخلي عن الفكرة
مرحلة التنفيذ	-**المبادرة بالتنفيذ**: يتم القيام بمحاولات استخدام الابتكار. - **استمرار ومواصلة التنفيذ**: يكون الابتكار مثابة عملية روتينية كجزء من حياة المنظمة.

المصدر: عابدي محمد السعيد، الابتكار واستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري،ص 89

نلاحظ من نموذج زالتمان Zaltman ، أنه تم تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين، إحداهما عند نقطة تبين الابتكار، وهي النقطة التي تقوم المؤسسة باتخاذ القرار الخاص بتنفيذ الابتكار، وهذا الفصل- أو الفرز- بين مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد تبني الابتكار معتمدة من طرف معظم النماذج المبنية على المراحل، وعلى العموم تبدأ عملية الابتكار عندما يتم تشخيص فجوة الأداء بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع .

ويقول Zaltman إن ذلك يمكن أن يحدث بطريقتين: إما أن تكتشف المؤسسة أن أدائها غير مرضي، ومن ثم تقوم بالبحث عن ابتكار يمكن أن يساعد على سد هذه الفجوة وهذا حال تعنى به المؤسسات الكبرى أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، أو الاهتمام بالابتكار المتوقع مسبقًا في البيئة الخاصة بها ،وهذا ينطبق على المؤسسة الناشئة المبتكرة والتي تبحث عن الابتكار الذي يلبي رغبة من رغبات السوق (السعيد، 2016، صفحة 89).

3. مقومات لدعم الابتكار:

لتبني الابتكار داخل المؤسسات الناشئة لابد من توفر مجموعة من المقومات يمكن تلخيصها فما يلي (قزال، 2018، صفحة 93):

- تشجيع الاستثمار في مجال البحوث والعمليات؛
- تعزيز بيئة تنظيمية تساعد على إخراج الطاقات الإبداعية و الابتكارية لدى الموظفين والعمال؛
- تبني استراتيجيات الابتكار و اعتماد أسلوب التحسين المستمر بوضع برامج مخصصة للتطوير؛
- التأكيد على تزويد الأقسام التي تضم الخبراء كبار السن بالطاقات الشابة؛
- تعزيز روح المبادرة والتجديد بين الموظفين، من خلال أخذ مقترحاتهم وأفكارهم ما تستحق من عناية ودراسة إضافة إلى تقبل وقوعهم في الأخطاء؛
- بناء فرق عمل ذوي كفاءات ومهام متنوعة، يترتب عنه امتزاج بين الأفكار والخبرات؛
- الحرص على سرعة الاتصال بين الأفراد وجعله مفتوحا في جميع الاتجاهات؛
- انتهاج الاستراتيجية الاستباقية لمعرفة توقعات العملاء ومنتجات المنافسين، لعدم ترك فرصة للمنافسين للنمو أو التوسع في السوق؛
- ضبط خطط عمل المؤسسة مع معرفة وضعها في السوق ونقاط القوة والضعف لديها.

ثانيا: المؤسسات الناشئة

يتضمن مفهوم المؤسسة الناشئة فكرتين جوهريتين تقعان في صميم تعريفها، وهي فكرة الإنشاء وفكرة

النمو القوي. هذا ما يجعلنا نبحث في تعريفها العام من جهة، ومن ثم التطرق لما تتميز به المؤسسة الناشئة من خصائص.

1. ماهية المؤسسات الناشئة

اصطلاحا تعرف المؤسسات الناشئة بـ " startups " وهذا حسب القاموس الإنجليزي، بما يفيد أنها مشروع صغير بدأ اللحظة، حيث يتكون هذا اللفظ من جزأين" start" ويشير إلى فكرة الانطالق، و" ups"يشير إلى فكرة النمو القوي. بدأ استعمال هذا اللفظ الانجليزي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث الظهور لشركات رأسمال المخاطر، حينها اشتهر استخدامه بعد ذلك (الشعير، 2017، صفحة 420)،على أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة، فكان إطلاق تسمية مشروع ناشئ " start up " على المنشآت الحديثة أي تلك التي تكون في بداية مراحل نموها، أي تلك المنشآت التي تكون في مرحلة دراسة القابلية التي تشهد البحث والتطوير السابقة للانطلاق، والتي تهدف لإثبات قابليتها التقنية والسوقية، والمنشآت التي تكون في مرحلة انطلاقها أو السنوات الأولى من حياتها (بختي و بوعوينة، 2020، صفحة 536).

حسب رجل الأعمال الشهير" Steve Blank" تم تعريف المؤسسة الناشئة على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، يحقق ربح بشكل متكرر كما يمكن قياسه
ويرى Fridenson patrick "أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توفر 4 شروط تتمثل في نمو قوي محتمل واستخدام أحدث التكنولوجيات وتقوم بخلق اسواق جديدة وهي بحاجة إلى تمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة " (حمروش، 2002، صفحة 138).

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها: كل مؤسسة حديثة النشأة تعرف نموًا سريعًا وقويًا في مجال الأعمال، تتميز بميزانية منخفضة عند الانطلاق مقارنة بما تحققه من أرباح سريعة، و تسعى للانتشار- تبعا لإمكانياتها على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة - إلى طرح منتوج جديد أو تقديم خدمة مبتكرة تستهدف بها أسواق أخرى.

2. خصائص المؤسسات الناشئة

باعتبار المؤسسات الناشئة منشآت مصغرة، هذا يجعلها تتميز بمجموعة من الخصائص منها ما يزيدها قوة، ومنها ما يضعفها، وهي كالتالي:

1.2 نقاط قوة المؤسسات الناشئة

تتمثل نقاط قوة المؤسسات الناشئة فيما يلي (بختي و بوعوينة، 2020، الصفحات 537-538):

- أنها مؤسسات تتميز بالنمو المُحتمل القوي والاستخدام للتقنيات الحديثة، فغالبًا ما تكون هذه المؤسسات ابتكارية هذا ما يُسهم في تحقيق توازن هيكل نشاط الانتاج، لأن غياب قاعدة صناعية يستند إليها يمكن أن يشكل خللاً في هيكل الاقتصاد، لذا كانت ملزمة بوضع استراتيجية لتدارك ذلك العجز من خلال توسيع قاعدة المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والانتاج، ومن ثم تحقيق تنمية محلية مستدامة؛
- وجودها يَدعم نشاط المؤسسات الكبيرة، لما توفره لها من منتجات وسيطية، نظرا لقدرتها على ابتكار وتطويرمنتجات جديدة أقل تكلفة بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الضخمة؛

- تمتاز بقدرتها الفائقة على توفير فرص عمل حقيقة مما يسهم في تقليص حجم البطالة من هذا ما من جهة، وتميزها بالحماس والتحفيز العاليين نظرا لملكيتها الفردية من جهة أخرى؛
- تساهم المؤسسات الناشئة في إحلال الواردات، من خلال تمكنها من توفير احتياجات السوق المحلي مما يُحقق الاكتفاء ويساهم في تنمية الصادرات ويضمن توفير النقد الأجنبي؛
- تمتاز المؤسسات الناشئة خاصة المشاريع المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة بسرعة اتخاذ القرار لقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال هذا ما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومن ثم معالجة المسائل العالقة في فترة وجيزة؛
- نظرا لتميزها بتوفير المنتج الراهن فهي تسهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كالابتكار وإدارة الجودة وتقسيم العمل، إذ بهذه الميزة يكون أمامها خياران إما مواكبة التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو إغلاق أبوابها.

2.2 نقاط ضعف المؤسسات الناشئة

يمكن تحديد نقاط ضعف المؤسسات الناشئة فيما يلي (بختي و بوعوينة، 2020، صفحة 538):

- يُعاب عليها عدم قدرتها على تكوين قنوات فعالة للتوزيع نظرا لقلة وضعف إمكانياتها ، ومحدودية اختيار وصياغة استراتيجية العمل؛
- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية نتيجة: - ضعف الهيكل التمويلي الخاص بها، - قلة الضمانات، - غياب مرجعية مالية لها نظرا لحداثتها؛
- صغر حجمها لا يسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات الحجم.

3. دور و أهمية المؤسسات الناشئة :

بحسب الخبراء في المجال إدارة الأعمال، أنّ المؤسسات الناشئة لها دور مهم لصد التحديات التي تواجه الدول -الحكومات- وكذا إسهامها في النهوض باقتصادياتها كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتُسرّع من وتيرة نموها. و يمكننا تلخيص أهمية المؤسسات الناشئة في الدول خاصة السائرة في طريق النمو في النقاط الأتية: (حسين و صديقي، 2021، الصفحات 71-73)

- **توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة** :حيث تتميز بالقدرة العالية على توفير فرص العمل، إضافة على توظيفها للأفراد ذوي الخبرات القليلة أو حتى بدون خبرة وهو ما يستوعب طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات، أصحاب الأفكار وخريجي الجامعة. و بالتالي تُمثل هذه المؤسسات الحل المثالي لمشكله البطالة حيث تبذل الدول جهودا لخلق ظروف عمل ملائمة بالرغم من الصعوبات؛

- **الابتكار في البحث والتطوير** : وخاصة في مجال التكنولوجيا ، وهو أداة ضرورية أكثر من اي وقت مضي لتقدم اي بلد في العالم وقدرتها على ابتكار وتطوير منتجات بتكاليف منخفضة مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛
- **زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية** :حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك برفع مستوى جودة المنتوجات والتقليل من التكاليف باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة. ، يعني ان تبنيها للاستراتيجية التكنولوجية أكسبتها ميزة تنافسية؛
- **نشر القيم الايجابية في المجتمع** : لكونها عضو في البيئة المحيطة بها فهي تتفاعل معها تؤثر وتتاثر بها، حيث تعالج العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الابحاث والدراسات

التي تقوم بها المؤسسات الناشئة وكذا ادخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير

- **المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي** : تساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنويع في المنتوجات، والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الانسجة التقليدية كالزراعة
- **استثمار المدخرات و تعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي:** القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة أفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) و جذب المستثمرين المحليين و الاجانب؛
- **المساهمة في النمو الاقتصادي**: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، اضافة الى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية وبالتالي جلب عملة أجنبية؛
- **مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة** :من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها ،تأتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول علي السكان.

4. **مساهمة الابتكار في ترقية المؤسسات الناشئة**

تعاني المؤسسات حديثة النشأة العديد من العقبات المختلفة أهمها الجوانب التنظيمية والتسييرية. حيث أنّ هذه الاخيرة - عملية التسيير- تأخذ في غالب الاحوال طرقًا تقليدية يتميز بالتحفظ، يهدف بالأساس تحقيق الربح والتوسع في السوق، مقابل الانفاق المحدود والموجه بالدرجة الاولى على سبل تطور اداء المؤسسة وتنظيمها والبحث والتطوير بالدرجة الثانية . لكن نظرا للبيئة غير المستقرة التي تتميز بالتطور السريع والمستمر، فالمؤسسات الناشئة تجد نفسها دوما عرضة لخطر التوقف عن النشاط او الخروج من السوق، فهي مُلزمة بشكل او بأخر على انتهاج مبدا التغيير التنظيمي باستمرار والتأقلم مع التغيرات التي تحدث في مجال الإبداع والابتكار لاقتناص الفرص والبدائل المتاحة، او الاعتماد بالخبرات من الخارج لنفس الهدف .على العموم نجاح المؤسسات ومواصلة نشاطها لا يقتصر فقط على تعظيم المكاسب المالية وزيادة مردودية الاستثمارات، بل تسعى لأن تكون رائدة في مجالها. لهذا الغرض فالمؤسسات غالبا ما تتبني استراتيجية اليقظة، بحيث تعمل على معرفة طبيعة التحولات التي تجري في محيطها، وتوقع التأثيرات المستقبلية لتلك التغيرات، مما يترتب على المؤسسات الناشئة تركيز اهتمامها بالإبداع والابتكار لتحسين ادائها، وذلك ببناء هياكل تنظيمية مخصصة للبحث و التطوير لغرض تدعيم المعرفة والابتكار (صافي، 2021، صفحة 286).

ونظرا لكون لمؤسسات الناشئة عاجزة على الوصول إلى الحد الأمثل للاستثمار في مجال البحث والتطوير، فإن الدول (الحكومات) تدخلت لتحل هذه المعضلة فعلى سبيل المثال يقوم برنامج بحوث الابتكار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة SMALL BISNESS INNOVATION RESEARCH PROGRAMM. بتفويض من الكونجرس بتخصيص 1 % من ميزانية البحث المخصصة للمؤسسات الكبيرة لتكوين المؤسسات الناشئة ذات الافكار الجديدة و المبتكرة.

إلى جانب قيام الحكومات بتزويد المؤسسات الناشئة بالخدمات المناسبة كخدمات المجمعات الصناعية، والتدريب، والبحث التطبيقي، والمساعد الفنية، ونشر المعلومات، وقواعد البيانات، ونقل التكنولوجيا، وخدمات اخرى متصلة بالمعرفة، وتتم هذه العمليات عن طريق استحداث هيئات وطنية تشرف على الابتكار بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص وجمعيات المنتجين ،المراكز الابتكارية والتربوية والمصارف (Angelo & GeorgeS, 2016, p. 45).

المحور الثاني: استراتيجيات الجزائر الجديدة لدعم الابتكار و المؤسسات الناشئة

سنتطرق في هذا المحور الى بعض الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الجزائر لتشجيع الابتكار والداعمة لانشاء مؤسسات ناشئة.

اولا: طرق دعم الابتكار في الجزائر

توجه تركيز الجزائر في الآونة الاخيرة على كل ما يخص الابتكار والمشاريع البتكرة والمؤسسات الناشئة لنهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع الادمغة على تجسيد ابتكاراتهم على ارض الواقع حيث وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجيع ذلك من بينها منح علامة مشروع مبتكر وفق شروط التي نصت عليها المادة 16 من المرسوم التنفيذي حيث تختص اللجنة الوطنية بمنح هذه العلامة لكل شخص طبيعي أو عدة أشخاص طبيعيين متى كان المشروع المتقدم به يكتسي الطابع الابتكاري، هذا ما يفسر إسقاط المشرع الجزائري حق منح هذه العلامة على الشخص المعنوي. كما اشترط المشرع لكل من تقدم بطلب الحصول على عالمة مشروع مبتكر المودع عبر البوابة الالكترونية، أن يرفق ذلك بوثائق حددتها نص المادة 17 من المرسوم التنفيذي وهي (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر2020، 2020):

- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه، أي تقديم تقرير مفصل حول المشروع المبتكر، هذا الشرط يؤكد على حقيقة وجود ابتكار جديد أو طريقة انتاج جديدة؛
- تبيان عناصر تثبت وجود امكانات كبيرة لنمو المشروع اقتصاديا، وهو ما يتم إثباته بتقديم جدوى اقتصاديا للمشروع؛
- تقديم مؤهل علمي و/ أو تقني وخبرة الفريق المكلف بالمشروع من خلال شهادات أو مكتسبات يحوزها أصحاب فكرة المشروع المبتكر؛
- يمكن تدعيم طلب الحصول على عالمة مشروع مبتكر بتقديم ملكية فكرية أو جائزة أو مكافأة متحصل عليها، وهو شرط اختياري.

1. دعم الابتكار من خلال النظام الوطني للابتكار

يمثل النظام الوطني للابتكار اختيارا أساسيا للدفع بعجلة التنمية، ويرجع ذلك لإقرار الدولة الجزائرية من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة، التي تشجع على الابتكار كونه احد الدعائم الاساسية للانفتاح على العالم الخارجي، والنهوض بقدرتها التنافسية، ولإنجاح هذه السياسة وجب العمل على تكوين قدرات علمية وتقنية وطنية تساهم في عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتطبيقها في شتى المجالات الصناعية، مما سيؤدي إلى تنويع البحوث العلمية لتلبية احتياجات القطاع الصناعي، ومن ثمة تثمين نتائج هذه البحوث وتقييمها، وبالتالي تشجيع الباحثين على مزيد من الإبتكار وتوسيع دائرة المعارف العلمية لتغزو قطاع الإنتاج وتساهم في نقل التكنولوجيا (كمال، 2018)، حيث ارتقت الجزائر بخمس مراتب في تصنيف المؤتمر العالمي للابتكار سنة2022، مقارنة بالسنة الماضية، بالاضافة الى تقدم

يتراوح بين 4و9 مراتب في خمس محاور رئيسية من اصل سبعة يتكون منها المؤشر وهي المؤسسات، تطور السوق، تطور الاعمال، انتاج المعرفة والتكنولوجيا، وكذا الانتاجات الابداعية (وكالة الانباء الجزائرية، المؤشر العالمي للابتكار: الجزائر ترتقي ب 5مراتب في 2022، 2022)

للجزائر نظام وطني للإبتكار يعكس الأهمية التي توليها للعلم والتكنولوجيا والإبتكار، ويشمل هذا النظام على مركبات وعناصر تؤلف بمجموعها منظومة متكاملة، تتوزع هذه المنظومة على ثلاثة مستويات هي :

المستوى الأول عبارة عن سلطة تنفيذية ممثلة في الوزير الأول بصفته المسؤول الأول عن تنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات ومنها البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ليكون أداة مساعدة للوزير الأول في اتخاذ القرارات وتحديد الإستراتيجيات المستقبلية الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث بالموازاة مع تنسيق عملية انطلاقها وتقدير تنفيذها؛

المستوى الثاني للنظام الوطني للإبتكار يشمل سلطات تنفيذية ممثلة في الوزارات، حيث أن كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وأهم هذه الوزارات هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، وتم إنشاء عدة هيئات استشارية لمساعدة وزير القطاع في أداء مهامه في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني؛

ضم المستوى الثالث مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مثل الوكالات الوطنية، مراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي أو القطاعات الحكومية الأخرى، مخابر البحث على مستوى الهياكل الجامعية أو المؤسسات الإقتصادية . على الرغم من إنشاء هذا الصرح المؤسساتي في الجزائر، يمكننا ملاحظة بعض نواحي القصور في النظام الوطني للإبتكار كضعف الترابط بين الهيئات المعنية بتنظيم نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعدم استقرار تنظيمها الإداري وتداخل أدوارها وافتقارها إلى العمل الجماعي، بالإضافة إلى انخفاض الوزن النسبي لمؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سواء في القطاع العام أو الخاص (كمال، 2018)

2. مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار

برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار هو برنامج عالمي أطلق عام 2009 لتمكين المبتكرين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من استغلال إمكاناتهم الابتكارية بشكل أفضل، ويساعد برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار المبتكرين على النفاذ إلى معلومات البراءات والمؤلفات العلمية والتقنية وأدوات البحث وقواعد البيانات، ويزيد من فعالية استخدام هذه الموارد لأغراض تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا والتسويق والاستفادة من التكنولوجيات المتاحة. وهو برنامج يدعم حاليا أكثر من 80 بلدا .ويشرف على برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار قطاع أنظمة الملكية الفكرية والابتكار في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ويدعم البرنامج المهمة التي تضعها الويبو على عاتقها والمتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير أنظمتها المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار لدفع المشاريع والنمو الاقتصادي ودعم الباحثين والمبتكرين في استخدام الملكية الفكرية لإنماء الأعمال.

كما تقدم الويبو خدمات ذات قيمة مضافة وموارد وأدوات رقمية متخصصة مصممة لتبادل المعرفة بنحو استراتيجي وإدارة الابتكار.

في سنة 2020 نمت شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في الجزائر لتصل إلى 80ً عضوا، بما في ذلك الجامعات والشركات وحاضنات الأعمال ومراكز البحث، والتي تغطي المناطق الوسطى والغربية والشرقية والجنوبية للبلاد حيث تلقت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار 40 %من طلبات البراءات وأكثر من 4000 طلب معلومات في الجزائر ، مع التركيز بشكل خاص على الطاقات المتجددة، والبيئة، والزراعة، والهندسة المدنية والميكانيكية .وكانت شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار نشطة بشكل خاص في دعم الطالب والمخترعين والشركات الناشئة في البلد، حيث سخرت وسائل التواصل الاجتماعي والمؤتمرات عبر الفيديو وغيرها من وسائل الاتصالات عن بعد للتواصل (تانغ، 2020).

3. المسابقات الوطنية لمنح جائزة الابتكار

أظهرت التجارب العالمية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تفرض نفسها في العديد من الأسواق فهي عبارة عن مصادر ملموسة للإنتاجية والتقدم والموارد للاقتصاديات التي تشجع الابتكار التقني والتكنولوجي وترقية البحث والتطوير بصفة جماعية أو فردية لصالح هذه المؤسسات كما تعتبر البوابة الرئيسية للتنمية الاقتصادية المستدامة للدول، الأمر الذي دعا وزارة الصناعة ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 ، لإطلاق جائزة وطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، الهدف منها هو مكافأة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي لديها مُنتَج (سلعة أو خدمة) أو نظام إنتاج جديد أو مُحَسَّن بشكل ملحوظ أو طريقة تسويق جديدة في ممارسات المؤسسة أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية (APIE Algerian Platform fo Innovation Exchange). كما تهدف الى تثمين وتقدير المجهودات والابتكارات المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين صورة المؤسسة بواسطة الجائزة الوطنية للابتكار، تحفيز الإطارات الجامعية التي تعمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والابتكار والإبداع، إعلام الزبائن بالمنتجات المبتكرة (مديرية الصناعة والمناجم -المسيلة)

4. الصالون الوطني للابتكار

يقوم عدد من المبتكرين عبر مختلف ولايات الوطن بالمشاركة في الصالون الوطني للابتكار والذين يقومون من خلاله بتقديم شروحا واعدة في مجال الابتكار من إنجاز شباب سيتنافسون على جائزة "أحسن اختراع" يمنحها المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ضمن مسابقة وطنية تنظم بمناسبة اليوم الوطني للابتكار المصادف ليوم 7 ديسمبر من كل سنة وتؤطرها لجنة تحكيم تضم خبراء في المجال حيث يضم هذا الصالون الذي يقام تحت الرعاية السامية لوزيري الصناعة و التعليم العالي والبحث العلمي على مدار يومين عدة أجنحة لعرض مشاريع مبتكرة في مختلف المجالات على غرار تكنولوجيات الإعلام والاتصال والطاقات المتجددة والفلاحة والري والصناعة التحويلية كما أكد مدير المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، عبد الحفيظ بلمهدي، أن هذا الصالون "يعد بمثابة فرصة للتعريف بالمشاريع المبتكرة على المستوى الوطني والتقرب من المبتكرين ومحاولة شرح البرامج التي ينوي المعهد القيام بها للمساهمة في التنمية المحلية لمختلف ولايات الوطن" (وكالة الانباء الجزائرية، 2022).

ثانيا: تشجيع الابتكار لخلق مؤسسات ناشئة

انتقلت توجهات الجزائر الجديدة إلى الاقتصاد المبني على المعرفة الذي يساهم في توليد مناصب عمل وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع بدل الاعتماد الكلي على اقتصاد الريع القابل للنفاذ وفق خطة التنمية المستدامة حيث قامت بتطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها،استحدثت لهذه الأخيرة وزارة كاملة سميت وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة وهي وزارة جديدة تعمل على تطوير عمل المؤسسات الناشئة ووضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بترقية هذا المجال (احمد دن، 2022) ، في السياق ذاته ألقى الرئيس تبون خلال افتتاح الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت 2020"، أن تنظيم هذه التظاهرة "يؤكد إيماننا المطلق بنموذج اقتصادي جديد لوطننا، مبني على المعرفة والابتكار، تكون فيه المؤسسات الناشئة قاطرة حقيقية له"، كما شدد الرئيس تبون على ضرورة تشجيع المبادرات الرامية لإنشاء مؤسسات ناشئة وتفادي "تكسير أحلام الشباب" معتبرا أن "الشباب المبتكر الذي يتطلع بكل وطنية عالية وبكل اعتماد على النفس، إلى اقتحام الأسواق الدولية يستحق كل الدعم والتشجيع" حيث أنهم يحققون نماذج نجاح، يضيف، "بأقل التكاليف وبأكثر مستويات النجاعة والمرودية". (وكالة الانباء الجزائرية، 2020). وضعت الحكومة الجزائرية آليات جديدة تشجيعا لذلك من خلال تسطير اطر مؤسساتية، قانونية وتنظيمية .

1. تشجيعية الجزائر من الناحية القانونية

حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و" حاضنة أعمال"، وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، حيث تضمنت المادة 11 من الفصل الرابع الشروط اللازمة لمنح علامة مؤسسة ناشئة والذي ينص على وجوب عدم تجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات ، وان يعتمد نموذج اعمال المؤسسة على منتجات او خدمات او نموذج اعمال او أي فكرة مبتكرة، كما ان لا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، وان يكون راسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الاقل من قبل اشخاص طبيعيين او صناديق استثمار معتمدة او من طرف مؤسسات اخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، كما يجب ان تكون امكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، مع عدم تجاوز عدد عمالها 250 عامل، كما تضمنت المادة 12،13،14،15من نفس المرسوم التنفيذي الوثائق اللازم تقديمها عبر البوابة الالكترونية للحصول على علامة مؤسسة ناشئة، حيث تكون مدة الرد على كل طلب في اجل اقصاه 30يوم، كما تمنح هذه العلامة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الاشكال نفسها. ويتم نشر قرار الذي يخص منح علامة مؤسسة ناشئة في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر2020، 2020).

2. الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة

كما دعمت الحكومة الجزائرية في أواخر سنة2020 المؤسسات الناشئة بالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الذي يتم تمويله من طرف الدولة غير انه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا والذي يتميز بالمرونة وتحمل المخاطر وفي السياق ذاته أوضح الرئيس تبون في كلمة ألقاها خلال افتتاح الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت 2020" أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من "تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة"

(وكالة الانباء الجزائرية، 2020)، حيث بين القرار الوزاري المشترك الصادر في العدد 81 من الجريدة الرسمية يحدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150- 302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up" ووفقا لهذا النص, فإن الصندوق يتكفل بتمويل دراسات الجدوى كالمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى ذات الطابع التكنولوجي والاقتصادي, وتمويل تطوير خطة العمل وكذلك تمويل المساعدات التقنية كالمصاريف المتعلقة باعتماد مراكز النمذجة والمصاريف المتعلقة باعتماد مركز قاعدة البيانات، كما يأخذ الصندوق على عاتقه مصاريف تمويل التكاليف المتعلقة بإنشاء نموذج أولي كالتصور والمحاكاة وفحوص المصادقة على التصورات وإنجاز وفحص والمصادقة على النماذج الأولية لفائدة المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة المتحصلة على العلامات وكذلك اقتناء التجهيزات والمواد الأولية وبرامج معلوماتية بالإضافة إلى مصاريف مرافقة إنجاز الأشغال التقنية والمصاريف المتعلقة بالتجارب والتصديق والاعتماد والتقييس وتمويل النماذج الأولية لمشروع مبتكر، وكذلك يتكفل الصندوق بالمصاريف المتعلقة بتكوين المكونين والمصاريف المتعلقة بالتأطير المتخصص، كما يقوم الصندوق باحتضان المؤسسات الناشئة start-up، فيما يتعلق بالمصاريف المتعلقة بإيواء المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة", وتلك المتعلقة بتحصين المشاريع المبتكرة المتحصلة على علامة "مشروع مبتكر", بالإضافة إلى التكفل بمصاريف وضع برامج خاصة لإطلاق ودعم المؤسسات الناشئة بالشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

أما في مجال الترويج للمنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة،يأخذ الصندوق على عاتقه، كل ما له صلة بالمصاريف المتعلقة بتدخلات الخبراء لفائدة اللجنة المكلفة بمنح العلامة، والمصاريف المتعلقة بترقية وتمويل المؤسسات الناشئة المتحصلة على العلامات وكذلك مصاريف الإيداع على المستوى الوطني والدولي لبراءة الاختراع والعلامة واستمرارها في فترة سريان علامة المؤسسات الناشئة وعلامة المشروع المبتكر، كما يضع برامج خاصة لاطلاق ودعم المؤسسات الناشئة وفق الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الوطنية (المادة2 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في23اوت2021، 2021)

بين الوزير الاول خلال افتتاح الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة " الجيريا ديسروبت 2022" ان الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة "استثمر, في بداياته الأولى, في رؤوس أموال أكثر من 70 شركة, بينما استفاد لحد الآن 390 حامل مشروع مبتكر من دعم مالي لشركات ناشئة كما تجاوز حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة أكثر من 1,2 مليار دج، وبفضل هذه الجهود والاليات التي تقوم بهل الجزائر ارتفع عدد المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة التي تحصلت على علامة (label)، فقد وصل عدد هذه المؤسسات والمشاريع الى أكثر من 750 مؤسسة ناشئة خلال سنة ونصف الأخيرة، كما أوضح أن عدد الحاضنات يبلغ حاليا أكثر من 38 حاضنة تحصلت على علامة(label) ، والعديد منها قيد الدراسة، خاصة بعد التقدم في وضع النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي، الذي يعد البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من 1.600 مخبر بحث و40.000 أستاذ جامعي باحث و 2.200 باحث دائم (الاذاعةالجزائرية، صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: 390 مستفيد لحد الآن من الدعم المالي، 2022).

3. ترخيص خاص بموظفي القطاع العام

أقرت الجزائر رسميا وللمرة الأولى نظام عطلة استثنائية جديدة تسمح للعاملين_ في مؤسسات القطاع العام، بأخذ عطلة لمدة سنة، لإنشاء مؤسسة ناشئة ، بهدف "تشجيع روح المقاولاتية وتحفيز كل الذين اكتسبوا معارف ومهارات مهنية خلال مساراتهم المهنية لإنشاء مؤسساتهم، كما يندرج في إطار

مجهودات الحكومة الرامية إلى وضع المواطن في محور السياسيات التنموية من خلال مساهمته في ازدهار الاقتصاد الوطني كفاعل أساسي منتج للثروة"، حسب بيان لمصالح الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة (الاذاعةالجزائرية، 2022). وذلك وفقا للقانون 22-16 المتمم لقانون رقم 90-11 لسنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل الذي وقع عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في20 يوليو 2022 الذي يمنح للعامل الحق في الاستفادة مرة واحدة خلال مساره المهني، من عطلة غير مدفوعة الأجر لإنشاء مؤسسة. كما يحق له اللجوء إلى العمل بالتوقيت الجزئي لإنشاء مؤسسة طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما، وذلك لمدة سنة واحدة على الاكثر ويمكن، استثناء، تمديد فترة العطلة أو العمل بالتوقيت الجزئي لإنشاء مؤسسة لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، بناء على تبرير من العامل المعني، و"يمكن للمستخدم لضرورة المصلحة، أن يقرر بعد أخذ رأي لجنة المشاركة، تأجيل تاريخ بداية استفادة العامل من العطلة أو اللجوء إلى العمل بالتوقيت الجزئي من أجل إنشاء مؤسسة، لمدة ستة أشهر على الأكثر، إذا كان غياب العامل المعني تنجر عنه تداعيات بليغة ضارة بالمؤسسة"؛

كما تضن القانون انه يترتب على إحالة العامل على عطلة لإنشاء مؤسسته تعليق راتبه وعدم استفادته من حقوقه المتعلقة بالأقدمية والترقية، غير أن العامل يبقى يحتفظ بحقوقه المكتسبة المرتبطة بمنصب عمله عند تاريخ إحالته على العطلة من أجل إنشاء مؤسسته، ويستمر خلال مدة العطلة في الاستفادة من التغطية في مجال الضمان الاجتماعي حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم"؛

ويمكن للعامل في حالة عدم انجاز مشروعه في الآجال المحددة أن يطلب إعادة ادماجه في منصب عمله أو إعادة تشغيله بالتوقيت الكامل في أجل شهر واحد على الأقل قبل انتهاء فترة العطلة أو فترة العمل بالتوقيت الجزئي لإنشاء مؤسسته و تنتهي علاقته بالعمل إذا أنجز مؤسسته، وعند الاقتضاء، إذا لم يقدم طلب إعادة إدماجه في الآجال المحددة ؛

وأكد القانون الجديد أنه يمكن للعامل الذي يرغب في إنشاء مؤسسة الاستفادة من الامتيازات والاعانات الممنوحة في إطار الاجهزة العمومية لأحداث وتوسيع النشاطات (قانون رقم 22-16 مؤرخ في 20 يوليو 2022، يتمم قانون رقم 90-11 المؤرخ في21 ابريل1990، 2022).

الخاتمة

اتجهت الجزائر الجديدة الى استراتيجية تعتمد على اقتصاد المعرفة وتشجيع ابتكار الشباب الذي يدفعم بدوره لانشاء مؤسسات ناشئة مما يؤول بها الى الارتقاء والنهوض باقتصادها حيث عملت الجزائر على:

- وضع نظام وطني للابتكار يتكون من عدة مستويات " السلطة التنفيذية، مختلف الوزارات المساعدة كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة بالإضافة الى الهيئات الاستشارية ومختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كما توسعت الجزائر في انشاء مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار عبر الوطن التي تساعد في تزويد الشباب بالمعلومات التي تعزز ابتكاراتهم بهدف استغلال امكاناتهم الابتكارية، وكذلك تقوم الجزائر بتشجيع الابتكار من خلال المسابقات الوطنية التي تمنح من خلالها جائزة كمكافاة وتشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبتكر منتجات او نظام انتاج جديد، كما يقوم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية بمنح جائزة احسن اختراع ضمن الصالون الوطني

للابتكار الذي يتقدم من خلاله عدد من المبتكرين عبر مختلف ولايات الوطن بالمشاركة فيه والتعريف بمشاريعهم المبتكرة؛

- كما اعتمدت الجزائر في استراتيجيتها لبناء الجزائر الجديدة على تشجيع ودعم انشاء المؤسسات الناشئة من خلال اصدار عدة قوانين منها المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر، حاضنة اعمال كما انشات صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة وذلك بناءا على القرار الوزاري المشترك الصادر في العدد 81 من الجريدة الرسمية يحدد مدونة ايرادات ونفقات حسب التخصص الخاص رقم 150-302 تحت عنوان صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسة الناشئة Start-up، كما قدمت الجزائر ولأول مرة عطلة استثنائية لمدة سنة غير مدفوعة الاجر لموظفي القطاع العام الراغبين في انشاء مؤسستهم الناشئة وهذا ما بينه القانون 22-16 المتمم لقانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل؛

التوصيات

- تشجيع المؤسسات الناشئة على التكتل في شكل جمعيات محلية أو وطنية وخلق شبكات تعاون قصد توحيد جهودها؛
- زيادة الترابط والتكامل في النظام البيئي للابتكار؛
- تشجيع القطاعات التابعة للدولة على تنمية الشراكة بين الشركات الناشئة والشباب حاملي المشاريع المبتكر؛
- تعزيز مكانة المؤسسات الناشئة في سلم الاقتصاد الوطني؛
- توعية الشاب الجزائري وتدريبه للخروج من منطقة الراحة الخاصة به "العمل في القطاع العام" وتعريفه بالامتيازات التي يتحصل عليها من خلال صندوق التمويل مما يؤدي ذلك لزيادة رغبته في انشاء مؤسسته الناشئة؛
- تعميم العطلة المقاولاتية على عمال القطاع الخاص ايضا؛

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبو النصر مدحت. (2002). *تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة*. مصر: مجموعة النيل العربية.
2. أحلام قزال. (2018). المقاولة كأداة لانشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي. أطروحة دكتوراه الطور الثالث للعلوم التجارية تخصص التسويق الاستراتيجي والابتكار، جامعة قاصدي مرباح.
3. احمد دن. (2022). النظام البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة تحليلية-. *مجلة اقتصاد المال والاعمال، 7*(2)، 729.
4. الاذاعة الجزائرية. (30 7, 2022). *رسميا... منح حق الاستفادة للعامل من عطلة لمدة سنة لانشاء مؤسسة*. تاريخ الاسترداد 5 1, 2023، من الاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/12746

5. الاذاعة الجزائرية. (5 3, 2022). *صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: 390 مستفيد لحد الآن من الدعم المالي*. تاريخ الاسترداد 4 1, 2023، من https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5740

6. الشريفة بو الشعير. (2017). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة- دراسة حالة الجزائر، *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(2).

7. المادة2 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في23اوت2021. (24 10, 2021). حدد مدونة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 150-302 الذي عنوانه "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة start-up. ج.ر العدد 81.

8. المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر2020. (21 9, 2020). المتعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، وحاضنة اعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. ج ر،العدد55.

9. زموري كمال. (2018). تشخيص وظعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر: حقائق وآفاق. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 4*، 21،20.

10. سارة كباش. (2002). أثر إدارة المعرفة على الابتكـار التسويقـي في فندق البساط الأحمر-ميلة. ميلة، ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، الجزائر.

11. عابدي محمد السعيد. (2016). الابتكار واستراتيجيات الاستثمار في رأس المال البشري -دراسة حالة مجموعة من المقاولين الناشطين في القطاع البترولي بحاسي مسعود. ورقلة، -أطرحة دكتوراه، علوم التسيير ت جامعة باجي مختار.

12. عبد القادر صافي. (2021). مساهمة الابتكار في تطوير وترقية المؤسسات الناشئة. *مجلة المدبر، 8*(1).

13. علي بختي ، و سليمة بوعوينة. (2020). المؤسسات الناشئة. الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-واقع وتحديات-. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، 1*(4).

14. قانون رقم 22-16 مؤرخ في 20 يوليو 2022، يتمم قانون رقم 90-11 المؤرخ في21 ابريل1990. (20 7, 2022). المتعلق بعلاقات العمل. ج ر، العدد49.

15. كنج نيجل، و أندرسون نيل . (2004). إدارة أنشطة الابتكار والتغيير: دليل انتقادي للمنظمات. (تعريب محمود حسن حسين، المترجمون) الرياض: دار المريخ.

16. محمد عبد الفتاح الصريفي. (2003). *الادارة الرائدة* (المجلد الطبعة). عمان، الأردن: دار الصفاء.

17. مدحت أبو النصر. (2002). *تنمية القدرات الابتكـــارية لـــدى الفرد والمنظمة*. مصر: مجموعة النيل العربية.

18. مديرية الصناعة والمناجم-مسيلة. (بلا تاريخ). *المسابقة الوطنية لمنح جائزة الابتكار*. تاريخ الاسترداد 1 1, 2023، من مديرية الصناعة والمناجم-مسيلة: https://dim-msila.dz/?p=449

19.نجم عبود نجم. (2003). ادارة الابتكار. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

20.نور الهدى حمروش. (2002). المؤسسات الناشئة بين أليات الدعم والواقع في الجزائر. *مجلة قضايا معرفية، 02*(02).

21.وكالة الانباء الجزائرية. (3 10, 2020). *اطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة*. تاريخ الاسترداد 4 1, 2023، من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/93032-2020-10-03-12-13-24

22.وكالة الانباء الجزائرية. (7 12, 2022). *الصالون الوطني للابتكار بخنشلة: عرض 75 مشروعا مبتكرا في افتتاح الطبعة ال12*. تاريخ الاسترداد 2 1, 2023، من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/

23.يوسف حسين، و اسماعيل صديقي. (2021). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8*(1).

المراجع باللغة الاجنبية

24.Angelo, D., & GeorgeS, H. (2016). L'innovation technologique et sa promotion dans la petite et moyenne Entrprise.

دراسة تقييمية لأهم التجارب الرائدة في مجال حاضنات الأعمال وسبل الاستفادة منها في الجزائر.

An evaluation study of the most important pioneering experiences in the field of business incubators and ways to benefit from them in Algeria.

د. عثمان ولدالصافي / جامعة غرداية / الجزائر

Dr: Othman Ould Safi / University of Ghardaia / Algeria

د. تاوتي أحمد / جامعة غرداية / الجزائر

Dr: Ahmed taouti / University of Ghardaia / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة الى ابراز أهم التجارب الرائدة في اقامة حاضنات الاعمال، حيث نركز من خلال هذه الدراسة على الإطار النظري لحاضنات الاعمال لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا بالنسبة للمؤسسات الناشئة، كما تناولت الدراسة عرض لمجموعة من التجارب الدولية الناجحة في مجال حاضنات الاعمال التي يمكن الاحتذاء بها في المؤسسات الجزائرية.

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة توفير البنية التحتية الملائمة المادية والمعلوماتية، مع تهيئة المناخ القانوني لدعم الحاضنات، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال الحاضنات والشروع في تأسيس وبناء عدد من الحاضنات النموذجية من خلال التعاون مع المنظمات الرائدة في هذا المجال للاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجارب العلمية، الجزائر.

Abstract:

The study aims to highlight the most important pioneering experiences in establishing business incubators, as we focus through this study on the theoretical framework of incubators because of their effective role in economic and social development. Algerian institutions.

The study also recommended the need to provide the appropriate physical and informational infrastructure, while creating the legal environment to support incubators, as well as benefiting from the experiences of successful countries in the field of incubators and initiating the establishment and building of a number of model incubators through cooperation with leading organizations in this field for the optimal use of competencies and capabilities in Algeria .

Key words: Business incubators, small and medium enterprises, scientific experiments, Algeria.

الإطار المنهجي للدراسة

1- المقدمة:

تعد حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة، فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة، كما تعد حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا المبدعة, فهي تساعدها في التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق, خصوصا في ظل الأوضاع الحالية, والتي تتسم بتزايد حدة المنافسة, ويتركز الدور الرئيسي للحاضنات على احتضان المؤسسات الصغيرة المبدعة نظراً لقابلية هذه المؤسسات للتطور والنمو وتقبل أفكار جديدة، ومن خلال ما تقدم سنحاول تقديم إطار نظري علي ماهية ومفهوم حاضنات الاعمال والتعرف على جوانبها المختلفة وتسليط الضوء علي أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في الجزائر.

2- مشكلة الدراسة:

بالرغم من أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم اقتصاديات العديد من الدول، إلا أن نسبة فشل هذه المشاريع وانسحابها من السوق، يحث على ضرورة إيجاد حلول جذرية تساعدها على مواصلة مشوارها لذلك ظهرت الحاجة إلى إنشاء الحاضنات والتي تعتبر إحدى أهم الوسائل لدعم والمساندة لتنمية ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن حاضنات الاعمال هي مؤسسات تقدم خدمات لشباب يفتقرون الى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول إلى منتجات وخدمات مربحة.

ونظرا لأهمية الموضوع ستحاول الباحثة من خلال الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الناشئة؟ وماهي طرق تطبيق آلية حاضنات الأعمال في المؤسسات العالمية الناجحة؟ وكيف يمكن للمؤسسات الجزائرية الاحتذاء بها والسير على نهجها؟

3-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- توضيح الإطار العام لموضوع حاضنات الاعمال والتعرف على جوانبها المختلفة.
- التعرف على الجوانب الإيجابية لحاضنات الأعمال الرائدة.
- تسليط الضوء على أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في الجزائر.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

- اثراء معلومات الباحثين حول موضوع الحاضنات والتي تعتبر احدى الاستراتيجيات المهمة في تطوير المشاريع الاقتصادية.
- تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تبحث في حاضنات الأعمال، التي يمكن أن تساهم في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعد حاضنات الأعمال من المواضيع الإدارية المهمة في مجال التنمية الاقتصادية.

- ترجع أهمية هذه الدراسة في التعرف على التجارب الناجحة في مجال حاضنات الأعمال في بعض الدول الناجحة في مجال حاضنات الاعمال، والاحتذاء بها والاستفادة منها في الجزائر.

5- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى:

- ✓ جانب نظري للدراسة وفيه نتطرق الى: مفهوم حاضنات الاعمال والتعرف على جوانبها المختلفة، وكذلك نتعرض الى التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة وتسليط الضوء على أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال التي يمكن الاحتذاء بها في الجزائر.؛
- ✓ جانب تطبيقي: وفيه رؤيا تقييميه لواقع حاضنات الاعمال في الجزائر وإبراز أهم المعوقات التي قد تعيق مسارها وتوضيح سبل الاستفادة من كل تجربة على حدى من التجارب الرائدة في هذا المجال.

بالإضافة الى خاتمة يتم فيها عرض اهم النتائج والتوصيات.

6- الإطار النظري للدراسة

1-مدخل نظري لحاضنات الأعمال:

1-1تعريف حاضنات الأعمال

المصطلح حاضنة مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية (nurturing) الذي هو تطوير المؤسسات الناشئة في بيئة محمية، ويتم إدارة الحاضنة من قبل مختصين صناعيين، من المنظمات الحكومية الخاصة وأحيانا من قبل الجامعات[1].

وانطلاقا من هذا المصطلح تم طرح عدة تعاريف لحاضنات الأعمال والتي نذكر من بينها ما يلي:

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA): بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) تخطي أعباءومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات[2].

استشهد Hackett &Dilts بالعديد من التعريفات المستقاة من مراجعة الأدبيات وكذلك من إجراء العمل الميداني في آسيا وأمريكا الشمالية، وقدما التعريف التالي: حاضنة الأعمال هي مساحة مكاتب مشتركة منشأة تسعى لتوفير مزيج من الموارد الضرورية من أجل رعاية عمل جديد أو متنامي إلى مستوى ما من النضج كمؤسسات محلية تم إنشاؤها لتشجيع ودعم تطوير الأعمال الجديدة. كما استشهدوا بتعريفات أخرى تركز على الجوانب الريادية لحاضنات الأعمال التي تشرح الدافع في إنشاء الحاضنات على أنها الرغبة

[1] زقاي وميلودي ،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، مقال منشور**، مجلة **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، **2020**،المجلد 07 ، العدد: 03،ص:249.

[2] بوعدلة سارة ،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال، **2022**، المجلد 04، العدد01، ص:133.

في تشجيع ريادة الأعمال وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، وشددوا على ابتكار حاضنات الأعمال لقد ارتها على مساعدة رجال الأعمال التقنيين في تطوير الشركات الجديدة.[1]

1-2 أنواع حاضنات الأعمال:

تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العديد من أنواع حاضنات الأعمال في الواقع العملي والتي نجد من أبرزها[2]:

الحاضنات الصناعية (Industrial Incubators): يقام مركز معين على مساحة ارض محدودة تضم حاضنات صناعية لإقامة مشاريع لصناعات ناشئة صغيرة تعمل برأس مال محدود نسبيا يوفر المركز لهذه المشاريع مساحات معينة مجهزة بوحدات صناعية ويقدم لها العون الإرشادي والخدمات الاستشارية والتدريبية لتقليل التكاليف التشغيلية، تستمر فترة الحضانة داخل هذا المركز بين عام وعامين، يكون صاحب المشروع ضمن نجاح مشروعه وضمان تسويق سلعته بالسوق المحلي وبالأسواق التصديرية، تمكنه الضمانات من التوسع والانتشار فينطلق كمشروع أكبر في موقع وتجمع صناعي آخر في مجتمع الأعمال الخارجي؛

حاضنات الأعمال (Business Incubators): تعمل بإطار مركز مختص في تقديم برامج خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول مجال الأعمال، تفرز بعدها عدد من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعه الخاصة .تقدم برامج هذه المراكز خدمات استشارية مالية وقانونية، وخطط مفصلة وأساليب الإنتاج والتسويق؛

الحاضنات التكنولوجية (TechnologicalIncubators): تعمل تحت مظلة مركز متخصص يقام على مساحة أرض محدودة، يقوم على توفير كل أسباب وآليات العمل اللازمة للخلق والابتكار والإبداع من وسائل نقل وتوطين التكنولوجيا والمختبرات العلمية اللازمة وغيرها تتوجه خدمات هذه المراكز للمبدعين من خريجي الجامعات والمعاهد العلمية، ممن تكون لديه فكرة ما ويرغبون بإجراء البحوث بشأنها والعمل على تطويرها وصياغة برامج هندستها من تصميم للمنتج وللآلات اللازمة لها واجراءات فحصها والشكل الموالي يبين تطور حاضنات الاعمال في الجزائر

الشكل : 01: تطور حاضنات الأعمال في العالم:

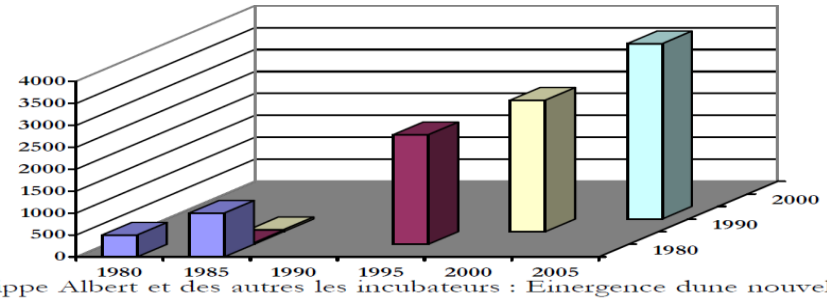

المصـــــدر :
- Philippe Albert et des autres les incubateurs : Einergence dune nouvelle industrie rapport de recherche France , Cream sophia antipolis Avril 2002 p 12

[1]Hackett, S. M., &Dilts, D. M. (2004). A Systematic Review of Business, p. 57

[2]بن خديجة، **دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة –مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي** 2017، المجلد07 ، العدد 01، ص: 212).

2- التأصيل النظري للمؤسسات الناشئة:

2-1 تعريف المؤسسات الناشئة

إن تحديد تعريف للمؤسسات الناشئة يعتمد على التفرقة بين عدة معايير، والتي يعتبر من أهمها المعيار الكمي الذي يضم مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية، تتمثل أساسا فيما يلي[1]: معيار الحد الأدنى والحد الأعلى للعمالة؛

- معيار أرس المال المستثمر؛
- معيار العمالة وأرس المال؛
- معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج؛
- معيار قيمة المبيعات؛
- معيار القيمة المضافة؛
- معيار الطاقة الإنتاجية؛
- معيار كثافة العمل.

واعتمادا على هذه المعايير وغيرها، ومن وجهات نظر مختلفة حسب تنوع واختلاف أراء أماكن وبيئات المفكرين والمحللون، يمكن التمييز بين عدة تعاريف والتي نذكر من أهمها ما يلي:

أ- بأنها مشروع ريادي، وهو عادة نشاط تجاري نشأ حديثا وسريع النمويهدف إلى تلبية حاجة السوق من خلال تطوير نموذج أعمال قابل للتطبيق حول منتج أو خدمة أو عملية أو منصة مبتكرة، عادة ما تكون شركة ناشئة مثل شركة صغيرة أو شراكة أو منظمة صُممت لتطوير نموذج عمل قابل للتطوير والتحقق من صحته بشكل فعال، كما تعمل الشركات الناشئة عادة بموارد محدودة للغاية للعثور على نموذج أعمال قابل للتكرار وقابل للتطوير إلى العالمية[2].

ب-تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشأة، تنطلق من فكرة ريادية أمام احتمالات كبيرة للنمو بسرعة، وعادة ما تكون مرتبطة، ولكن ليس بالضرورة، بمشروعات عالية التقنية لأن منتجها في الغالب عبارة عن برمجيات يمكن إنتاجها واعادة إنتاجها بسهولة، بالإضافة إلى ذلك فإن المشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنمو[3].

2-3 خصائص المؤسسات الناشئة:

ومن خلال عرض هذين التعريفين وغيرهما من التعاريف يمكن التمييز بين الخصائص الأكثر شيوعا للشركة الناشئة وهي كالتالي:[4]

[1]مصطفى بورنان، و علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة**، ،مجلة دفاتر اقتصادية، **2020**، المجلد 12 العدد02 ،ص:133.

[2]Puhtila, J. (2017). STARTUP MANUAL. Central Baltic; Euroean Union. Springboard., p: 4.

[3]Marina&others, 2014, p. 19.

[4](Puhtila,opcit, pp. 5-6)

أ. **إمكانات نمو عالية:** يرتبط النمو المرتفع بالتنفيذ السريع، مما يعني أنه يمكن للشركات الناشئة إطلاق المنتج أو الخدمة بسرعة، بما يجلب لها قوة دفع هائلة ونمو هامش الربح في وقت واحد؛

ب. **قابلية التوسع:** يمكن للشركات الناشئة بناء نموذج العمل الذي يمكنها من تقديم المنتج أو الخدمة في العديد من الأسواق المختلفة في وقت واحد؛

ج. **الكثير من أوجه عدم اليقين في نموذج الأعمال ومخاطر عالية للفشل:** تعتمد الشركات الناشئة على فكرة فريدة أو
مختلفة وغالبا ما تكون أفضل من الحلول التنافسية في السوق، هذا هو السبب وارء حالة عدم اليقين في تحديد نموذج العمل والتنفيذ الغير مؤكد وبطبيعة الحال مواجهة المخاطر؛

د. **قلة الموارد:** تفتقر الشركات الناشئة دائمًا إلى الموارد (معظمها الوقت والمال) لأن سوقها المستهدف كبير ويتطلب تطوير المنتج الكثير من الاختبار واعادة النشر، والمفتاح هو إيجاد التوازن الصحيح بين التطوير والتنفيذ. بهدف الوصول إلى مرحلة الإيرادات بأسرع ما يمكن وبأقل تكلفة ممكنة؛

ه. **التعلم بالممارسة العقلية:** إن بناء شركة ناشئة في تغير مستمر تمليه ظروف السوق والاستثمارات والعادات وتطور التكنولوجيا وما إلى ذلك، والطريقة الأكثر تأكيدًا للحصول على تعليقات دقيقة حول أنشطتها هي إجراء اختبار حقيقي مع عملاء حقيقيين؛

و. **النهج الموجه نحو العميل**: يمكن أن يكون الوصول إلى العملاء المستهدفين عملية صعبة ولكن يجب القيام بها في أسرع وقت ممكن، من أجل توفير بعض الوقت والمال؛

ز. **مخططات تمويل النمو المختلفة**: يمكن أن يكون الوصول إلى الربحية من خلال المشاريع الناشئة طريقًا يحتوي على العديد من المسارات الجانبية، لدعم النمو السريع وتطوير المنتجات الشرسة في شركة ناشئة؛

ح. **الفريق أو المؤسسين في الشركات الناشئة:** الفريق الأساسي لشركة ناشئة هو أكبر الأصول التي تمتلكها الشركة ، حيث لا يمكن تقدير قيمة الشركة إلا من خلال أداء الفريق، وهناك شيئان أساسيان يتميز بها فرق بدء التشغيل في الشركة الناشئة ذات الأداء الجيد: مزيج من المها ارت المهنية المختلفة اللازمة لبناء المنتج أو إطلاق الخدمة، وأوجه التشابه في التوقعات ونماذج العمل لأعضاء الفريق.

الجانب التحليلي: دراسة تحليلية للتجارب الرائدة في مجال حاضنات الاعمال

1- عرض التجارب الرائدة في مجال حاضنات الاعمال:

إن حاضنات الأعمال أصبحت منتشرة على مستوى العالم وقد أثبتت فاعليتها على مدار التاريخ، لذا كان لا بد لنا من استعراض لبعض تجارب هذه الدول ومن أهم هذه الدول التي سنتطرق لها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، ماليزيا على الترتيب.

1-1 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية

من عام 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBAبالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمالNBIA في عام1985، وفي اية عام 1999 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 800 حاضنة.

أما توزيعها الجغرافي فهي "تتوزع في العديد من المناطق الجغرافية منها: جورجيا، شيكاغو،كليفورنا ، نيويورك ، بنسلفيانا ، فيلادلفيا وغيرها من المناطق.

- 45 % من الحاضنات تقع في المدن الكبرى.

- 19 % من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية.

- 36 % من الحاضنات تقع في المناطق الريفية. (كافي ،2017، صفحة 257)

وبالنسبة لمصادر تمويلها فإنه "يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة ،"حاضنات لا دف إلى الربح" حوالي 51% من مجموع الحاضنات، من بينها 20 % تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية ، وهي حاضنات دف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في ا تمعات المحيطة. بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي 8 % من حاضنات الأعمال في أمريكا, وتعتبر نسبة 16 % من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة, وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات، بالإضافة إلى تم ويل المشروعات. كما أن 5 % من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، وهي حاضنات دف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة. "31 ومن الأمثلة على الحاضنات الأمريكية:[1]

-حاضنة أوستن للتكنولوجيا : تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت ارتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA, وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65 % منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر) مع استقبال من 10-15 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتياً، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و 50 ألف دولار من المعونات العامة.

-حاضنة معهد زسلير الهندسي : أنشئت هذه الحاضنة بولاية نيويورك في أوائل الثمانينات وتشغل ثلاث بنايات تبلغ مساحتها (170 ألف قدم مربع) داخل الحرم الجامعي، وكانت في البداية ممولة بنسبة كبيرة

[1]عبد السلام واخرون. **حاضنات الاعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة:** التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والامريكية،بحث مقدم للملتقى الوطني الأول: حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 ابريل**2011**، ص:32،33.

من القطاع العام ومن سلطات المدينة والولاية، ويعمل ـذه الحاضنة 4 موظفين متفرغون، وتقوم هذه الحاضنة بتقديم التخطيط والنصح في مجال الأعمال وتوفير إمكانية استخدام خدمات الجامعة والاتصال بطلا ـا، وتمثل هذه الحاضنة حلقة الوصل مع مراكز التكنولوجيا المحلية والفيدرالية ويأتي ذلك في المقام الأول للحاضنة ،ويتمثل إيراد الحاضنة في إيراد الإيجارات، والخدمات الخاصة، والأعمال الاستشارية، حيازة حقوق الملكية , بالإضافة إلى التبرعات ودعم الجامعة ,وقد أنشأت هذه الحاضنة حوالي 100 شركة تولد عائد سنوي يقدر بـ 100 مليون دولار وأكثر من 800 وظيفة. ذ

2-1- التجربة الفرنسية:

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوربي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات، حيث يقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثا (2001) ،إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى, الجمعية الفرنسية للحاضنات"France Incubation," وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعا لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي[1]:

- التكنولوجيا الحيوية: الصحة، الصناعات الغذائية، علوم الحياة.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الاتصالات، الوسائط المتعددة.

- العلوم الإنسانية و الاجتماعية: التعلم، الثقافة، وبالإضافة إلى التصنيف السابق, نجد تصنيفا آخر لحاضنات الأعمال حسب الجهة أو الهيئة التي تنتمي إليها, حيث نجد:

- حاضنات حكومية: وهى الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) ومراكز البحوث بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثل حاضنة Innovation .Paris.

-حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى : وهى حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك دف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في ا الات التي تم ا هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في ا الات التكنولوجية الجديدة , مثل شركة الاتصالات الفرنسية France Telecomالتي أقامت "Invent Mobile" وشركة الكهرباء الفرنسية "Business Accelerator". التي أقامت حاضنةEDF

-حاضنات قطاع خاص : وهى حاضنات استثمارية دف إلى الربح، بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر. و تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية جداً , ومثال هذه الحاضنات الخاصة, حاضنة Talentoالتابعة لشركة KPM6.

وبالنسبة للنوع الأول (الحاضنات الحكومية) فقد أطلقت فرنسا مشروع احتضان وتمويل المؤسسات في مارس 1999 من طرف وزارتي البحث العلمي والاقتصاد، والذي يهدف إلى إنشاء حاضنات تكنولوجية موجهة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث أسفر هذا المشروع (إلى غاية اية 2003) عن النتائج التالية:

[1] عيساني، سهيلة، **دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة. رسالة ماجستير غير منشورة. جزائر،2013، ص:84.

- إنشاء 30 حاضنة تكنولوجية؛

- احتضان 964 مشروع, تخرج منها 519 مؤسسة توظف حوالي 2025 شخص؛

ومن أهم خصائص التجربة الفرنسية في مجال حاضنات الأعمال: (خالد وعبد الغني ،2012، صفحة 9)

- جميع الحاضنات الفرنسية تقدم خدما ت للمؤسسات الملتحقة ا وغير الملتحقة دون تميز.

- هناك عدد من مراكز الأعمال التي يطلق عليها لقب حاضنة وتمثل نموذج للحاضنة المفتوحة، وتقع داخل مقر غرفة التجارة والصناعة.

-معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال لاحتضان الابتكارات والاختراعات.

- الغالبية العظمى من هذه الحاضنة تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي، وتأخذ شكلا قانونيا موحدا تحت تسمية(جمعية أهلية لا دف للربح).

- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية، تستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار مخفضة ولمدة لا تزيد عن 23 شهرا فقط.

الشكل رقم (02) : النموذج الفرنسي لاحتضان المشاريع

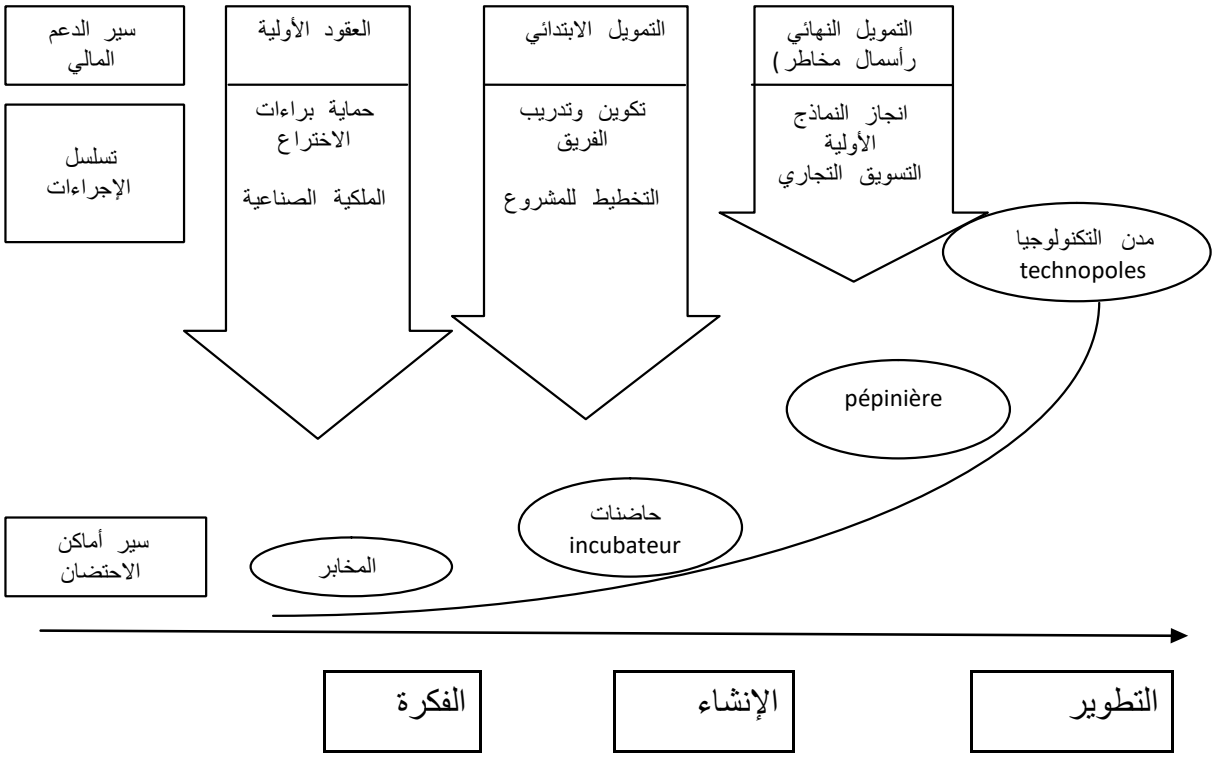

La source: www.capintech.com/documents/GTalbotier.pdf, consulter le (14/01/2009).

3-1 التجربة الصينية:

تعد التجربة الصينية في إقامة الحاضنات من التجارب الدولية الجديرة بالدراسة والتحليل إذ بنيت إستراتيجيتها على سياسة إعادة هيكلية الجامعات ومؤسسات البحث العلمي دف تحويل الاتجاهات العلمية

والبحثية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، ولقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية دور كبير في ذلك، حتى غدت تحتل المكانة الثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا ولقد كان ذلك كله عام 1988[1].

وتشير الإحصائيات إلى أن هذا البرنامج قد أدى إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات, ونجح في إقامة 465 حاضنة (حتى أكتوبر 2002) جميعها تقريباً حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة ،ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 796.20 شركة تنتج منتجات عالية التكنولوجيا، يعمل ا حوالي 51.2 مليون شخص أغلبهم ذوو مؤهلات عالية, وبلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي 115 مليار دولار أمريكي، نتج عنها مبلغ 13 مليار دولار أمريكي من الضرائب، وبلغت مكاسب هذه الشركات من التصدير لهذه المنتجات التكنولوجية حوالي 6.18 مليار دولار أمريكي, وفي اية عام 2001 بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية إلى رقم قياسي هو 150 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم (03) : تطور عدد الحاضنات في الصين خلال الفترة (1987-2001)

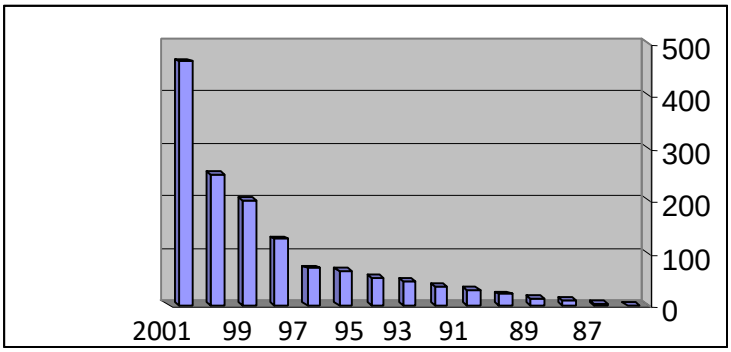

المصدر: عاطف الشبراوي: حاضنات الأعمال -مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية-, المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة السعودية ،2003, ص 81.

من ناحية أخرى تختلف السياسات التشجيعية التي تتبعها الصين من إقليم إلى آخر فمثلا معظم الشركات التصنيعية الموجودة داخل الحاضنات في مدينة بكين تكتفي بوجود الوحدات الإدارية لهذه الشركات بالحاضنة، بينما تحتفظ بوحدات التصنيع الخاصة ا في الغالب في جنوب الصين خاصة في مدينة شنغهاي حيث العمالة أرخص، وتمتاز التجربة الصينية في حاضنات الأعمال بالخصائص التالية[2]:

التخصص التكنولوجي:

يتبع برنامج الحاضنات الصيني مركزياً برنامج التطوير التكنولوجي المعروف باسم " Torch "، لذا فإن كل الحاضنات قد تمت دراسة إقامتها وجدواها، وتم اختيار مواقع إقامتها وكل تفاصيلها بشكل مركزي، كما تم تدريب مديري الحاضنات من خلال نفس البرنامج التدريبي في الحاضنة الدولية ببكين "IBI" وتنقسم الحاضنات الصينية إلى: حاضنات تكنولوجية عامة (دون تخصص تكنولوجي)

[1] السنوسي، واقع حاضنات الاعمال، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص:146.
[2] الصويعي، هند خليفة. **واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا**. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الرابع،2018، 228ص:35،34.

حاضنات تكنولوجية متخصصة، حاضنات تكنولوجية في قطاع أو سوق متخصص حاضنات أعمال غير تكنولوجية، حاضنات الأعمال الدولية، وفي هذا النوع الأخير تقوم الحاضنات الدولية بجذب الشركات الكبيرة أو الصغيرة لإقامة المشروعات بالصين من خلال الإقامة في هذه الحاضنة, التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص مجتمع الأعمال الصيني، كذلك تقوم هذه الحاضنات باستضافة شركات صغيرة تود التعاون مع شركات خارج الصين لمدة قصيرة يتم خلالها تدريب العاملين في الشركة على اللغات وعلى إدارة الأعمال في الخارج، وبذلك يتم رفع مستوى الشركة إلى المستوى الدولي.

1-4- التجربة الماليزية:

بالنظر إلى البيئة الاقتصادية نلاحظ أن ما نسبته 85 %على الأقل من المشاريع المسجلة في ماليزيا هي مشاريع صغيرة الحجم، ومن هنا كان لا بد من دعم وتنمية هذا القطاع وذلك من خلال وضع خطتان: [1]

-خطة 1996 – 2000: والتي تم التركيز فيها على دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، وتم وضع عدة برامج دف إلى مساعدة الصناعات ذات معدل النمو العالي وذات التوجه للتصدير لأهميتها في الاقتصاد الماليزي.

-خطة 1996 – 2005: والتي تم فيها اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال من أجل تنمية بعض المشاريع مثل شركات الخدمات المتخصصة، شركات البحث والتطوير المتخصصة، شركات تصنيع المعدات، شركات التغليف المتقدمة، والشركات المتخصصة في مجال التجارة الالكترونية.

يوجد العديد من الحاضنات في ماليزيا، حيث تعتبر وسيلة ناجحة لزيادة المكون المحلي من المنتجات التكنولوجية، ومن أقوى الحاضنات في ماليزيا المؤسسة الماليزية لحدائق التكنولوجيا (1997)، وقد تم إنشاء العديد من الحاضنات وكلها حاضنات تكنولوجية تحوي مساحات متنوعة للعمل وخدمات مشتركة، وتقدم الدعم الفني والإداري والتسويقي ومساندة الأبحاث والتطوير.

وقد عمدت الحاضنات على ربط خدما ا بالجامعات الماليزية من خلال إقامة بعض المراكز لتطوير التكنولوجيا مثل: جامعة بيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان ماليزيا، وجامعة تكنولوجيا ماليزيا ومن الأمثلة على هذه المراكز التكنولوجية: [2]

-الحاضنة التكنولوجية: (Centre Innovation Technology MTDC-UPM) تم افتتاح هذه -الحاضنة التكنولوجية في أبريل 1997 ويوجد فيها حوالي 31 شركة تعمل معظمها في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة ، وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية مثل: Multimedia. MSC , Super Corridor

[1]الطيب، بولحية، ومحمد مرابط،**حاضنات الاعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض لبعض التجارب العالمية الرائدة مع الاشارة لحالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 06،07 ديسمبر،1-2017،18، ص:60-59.

[2]بوطرفة صورية،**واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**،الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق05 ماي 2011 / 04/ أيام 03،جامعة بسكرة ، الجزائر،ص:256-267.

مركز الإبداع التكنولوجي: (Centre Innovation Technology MTDC-UM) تم إنشاء هذا المركز عام 1999 ، وهو خاص في مجال تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الإلكترونيات المتقدمة.

3.مركز التكنولوجيا الذكية: (Centre Technology Smart MTDC-UKM)تم افتتاح هذا المركز عام 1999 ومن أهم أهدافه العمل على مساعدة المشروعات المتخصصة في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية، ويتم إدارة هذه المراكز كالتالي: (عبد السلام ،2011، صفحة 38)

- يتم وضع سياسات المركز بواسطة مجلس لجنة التسيير ويمثلها الرئيس التنفيذي لمكتب مركز التطوير الماليزي، ونائب القنصل، ورئيس كل جامعة مشاركة، ورئيس معهد البحوث المتعاقد، ومدير مشرف من كل مركز من مراكز التطوير. ويتم اختيار مدير للمشروع الذي يقدم تقرير عن تقدم المشروع للمركز وللجنة التسيير كل 3 أشهر.

1-5- التجربة اليابانية

خلال حقبة النمو المرتفع في اليابان التي استمرت حتى السبعينيات، حافظت المؤسسات الناشئة على معدل دخل مرتفع. ومع ذلك، بناءً على بعض البيانات الإحصائية، انخفض معدل الدخل في السبعينيات والثمانينيات، مما يشير إلى ركود نشاط ريادة الأعمال في اليابان نظرًا لقلقها من أن يؤدي هذا التراجع في النشاط التجاري الجديد إلى إضعاف اقتصاد الدولة، بدأت الحكومة في عام 2000 في وضع إجراءات سياسية مصممة لتحفيز تكوين مؤسسات جديدة مبتكرة تخلق اسواق جديدة.

1-5-1 تطوير سياسات الحضانة لمرافقة المؤسسات الناشئة:

أدركت الحكومة اليابانية لأول مرة انعكاس معدل الدخول والخروج في عام 1989 الذي تدهور نوعا ما، والذي تم الإبلاغ عنه في الكتاب الأبيض عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان"، كما حذرت من أن التباطؤ في تكوين المؤسسات الناشئة قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي، فقد استغرق هذا الاعتراف وقتًا طويلاً ليؤدي إلى تغييرات فعلية في السياسة [1].

لم تبدأ الحكومة اليابانية في التصدي لتحدي زيادة الأعمال إلا بعد مراجعة القانون الأساسي للمؤسسات الناشئة وإعطاء الابتكار طابعا خاصا مقارنة من المؤسسات الكلاسيكية (الصغيرة والمتوسطة) في عام 1999. ويرجع السبب في هذه الفترة الممتدة من 10 سنوات بين الاعتراف والعمل، إلى عدم توافق السياسات اللازمة لتعزيز نشاط المؤسسات الناشئة مع سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة. حتى التسعينيات، كان القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشار إليه فيما يلي باسم "القانون (القديم الذي تم سنه في عام 1963 يوجه سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان كان القانون القديم يهدف إلى تصحيح الهيكل المزدوج الذي تتخلف فيه المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة عن نظيراتها الكبيرة في الأجور وإنتاجية العمل. إذا لم تتمكن هذه المؤسسات من مواكبة أداء المؤسسات الكبيرة.

1-5-2-انطلاقة الربط بين الحاضنات والمؤسسات الناشئة اليابانية:

في اليابان، كانت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI) هي المصدر الرئيسي للأموال لبناء وإدارة حاضنات أعمال جديدة، بينما كانت وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة (MEXT) مسؤولة عن السياسات التي تشجع الجامعة من اجل تبني المؤسسات الناشئة (الأفكار التي تطلقها الكليات بمختلف

التخصصات في الجامعات عبر مخابر الأبحاث / الطلاب المنتمين لهذه الكليات بإشراف من الأساتذة والمؤطرين بالكليات)[1]

وقد اتخذت METI، بالاشتراك مع MEXT ، نهجاً ثلاثي المستويات لتحفيز بدء الأعمال التجارية الجديدة:

1- استهداف المخرجات الجامعية من مشاريع وأفكار (بقيمة 135.5 مليار ين)

2- بناء مرافق الحضانة (175) ملياراً)؛

3- إنشاء شبكات على المستوى الإقليمي تربط المؤسسات بالحاضنات والمؤسسات الكبيرة لخلق فضاء اقتصادي محلي للتبادل في البحث والصناعة) (66.5 مليار).

القصد من ذلك هو خلق نظام محفز ومؤسساتي لتوجيه المؤسسات الناشئة ، وتحقيق المخطط التوجيهي من خلاله، بدأت METI و MEXTفي تقديم حوافز مالية للكليات والجامعات التي باشرت التأطير واحتضان المشاريع الخاصة بالطلبة ، وشجعوا المؤسسات التكنولوجية الناشئة بشكل خاص. وبالتالي ، فقد زاد العدد الإجمالي للمؤسسات الناشئة الجامعية بشكل كبير منذ عام 2000 ومع ذلك ، فإن معظم المؤسسات الناشئة في الجامعات في إطار هذه البرامج كانت قد قدمت منتجات جديدة إلى السوق. حيث في إصدار 2017 من تقرير METI حول المؤسسات الناشئة التابعة للجامعة ، لاحظت METI زيادة صافية بنسبة 13 % في الشركات الناشئة التابعة للجامعة عن العام السابق novembre, 2011.[2]وانطلاقا من معطيات حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعات والكليات اليابانية سنوضح تطورها عبر الزمن لما كان لهذه الحاضنات من تأثير ايجابي في تزايد عدد المؤسسات الناشئة وتطورها في الشكل الموالي:

الشكل رقم04: نمو المؤسسات الناشئة الأساسية في الجامعات في اليابان

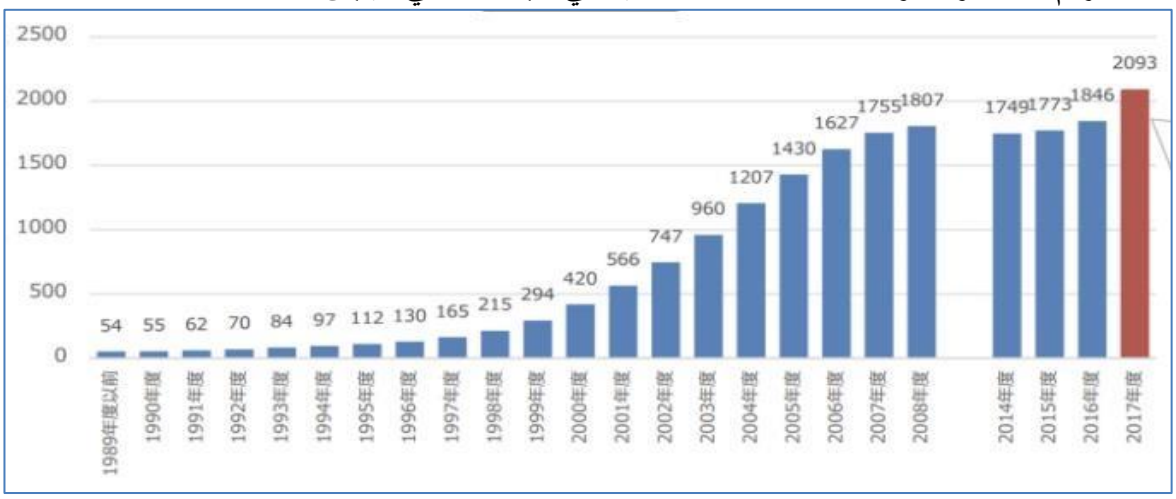

source:https://www.meti.go.jp/english

يوضح الرسم البياني التالي نمو المؤسسات الناشئة الأساسية في الجامعات (تمثل الأعمدة المؤسسات التي تم إنشاؤها باستخدام التكنولوجيا التي أنشأتها الجامعة غير حاضناتها وإجمالي المؤسسات الناشئة ذات

[1]Japan new business incubation revolution, ibataarensnovembre, 2011p:56.

[2]Japan new business incubation revolution .op cit.57.

الصلة بالجامعة (يمثل المنحدر المؤسسات الناشئة الأساسية في الجامعة وكذلك المؤسسات التي تم تأسيسها بالتعاون مع الكليات أو الطلاب)

بحكم التعريف يمكن القول بأن القانون الجديد والقانون القديم لهما صور متناقضة لسياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة - أي ، أحدهما كجزء من سياسة الصناعة والآخر كجزء من السياسة الاجتماعية، يمكن تبيان التوزيع الجغرافي لحاضنات الأعمال اليابانية في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05 كثافة حاضنات الأعمال في اليابان

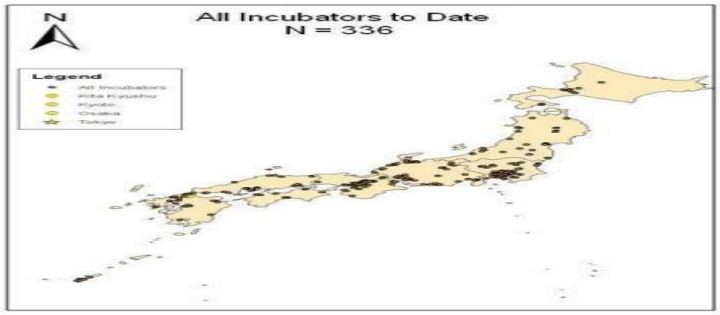

Source: japan new business incubation revolution ibataarens

من خلال الشكل السابق يظهر أن أعلى تركيزات للحاضنات تقع في منطقتي كانتو (طوكيو) وكانساي (كيوتو ، أوساكا). تقوم هذه الحاضنات برعاية الآلاف من المؤسسات الناشئة الجديدة في مجموعة متنوعة من القطاعات وتشمل هذه تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا البيئية، بالنظر إلى أنه قبل عام 2000 كان هناك القليل من الدعم المؤسسي الذي ترعاه الحكومة على وجه الخصوص) للمؤسسات الناشئة الجديدة، فقد مثلت السنوات العشر الماضية ثورة في حاضنات الأعمال الجديدة، إذ وجود أكثر من ثلاثمائة حاضنة بنيت في هذا الفضاء في أقل من عقد دليل المبادرات السياسية والاقتصادية لنهضة بالقطاع الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد رقمي ومتطور

2- واقع حاضنات الاعمال في الجزائر وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال:

2-1-لمحة عن حاضنات الأعمال في الجزائر:

سوف يتم في هذا المحور التطرق إلى أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال وأهم العوائق التي تعيق انتشارها وكذلك الشروط اللازمة لنجاح حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تطويرها. 1.6 أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال وعوائق انتشارها ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية: [1]

تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003 ،العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الهيئات العمومية في الجزائر - المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت

[1] بوعدلة سارة ،**مرجع سبق ذكره**،ص:131-145.

الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذه المؤسسات دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال، من جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها:(محمد ب.، يومي 09/10 مارس 2004، الصفحات (186-188)

- نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات

- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات م وص؛ - مشكل التمويل بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة تؤدي دوراً هاماً في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر

- مشكل العقار تحتاج الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطوير الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التيتهدف إلى الربح؛ (المجيد، يومي 02/03 مارس (2004، صفحة 18 2.6 شروط نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر: يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أكثر فاعلية؛

- لابد من الدقة في اختيار المدير المناسب بإعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة والمؤسسات المحتضنة؛

- يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع احتياجات المؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من

مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبمناطق التي تتوفر فيها الهياكل القاعدية من طرقات، وسائل النقل والخطوط الهاتفية [1]

- وعي الميادين وأصحاب الأعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات؛ - يجب القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه؛ - استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص؛

2-2 سبل الاستفادة من التجارب الرائدة في الجزائر[2]:

بالنظر إلى التجارب العالمية الرائدة في مجال حاضنات الأعمال، فإننا نجد بعض الممارسات الجدية والتي يمكن أن تكون دليلاً يساعد فيإنشاء حاضنات فعالة في الجزائر، نلخصها في العناصر التالية:

- توظيف مدير تنفيذي للحاضنة يكون لديه الخبرة والرغبة والقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى في مجال نشاطات المنشآت المنتسبة للحاضنة؛

[1] **بوطرفة صورية، ملاجع سبق ذكره**، 2011، صفحة 296-311.
[2] عبد السلام واخرون، مرجع سبق ذكره،ص:613.

- المساعدة في تطوير خطط عمل تتناسب مع كل مشروع على حدة وبما يخدم أهداف المشروع؛
- إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛
- دعم مراكز حاضنات الأعمال الموجودة في الوطن العربي؛
- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة؛
- إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات.

وفيما يلي عرض سبل الاستفادة من كل تجربة في الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): عرض سبل الاستفادة من كل تجربة في الجزائر.

التجربة	سبل الاستفادة منها
الأمريكية	1- مساهم الحاضنات الجامعية بشكل اساسي في حل المشكلات الاجتماعية كالبطالة والزيادة السكانية في مقابل ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وتوحيد البرامج التدريبية والتعليمية، 2- التوسع في إنشاء الحاضنات الجامعية في مختلف المجالات خاصة التعليمية والتدريبية 3- أهمية مساهمة التمويل الحكومي وعدم الاعتماد بشكل كلي على القطاع الخاص في تمويل الحاضنات والاستفادة من الاستثمارات وخبرات القطاع الخاص، 4- إنشاء حاضنات ممولة من جهات خيرية لفئات خاصة في المجتمع، 5- تشغيل الحاضنات بشكل اقتصادي يحقق عائد للجهات الممولة، 6- تفعيل شراكة الحاضنات مع مراكز ووكالات عالمية في مجالات متخصصة مطلوبة في السوق، 7- تشجيع التبرعات والمنح والاوقاف لدعم الحاضنات 8- إنشاء صندوق استثمار في المشروعات الناشئة التابعة للحاضنة لتمويلها، 9- إنشاء مكتب لإشراف وتوثيق الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي.
الفرنسية	1 -التوسع في مجال إنشاء الحاضنات الجامعية، 2- حجم الدعم الحكومي للحاضنات الجامعية، 3- الاستفادة من حاضنة المؤسسات التكنولوجية Normandie Incubation
الصينية	1- إعادة هيكلة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي لتحويل الاتجاهات النظرية الى تطبيقية وعملية تخدم الصناعة والاقتصاد، 2- توحيد الشكل القانوني للحاضنات الجامعية وبناء الأطر التنظيمية والقانونية التي تنظمها وتحفظ حقوق المشاركين فيها، 3- إنشاء حاضنات دولية لجذب المستثمرين من الخارج لإنشاء مشاريعهم في مجالات مختلفة، 4- ايجاد أكبر عدد ممكن من الشركات والوظائف من خلال الحاضنات، 5- تأهيل مديري الحاضنات ونقل وتبادل الخبرات بين الجامعات والقطاع الخاص، المرونة وإتاحة الفرصة للحاضنات الجامعية لإقامة شراكات مع الجهات المحلية والعالمية.

الماليزية	6- تطوير الموارد البشرية العاملة في الشراكة والمشاريع التابعة لها، أهمية إقامة ورش عمل تجمع أعضاء يمثلون الجامعات والمؤسسات الانتاجية لدراسة القضايا المشتركة، 7- إنشاء المناطق التكنولوجية بالتعاون بين الجامعات العريقة ومؤسسات الإنتاج.
اليابانية	1- القيام بعمل تحالفات جامعية والربط بين الجامعات وكذلك مع قطاع الاعمال، 2- أهمية اقامة ورش عمل تجمع أعضاء يمثلون الجامعات والمؤسسات الانتاجية لدراسة القضايا المشتركة، ووضع الاليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في قطاع الاعمال لفترة طويلة لاكتساب الخبرة المناسبة 3- انشاء المناطق التكنولوجية بالتعاون بين الجامعات العريقة ومؤسسات الإنتاج التي تحتضن مشاريع كبرى كإنشاء المعاهد والجامعات التطبيقية المتخصصة

الخاتمـــــــــة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أن تجربة حاضنات الأعمال عبر مختلف مناطق العالم بمثابة أداة فعالة لدعم المشاريع وتمكينها من الوصول إلى أهدافها بكفاءة وفعالية، زاد تأكيدنا على أنه من ضروري دعم الحاضنات في الجزائر وذلك نظرًا للتحديات التي تقوم بها من أجل تمكين المشروعات والحد من ظاهرة البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني. النتائج الأساسية في نهاية الموضوع وعقب هذا التحليل يمكننا من التطرق إلى جملة من الاستنتاجات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن وهي كالآتي:

- تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة في تحرير ميادين النشاط؛

- حاضنات الأعمال تعتبر كأي مشروع قائم بحد ذاته، يجب الاهتمام بجميع الأمور التي قد تؤدي إلى نجاحه ومن ضمنها الاهتمام بجميع الأمور الإدارية المالية والتسويقية لها، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بجميع الأعمال التي تقوم بها ومن ضمنها آلية مساعدة المشاريع الصغيرة لما سيعود عليها بالنفع ويحقق نجاح الحاضنة. - لحاضنات الأعمال دور فعال في دعم وترقية المشاريع المقاولاتية وزيادة قدراتها التنافسية في ظل استراتيجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية؛

- هناك العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه حاضنات الأعمال الجزائرية من بينها: نقص العقار والتمويل وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛

- غياب الكفاءات الفنية التي تعمل على تقديم الدعم والمشورة للمشاريع المحتضنة؛

التوصيات والاقتراحات يمكن تلخيص أبرز الاقتراحات والتوصيات التي نلاحظ أنها مهمة وضرورية والمتمثلة فيما يلي:

- التوصيات:

- ضرورة تحديد أهداف الحاضنة من البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات ومتطلبات السوق وكذلك متطلبات التنمية الاقتصادية.

- ان دراسة التجارب الرائدة في مجال حاضنات الاعمال، خصوصا في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وغيرها، يساعد الجزائر على اثراء تجاربها وتكييفها بما يتوافق مع خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية.
- تفعيل دور الحاضنات في عملية التنمية من خلال العمل على سن وتعديل كافة القوانين والتشريعات التي تسهل أنشاء وعمل حاضنات الأعمال.
- الاستفادة من التجارب الرائدة السابقة لإقامة الحاضنات التكنولوجية في الدول المتقدمة، وذلك للاستفادة من تجربتها في اقامة الحاضنات وتفادي المشاكل التي واجهتها.
- يجب القيام بدراسة مدى إمكانية وجدوى إطلاق مشروع الحاضنة قبل إنشاء أي حاضنة، بحيث يجب أن تتطابق طبيعة الحاضنة مع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة؛ - إنشاء مراكز حاضنات أعمال جديدة في الجامعات؛
- إيجاد صندوق خاص لإنشاء حاضنات متخصصة في كافة أنحاء ولايات الجزائر وتقييم كافة اشكال الدعم المادي والفني لهذه الحاضنات
- العمل على خلق بنك معلومات بين الدول العربية من أجل خلق هيئة داعمة، تدعم وتساعد هذه الحاضنات على أداء مهامها في ظل بيئة متغيرة تستوجب الاطلاع الدائم.

قائمة المصادر والمراجع :

1- المراجع باللغة العربية :

1. بن خديجة، **دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الجديدة –مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي** 2017، المجلد07 ، العدد 01
2. **بوطرفة صورية،واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية**،الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية، بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق05 ماي 2011 / 04/ أيام 03،جامعة بسكرة ، الجزائر
3. بوعدلةسارة ،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة ادارة الاعمال، **2022**، المجلد 04، العدد01، ص:131-145.
4. زقاي وميلودي ،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، مقال منشور**، مجلة **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، **2020**،المجلد 07 ، العدد: 03،ص:247- 261
5. الشبراوي، ابراهيم عاطف. حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية.الرباط، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المغرب**2005.**
6. الشميمري، أحمد وسرور علي .(2014).**حاضنات الاعمال: المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد** ، ط1، الرياض.
7. الصويعي، هند خليفة.(2018). **واقع حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة في ليبيا**. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الرابع، 228-255.
8. السنوسي، واقع حاضنات الاعمال، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص:146.
9. **عاطف الشبراوي:** حاضنات الأعمال -مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية-, المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، المملكة السعودية، 2003

10. عبد السلام واخرون. **حاضنات الاعمال التقنية ودورها في مرافقة ودعم المشاريع الناشئة:** التجربة الصينية وماليزية والفرنسية والامريكية،بحث مقدم للملتقى الوطني الأول: حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 ابريل**2012**

11. عيساني، سهيلة. (دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة حاضنة ولاية عنابة. رسالة ماجستير غير منشورة. جزائر**2013**)..

12. كافي مصطفى ،**كتاب بعنوان الحسابات لاقتصادية القومية واستخدامها في التخطيط والتنمية**،مكتبة المجتمع العربي،**2014**، الجزائر

مصطفى بورنان، و علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة**، ،مجلة دفاتر اقتصادية، **2020**، المجلد 12

2-المراجع باللغة الانجليزية:

13. Hackett, S. M., &Dilts, D. M. (2004). A Systematic Review of Business Incubation. The Journal of Technology Transfer, 55-.28.

14. Japan new business incubation revolution, ibataarensnovembre, 2011

15. Puhtila, J. (2017). STARTUP MANUAL. Central Baltic; Euroean Union. Springboard.

16. www.capintech.com/documents/GTalbotier.pdf, consulter le 2022-11-14 يوم : الموقع الالكتروني

دورالمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة ROYALE EMBALLAGE لصناعة اطباق البيض ببرج بوعريريج

The role of emerging institutions in achieving sustainable development A case study of the ROYALE EMBALLAGE institution The manufacture of egg trays in Bordj Bou Arreridj

ط د. جلاب ابراهيم1، ط د.خليفة حروز2، ط د سالم سليمان3
1 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
2 جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
3مركز الجامعة عبد الله مرسلي بتيبازة (الجزائر)

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الناشئة الجزائرية كخيار استراتيجي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر عمال مؤسسة *ROYALE EMBALLAGE* لصناعة اطباق البيض ببرج بوعريريج، ولتحقيق ذلك تم تطوير أنموذج يتكون من المتغير المستقل المؤسسات الناشئة والمتغير التابع التنمية المستدامة،وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وجمع البيانات من مفردات العينة عن طريق الاستمارة كأداة أساسية والتي تشمل العمال والبالغ عددهم 40عامل، عن طريق المسح الشامل، وقد اجابة36عامل على الأسئلة المطروحة، كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *(SPSS)* لمعالجة البيانات.

كما كشفت نتائج تحليل على وجود علاقة ارتباط وتأثير بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، فكانت العلاقة ايجابية في البعد الاقتصادي ومتوسطة في البعد البيئي وضغيفة فيالبعد الاجتماعي بالشركة محل الدراسة

الكلمات المفتاحية:المؤسسات الناشئة، التنمية المستدامة،التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

This study aimed to identify the role of Algerian start-up enterprises as a strategic choice to achieve sustainable development from the point of view of the workers of the ROYALE EMBALLAGE institution for the manufacture of egg trays in Bordj Bou Arreridj. Data was collected from the sample through the questionnaire as a basic tool, which includes 40 workers, through a comprehensive survey, 36 workers answered the questions posed, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program was relied upon to process the data.

The results of the analysis also revealed the existence of a correlation and influence relationship between emerging institutions and sustainable development in its three dimensions. The relationship was positive in the economic dimension, medium in the environmental dimension, and weak in the social dimension in the company under study.

KeyWords: Emerging institutions, sustainable development, economic development, environmental development, social development.

.

1. مقدمة:

نال ومازال ينال موضوع المؤسسات الناشئة اهتمام كبير من طرف الباحثين والاقتصاديين من جميع انحاء الدول، حيث تسعى كل دولة إلى وضع تشريعات وتنظيمات تسهم في تنميتها وتشجيعها؛ نظرا للمساهمة الكبيرة للمؤسسات الناشئة في اقتصاديات العديد من الدول، واعتبارها أحد مظاهر التطور التكنولوجي والرقمي، ودورها البارز في تحقيق التنمية المستدامة، وأصبحت مدخل فعال لتنوع الاقتصاد والصادرات ألانها تنشط في جميع القطاعات وتتميز بنموها السريع ومداخيلها المعتبرة في حال نجاحها بالإضافة إلى خلقها لمناصب عمل كثيرة في فترة وجيزة نظرا لنموها السريع، ومن ناحية أخرى يجب توفر بيئة ملائمة لنموها وتطورها، حتى تتحول إلى شركات كبرى ذات قيمة مضافة، أو تفشل وتضمحل .
أظهرت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتمام كبير بالمؤسسات الناشئة من قبل الهيئات الرسمية التي تسعى جاهدة لتطوير ومرافقة ودعم هذه المؤسسات في الوطن.

ثبت من الواقع العالمي وجود قصر في الفكر الاقتصادي الذي يختصر ويختزل التنمية في مجرد النمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة كما يبرز الواقع لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجوانب الاجتماعية والسياسية وكذا بالجوانب الثقافية بصفة عامة ولهذا يجب على الفرد المحافظة على مقومات التنمية والعمل على المحافظة عليها والحيلولة دون هدرها أو تدميرها، حيث تعد هذه النقطة جزءا من البناء الثقافي والديني والأخلاقي في شخصية الفرد والجماعة في المجتمع الإسلامي. من هنا يمكننا القول إنّ أبعاد التنمية المستدامة مجسدة وراسخة في الثقافة الإسلامية التي مست جميع جوانب الحياة.

وأصبح تحقيق التنمية المستدامة من اهم المواضيع التي شدت اهتمامات الدولخاصة بعد ما عرف العالم في الآونة الأخيرة العديد من الاختلالات البيئية ،الاجتماعيةوالاقتصادية، فأصبحت بذلك تهدد تقدم الانسان من جهة ورفاهيته من جهة اخرى بل حتىواستمراريته، لذا تركزت اهتمامات العديد من الجهات بموضوع التنمية المستدامة التي تعتبر كأداة ناجعة لمعالجة الاختلالات، وحتى يتجنب العالم الانعكاسات السلبية فإنهم يرون أنه منالواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بمساهمة فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وبما ان المؤسسات الناشئةيعتبر من المؤسسات المهمة والأساسية في أي اقتصاد، وله تأثير كبير على هيكل التمويل واستقرار الأوضاع المالية والنقدية في الاقتصاد المحلي.

1.1.مشكلة الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التي قمنا بصياغتها على النحو التالي :**هل توجد علاقة بين المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة؟**

يمكن تجزئة هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟
- إلى أي مدى تؤثر المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟
- إلى أي مدى تؤثر المؤسسات الناشئة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة؟

2.1.فرضيات الدراسة: للإجابةعلىمجملالأسئلةالسابقة، تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

- **الفرضية الرئيسية الاولى**: هناك علاقة ارتباط بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة.

ويتفرع الفرض الرئيسي الثاني الى ثلاثة فروض فرعية وهي على النحو التالي:

- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والبعد البيئي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.

- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة.

- يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشركة محل الدراسة

3.1. أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التحقيق من فرضيات السابقة، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيمه إلى عدة أهداف فرعية تتمثل في.

- التعرف على تأثير المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي).

- الوقوف على دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة وابعادها الثلاثة.

- تقديم بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في ترقية المؤسسات الناشئة بالجزائر

4.1.أهمية الدراسة:تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، ومنه تتجلي الأهمية في دعم وتاهيل المؤسسات الناشئة التي تستطيع أن تحدث تغييرا جذريا على واقع الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وكذا مواكبة التطورات الحديثة والتحديات الحالية، والحرص على تحقيق التنمية المستدامة.

5.1.منهج الدراسة:المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، كما استخدمنا عدة أدوات تتمثل.

- **المسحللمكتبي**: من خلال الاطلاع على مختلف المراجع والمصادر باللغة العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع قد تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

- **الاستبيان**: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصرها، وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي **SPSS26** .

أما الجانب التطبيقي فتم التطرقمنخلالهللدراسةالميدانية بمؤسسة**ROYALE EMBALLAGE لصناعة اطباق البيض ببرج بوعريريج**، وذلكبالاعتمادعلى أسلوبدراسةحالةوذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسةباستخداماستمارةاستبيانموجهةإلىعينة من عمال بالمؤسسة محل الدراسة.

6.1.حدودالدراسة: تتمثلحدودالدراسةوفقالآتي:

- الحدودالزمانية **:**بداية السنة 2023.

- الحدودالمكانية **:**تمثلتالحدودالمكانيةللدراسة بمؤسسة **مؤسسة ROYALE EMBALLAGE لصناعة اطباق البيض ببرج بوعريريج.**

7.1.أنموذج المقترحالدراسة: في ضوء مشكلة البحث والفرضيات نقترح أنموذج للدراسة والمتمثل في الشكل رقم (01)،لدراسة العلاقةبينالمتغيرالمستقلوالمتمثلفيالمؤسسات الناشئة والمتغير التابعوالمتمثلفيأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي)

الشكل 1: أنموذج المقترح للدراسة.

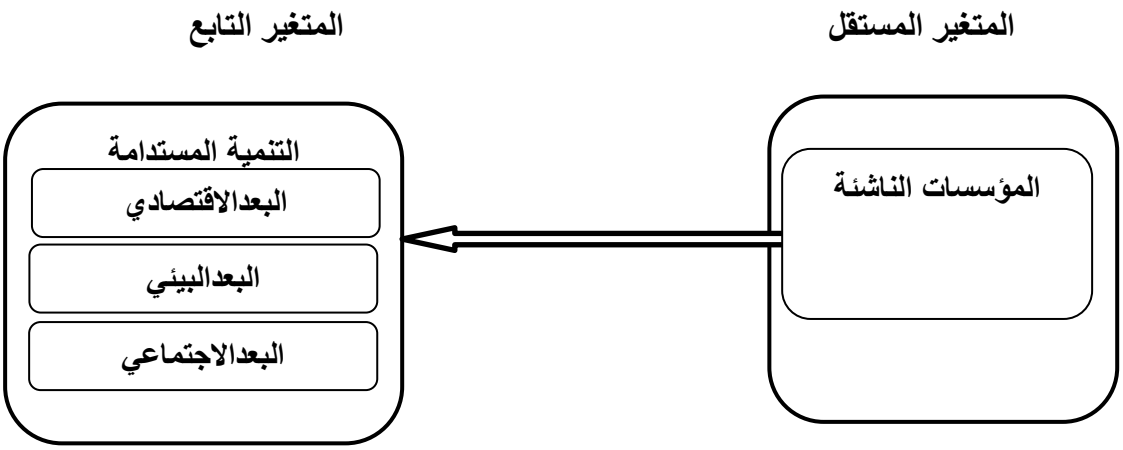

المصدر: من إعداد الباحثاناعتمادا على ادبيات الدراسة.

2. المؤسسات الناشئة

2-1-تعريف المؤسسة الناشئة:

شهد موضوع المؤسسات الناشئة منذ العقود الثالث ألاخيرة للقرن الماضي والـى يومنا هذا اهتمـاما متزايدا، رغم ذلك لم يتفق الباحثين والمشرعين على تعريف موحد للمؤسسـات الناشئـة حيث نجد عديد التعاريف:

فالقاموس الفرنسـي عرفها بأنها "تلك المؤسسـات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة"(السيد منال ، 2018).

أما حسب **بول غراهم**فالمؤسسة الناشئة هي "مؤسسة مصممة لتنمو بسرعة، وأن تكون حديثة التأسيس ال يجعلها ناشئة، كما أنه ليس من الضروري أن تعمل المؤسسة الناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تميل مخاطر، أو أن يكون لها نوع من الخروج، والشيء ألاساسي الوحيد هو النمو" .

كما أن المؤسسات الناشئة هي" شكل من أشكال المقاولاتية إذا ما تم تصنيفها حسب معيار الإبداع، فهي مؤسسات تعتمد كثيرا على الإبداع واالبتكار وفي ألغلب تعتمد على التكنولوجيا المتطورة والرقمنة"وحسب **باتريك فريدنسون** أن تكون المؤسسة ناشئة بالقطاع الذي تنشط به، وعليه فان المؤسسة الناشئة هي مؤسسة حديثة النشأة من خالل فكرة ريادية إبداعية مبتكرة يجب أن توفي أربع شروط وهي: (بولشعور ، 2018، صفحة 420)

- نمو قوي محتمل.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تحتاج لتمويل ضخم.
- التأكد من أن السوق جديد، حيث يصعب تقييم المخاطرة .وبذلك يمكن أن تعرف المؤسسات الناشئة بأنها كل مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة، تستهدف بها سوق كبير وجديد، حيث تكون درجة المخاطرة وعدم التأكد كبيرة، مقابل تحقيق المؤسسة نمو سريع وكبير ينتج عنه إيرادات وأرباح هائلة في حال نجاح المشروع، وذلك كله بغض النضر عن حجم الشركة أو النشاط أو القطاع ومؤسسها وعمره.

بدأ استخدام المصطلح **Start-up** بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع ظهور شركات رأس مال المخاطر، حيث عرفها القاموس الانجليزي بأنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة **up Start-** تتكون من جزئين**Start**وتعني الانطلاق **up** تعني النمو القومي.

يعرفها "بول غراهام "شركة حست لتنمو بسرعة " وحسب باتريك فريدين " أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بطبيعة النشاط ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية النمو القومي محتمل تمويا ضخم، جميع التبرعات الشهيرة، وأن تكون متأكد من أن السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطرة.

2-2خصائص الشركات الناشئة: يؤكد (**patrick fridenson**) انه لا يجب أن تربط الشركات الناشئة بعمر معين أو حجم محدد أو قطاع مخصص بل يجب أن تشمل المعايير التالية :(زيدان و سعدي ، 2020)

- نمو محتمل قوي.
- استخدام تكنولوجيا حديثة.
- حاجات تمويلية ضخمة ووجود أسواق جديدة.

من هذا المنطلق وحسب الطرح السابق يمكن أن نميز الشركات الناشئة بخصائص محددة لها على النحو التالي:

- توازن هيكل النشاط الإنتاجي.
- الدعم من طرف الشركات الكبرى.
- خلق فرص عمل حقيقية ومتنوعة.
- استثمار المدخرات المحلية الصغيرة.
- الإسهام في تحقيق استراتيجية التنمية المحلية.

- مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات التي يشهدهمحيطها، نظرا لطبيعتها الابتكارية والإبداعية.
- صعوبة الوصول للموارد التمويلية، وذلك ألسباب عدة، أبرزها: ضعف الهيكل التمويلي، قلة الضمانات، عدم تمكنها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب حجمها الصغير.

2-3-دورة حياة المؤسسة الناشئة:من خلال التعاريف المقدمة للمؤسسات الناشئة نجد أن أهم ما يميز المؤسسات الناشئة هو النمو، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة قبل ان تعريف طريقها نحو القمة، ويمكن ابراز مراحل حياة المؤسسة الناشئة فيما يلي:(بولشعور ، 2018، صفحة 426)

2-3-1-المرحلة الأولى: وهي تبدأ قيل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج لفكرة إبداعية أو جديدة،وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث ودراسة الفكرة جيدا ودراسة حالة السوق .

2-3-2-المرحلة الثانية الانطلاق: وفيها يتم إطلاق الجيل ألاول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، ويمكن أن يجد صاحب الفكرة من يتبناها على أرض الواقع ويمولها مادياً.

2-3-3-المرحلة الثالثة الاقالع والنمو: وفيها يبلغ المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتجالذروة، في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه اٱلوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يزادد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحى نحو التراجع .

2-3-4-المرحلة الرابعة الانزالق: وهي المرحلة التي قد يشهد فيها المشروع التراجع والانزالق، وهو ما يؤدي إلى خروجه من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون منخفضة.

2-3-5-المرحلة الخامسة النمو وتسلق المنحذر: وفي هاته المرحلة تبدأ المؤسسة الناشئة في النهوض من جديد بفض االستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم من خاللها إطالق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق واسع .

2-3-6-المرحلة السادسة النمو المرتفع: وفي هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربو والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، حيث تبدأ المؤسسة الناشئة في النموالمستمرلتبدأ مرحلة تحقيق اٱلرباح.

3. التنمية المستدامة

1.3. تعريف التنمية المستدامة: هناك مجموعة من التعاريف للتنمية المستدامة، نذكر منها

تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها ".(ابو النصر و مدحت، 2017، صفحة 83).

ويعرفها **سحر قدري الرفاعي:** هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الملاءمة بين أركانها الثلاث: الموارد البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعرفها **قاسم مصطفي خالد** بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. او هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.(قاسم، 2009، صفحة 20).

كما عرفها **محمد كامل شرقاوي:** التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة(ابو النصر و مدحت، 2017، صفحة 81).

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمـرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملـة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها،والتي لا تجني الثمارللأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

2.3. متطلبات التنمية المستدامة:

يمكن حصر اهم المتطلبات للتنمية المستدامة فيما يلي:(الخطيب، 2000، صفحة 220)

الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة، مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

- **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك**: من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلة في المنطقة وأولوياتها.
- **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الممتلكات المحلية.
- **التنمية الاقتصادية الرشيدة:** تبني برامج اقتصادية ترتكز على المعرفة، بالإضافة الى حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
- **الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية**: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

إن التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف تي إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي(الخطيب، 2000، صفحة 83)

3.3. ابعاد التنمية المستدامة:

يمكن تحديد ثلاثة ابعاد رئيسية للتنمية المستدامة، هي كالتالي: (ابو النصر و مدحت، 2017، الصفحات 93-97)

1.3.3. التنمية البيئية: فهي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات

الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية. ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على التنمية البيئية في الآتي:

- المحافظة على الأراضي الزراعية.
- العمل على زيادة المساحات الخضراء.
- زراعة الأشجار والمحافظة عليها.
- حماية الكائنات الحية وغير الحية.
- التحول نحو الطاقة النظيفة مثل: الطاقة الشمسية.
- تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية.
- جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية.
- التخفيف من استهلاك الأوراق وتدويرها.
- استخدام الأضواء والإلكترونيات التي توفر الطاقة.

2.3.3 التنمية الاقتصادية: يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي.فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية.

ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:(زاوية، 2019، صفحة 05)

- متوسط الدخل الفردي والوطني.
- حجم قطاع الزراعة والصناعة.
- مدى وفرة الموارد الطبيعية.
- نسبة توظيف رأس المال.
- حجم الإنتاج والاستهلاك.
- معدلات التصدير والاستيراد.
- حجم الدين الداخلي والخارجي.
- القيمة الشرائية للعملة المحلية.

3.3.3 التنمية الاجتماعية:التنمية المتوازنة لا تنصب فقط على التنمية الاقتصادية، بل للتنمية جوانب اجتماعية وثقافية وإنسانية أيضا. ويقصد بالتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وتحسين مستوى التعليم والثقافة والوعي والسياسة والصحة لديه وإتاحة فرص الحرية والمشاركة له. وتهتم التنمية الاجتماعية من حيث الاختصاص بقطاعين هما: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات الأهلية أو الخيرية.

ومن المؤشرات الاجتماعية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاجتماعية، نذكر:(زاوية، 2019، صفحة 07)

- الخدمات الاجتماعية الحكومية المتوفرة.
- الخدمات الصحية المتوفرة.
- نسبة التعليم في المجتمع.
- نسبة الأمية في المجتمع.
- نسبة المواليد والوفيات.
- الوعي الثقافي في المجتمع.
- مدى توفر خدمات شغل أوقات الفراغ.

3-4-دور المؤسسات التاشئة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة: بنتج عن التوسع في انشاء المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ المناسب لها العديد من الاثار، من بينها اقتصادية، اجتماعية وبيئية، وأمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ينظر العالم بأسره تجاه المؤسسات الناشئة بهدف ضمان التنمية المستدامة، أحد المحركات الرئيسية للتقدم يكمن في تلاحم ميادين تكنولوجية وعلمية عديدة من أجل إيجاد التطبيقات الجديدة على الأرضيات الرقمية ويتسنى بذلك استحداث منتجات من الجيل الجديد وخدمات حديثة.

وفي هذا الصدد يعطي للمؤسسات الناشئة دور كبير في دفع وتيرة عجلة التنمية المستدامة في الجزائربابعادها الثلاثة، البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي، ونجاح إقامة هذه المؤسسات تحقق عدة اهداف اهمها:

على مستوى البعد الاقتصادي: الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:(بن خديجة و عبيد ، 2019، صفحة 08)

- **زيادة الناتج المحلي**: من خلال عملها على توفير السلع والخدمات للمستهلك، مما يزيد من مداخيل الدخل الوطني للدولة.
- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:** تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدل الاستراد.
- **تنويع الهيكل الصناعي**

على مستوى البعد الاجتماعي: الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية تتمثل فيما يلي:(رزيقة، 2020، صفحة 06)

- خلق فرص عمل.
- إيجاد أسواق جديدة.

على مستوى البعد البيئي: والتي تعتبر من التزامات إدارة المؤسسة بالحفاض على الجانب البيئي في ممارسة نشاطها وذلك من خلال:(بن خديجة و عبيد ، 2019، صفحة 10-11)

- الإنتاج الانظف.
- التسويق الأخضر: إعادة تدوير ورسكلة المواد.
- التقليل من النفايات والغازات.
- جعل التوجه البيئي امرا مربحا.

4. الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

يستعرض الباحثان منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات وكذلك خصائص مجتمع وعينة الدراسة واهم نتائج التحليل الإحصائي التي تم الحصول عليها بعد تحليل البيانات التي شملتها الاستبانة.

1.4.مجتمع وعينة الدراسة:يتمثل مجتمع الدراسة من جميع عمال شركة محل الدراسة والبالغ عددهم 40 عامل، هذا لملاءمةالموضوع والمتعلق أساسا بالمتغير المستقل المتمثل في المؤسسات الناشئة، والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي والاجتماعي) ، وأما عينة الدراسة فقد تم اختيار ها من مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 40 عامل الموضحة بالجدول 1.

الجدول 1: معدل الاسترداد للاستبيانات الموزعة

نوع الاستبيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات المستبعدة	نسبة الاسترداد
الاستبيان الموزع الكترونيا	40	36	4	% 90

المصدر: من إعداد الباحثان، 2022، بالاعتماد على وثائق الموارد البشرية.

2.4. متغيرات البحث: على ضوء أهداف الدراسة، وفروضها تم اختيار العبارات التي تناسب أهداف الدراسة مع مفهوم الدراسة، وقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي كطريقة لقياس أراء المستقصي منهم، تجاه المتغيرات محل الدراسة وقد كانت الإجابات على كل فقرة كما في الجدول:

الجدول 2:التوزيعلمقياسلكارت الخماسي

الفئة	]1.80-1]	]2.6-1.80]	]3.40-2.6]	]4.2-3.40]	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجةالموافقة	غيرموافقبشدة	غيرموافق	محايد	موافق	موافقبشدة

المصدر: من اعداد الباحثان.

3.4.أدوات واساليب الدراسة

1.3.4. أداة الدراسة:قدقام الباحثان بتصميم استبانة موجهة لعينة من عمال شركة محل الدراسة،للتعرف على آرائهم حيال دور المؤسسات المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة محل الدراسة ،وقدقام الباحثان بتصميم هذاالاستبيان بالاعتماد على عدد من المصادر التي تناولت مختلف جوانب الدراسة، ولقد تم تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

- **القسم الأول**:احتوى على خمسة اسئلة حول البيانات الشخصية.
- **القسمالثاني :**تضمن بنود الاستبيان واحتوى على **(25)** فقرة تضم متغيرا ت الدراسة،كما في الجدول **3**

الجدول 3: متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل	**المجال**	**العبارات التي تستخدم لقياس هذا المتغير**
المؤسسات الناشئة	07-01	المؤسسات الناشئة
المتغير التابع	**المجال**	**العبارات التي تستخدم لقياس هذا المتغير**
التنمية المستدامة	12 – 08	البعد البيئي
	18 -13	البعد الاقتصادي
	25 -19	البعد الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان الموزع

2.3.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:قام الباحثان باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات بهدف الوصول إلى مدى صحة أو خطأ الفرض الرئيس والفروض الفرعية للبحث التي تتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة لهذه الدراسة، وهي كما يلي:

- **برنامج spss 26**: يستخدم في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة
- **النسب المئوية والتكرارات:** من أجل عرض خصائص العينة.
- **المتوسطالحسابي والانحراف المعياري**: بيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- **اختبار ألفاكرونباخ(Crambach's Alpha):** يستخدم لمعرفةثباتعباراتالاستبيان، وقياس الاتساق بين فقراته.
- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coeffient):** يستخدم هذاالمعام للتقديرالاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومن أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة منها والتابعة.
- **تحليل الانحدارالخطي البسيط والمتعدد**: يستعمل لتقدير العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع ومتغير كمي آخر أو عدة متغيرات كمية وهي المتغيرات المستقلة .

4.4.صدق أداة الدراسة وثباتها:

1.4.4. صدق الاستبيان: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **الصدق البنائي:** من أجل التأكد من صدق الاستبانة وذلك للوقوف على مدى التجانس الداخلـــي لأداةالقياس المستخدمةفي الدراسة،تم حساب معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحاور مجتمعة.

الجدول 4: معاملات الارتباط بين كل بعدمن أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الناشئة

عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المؤسسات الناشئة	0.802	0,000
البعد البيئي	0,726	0,000
البعد الاقتصادي	0,713	0,000
البعد الاجتماعي	0,753	0,000

المصدر: من اعداد الباحثان 2023 بالاعتماد على مخرجات برنامجIBM Spss 26

يبيّن الجدول4 معاملات الارتباط بين كل بعدمن أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الناشئة والدرجةالكليةلعبارات هذاالمحور،حيث يتضح جليا أن جميع القيم الاحتمالية أقل من 0.05، كما أن كل قيم معاملات الارتباط كل بعدمن أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الناشئة والدرجةالكليةلجميع عباراته هي قيم موجبة تتراوح بين 0.713 و0.802 ما يدل على أن جميع عبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

2.4.4. اختبار ثبات الاستبانة (اختبار الفا كرونباخChronbach's Alpha):لقياس ثبات الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول 5:

الجدول 5: نتائج اختبارثبات الاستبيان الفا كرونباخ

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخAlpha
الاستبانة ككل	25	0.785

المصدر: من اعداد الباحثان 2023 بالاعتماد على مخرجات برنامجIBM Spss 26

نلاحظ أن معاملات الثبات لكل من الاستبانة ككل بلغ **0.785** وهذا يدل على مؤشر جيد لثبات واستقرار نتائج أداة القياس، لو أعيد الاختيار مع نفس الافراد وفي نفس الظروف، فان **78**% سيجيبون بنفس الاجابة فهي صالحة لتحليل النتائج، وجاهزة للتطبيق للدراسة.

5.4.اختبار طبيعية البيانات

اختباركولمجروف – سميرنوفل معرفة هل البيانات تتبعا لتوزيع الطبيعي أملا.

الجدول 6: اختبار طبيعية البيانات

المحور	عنوان	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة Sig
01	**المؤسساتالناشئة**	0.074	0.200
02	**التنمية المستدامة**	0.090	0.200

المصدر: من اعداد الباحثان،2023، بالاعتماد على بيانات الاستبانة

قاعدة :ه إذاكان تقيما لاحتمال**(sig)** أكبرمن **0.05** فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال الجدول 6 نجد أن مستوى الدلالة **sig** أكبر من (0.05) لكل محور من محاور الاستبيان مما يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي ومنه لاختبارالفرضيات نتبع الأساليب الإحصائية المعلمية.

5.5.التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

1.5.5. الخصائص الشخصية لأفراد مجنمع الدراسة:يوضح الجدول خصائص وسمات مجتمع الدراسة

الجدول 7: خصائص وسمات عينة الدراسة

البيان		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	34	%94.44
	أنثى	2	%5.56
السن	أقل من 30 سنة	04	11%
	من 31 إلى 40 سنة	28	77.77%
	من 41 إلى 50 سنة	02	5.5%
	أكثر من 50 سنة	0	0%
المستوى الوظيفي	عون	34	54.76%
	إطار	02	45.24%
	المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من اعداد الباحثان،2022، بالاعتماد على بيانات الاستبانة

نلاحظ من الجدول 7 أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 96.04%والنسبة المتبقية المقدرة ب 5.56%هم إناث ويفسر هذا نظرا لطبيعة العمل في الشركة ، كما يتضح أيضا أن أعلى نسبة في فئة العمر هي الفئة (31-40) سنة فهي تمثل نسبة 77.77% نظرا لأن أغلبية أفراد المجتمع جدد بالشركة ، ثم تليها مباشرة الفئة التي تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة 11%،وأخيرا الفئة التي تزيد أعمارهم عن 50 سنة بنسبة 0 % .

2.5.5. اختبار الفرضيات

1.2.5.5. الفرضية الرئيسية للدراسة:

- **الفرضية الرئيسة الاولي:**لاختبار الفرضية الرئيسة الاولي، وجب علينا تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرين من خلال تحليل حساب معاملات الارتباط بينهما.

H1: يوجد دور للمؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة بشركة محل الدراسة عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** .

H0: لا يوجد دور للمؤسسات الناشئةفي تحقيق التنمية المستدامة بشركة محل الدراسة عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**.

وباستخدام تحليل حساب معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتمثل في (المؤسسات الناشئة) والمتغير التابع والمتمثل في (التنمية المستدامة)، فكانت النتائج كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 8: يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المحور		معامل بيرسون للارتباط	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل	المؤسسات الناشئة	0.802	0.000
المتغير التابع	التنمية المستدامة		

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامجIBM Spss 26

تبين نتائج الجدول 8 وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل المؤسسات الناشئة والمتغير التابع التنمية المستدامة، بمعامل ارتباط قدره 0.802 ويفسر هذا أن هناك ارتباط معنوي عند مستوى الدلالة **(α ≤0.05)** وأن قيمة **sig**هي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي **H0** وقبول الفرض البديل **H1** وهذامايعنيصحةوقبول الفرضيةالرئيسية الاولي:

يوجد دور للمؤسسات الناشئةفي تحقيق التنمية المستدامة بمؤسسةمحل الدراسة.

- **الفرضية الرئيسة الثانية:** لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، وجب علينا تحليل الانحدار المتعدد بين متغير المؤسسات الناشئة ومتغير التنمية المستدامة.

H1: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة **(α≤ 0.05)** .

H0:لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة **(α≤ 0.05)** .

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحديد معنوية وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في (المؤسسات الناشئة) والمتغير التابع والمتمثل في (التنمية المستدامة)، فكانت النتائج كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول 9: نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة.

ملخص النموذج						
Model	معامل الارتباط R	معامل التحديد-R deux	R-deux ajusté	خطا التقدير	قيمة F المحسوبة	Sig.
1	0.570	0.325	0.308	0.31371	19.554	0,000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامجIBM Spss 26

يكون التأثير ذادلالة إحصائية عند مستوى **(α≤0.05)**

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الموضحة بالجدول 9، أن قيمة **sig** وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي **H0** وقبول الفرض البديل **H1** والذي ينص على وجودأثرذودلالةإحصائيةلدور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة، كما قدر معامل الارتباط بـ **(0.570)** عند مستوى **(α≤ 0.05)** وهو ارتباط إيجابي يؤيد صحة وإثبات الفرضية الرئيسة و بعامل تحديد بلغ **(0.325)**، أي أن ما قيمته **0.325**من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة هي ناتجة عن التغيرات في المؤسسات المؤسسات الناشئة وهذامايعنيصحةوقبول الفرضيةالرئيسية الثانية:

يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة.

2.2.5.5 . اختبار الفرضيات الفرعية: لاختبار الفرضيات الفرعية، وجب علينا تحليل معاملات الانحدار المتعدد لكل الفرضيات الفرعية الخمسة.

Coefficients المعاملات							
Model	معاملات غير قياسية		Coefficients standardisés Bêta	قيمة T	قيمة R-deux	قيمة F	مستوى الدلالةSig
	Bمعامل الانحدار	Erreur standard					
(الثابت)	0.786	0.480	-	1.638			0.104
البعد البيئي	0.298	0.086	0.291	3.452	0.171	17.775	010,0
البعد الاقتصادي	0.405	0.116	0.297	063,5	0.301	37.069	0,000
البعد الاجتماعي	0.149	0.094	0.137	961,5	0.141	14.155	1000,

الجدول 10: تحليل معاملات الانحدار المتعدد

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامجIBM Spss 26

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يكونالتأثيرذادلالةإحصائيةعندمستوى **($\alpha \leq$ 0.05)**

أظهرت نتائجتحليل معاملات الانحدار المتعددالمبينة في الجدول 10، أن قيمة **sig** في البعد البيئي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي **H0** وقبول الفرض البديل **H1** والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة و تحقيق بيئة سليمة بمؤسسة محل الدراسة، حيث نلاحظ معامل بيتا **(B)** والبالغ **(0.291)** مما نستنتج أهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق بيئة سليمة ، أما قيمة معامل التحديد **(R2)** فقد بلغ **(0.171)**، وتشير إلى أن ما مقداره **(0.171)** من التباين الكلي الحاصل في البعد البيئي تتحدد من خلال عينة البحث للمؤسسات الناشئة، وان النسبة المتبقية البالغة **(0.829)** تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالبيئية في الشركة المبحوث بمقدار **(3.452)** وبهذه النتيجة تأكد لنا صحة وقبول الفرضيةالفرعية الأولى:

يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة.

- **الفرضية الفرعية الثانية:**يكونالتأثيرذادلالةإحصائيةعندمستوى **($\alpha \leq$0.05)**

أظهرتنتائجتحليل معاملات الانحدار المتعددالمبينة في الجدول 10، أن قيمة **sig** في البعد الاقتصادي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي **H0** وقبول الفرض البديل **H1** والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والبعد الاقتصادي بمؤسسة محل

الدراسة، حيث نلاحظ معامل بيتا (**B**) والبالغ (**0.405**) مما نستنتج أهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، أما قيمة معامل التحديد (**R2**) فقد بلغ (**0.301**)، وتشير إلى أن ما مقداره (**0.301**) من التباين الكلي الحاصل في البعد الاقتصادي تتحدد من خلال عينة البحث للمؤسسات الناشئة ، وان النسبة المتبقية البالغة (**0.699**) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالتنمية الاقتصاد في الشركة المبحوث بمقدار (**3.506**) وبهذه النتيجة تأكد لنا صحة وقبول الفرضيةالفرعية الثانية:

يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة**:يكونالتأثيرذادلالةإحصائيةعندمستوى (**$\alpha \leq 0.05$**)

أظهرنتائج تحليل معاملات الانحدار المتعدد المبينة في الجدول 10، أن قيمة **sig** في البعد الاجتماعي كانت أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرض العدمي **H0** وقبول الفرض البديل **H1** والذي ينص على وجود أثر ذا دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة والبعد الاجتماعي بمؤسسة محل الدراسة، حيث نلاحظ معامل بيتا (**B**) والبالغ (**0.149**) مما نستنتج أهمية المؤسسات الناشئة تحقيق التنمية الاجتماعية، أما قيمة معامل التحديد (**R2**) فقد بلغ (**0.301**)، وتشير إلى أن ما مقداره (**0.301**) من التباين الكلي الحاصل في البعد الاجتماعي تتحدد من خلال عينة البحث للمؤسسات الناشئة ، وان النسبة المتبقية البالغة (**0.699**) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفة، وأنه يوجد اهتمام كبير بالبعد الاجتماعي في الشركة المبحوث بمقدار (**1.596**) وبهذه النتيجة تأكد لنا صحة وقبول الفرضيةالفرعية الثانية:

يوجد أثر ذي دلالة إحصائية بين المؤسسات الناشئة وتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بمؤسسة محل الدراسة.

6.4. أنموذج الدراسة النهائي:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي يمكن تقديم نموذج يشمل أهم النتائج في شكل يفسر علاقة الأثر بين المتغير المستقل والمتمثل في المؤسسات الناشئة، والمتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة المعتمدة في الدراسة، حيث كان تأثير المؤسسات الناشئة واضح على التنمية المستدامة من خلال قيمة معامل الانحدار و قيمة **Sig** الموضحين في النموذج، كما كان له تأثير على البعد الاقتصادي المرتبة الأولى، ثم تأثيره على البعد البيئي في المرتبة الثانية، و المرتبة الثالثة كانت في البعد الاجتماعي.

الشكل 2: أنموذج الدراسة النهائي

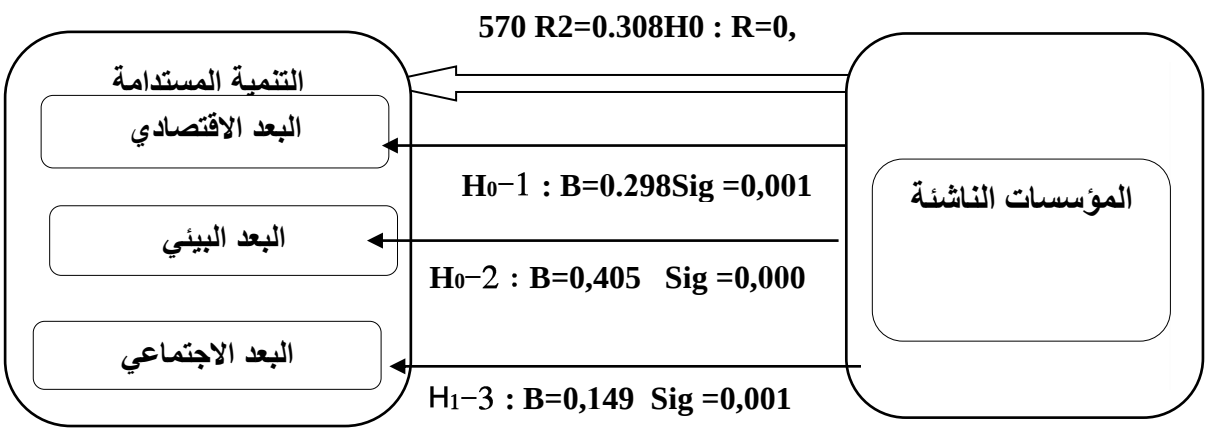

المصدر: من إعداد الباحثان وبالاعتماد على مخرجات SPSS 26

5. خاتمة:

تعتبر المؤسسات الناشئة من بين الوسائلالتي لها أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة،إذ يساهم المؤسسات الناشئة في رفع القدرات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة،وكذانقل التكنولوجيا من البلدان المقدمة لاستثمار الى البلدان المضيفة، والجزائرمن بين البلدان المضيفة، وعليه وجب على الحكومة سن قوانين تشجع ودعم المؤسسات الناشئة.

وللمؤسسات الناشئة دور حاسم في التنمية الاقتصادية، بحيث تأتي هذه الأخيرة بالقيمة المضافة للبلاد وتعمل على تغيير حياة المستهلكين، حيثما كانوا فتمنحهم حلولا دائمة، ومع ذلك بقيت الجزائر ولسنوات طويلة بعيدة كل البعد عن هذا القطاع الحيوي، ولم تبدأ الأمور بالتحرك إلاّ بعد انتخاب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي كان له الحزم في تغيير الوضع فأصبح بذلك للمؤسسات الناشئة وزارتها الخاصة ، الذي كان على دراية بأهمية التكنولوجيا والمؤسسات الناشئة في تغيير البلاد لفائدة كل الجزائريين، لم يقبل بأي عائق أمام ازدهارها ، فمن هذا المنطلق يجب أن تتحرك الآلة في كل الجزائر لأن المستقبل مرهون بالمؤسسات الناشئة سواء كان ذلك من أجل الابتكار أو بهدف استحداث مناصب شغل أو تحقيق التنمية الاقتصادية. فبفضل المؤسسات الناشئة، تمكنت الجزائر من تصدير عدة منتجات خاصة بالوقاية من الكوفيد بعدما كانت في البداية تستوردها، وهذا في أقل من سنة. الجزائر الجديدة ستولد المؤسسات الناشئة التي ستكون بدورها في طليعة الشركات سواء محليا أو على المستوى الدولي وستجعل الجزائر في ريادة البلدان المبتكرة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط.

1.5.النتائج:

النتائج المتواصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

تم اختبار فرضيات الدراسة، حيث نجد أن الفرضية الرئيسية الأولى والثانية أن للمؤسسات الناشئةدور وأثر في تحقيق التنمية المستدامة، بينما الفرضيات الفرعية الثلاثة وجدنا أن للمؤسسات الناشئة أثر في تحقيق كل من البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، كما توصلنا الى أن عينة الدراسة اتفقت على أن المؤسسات المؤسسات الناشئة لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة للأسباب التالية:

- أن التنمية المستدامة مرتبطة بكل من المحيط، التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو مستدل به في الجانب النظري.
- المؤسسات المؤسسات الناشئة طريق لا محال منه وأحد محطاته الكبرى هي التنمية المستدامة.

توصيات:

انطلاقا من دراستنا لموضوع المؤسسات الناشئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والنتائج المستخلصة نقدم التوصيات التالية:

- تشجيع المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات، وتحسين مناخ لها.
- رقمنة المؤسسات الناشئة من اجل القضاء على البيروقراطية.
- ظرورة تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الناشئة.
- تمكين الاشخاص الطبيعية من انشاء مؤسساتهم الناشئة دون حاجة اتخاذها شكل شركة تجارية.

6. قائمة المراجع

1 بولشعور شريفة.(2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02.

2 عبد الحميد السيد منال (19 افريل 2018)www.acery.org. اطلع يوم: 2023/01/05 على الساعة 20:00

3 . زيدان كريمة وسعدي رندة (2020)،حاضنات الأعمال: ألية لدعم المؤسسات الناشئة –عرض نماذج محلية -، كتاب جماعي دولي حول حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، مخبراقتصاد، مالية وإدارة الأعمال، جامعةسكيكدة، الجزائر.

4 مدحت ابو النصر، وياسمين محمد مدحت. (2017). التنمية المستدامة-مفهومها -ابعادها-مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

5 قاسم، م. خ. (2009). ادارة البيئة والتنمية المستدامة" في ظل العولمة المعاصرة". الاسكندرية: الدار الجامعية.

6 الخطيب،ن.(2000) . اقتصاديات البيئة والتنمية .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة.

7 زاوية رشيدة. (2019). ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 20(01)

8 مخوخ رزيقة،(2020). المقاولاتية كالية لتحقيق النموالاقتصادي في الجزائر.مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد 4(2).

9 بن خديجة منصف، ووهيبة عبيد. (2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كالية لتحقيق التنمية المستدامة.مجلة اقتصاد المال والاعمال، العدد 3(4).

10 مفروم برودي، المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع والمأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد3 ،2020.

11 بلعيد سماح، المؤسسات الناشئة وامكانيات النمو، دراسة في انشاء حاضنات االعمال المرافقة المشروعات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم االقتصادية، المجلد08 ،العدد02 ،2021.

دراسة تحليلية لأثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين

An analytical study of the impact of business practice reforms on startups and entrepreneurship in China

د. عنترة برباش /جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري/ الجزائر
Dr. Antara Berbache/ University of Abdelhamid Mehri Constantine 2/ Algeria
د. سعيد أحسن /جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري/ الجزائر
Dr. Ahcene Said/ University of Abdelhamid Mehri Constantine 2/ Algeria
أ.د. سليم مجلخ /جامعة قالمة/ الجزائر
Pr. Salim Medjellekh/ University of guelma/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين، من خلال تبيان الأهمية المنهجية لمقياس ممارسة الأعمال، لتحديد مؤشرات بدأ التشغيل للشركات الناشئة، ثم استعراض وضعية ريادة الأعمال في البيئة الثقافية، التنظيمية والاقتصادية المتاحة.

وتوصلت الدراسة إلى أن فهم حالة الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين يتطلب فهم المعايير الثقافية والتجارية. فلا ينبغي لأحد أن يتجاهل أن العولمة والتأثيرات الثقافية من الغرب جعلت معايير العمل في الصين أكثر ديناميكية من ذي قبل.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات ممارسة الأعمال، الشركات الناشئة، ريادة الأعمال، الصين.

Abstract:

The study aims to analyze the impact of business practice reforms on startups and entrepreneurship in China, demonstrating the methodological importance of measuring business practices, determining start-up indicators for startups, and then examining the status of entrepreneurship in the cultural, regulatory and economic context.

The study found that understanding the state of startups and entrepreneurship in China requires understanding cultural and business norms. Because No one should ignore that globalization and cultural influences from the West have made labor standards in China more dynamic than before.

Keywords: business practice reforms, start-ups, entrepreneurship, China.

مقدمة:

شهدت الصين تحسنا غير مسبوق في بيئة أعمالها وفقا لقياس ممارسة أنشطة الأعمال على مدار السنوات القليلة الماضية فبعد 15 عاما من الأداء الضعيف نسبيا في ممارسة أنشطة الأعمال، تقدمت بما يقرب من 50 مركزا من المركز 78 في ممارسة أنشطة الأعمال 2018 إلى المركز 31 في Doing Business 2020 وتم إدراجه ضمن أفضل 10 مصلحين عالميين لمدة عامين على التوالي.

ولقد شهد الاقتصاد الصيني تطورا سريعا منذ إدخال سياسة الإصلاح والانفتاح في عام 1978. تضمنت سياسة الإصلاح والانفتاح، بقيادة دينغ شياو بينغ، سلسلة من المبادرات مثل سياسة الباب المفتوح (فتح البلاد). للاستثمار الأجنبي)، والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وتشجيع نمو القطاع الخاص. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، نمت الصين من واحدة من أفقر البلدان في آسيا إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 9.3٪ في الناتج المحلي الإجمالي حسب تقارير البنك الدولي.

وجنبا إلى جنب مع النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الخاص تطورت الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين. فمنذ الإصلاح والانفتاح بين 2005 و2020، مرت ريادة الأعمال ب ثلاث مراحل رئيسية. ففي بداية تحول السوق (المرحلة الأولى) اعتمدت ريادة الأعمال على الشبكات الشخصية للحصول على مصادر التمويل. في المرحلة المبكرة من تحول السوق (المرحلة الثانية)، تحول الهيكل الشخصي الموجه نحو الشبكة إلى هيكل قائم على القواعد. ومع ذلك، نظرا للاقتصاد الانتقالي، ركزت ريادة الأعمال على الكمية أكثر من الجودة من خلال خفض التكلفة. ومع اكتمال انتقال السوق تدريجيا (المرحلة الثالثة)، تحول تركيز ريادة الأعمال نحو الابتكار بنماذج مختلفة (القائمة على الشبكة، والقائمة على الابتكار، والتداول الوحيد / "ge ti hu") لريادة الأعمال في الصين حيث تعد الشركات الناشئة القائمة على الابتكار القوة المهيمنة الحالية ريادة الأعمال في الصين.

- **إشكالية الدراسة:**

يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو أثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين؟.

- **أهمية الدراسة:**

ان تحديد أثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين سيسمح بالاطلاع على حالة الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين والذي يتطلب فهم المعايير الثقافية والتجارية. فلا ينبغي لأحد أن يتجاهل أن العولمة والتأثيرات الثقافية من الغرب جعلت معايير العمل في الصين أكثر ديناميكية من ذي قبل.

- **منهج الدراسة :**

تم في هذه الدراسة اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل أثر إصلاحات ممارسة الأعمال على الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين، باستعراض الجوانب النظرية لممارسة الأعمال، ثم الإصلاحات التي تبنتها الصين في إطار خطة تطوير ممارسة الأعمال وبالأخص للفترة 2005-2020، ثم بيان وتحليل أثرها على الوضع الراهن الشركات الناشئة وريادة الأعمال بالفرص والتحديات.

1. القصد من قياس ممارسة الأعمال التجارية

يقيس مشروع ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية للمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في 190 اقتصادا حول العالم من خلال عشرة مؤشرات كمية ونوعية، تقيس تكلفة ممارسة الأعمال والجودة من اللوائح والمؤسسات التي تؤثر على بيئة الأعمال.

تركز المؤشرات على اللوائح وتنفيذها كما هو مطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها، من بدء عمل تجاري إلى حل حالات الإعسار (أنظر الشكل 1).

الشكل1: مالذي يتم قياسه من خلال ممارسة الأعمال التجارية؟ (WORLD BANK .2020 GROUP)

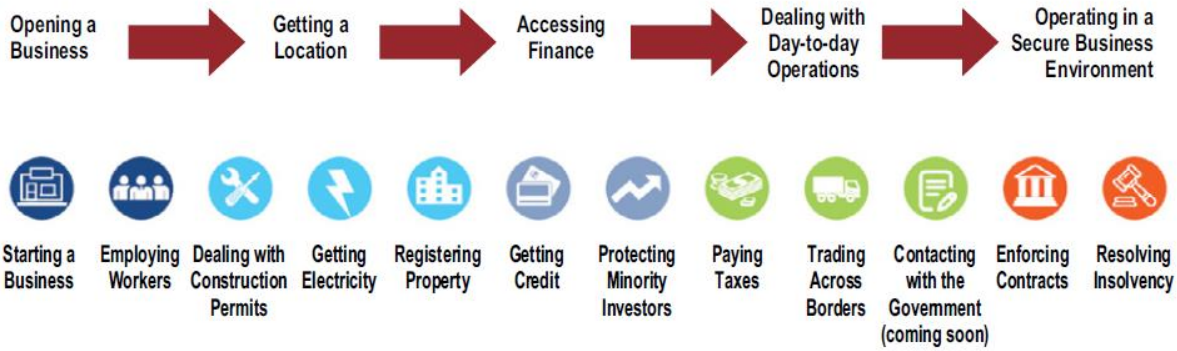

يجمع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البيانات الكمية الشاملة ويحللها من خلال دراسات الحالة الموحدة لمقارنة بيئات تنظيم الأعمال عبر الاقتصادات وبمرور الوقت، بهدف تشجيع الاقتصادات على التنافس نحو لوائح أكثر فاعلية. وهذا يعني تشجيع التنظيم الذي يتسم بالكفاءة والشفافية وسهولة التنفيذ ويهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص والتوظيف والنمو الاقتصادي.

لقد تطور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مر السنين. حيث تم إطلاق أول تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2003 وشمل 5 مجموعات من المؤشرات و133 اقتصادا. أحدث تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" هو تقرير عام 2020، والذي غطى 12 مجموعة من المؤشرات و190 اقتصاد. ويتم تضمين عشرة من هذه المجالات ـ**بدء عمل تجاري، والتعامل مع تصاريح البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وحل الإعسار ـفي درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية وسهولة ترتيب ممارسة الأعمال التجارية**. كما يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا تنظيم توظيف العمال والتعاقد مع الحكومة، لكن هذا لا يدخل في الترتيب حالي (WORLD BANK GROUP, 2020).

كما هو الحال مع أي منهجية، فإن ممارسة أنشطة الأعمال لها قيود تتمثل في:

أولا: لضمان إمكانية مقارنة البيانات عبر الاقتصادات، يتم تطوير مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال باستخدام سيناريوهات حالة موحدة مع افتراضات محددة، والتي تأتي على حساب الظروف الخاصة بكل بلد.

ثانيا: تفترض مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال أن رواد الأعمال لديهم معرفة كاملة باللوائح الحالية ويسعون إلى الامتثال لها. وفي الممارسة العملية قد يفقد رواد الأعمال وقتا طويلا في محاولة التأكد من اللوائح وفهمها، ونتيجة لذلك قد يختارون عدم الامتثال لها.

ثالثا: لا يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على القطاع غير الرسمي، على الرغم من أنه يقيس مجموعة واحدة من العوامل التي تساعد في تفسير حدوث السمة غير المنظمة، ويزود صانعي السياسات برؤى ثاقبة حول المجالات المحتملة للإصلاح التنظيمي.

أخيرا: يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الشركات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول فقط، وفي حين أنه غالبا ما يكون وثيق الصلة بمؤشرات بيئة الأعمال الأخرى، فقد لا يكون دائما مؤشرا جيدا لمناخ الاستثمار للشركات الكبيرة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضا العديد من العوامل الحاسمة لتنافسية الاقتصادات وأدائها الاقتصادي، مثل حجم السوق، أو استقرار الاقتصاد الكلي، أو جودة رأس المال البشري، أو تطور النظام المالي، أو مستوى الفساد، أو قوة السوق، من خلال المنافسة ووجود ساحة لعب متكافئة. وبالتالي، يجب تفسير نتائج "ممارسة أنشطة الأعمال" بحذر والتعامل معها على أنها مجرد أحد العوامل العديدة التي تؤثر على الإمكانات الاقتصادية للبلد (WORLD BANK GROUP, 2020).

2.أهمية ممارسة الأعمال التجارية

هناك مؤلفات اقتصادية موضوعية توثق العلاقة بين جودة بيئة الأعمال والأداء الاقتصادي للبلد، كما ينعكس في التغييرات على الإنتاجية والتوظيف ومعدلات بدء الأعمال التجارية الجديدة وتكلفة الائتمان. فعلى سبيل المثال تقدم Alesina وآخرون دليلا على أن الإصلاحات التنظيمية، ولا سيما تلك التي تركز على تحرير الدخول إلى السوق، تعزز استثمارات القطاع الخاص (WORLD BANK GROUP، 2020). أظهر كلابر ولايفن وراجان أن الحواجز المرتفعة لدخول السوق تثبط روح المبادرة. كما يجادل فرناندیز وفريرا وونترز بأن تسجيل الأعمال المبسط في البرتغال قد عزز المنافسة وساعد في تحسين أداء الشركة. واستنادا إلى بيانات 189 اقتصادا للفترة 2005-2016، فإن التنظيم الملائم للأعمال يرتبط بانخفاض عدد الفقراء على مستوى الاقتصاد، وهذا الارتباط مهم باستخدام ممارسة أنشطة الأعمال لبيانات عن الائتمان وإنفاذ العقود. كما يسلط تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الضوء على أهمية المقاييس المختلفة لجودة بيئة الأعمال للنمو الاقتصادي والتنمية.

كما أن هناك أدلة تجريبية قوية على الأثر الاقتصادي الإيجابي لأكثر من 3500 من إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال التي تم تنفيذها بين عامي 2003 و2020 في جميع أنحاء العالم. فكل إصلاح تنظيمي للأعمال يؤدي في المتوسط إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15٪. والتحسينات في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال يمكن أن تؤدي في المتوسط إلى زيادة بنسبة 5.2 في المائة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة 10 سنوات، مع التأثير الأكبر الناتج عن الإصلاحات في الحصول على الائتمان وإنفاذ العقود والبدء في الأعمال. واستنادا إلى تحليل لوائح الأعمال في 135

اقتصادا، فإن الاقتصادات التي تتمتع بإطار تنظيمي أفضل تنمو بوتيرة أسرع وتنتقل من الربع السفلي لجودة اللوائح التجارية في جميع أنحاء العالم إلى الربع الأعلى بما يترجم إلى زيادة 2.3 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفيما يتعلق بتأثير الإصلاحات في موضوعات محددة بشأن ممارسة أنشطة الأعمال، فإن بدء الأعمال التجارية الأكثر إبتكارا يزيد من معدل النمو الاقتصادي. فمثلا إدخال المتاجر الشاملة لتبسيط بدء الأعمال التجارية في رواندا أدى إلى زيادة بنسبة 188 بالمائة في تسجيل الأعمال. واكتشف اختبار فوائد قواعد تنظيم الشركات الناشئة في فيتنام، حيث أنه بعد الإصلاحات، زادت القيمة المضافة للشركات في المتوسط بنسبة 20 في المائة (WORLD BANK GROUP، 2020).

بعد معرفتنا لأهمية القياس الخاص بممارسة الأعمال المعد والمطور كتحليل شامل إقتصادي عالمي، نحاول تحليل الواقع في الصين من الإصلاح إلى النتائج.

3. تجربة الإصلاح التنظيمي للأعمال في الصين

يتم تحليل الإصلاحات في مجالين زمنيين، الاول 2005-2020 والثاني 2018-2020.

1.3. أداء ممارسة الأعمال في الصين خلال الفترة 2005-2020

منذ عام 2005 كانت الصين متسقة على الرغم من أن أداء أنشطة الأعمال كان ضعيفا نسبيا فقط في عامي 2018 و2019، حيث تسارعت إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال في الصين، الأمر الذي ساعد الصين على القفز بـ47 مركزا في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية، من المركز 78 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 إلى المركز 31 في ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (الشكل 2). كما تم الاعتراف بالصين كواحدة من أفضل 10 اقتصادات تحسنا في جميع أنحاء العالم من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية لمدة عامين على التوالي.

الشكل 2: تصنيفات الصين لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، 2006-2020 (WORLD BANK GROUP, 2020)

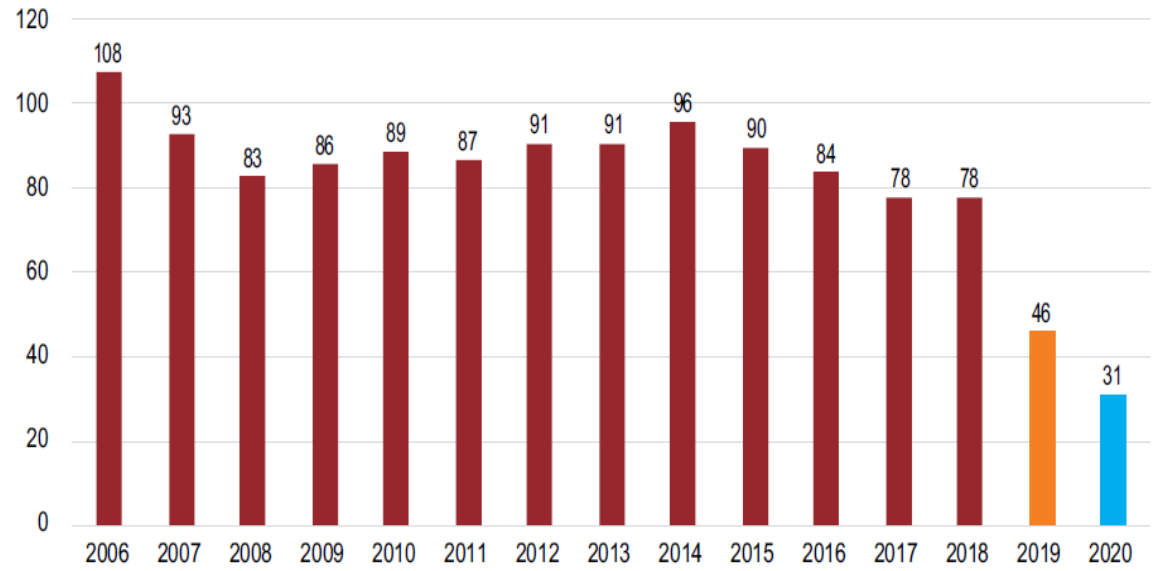

كما ساعد التسارع الأخير في إصلاحات الأعمال التجارية الصين على أن تصبح أكبر مُصلح بين الاقتصادات الكبيرة منذ عام 2005 (الشكل 3).

الشكل 3: التحسينات التي حققتها الصين في مدى سهولة ممارسة الأعمال التجارية منذ ممارسة أنشطة الأعمال 2005(WORLD BANK GROUP 2020)

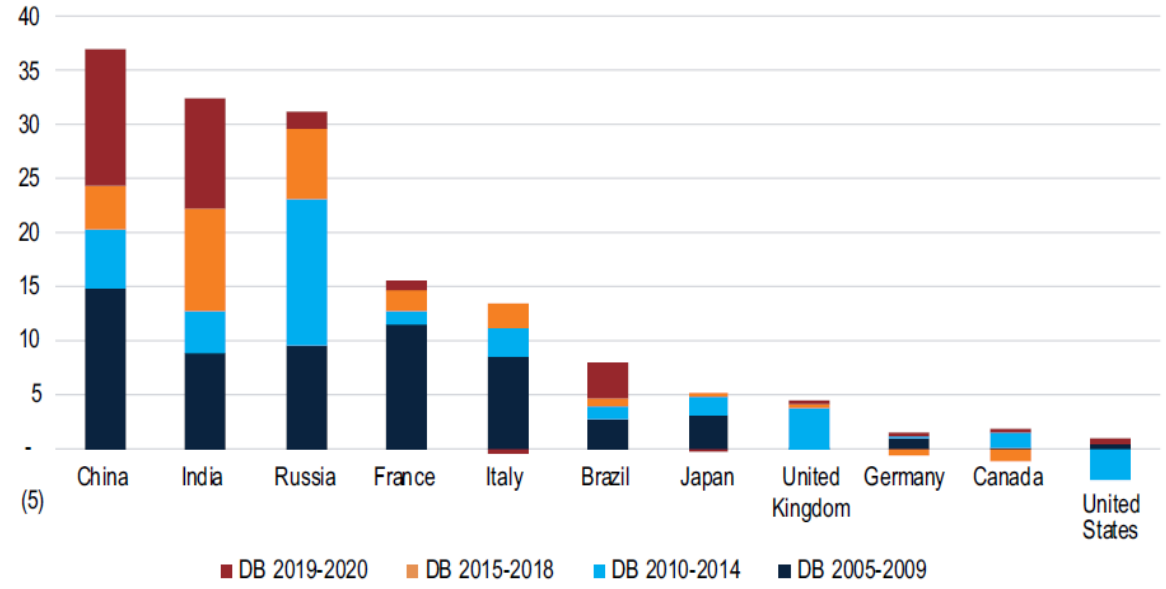

كما تحسنت الصين في جميع مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال تقريبا على مدار العقد الماضي، لكن التقدم كان مثيرا للإعجاب بشكل خاص خلال ممارسة أنشطة الأعمال 2018-2020، عندما تحسنت معظم مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال (باستثناء الحصول على الائتمان وتسجيل الملكية) (الشكل 4).

الشكل 4: تحسينات الصين في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، ممارسة أنشطة الأعمال 2018 - ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (WORLD BANK GROUP, 2020)

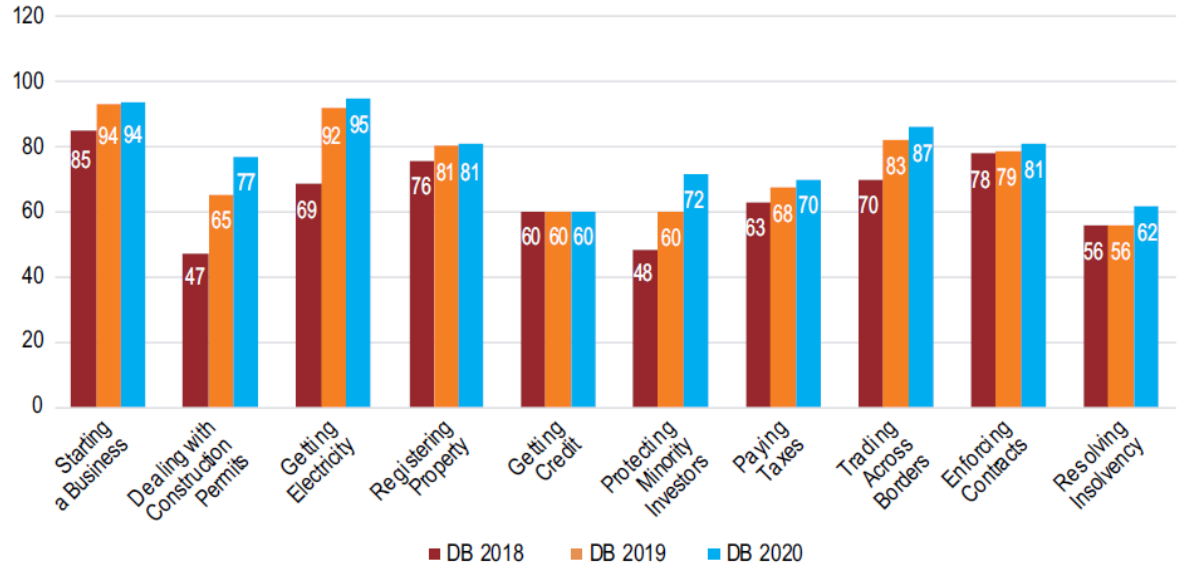

لقد وضعت الإصلاحات بعيدة المدى الصين في طليعة الإصلاح في عدة مجالات (الشكل 5). ففي الحصول على الكهرباء، على سبيل المثال، تم تصنيف الصين الآن بين قادة العالم، في المرتبة 12 على مستوى العالم. كما حافظت على مكانتها الرائدة في تنفيذ العقود، واحتلت المرتبة الخامسة في العالم.

الشكل 5: تحسينات الصين في التصنيف العالمي لممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال 2018 ـ ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (WORLD BANK GROUP, 2020)

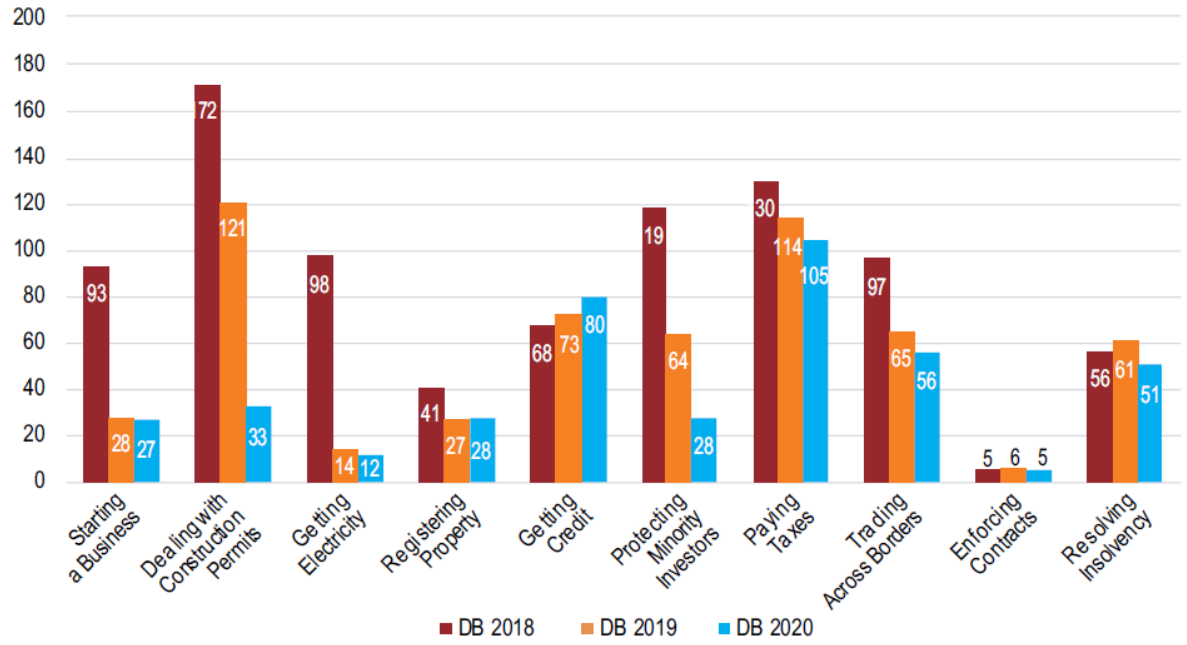

4.إصلاحات تنظيم الأعمال في الصين خلال 2018-2020

يعتمد التحليل على ما يلي من عناصر لدراسة أجندة الإصلاحات ومستواها.

1.4.زخم تسريع أجندة إصلاح الأعمال

استجابة لتباطؤ الاقتصاد وانخفاض النمو في الإنتاجية، أعطت القيادة العليا في الصين الأولوية لتحسين بيئة الأعمال كأحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها لدعم التنافسية الاقتصادية وتعزيز العرض-جانب الاقتصاد. حيث أكد رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ في مناسبات عديدة أن "بيئة الأعمال هي الإنتاجية". لذلك بدأت السلطات الصينية في النظر إلى بيئة أعمال أفضل كأحد العوامل الرئيسية المطلوبة لدفع التنمية الاقتصادية في الصين نحو نموذج تنمية مستدام وعالي الجودة وفي سياق جائحة Covid-19 -لدعم الانتعاش الاقتصادي. ترى الحكومة أن بيئة عمل أفضل هي أداة سياسية مهمة لدعم ريادة الأعمال، وتعزيز استثمارات الشركات، وتوجيه توقعات القطاع الخاص، والإشارة إلى التزام الصين باقتصاد أكثر توجها نحو السوق وزيادة انفتاح سوقها الداخلي أمام شركاء التجارة العالميين (Freitas, 2019).

في عام 2015 أطلقت الحكومة مبادرة إصلاح وطنية (إصلاحات "فانغ غوان فو") لتفويض السلطة، وتبسيط الإدارة وتحسين الخدمات الحكومية، والتي أرست أسس الإصلاحات اللاحقة، بما في ذلك تلك التي استولت عليها ممارسة أنشطة الأعمال.

بعد بدء التعاون الوثيق مع البنك الدولي، تم تنشيط أجندة إصلاح بيئة الأعمال في عام 2017. وعلى عكس المخاوف السابقة بشأن ما إذا كان تصنيف ممارسة الأعمال يعكس بشكل صحيح جودة بيئة الأعمال في الصين، قررت السلطات الصينية هذه المرة تبني تصنيف ممارسة الأعمال كآلية مفيدة للمراقبة والتحفيز لتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز صورة الصين الدولية. كما تم اعتماد تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال لتقييم آثار وتقدم إصلاحات "فانغ غوان فو" (Counci، 2019).

بدأ رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ الإعلان عن نتائج ممارسة أنشطة الأعمال خلال مؤتمر "فانغ غوان فو" السنوي. وساعد قرار تبني مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال على تحفيز الإصلاحات التي نسقتها وزارة المالية على المستوى الوطني وفي بكين وشنغهاي، المدينتان اللتان يغطيهما تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. خلال الفترة 2018-2020، كان هناك عدد غير مسبوق من الإصلاحات على المستوى الوطني في المدينتين لتحسين بيئة الأعمال، والتي تتماشى مع كل من المجالات التي تم قياسها من خلال ممارسة أنشطة الأعمال و "فانغ غوان فو" الوطني لمبادرة الإصلاح.

2.4. إصلاحات تنظيم الأعمال على المستوى الوطني

خلال 2018-2020، نفذت الصين إصلاحات تجارية مهمة على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال في مارس 2019 أصدرت المحكمة العليا لجمهورية الصين الشعبية تفسيرات قضائية لقانون إفلاس المؤسسات لعام 2006 عززت الإطار العام للإعسار من خلال زيادة توضيح حقوق الدائنين وتبسيط إجراءات الإعسار وزيادة الشفافية للشركات في الصين، من خلال استبدال ضريبة الأعمال بضريبة القيمة المضافة وخفض معدل ضريبة القيمة المضافة من 17٪ -11٪ إلى 16٪ -10٪ في 2018 وما بعده، إلى 13٪ -9٪ في 2019.

في يناير 2018، أدخلت إدارة الضرائب الحكومية معاملة تفضيلية على معدل ضريبة دخل الشركات للمؤسسات الصغيرة والضعيفة الربحية (STEs). حيث يمكن للمؤسسات التجارية الحكومية التي تستوفي معايير معينة لخفض دخلها السنوي الخاضع للضريبة بمقدار النصف وتخضع لمعدل ضريبة دخل الشركات بنسبة 20٪.

في عام 2016، بدأت الإدارة العامة للجمارك الصينية، جنبا إلى جنب مع 24 وكالة حكومية أخرى، في وضع معيار "النافذة الواحدة" للتجارة، وعلى مدار العامين التاليين طورت وحداتها الوظيفية الرئيسية. ويتم حاليا تنفيذ النافذة الموحدة للتجارة في جميع أنحاء البلاد، ووفقًا للحكومة، فقد ربطت بيانات 25 وكالة ذات صلة، مع 16 وحدة وظيفية تغطي مختلف الموانئ وحوالي 600 نوع من الأعمال عبر الحدود.

في يناير 2020، أصبح "المرسوم الجديد بشأن تحسين بيئة الأعمال" الصادر عن مجلس الدولة الصيني ساريا. ويحدد المرسوم المبادئ والتوجيهات لتعزيز بيئة أعمال مستقرة وعادلة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، وجهود مفصلة بشأن قطع الروتين، وتبسيط الموافقة الإدارية، وتحسين الإشراف وإنفاذ القانون الإداري لأنشطة السوق، وتعزيز المعاملة المتساوية لجميع أنواع كيانات السوق (أي المعاملة المتساوية للشركات المحلية مقابل شركات الاستثمار الأجنبية والشركات الخاصة مقابل الشركات المملوكة للدولة) وتعزيز حماية الحقوق القانونية لكيانات السوق بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية من خلال إنشاء آليات الجزاء والتعويض. كما تضمن المرسوم أيضا توجيهات إصلاحية محددة بشأن 11 موضوعا من موضوعات ممارسة أنشطة الأعمال ومجموعة من مبادئ الإصلاح الجيدة بناء على الممارسات الدولية الجيدة (Yeung، 2023).

3.4. الأثر الاقتصادي لإصلاحات بيئة الأعمال

لا يبدو أن البيئة الأقل ملاءمة للأعمال التجارية، كما ورد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قبل تسريع الإصلاح في عام 2018، قد حالت دون نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الصيني بوتيرة سريعة، حيث تجاوز 8 في المائة سنويا خلال الفترة 2005-2018، بدعم من عدد كبير من الجمهور، بنمو الاستثمار، وتوفير العمالة الكبيرة والصادرات المتزايدة. ومع ذلك لم يعد بإمكان الصين الاعتماد على محركات النمو هذه، حيث تضاءلت العائدات الهامشية للاستثمار وتراجع النمو في عرض العمالة (تماشياً مع شيخوخة السكان)، وركود نمو الصادرات. ومع نضوج الاقتصاد الصيني واستمراره في الانتقال من الدخل المتوسط إلى الدخل المرتفع، من المرجح أن تصبح القيود التنظيمية على بيئة الأعمال أكثر إلزاما. وهذا هو الحال بشكل خاص في المدن الرائدة في الصين، مثل بكين وشنغهاي، والتي تتنافس بشكل متزايد مع المدن العالمية الأفضل أداء مثل طوكيو أو سيول أو سنغافورة أو سان فرانسيسكو التي تستفيد من بيئات الأعمال عالية الجودة (Shijia, 2020).

ولا توجد تقديرات مباشرة للتأثير المحتمل لإصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال حتى الآن، ولكن على مستوى المدينة، تقدر حكومة بكين أن إصلاحات بيئة الأعمال على مدى العامين الماضيين وفرت بشكل مباشر 3 مليارات يوان أو حوالي 425 مليون دولار أمريكي في تكاليف تشغيل المؤسسات، وتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي للمدينة. وبالمثل إلى جانب بيئة الأعمال المحسنة، جذبت شنغهاي 6168 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في فبراير -نوفمبر 2019، بزيادة قدرها الثلث تقريبا عن نفس الفترة من العام 2018، مع 17.8 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية الجديدة في مكانها، بزيادة قدرها العُشر مقارنة بالعام 2018.

وفيما يلي سنركز على الوضع الراهن للشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين.

5. تحليل الوضع الراهن في إطار الإصلاحات

بسبب الإصلاحات المنتهجة في الصين لبدأ التشغيل وممارسة النشاطات والأعمال وفتح مجال الإستثمار التجاري، نمت الشركات الناشئة وريادة الأعمال بشكل كبير في السنوات الأخيرة حيث تقدم الحكومة الدعم السياسي والمالي لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال. فوفقا لتقرير النظام البيئي العالمي لبدء التشغيل لعام 2019 الصادر عن Startup Genome ، وصلت العديد من المدن / المناطق في الصين إلى قائمة أفضل 30 نظامًا بيئيا عالميا لبدء التشغيل، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من بين أفضل 30 نظاما بيئيا ، كما احتلت بكين المرتبة الثالثة، واحتلت شنغهاي المرتبة الثامنة، واحتلت هونج كونج المرتبة (Genome, 2019)، بالإضافة إلى ذلك تم تحديد Hangzhou و Shenzhen على أنهما "أنظمة بيئية متنافسة لبدء التشغيل"، مما يعني أنه من المحتمل أن يصلوا إلى القائمة في المستقبل بناء على نموهم الحالي. على عكس عام 2014 عندما كانت 14٪ من الشركات الناشئة (على سبيل المثال، الشركات الناشئة المملوكة للقطاع الخاص والتي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) من الصين، وارتفع العدد إلى 35٪ في عام 2018 (Loizos, 2018).

واستنادا إلى شروط إطار عمل ريادة الأعمال العالمية لمراقبة ريادة الأعمال اعتبارا من يونيو 2017، حصلت البنية التحتية المادية وديناميكيات السوق الداخلية في الصين على 7.2 و7.1 على التوالي للتواصل الاستراتيجي للشركات الناشئة ورجال الأعمال بحسب مقياس لندن: روتليدج كمقياس من تسع نقاط، يليه تمويل ريادة الأعمال (5.5 من 9)، والأعراف الثقافية والاجتماعية (5.3 من 9)، والتعليم

الريادي في مرحلة ما بعد المدرسة (5.1 من 9)(GEM, 2018) . وعلى الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، فمن المتوقع أن تستمر الشركات الناشئة وريادة الأعمال في لعب دورها الحيوي في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف ودفع الابتكار.

1.5.الصناعات.

تنمو الشركات الناشئة وريادة الأعمال في مختلف القطاعات في الصين، ولكن لوحظ النمو الأبرز في قطاعات التكنولوجيا الفائقة التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا. لتسهيل انتقال الاقتصاد من نمو اقتصادي مدفوع بالتكلفة المنخفضة وكثيفة العمالة إلى نمو مدفوع بالتكنولوجيا الفائقة والابتكار، حيث نفذت الحكومة الصينية سلسلة من الإصلاحات والمبادرات. شجعت ريادة الأعمال القائمة على الابتكار، بما في ذلك مناطق التكنولوجيا العالية، والحوافز الضريبية، والدعم المالي (Atherton A. M., 2017).

اعتبارا من عام 2018 اجتذبت صناعة تكنولوجيا المعلومات (IT) في الصين معظم استثمارات رأس المال الاستثماري من حيث الحجم (37.26 مليار يوان / 5.41 مليار دولار أمريكي وبالعدد (974 استثمارا في رأس المال الاستثماري. وتتبع صناعة تكنولوجيا المعلومات مباشرة صناعة الإنترنت (32.3 مليار يوان / 4.69 مليار دولار أمريكي في الحجم و729 استثمارات رأسمالية في العدد) والتكنولوجيا الحيوية / صناعة الأدوية (33.5 مليار يوان / 4.86 مليار دولار أمريكي في الحجم و677 استثمارات رأسمالية في العدد). إضافة إلى أنه تختلف تصنيفات الصناعات الأخرى من حيث الحجم وعدد استثمارات رأس المال الاستثماري ولكنها أقل بكثير من صناعات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية / الأدوية والإنترنت. والصناعات التي تتبع الثلاثة المذكورة أعلاه من حيث الحجم هي (Zero2IPO, 2019):

- قطاع الاتصالات / خدمة القيمة المضافة (18.22 مليار يوان / 2.64 مليار دولار أمريكي)؛
- القطاع المالي (17.26 مليار يوان / 2.50 مليار دولار أمريكي)؛
- قطاع السيارات (10.1 مليار يوان / 1.47 مليار دولار أمريكي)؛
- قطاع الترفيه والإعلام (253 استثمارا رأسماليا)؛
- قطاع الاتصالات / خدمة القيمة المضافة (241 استثمارا رأسماليا)؛
- القطاع المالي (216 استثمارا رأسماليا)؛
- قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت والتكنولوجيا الحيوية / الصناعات الدوائية.

وينعكس توزيع استثمارات رأس المال المغامر أيضا فيما يعتبره الرؤساء التنفيذيون في الصين المجالات الأولى لتعزيز فرص الأعمال الجديدة. وفي استطلاع أجرته برايس ووترهاوس كوبرز مع 182 رئيسا تنفيذيا، تم تحديد الابتكار (19٪) والميزة التنافسية (16٪) والقدرات الرقمية والتكنولوجية (13٪) على أنها المجالات الثلاثة الأولى(PwC, 2017) .

2.5. التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة في الصين

تميل الشركات الناشئة في الصين عموما إلى التجمع في العديد من المناطق الحضرية على طول الساحل الشرقي، مثل بكين وشنغهاي وهانغتشو وشنتشن. وأنشأت الحكومة هذه المناطق كمناطق عالية التقنية لتشجيع ريادة الأعمال القائمة على الابتكار. فإذا أخذنا بكين كمثال نجد أن منطقة Zhongguancun للعلوم والتكنولوجيا هي مركز للشركات الناشئة عالية التقنية. يقع المقر الرئيسي للعديد من الشركات الناشئة المعروفة، مثل Didi Chuxing (تطبيق لتوصيل سيارات الأجرة)

وHelijia (تطبيق لخدمات التجميل)، في بكين. وتعد Hangzhou أيضا مركزا مزدهرا للشركات الناشئة عالية التقنية. كما ألهمت مجموعة علي بابا التي يقع مقرها الرئيسي في هانغتشو، العديد من الشركات الناشئة ورجال الأعمال. لدعم ريادة الأعمال، ونفذت الحكومة المحلية في هانغتشو العديد من المبادرات، بما في ذلك المساحات المكتبية المجانية والحوافز الضريبية والتمويل الأولي (Men, 2020).

يتأثر التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين بعوامل مختلفة، بما في ذلك الموارد المالية وشبكات الأعمال والسياسة الحكومية. ومن وجهة نظر شبكة الأعمال قد يتم التنبؤ بتجميع الشركات الناشئة من خلال الاقتصادات المحلية، حيث تميل الشركات من نفس الصناعة إلى التجمع معا، مما يساعد على تسهيل الارتباط المحلي مع العملاء والموردين وسوق العمل وانتشار المعرفة، وبالتالي تساعد الاقتصادات المحلية على تقليل حواجز الدخول أمام الشركات الناشئة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد.

كما يشجع تجميع الشركات الصغيرة أيضا على تطوير الشركات الناشئة وريادة الأعمال لأنها تساعد في الارتباط بموردين محليين متخصصين، وتوفر تبادل المعرفة والخبرة والفرص لبدء أعمال تجارية جديدة. وتعد الظاهرة المعروفة باسم "تأثير فيرنون شينيتز المؤثر إيجابي على ريادة الأعمال في الصين بسبب التوزيع الجغرافي العنقودي، ومن الضروري الاعتراف بالتفاوت في التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين، لذلك أطلقت الحكومة الصينية سياسة "Go West" في عام 1999 لتشجيع الأعمال التجارية الخاصة وريادة الأعمال في المنطقة الغربية. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه إلا أن هذا التفاوت الجغرافي لا يزال موجودا في الصين اليوم (Men, 2020).

3.5. خصائص رواد الأعمال في الصين

تغيرت خصائص رجال الأعمال في الصين على مر السنين. ففي العصور المبكرة للإصلاح والانفتاح (الثمانينيات)، ركز رواد الأعمال على قطاع التصنيع وحددوا فرص الأعمال خلال التحول الاقتصادي، حيث تشمل الشخصيات البارزة (Zhang Ruimin) (Haier Group) و (Ren Zhengfei Huawei). ونظرا لأن الحكومة الصينية شجعت الخصخصة وريادة الأعمال في التسعينيات، بدأ رواد الأعمال في استكشاف الفرص في صناعة الخدمات. ومن الشخصيات البارزة لي شوفو (مجموعة جيلي) وتشين دونغ شنغ (تايكانغ لايف). ومع ازدهار الإنترنت بدأ رواد الأعمال في استكشاف الفرص في الإنترنت والصناعات التكنولوجية. أين يميل رواد الأعمال هؤلاء إلى أن يكونوا صغارا ومتعلمين بشكل أفضل فلدى العديد منهم خبرة في الدراسة أو العمل في الخارج، ومن الشخصيات البارزة روبن لي (بايدو) وما هواتينج (تينسنت)(Atherton A. M., 2018) .

رواد الأعمال اليوم في الصين هم شباب نسبيا ومتعلمون جيدا. فلقد أفاد المرصد العالمي لريادة الأعمال أنه اعتبارا من يونيو 2017، من بين الأفراد المشاركين في نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة (بدء نشاط تجاري يقل عمره عن 42 شهرا) في الصين، وكان 10.7٪ تتراوح أعمارهم بين 18-24 عاما ، و 11.5٪ بين 25 و 34 عاما ، و 12.5٪ تتراوح أعمارهم بين 35-44 عاما ، و 7.9٪ فقط تتراوح أعمارهم بين 45-54 عاما و 6.8٪ بين 55-64 عاما. كما كان العديد من رواد الأعمال من هذا الجيل الشاب أيضا عائدين من الخارج حاملين شهادات عليا . (Atherton A. M., 2017)

6. الفرص والتحديات

جلبت الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الصينية الفريدة إضافة إلى خصائص الإصلاحات للشركات الناشئة فرصا وتحديات للشركات الناشئة ورواد الأعمال في الصين، وسنقدم فيما يأتي لمحة عامة عن هذه الفرص والتحديات من منظور المستوى الكلي والجزئي.

1.6.فرص ريادة الأعمال الصينية

على المستوى الكلي، تتمتع الشركات الناشئة ورجال الأعمال في الصين بفرص من السياسات والدعم الاقتصادي، فضلاً عن احتياجات المستهلكين المتزايدة. وتنفذ الحكومة الصينية سلسلة من المبادرات لدعم نمو الشركات الناشئة، لا سيما في صناعات التكنولوجيا الفائقة، ففي عام 2010 حددت الحكومة الصينية سبع صناعات استراتيجية ناشئة تخطط لزيادة دعم السياسات كجزء من إجراءات التنشيط الاقتصادي، وتشمل هذه الصناعات (Men، 2020):

- التقنيات البيئية الموفرة للطاقة؛
- الجيل التالي من تكنولوجيا المعلومات؛
- التكنولوجيا الحيوية؛
- تصنيع المعدات المتطورة؛
- الطاقة الجديدة؛
- المواد الجديدة؛
- مركبات الطاقة الجديدة.

بعد هذه المبادرة تناول رئيس الوزراء الصيني لي كيكيانغ فكرة الابتكار الجماعي وريادة الأعمال في خطابه في منتدى دافوس الصيفي في سبتمبر 2014، وفي عام 2017 حدد الرئيس الصيني شي جين بينغ الإنترنت والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي كأولويات لتعزيز الابتكار العالمي في الصين. وعلى مر السنين تم تنفيذ العديد من السياسات الحكومية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في الصين، بما في ذلك دعم التمويل وتوفير المساحات المكتبية، وخفض الضرائب. فعلى سبيل المثال ساعدت سياسات "الابتكار الجماعي وريادة الأعمال" في خلق بيئة مالية وتجارية أفضل للشركات الناشئة التي لديها حاضنات، وإعفاء ضريبي، وإعانات للبحث والتطوي، وتمويل لرؤوس الأموال الاستثمارية.

ولقد خلقت احتياجات المستهلكين أيضا فرصا لنمو الشركات الناشئة في الصين. فوفقا لمسح ثقة المستهلك العالمي، ظل مؤشر ثقة المستهلك (مقياس لتقييم ثقة المستهلك في التوظيف، والظروف الاقتصادية الشخصية، والاستعداد للإنفاق) في الصين مرتفعا، مع 115 نقطة في الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالمؤشر العالمي 107 (يمثل المؤشر فوق 100 نقطة إيجابية، بينما يمثل أقل من 100 نقطة سلبية) (Nielsen، 2019).

بينما على المستوى الجزئي، تتمتع الشركات الناشئة بخصائص تسمح لها بالجرأة لاتخاذ إجراءات وفرص جريئة. بالمقارنة مع الشركات الكبيرة، فالشركات الناشئة ذكية في الحجم مما يجعلها مرنة في البيئات سريعة التغير. وعلى الرغم من أن الشركات الناشئة لم تثبت بعد سمعتها وثقافتها المؤسسية، إلا أن هذه الخصائص تسمح لها بتنمية هوية وسمعة وثقافة مرغوبة منذ البداية. علاوة على ذلك وبدافع من حاجة الناس إلى هدف وقيمة أعلى، تتصور الشركات الناشئة نموا مهنيا ملهما للموظفين المحتملين، وخاصة جيل الشباب في الصين.

2.6. التحديات

على الرغم من العديد من الفرص لنمو الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين، فإن العديد من القضايا تطرح تحديات. فعلى المستوى الكلي يتمثل الجانب الآخر من التطور السريع للشركات الناشئة وريادة الأعمال في المنافسة الشرسة. فمع نمو عدد المشاريع الجديدة والوافدين في كل صناعة، تزداد المنافسة أيضا. وقد تؤدي مثل هذه المنافسة في بعض الأحيان إلى خفض الأسعار بشكل صارم لمحاربة المنافسين، مما يؤدي بالتالي إلى انخفاض الأرباح.

وتشمل الأمثلة حرب الأسعار طويلة الأمد من 2012 إلى 2014 بين تطبيقات ركوب الخيل المهيمنة سابقا، Didi وKuaidi ، والتي أدت في النهاية إلى اندماج استراتيجي في عام 2015. وبالمثل، نشبت حرب الأسعار الشرسة بين الشركات الناشئة في مشاركة الدراجات Mobike و ofo لمدة سنين. لذلك تساعد ظاهرة التجميع المذكورة أعلاه في التوزيع الجغرافي للشركات الناشئة على تبسيط الموارد. ومع ذلك قد يؤدي التجميع أيضا إلى تكثيف المنافسة حيث تحاول الشركات التي تقدم منتجات وخدمات مماثلة كسب العملاء. علاوة على ذلك مع نضوج الشركات الناشئة ونجاحها، قد يتم أيضا اعتماد نماذج أعمالها من قبل الوافدين الجدد، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح للمؤسسة الأصلية، إلى جانب المنافسة الشديدة التي تأتي مع النمو المتسارع، تواجه الشركات الناشئة ورجال الأعمال في الصين تحديات ناجمة عن بيئة الأعمال الديناميكية وسريعة التغير واعتماد التقنيات الجديدة (Atherton A. M., 2017).

على المستوى الجزئي تواجه الشركات الناشئة في الصين عقبات ناتجة عن الخصائص المتأصلة للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة. فبالمقارنة مع الشركات الكبيرة الراسخة نجد الشركات الناشئة غير معروفة تقريبا عند دخولها السوق لأول مرة. ليظل التعريف بشركاتهم مهمة أساسية وصعبة لرواد الأعمال. كما تفتقر الشركات الناشئة أيضا إلى الموارد المالية والبشرية الراسخة؛ ومن ثم فإن تعيين موظفين للوظائف التنظيمية المتخصصة أمر صعب بالنسبة لهم. ونتيجة لذلك عادة ما يلعب رواد الأعمال والموظفون في الشركات الناشئة أدوارا متعددة في وظائفهم اليومية، الأمر الذي يتطلب مهارات ومعرفة شاملة.

7. التأثيرات الثقافية لممارسة ريادة الأعمال التجارية في الصين

تعد القراءة التحليلية للثقافات أمرا رئيسيا لفهم ريادة الأعمال الصيني لذلك تدخل في سياق السياسة العامة للمجتمع كفكر، وعلاقتها بالشركات الناشئة، فبداية تعد الكونفوشيوسية ه عقيدة فلسفية رئيسية في الصين. أسسها كونفوشيوس (حوالي 500 قبل الميلاد) وتوفر المعايير الاجتماعية والسلوكية للصينيين عبر التاريخ. حيث تدعو الكونفوشيوسية إلى الإحسان والتناغم و "القاعدة الذهبية (أي عدم معاملة الآخرين بالطريقة التي لا يحب المرء أن يعامل بها)". كما تجسد الكونفوشيوسية سلسلة من الأخلاق الاجتماعية والمعايير الأخلاقية لتحقيق الانسجام.

كما أن الطاوية هي عقيدة فلسفية مهمة أخرى أسسها لاوزي (حوالي 600 قبل الميلاد). على عكس الكونفوشيوسية، تقدر الطاوية العفوية والانسجام بين الإنسان والطبيعة على القواعد الصارمة أو التسلسل الهرمي. ولقد جادل علماء الأعمال بأن **الكونفوشيوسية والطاوية تؤثران على الطريقة التي يدير بها الناس الأعمال التجارية في الصين** فعلى سبيل المثال يميل الناس في الصين متأثرين بالكونفوشيوسية، إلى التوسط عند حل النزاعات. لذلك أدت قيم التسلسل الهرمي، والعائلية، والأقدمية إلى مجتمع يتمتع

بمسافة سلطة عالية نسبيا. كما يتأثر الناس في الصين بالطاوية، ويميلون إلى أن يكون لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه عدم اليقين والتكيف مع بيئة سريعة التغير، مما يؤدي إلى سمات مواتية لرائد الأعمال (Men، 2020).

ومن منظور معاصر يمكن اعتبار الثقافة الصينية ذات سياق عالي؛ وعليه يتم نقل معاني الرسائل بشكل غير مباشر وتحتاج إلى تفسير من حيث صلتها بالسياق والبيئة. فمن الأبعاد الثقافية لهوفستد تم تحديد الصين على أنها (Men، 2020):

- عالية في الجماعية (أي العمل لمصلحة المجموعات بدلاً من الأفراد)،
- ومسافة القوة العالية (أي التوزيع غير المتكافئ للسلطة في المنظمات)،
- وتجنب عدم اليقين المنخفض (أي الميل إلى تجنب المواقف الغامضة وغير المعروفة)،
- والذكورة (أي الرغبة في أن تكون الأفضل بدلا من متابعة ما يفضله المرء)،
- وموجهة على المدى الطويل (أي جهود الاستعداد للمستقبل) .

ومع ذلك فإن دراسة التأثيرات الثقافية من نهج ثابت وواضح أمر بسيط للغاية. كما أدى **اتجاه العولمة** إلى تكامل الثقافة الصينية مع بقية العالم. ومع زيادة التعرض للثقافة الغربية والتفاعلات التكنولوجية والخبرة التعليمية في الخارج، أصبحت الأجيال الشابة في الصين في الوقت الحاضر متأثرة بشدة بمسافة الطاقة المنخفضة والفردية. لذلك من المرجح أن يقوم رواد الأعمال الشباب في الصين بتنمية ثقافة الانفتاح على بدء التشغيل لديهم، وتوفير إمكانية وصول عالية لمشاركة الموظفين في صنع القرار (أي مسافة منخفضة للطاقة)، ودمج نظام المكافآت الذي يعترف بالمساهمات الفردية (أي الفردية العالية).

خاتمة

دفعت سياسة الإصلاح لممارسة الأعمال الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين بالنسبة للشركات الناشئة بشكل عام لتطوير الأعمال وتوفير بيئة مواتية من أجل البقاء والنمو، حيث يمكن أن يساعد التفاعل الإيجابي مع الحكومة الشركات في الحصول على المعلومات التنظيمية في الوقت المناسب. لذلك فالاتجاه الجديد لريادة الأعمال في الصين لا يشجع على نمو الأعمال التجارية فحسب، بل تساعد أيضا في تقليل المخاطر وتجنب العواقب السلبية. لأن الاتصال الجيد مع المسؤولين الحكوميين، يخلق رواد الأعمال قادرين على معرفة التغييرات التنظيمية أو السياسية في وقت مبكر، مما يسمح لهم بأن يكونوا استباقيين مع التغييرات.

وبشكل عام يتطلب فهم حالة الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين أيضا فهم المعايير الثقافية والتجارية هناك. فعلى الرغم من أهمية التعرف على القيم الثقافية التقليدية والأبعاد الثقافية الوطنية للصين، لا ينبغي لأحد أن يتجاهل أن العولمة والتأثيرات الثقافية من الغرب جعلت معايير العمل في الصين أكثر ديناميكية من ذي قبل.

وباختصار نمت الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصين بسرعة منذ سياسة الإصلاح والانفتاح في العقد الماضي، حيث أصبحت الشركات الناشئة القائمة على الابتكار القوة المهيمنة لريادة الأعمال. كما قدمت الحكومة الصينية دعما ماليا وسياسيا كبيرا للشركات الناشئة ورجال الأعمال للنمو.

إلى جانب النمو الهائل والفرص المتاحة للشركات الناشئة في الصين، هناك تحديات من المنافسة الشرسة في السوق والخصائص الكامنة في الشركات الناشئة. لإنشاء وتنفيذ برامج اتصال استراتيجية ناجحة للشركات الناشئة، لذلك يجب فهم الوضع الراهن والفرص والتحديات من المنظور الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى معايير العمل من المنظور الثقافي. ويجب تحديث المعلومات بانتظام حيث قد تؤثر تحولات السياسة على تطوير الشركات الناشئة وريادة الأعمال. لذلك فعندما يتعلق الأمر بالثقافة ومعايير العمل في الصين، لا يحتاج المرء فقط إلى النظر في القيم التقليدية والأبعاد الثقافية الوطنية، ولكن يجب الأخذ بالمنظورات الثقافية الأكثر تكاملا وديناميكية التي تقودها العولمة.

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة الأجنبية:

A. M & ,.Newman, A. Atherton .(2018) .Entrepreneurship in China: The emergence of the private sector .London: Routledge.

Atherton, A. M. (2017). Entrepreneurship in China: The emergence of the private sector. London: Routledge.

Ben Yeung .(2023) .Navigating China's Recent Regulatory Reforms .

China’s State Counci .(2019) .Promouvoir la réforme de » décentralisation, gestion et service : « connotation, fonction et tendance .

Freitas, M. V. (2019). Reform and Opening-up: Chinese Lessons to the World, Policy Center for the New South.

GEM. (2018). Evaluation of China's entrepreneurial environment based on the GEM framework as of June 2017 [Chart]. In Statista.

Genome, S. (2019). Global startup ecosystem report. Startup Genome.

L.R., Ji, Y. G & ,.Chen, Z. F Men .(2020) .Strategic Communication for Startups and Entrepreneurs in China .London: Routledge.

Loizos, C. (2018). Startup ecosystem report: China is rising while the US is waning. Tech Crunch.

Nielsen .(2019) .Global consumers remain confident, but improvements less broadbased across markets.

PwC .(2017) .Top areas to strengthen for new business opportunities according to CEOs in China as of end 2016 [Chart .[Statista.

Shijia, O. (2020). ,Business environment in China to be improved further, says NDRC official.

WORLD BANK GROUP. (2020). Doing Business reports, 2006-2020.

WORLD BANK GROUP .(2020) .PROMOTING INNOVATION IN CHINA: LESSONS FROM INTERNATIONAL GOOD PRACTICE (المجلد)DC 2043 .(Washington: Public Disclosure Authorized.

WORLD BANK GROUP .(2020) .Business Enabling Environment (BEE .(

WORLD BANK GROUP. (2020). China's Doing Business Success: Drivers of Reforms and Opportunities for the Future.

WORLD BANK GROUP .(2020) .FINANCE, COMPETITIVENESS & INNOVATION INSIGHT | INVESTMENT CLIMATE in CHINA .

Zero2IPO .(2019) .Number of venture capital investments in China in 2018, by sector [Chart]. In Statista .

مدى ملائمة مناخ الاستثمار لخلق ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات في الجزائر.

The extent to which the investment climate is conducive to creating and supporting Algeria's emerging institutions and initiatives.

ط.د حمزة صحراوي/جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة/الجزائر
PhD student. Hamza SAHRAOUI/ Echahid Cheikh Larbi Tebessi university -Tebessa/ Algeria
د.محمد العيفة/جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة/ الجزائر
Dr.Mohamed LAIFA/ Echahid Cheikh Larbi Tebessi university -Tebessa / Algeria

ملخص الدراسة:
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر لإنشاء المؤسسات الناشئة والمبادرات . وأشارت الدراسة إلى الجهود المبذولة في الجزائر لإنشاء وتطوير ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات من خلال المنظومة القانونية المتمثلة في الأحكام التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 20-245، وكذا التقنين الجديد المتعلق بالاستثمار القانون رقم 22-18، وإنشاء مختلف الأجهزة والهياكل مثل الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ، وكذا اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"،و "حاضنة أعمال، والصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة،وإعادة بعث وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في قانون الاستثمار الجديد.وكذا عملت الجزائر على تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمهامن خلال ما تتطلع له من مضاعفة عدد المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا وضع ملفات تطوير المؤسسات الناشئة ضمن مخطط عمل الحكومة، ومن بين المبادرات الواعدة في الجزائر منح علامة "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"،و "حاضنة أعمال"، وكذا إطلاق برنامج**"أفريكا باي انكيوب مي"أو "Africa By IncubMe"**
ولكن هذه الآليات والتدابير لم تفي بالغرض المطلوب ألا وهو تحسين مناخ الاستثمار وملائمته لإنشاء المؤسسات الناشئة والاستثمار، إضافة إلى المساهمة المحتشمة في إنشاء ودعم المؤسسات الناشئةلذا فقد تناولت هذه الدراسة أهمية إعادة النظر في بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر للتكفل الأمثل بجميع المبادرات وإنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة التي أصبحت الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول المتطورة،

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، بيئة الأعمال، تدابير إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات، المؤسسات الناشئة، المبادرات، الهياكل، حاضنات الأعمال، المبادرات الواعدة.

Abstract:
This study aimed to highlight the appropriateness of Algeria's investment climate for the establishment of emerging enterprises and initiatives. The study noted Algeria's efforts to establish, develop and support emerging institutions and initiatives through the legal system of the provisions of Executive Decree No. 20-245 as well as the new legalization of investment Law No. 22-18, and the establishment of various organs and structures such as the Delegate Ministry for Knowledge Economy and Emerging Institutions, as well as the National Committee for the Granting of the Label "Emerging Institution", "Innovative Project", "Business Incubator" and National Fund for the Financing of Emerging Enterprises and the restructuring of the National Investment Council and the Algerian Investment Promotion Agency in the new investment law. Algeria has also worked to develop an appropriate ecosystem that encourages the creation of emerging institutions and their support during its aspirations to double the number of emerging institutions and incubators and thus place the development files of emerging institutions in the Government's plan of action. and among the promising initiatives in Algeria was the granting of the label "start-up institution", "Innovative Project", "Business Incubator", as well as the launch of "Africa by IncubMe" or "Africa By IncubMe"However, these mechanisms and measures have not fulfilled the desired purpose of improving the investment climate and its suitability for the establishment of emerging enterprises and investment, as well as contributing decisively to the establishment and support of emerging enterprises. This study has therefore addressed the importance of reviewing Algeria's business and investment environment in order to optimize all initiatives and the establishment, support and development of emerging enterprises, which have become the cornerstone of the economies of developing countries.

Keywords: investment climate, business environment, measures to create and support emerging enterprises and initiatives, emerging enterprises, initiatives, structures, incubators. Promising initiatives.

مقدمـة:

يعتبر مناخ الاستثمار أحد أهم الركائز الأساسية لبناء إقتصاد قوي ومتطور لاسيما عند الإستغلال الأمثل لماهو متاح من قوانين مشرعة ومحفزة وظروف اقتصادية مساعدة، وكذلك ضمن ما تواجه الأفراد من أمور تحد أو تحول دون إنشاء مؤسساتهم، وهو ما يشمل الجانب القانوني المشرع والإداري المنفذ للقوانين، وكذلك الجانب الاقتصادي الذي يتعلق أساسا بمستوى العائد الذي يعتبر حجر الزاوية فيه، إذ يعطي لكل نشاط استثماري إمكانية البقاء، وهذا ما يعطي توجيها للنشاط الاقتصادي للمؤسسات الناشئة والمبادرات، ودورا متفاوت التأثير في عملية التنمية الاقتصادية ومستوى التشغيل.

وفي ظل واقع إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر لا سيما مع بداية سنة 2020 توجهت الجزائر نحو دعم المبادارت الفردية وتعزيز الابتكار لزيادة مكانة المؤسسات الناشئة ضمن النسيج الاقتصادي الجزائري، كما تعتبر الحكومة الجزائرية معنية بتحسين مناخ أعمالها، لما تتوفر عليه من موارد وإمكانيات في شتى المجالات.

فاقتصاد الجزائر يعاني من عدم التوازن والاختلال الدائم خاصة مع انهيار أسعار البترول وحالة عدم التأكد والضبابية في سوق النفط، لذا أصبح لزاما على السلطات العمومية الاهتمام بتنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال اتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار من أجل ملائمته لجميع المبادرات وإنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة و كذا السماح للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار بأريحية لاسيما في مجالات الابتكار والمؤسسات الناشئة، بعيدا عن الاعتماد شبه الكلي والمزمن على قطاع المحروقات.

فالجزائر لها دور محتشم في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترقية القطاع الخاص، وكذا إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة والمبادرات، وهذا ما أكدته معظم التقارير المتعلقة بالاستثمار، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية، من ترسانة قانونية ومبادرات واعدة وتدبير متخذة في مجالات الاستثمار وخلق المؤسسات الناشئة ودعمها، إلا أن الجزائر ينبغي عليها إعادة النظر في بيئة الأعمال والاستثمار لكي تتلائم مع كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي بدورها تسهل خلق ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة والمبادرات.

مشكلة الدراسة:

يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى ملائمة مناخ الاستثمار في الجزائر لخلق ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات؟**

إضافة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو الإطار العام المفاهيمي للمؤسسات الناشئة ومناخ الاستثمار؟
- ✓ فيما تتمثل جهود المنظومة الجزائرية فيما يتعلق بإنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة والمبادرات.
- ✓ ماهي مستجدات قانون الاستثمار في الجزائر ؟
- ✓ هل تم تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مختلف الاجراءات والآليات والتدابير المتخذة في مجال إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مدى التعرف على الاصلاحات، وكذا ماتم استحداثه في الجزائر في مجال بيئة الإستثمار من آليات وهياكل وتحفيزات التي بدورها تساعد على إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات.

فروض الدراسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها يمكن صياغة فروض هذه الدراسة كما يلي:

- ✓ مناخ الاستثمار في الجزائر ملائم لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات.
- ✓ المنظومات والجهود المبذولة في الجزائر فيما يتعلق بمجال بيئة الاستثمار وإنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة والمبادرات.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي للإجابة على الإشكالية و مختلف التساؤلات، بتوضيح مختلف المفاهيم والتعرف على المنظومة المتعلقة بمناخ الاستثمار في الجزائر ومختلف التدابير المتخذة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة.

محاور الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة ومناخ الاستثمار

المحور الثاني: مناخ الاستثمار و تدابير خلق ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة ومناخ الاستثمار

أولا: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

1- مفهوم المؤسسات الناشئة: يتكون مصطلح المؤسسات الناشئة Star- up من جزئين: الجزء الأول Star وتعني الانطلاق و Up وتعني النمو القوي.

يرى " Patrick Fridenson " بأن إطلاق صفة المؤسسات الناشئة لا يتعلق بالموضوع ولا بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توافر أربع ميزات: نمو قوي محتمل، استخدام تكنولوجيا حديثة، تحتاج لتمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة وأن تكون في سوق جديد يصعب تقييم خطورتها. (شريفة، 2018).

كما تعرف على أنها نوع جديد من المؤسسات التي تعمل في ظل عدم اليقين التام الناتج عن تقديم ابتكارات جديدة لمنتجات أو خدمات او صيغة جديدة لمنتجات أو خدمات قديمين، تسعى للنمو والتوسع بشكل كبير وسريع وخلق سوق جديدة أو الاستحواذ على اكبر جزء من السوق الحالية. (وسيلة، 2020-2021)

- **تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري:** عرفها المشرع الجزائري على أنها كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية :
  - يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛
  - يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
  - يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
  - أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50% ، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
  - يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
  - يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.(المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-245)

2- **خصائص المؤسسات الناشئة:** تنفرد المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي (وسيلة، 2020-2021):

- **النمو السريع:** المؤسسات الناشئة هي مؤسسات لديها قدرة عالية على النمو بسرعة، وهي أفضل الخصائص التي تتميز بها، لأنها تمكنها من تطوير أعمالها الأولية إلى مؤسسات عالمية كبيرة.
- **قابلية التوسع:** القدرة الكبيرة على التوسع في الأسواق من أهم الميزات التي تنفرد بها المؤسسات الناشئة، لأن أغلبها يستند على التكنولوجيا مثل الانترنت.
- **المخاطرة وعدم التأكد:** أي نقص في معرفة المستقبل، حيث أن نجاح المؤسسات الناشئة مرتبط بحالات عدم التأكد والمخاطرة، وهذا ما يولد لديها أفكار إبداعية.
- **الابتكار:** الابتكار في المؤسسات الناشئة هو عملية ونتيجة، وهذا ما يجعل أغلب الشركات تتوقف على الابتكار الداخلي، أو شراء مؤسسات ناشئة مبتكرة أو عن طريق الاستحواذ.
- **مؤقتة:** المؤسسة الناشئة لا تسعى للبقاء على هذا النحو طوال فترة حياتها، حيث أنها مرحلة مبكرة فقط، والهدف الرئيسي لرائد الأعمال هو الخروج منها والوصول إلى مرحلة النضج والديمومة؛ (خاسف، 2021)
- **التعلم بالممارسة الذهنية:** عملية خلق مؤسسة ناشئة تتطلب إجراء اختبار حقيقي مع منتجات أو خدمات وعملاء وأسواق حقيقية، كما أن النصائح الحيدة والاستشارات المتوفرة والمنتشرة عبر الدراسات الأكاديمية ومواقع الانترنت هي الأكثر اعتمادا لأنه لا يوجد دليل شامل يساعد على إنشاء مؤسسة ناشئة ناجحة.
- **وحدة الفريق:** فريق المؤسسة الناشئة هو المعيار الأكثر أهمية، لاسيما عندما يمتاز بالشغف والالتزام والقدرة والحماس والتعلم. كما أن أغلب حالات فشل المؤسسات الناشئة ترجع إلى الفريق وليس المنتج.
- **الحاجة المستمرة للتمويل:** تحتاج المؤسسات الناشئة إلى التمويل الكبير باستمرار، لاسيما عن طريق الأسهم، على عكس المؤسسات الصغير التي تعتمد على أرباحها بشكل كبير.

3- حاضنات الأعمال كآلية دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة:

3-1- تعريف حاضنات الأعمال: تعرف على "أنها مراكز أعمال تسعى إلى دعم ومساعدة مبادرات المشروعات الناشئة في مراحلها الاولى التي لا تتوافر لها المقومات والموارد اللازمة للانطلاق. وتعمل على تزويد المشاريع بمختلف المصادر الادارية والتموينية والفنية والتمويلية والتقنية التي لا تمتلكها لتمكينها من الاعتماد على الذات ومواصلة العمل بعد تركها لتلك المراكز". (العزام، 2009)

كما تعرف على أنها: عبارة عن هيئات دعم للمؤسسات المبتدئة والناشئة، حيث توفر لها جملة من الخدمات والتسهيلات والمساعدات (دعم مالي، مادي، استشارات، خبرات، تسويق، إشهـار....) وذلك لتخطي المراحل الأولى من الانطلاق، ويمكن أن تكون تابعـة للدولة أو خاصـة أو مختلطة. (عاشور، 2017)

3-2- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال: حاضنات الأعمال هي عبارة عن منظمات خدمية، تتمثل مختلف الخدمات التي تقدمها فيما يلي: (العزام، 2009، صفحة 35)

- **خدمات إستراتيجية** وتشمل خطط العمل، استراتيجيات تسويقية وتمويلية وملكية فكرية...
- **خدمات إجرائية: مثل توفير مصادر التمويل، التسريق، الموارد البشرية، شبكات الاتصال...**
- **الخدمات التحتية:** توفير المكان المناسب للاجتماعات ،للأثاث، خدمات الانترنت الفاكس الهاتف...

كما أن هناك من صنف الخدمات إلى: دعم لوجيستي، خدمات إدارية، برامج تدريبية وتعليمية، المساعدات الفنية.

ثانيا: الاطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار :

1- **مفهوم النظام البيئي:** يستخدم مصطلح النظام البيئي في مجال الأعمال، حيث يتمثل في مجموعة الشركات التي تتعاون لإنتاج أنظمة ذات قيمة للعملاء. (خاسف، 2021، صفحة 32)

2- **تعريف بيئة الأعمال:** تعرف بيئة الأعمال على أنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لمنظمات الاعمال بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات، والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسين. (نجلاء، 2020)

كما تشير بيئة الأعمال (المعروفة أيضا باسم المناخ التجاري) إلى ثلاثة أبعاد رئيسية : المسائل الاقتصادية والسياسية والحوكمة. حيث يركز البعد الاقتصادي على تكاليف ممارسة الأعمال التجارية ، وما هي الحوافز المتاحة ، ومناخ العمل ، وآفاق النمو الاقتصادي ، والعمالة ، والقضايا الاقتصادية ذات الصلة. أما البعد السياسي فيتعلق بالقيود السياسية (نوع وشكل الحكومة في السلطة ، وما هي التغييرات التي يمكن أن تكون مجدية سياسيا) ، والاستقرار السياسي بشكل عام. كما يهتم بُعد الحوكمة بقضايا مثل سيادة القانون (بما في ذلك تنفيذ القوانين) ، واللوائح والإجراءات التجارية المعمول بها، والأجهزة الحكومية ، والرقابة، ومكافحة الفساد.(Chibba, 2012)

3- **مفهوم مناخ الاستثمار:** يعرف مناخ الاستثمار على أنه: كل ما يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقق له عائد أعلى، وتقلل من الاعباء أو المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين. (زعيش، 2018).

4- خصائص مناخ الاستثمار: تتمثل في : (بكاري، 2021):

- **وحدة مناخ الأعمال:** يظهر من خلال تأثير مناخ الأعمال على المؤسسات التي تعمل فيه أن لكل مؤسسة مناخ أعمال خاص بها، فكل مؤسسة تتأثر بالجوانب التي تهمها أو بالمعلومات التي تتحصل عليها.
- **التعقيد والتغير** يتميز مناخ الاستثمار أوالأعمال بالتعقد متغيراته غير محدودة ولا يمكن حصرها، ويمتاز مناخ الأعمال بالتغير والتقلب، مما يصعب على المستثمر عملية اتخاذ القرار ويستوجب الدراسة الجيدة.
- **قابلية التقسيم** : يمكن تقسيم مناخ الأعمال إلى عدة مستويات أثناء عملية الدارسة والتحليل والتقييم فيمكن التركيز عند دراسته على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي، كما يمكن التحليل كذلك على مستوى الصناعة أو القطاع، ويرتبط التقسيم بنشاط المستثمر والسوق الذي يعمل على مستواه. (بكاري، 2021)

المحور الثاني: مناخ الاستثمار و تدابير خلق ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات في الجزائر:

بذلت الجزائر كغيرها من الدول، جهود في النهوض بالمؤسسات الناشئة والمبادرات لاسيما منها، وهي كما يلي:

أولا- إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال":

في إطار إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة والمبادرات، تم استحداث لجنة وطنية تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، تسمى اللجنة الوطنية لمنح علامة لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

1- مهام واختصاصات اللجنة: تتولى اللجنة الوطنية المهام الأتية:

- منح علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- منح علامة "مشروع مبتكر"؛
- منح علامة "حاضنة أعمال"؛
- المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها؛
- المشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.(المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

2- تشكيل اللجنة الوطنية وسيرها: سيتم التطرق لتشكيلة اللجنة وكذا سير عملها على النحو التالي:

2-1- تشكيل اللجنة: يترأسها الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، وتتشكل هاته اللجنة من تسعة (09) أعضاء كالأتي:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة؛
- ممثل عن وزير المالية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة؛

- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

ويعيّن أعضاء اللجنة الوطنية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، بناء على اقتـراح من الوزراء الذين الذين يتبعونهم، لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، ولا يمكن استخلافهم في حالة غيابهم.

ويجب أن يتمتع ممثل كل وزير بتجربة مهنية كافية في قطاعات الابتكار أو التكنولوجيات الجديدة، كما أن اللجنة في إطار نشاطها يمكنها أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها.(المواد من 03 إلى 05 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

2-2- سير عمل اللجنة: تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في الشهر، كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناءا على استدعاء من رئيسها، كما تقوم بالمصادقة على نظامها الداخلي خلال الاجتماع الأول.

تجتمع اللجنة وتتداول خلال اجتماعاتها في منح علامات: " مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، "حاضنة أعمال"، كما أنها تدرس الطلبات المودعة بعد رفض منح هذه العلامات.

لا تصح اجتماعات اللجنة إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل في حالة الاستدعاء الأول، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يتم توجيه استدعاء ثان للأعضاء خلال الثمانية أيام التي تلي تاريخ الاجتماع الأول، وتصح اجتماعاتها في هاته الحالة مهما كان عدد الحضور، وتتخذ قراراتها في جلسات بخصوص الأعمال المنوطة بها بالأغلبية البسيطة، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس، وتدون كل مداولات اللجنة في محاضر ثم تفرغ في سجل ممسوك، ومرقم، ومؤشر عليه من قبل رئيس اللجنة، وتتولى أمانة اللجنة هاته المهام، تحت إشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.(المواد من 06 إلى 10 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

3- شروط منح علامة مؤسسة "مؤسسة ناشئة": تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مجموعة من الشروط لمنح علامة مؤسسة ناشئة، تتمثل فيما يلي:

3-1- الوثائق المطلوبة لمنح علامة مؤسسة "مؤسسة ناشئة": تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بالوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي؛
- نسخة من القانون الأساسي للشركة؛
- شهادة الانخراط في الصنـدوق الوطنـي للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، مرفقة بقائمة اسمية للأجراء؛
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني التأمينات (CASNOS) الاجتماعية لغير الأجراء؛
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية؛
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا؛
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة؛
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها .(المادة 12 من المرسـوم التنفيذي رقـــــم 20-254)

2-3- آجال الرد ومنح علامة "مؤسسة ناشئة" من طرف اللجنة: لقد نصت المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 على أن الرد على طلب الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" يكون في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، وأن كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، كما أنة ينبغي على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض الطلب.

وفي حالة القبول تمنح علامة "مؤسسة ناشئة " لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1) حسب الأشكال نفسها، وفي حالة الرفض فإنه يتعين على اللجنة تبرير قرار رفضها، وإخطار صاحب الطلب إلكترونيا.ويمكنها إعادة النظر في هذا القرار بناءا على طلب من صاحب الطلب، حيث يتم إخطاره بالرد النهائي في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب. ولشفافية الإجراء فإن قرارات اللجنة لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " تنشر في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة. .(المواد 13 إلى15 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

4-شروط منح علامة مؤسسة "مشروع مبتكر": أجاز المشرع الجزائري في المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لكل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن تمنح لهم علامة " مشروع مبتكر" بناءا على طلبهم بشرط ان يكون ذي علاقة بالابتكار. .(المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

4-1- الوثائق المطلوبة لمنح علامة مؤسسة "مشروع مبتكر": حيث نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 على أن الوثائق المطلوبة لمنح علامة مؤسسة "مشروع مبتكر" تتمثل في تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بالوثائق التالية:

- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه؛
- العناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة للنمو الاقتصادي؛
- المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع؛
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها. .(المواد 16 و17 من المرسوم التنفيذي رقـــــم 20-254)

4-2- آجال الرد ومنح علامة " مشروع مبتكر" من طرف اللجنة: لقد نصت المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 على أن الرد على طلب الحصول على علامة "مشروع مبتكر "يكون في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، وأن كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، كما أنة ينبغي على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض الطلب.

وفي حالة القبول تمنح علامة "مشروع مبتكر" لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2) حسب الأشكال نفسها، وفي حالة الرفض فإنه يتعين على اللجنة تبرير قرار رفضها، وإخطار صاحب الطلب إلكترونيا. ويمكنها إعادة النظر في هذا القرار بناءا على طلب من صاحب الطلب، حيث يتم إخطاره بالرد النهائي في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب. ولشفافية الإجراء فإن قرارات اللجنة لمنح علامة "مشروع مبتكر" تنشر في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.(.(المواد من 18 إلى 20 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

5-شروط منح علامة "حاضنة أعمال": حسب نص المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-245 فإن كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بينهما، يكون مؤهلا للحصول على علامة

"حاضنة أعمال" يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل. .(المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

5-1- الوثائق المطلوبة لمنح علامة "حاضنة أعمال": حيث نصت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 على أن الوثائق المطلوبة لمنح علامة "حاضنة أعمال" تتمثل في تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفقا بالوثائق التالية:

- مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال؛
- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها؛
- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة؛
- تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال؛
- السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين؛
- قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها، إن وجدت.

وحسب نص المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20-245 فإنه إذا كانت حاضنات الأعمال تابعة للقطاع الخاص، إضافة للوثائق التي تم ذكرها يتعين تقديم الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي؛
- نسخة من القانون الأساسي للشركة؛
- ش هادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات؛
- مرفقة بقائمة اسمية للأجراء، (CNAS) الاجتماعية؛
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات (CASNOS) الاجتماعية لغير الأجراء؛
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية. .(المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

5-2- آجال الرد ومنح علامة " حاضنة أعمال" من طرف اللجنة: لقد نصت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 على أن الرد على طلب الحصول على علامة "حاضنة أعمال "يكون في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، وأن كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل، كما أنة ينبغي على صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض الطلب.

وفي حالة القبول تمنح علامة "مؤسسة ناشئة " لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد، حسب الأشكال نفسها، ولم يذكر عدد مرات التجديد، وفي حالة الرفض فإنه يتعين على اللجنة تبرير قرار رفضها، وإخطار صاحب الطلب إلكترونيا.ويمكنها إعادة النظر في هذا القرار بناءا على طلب من صاحب الطلب، حيث يتم إخطاره بالإجابة النهائية في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب. ولشفافية الإجراء فإن قرارات اللجنة لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " تنشر في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

5-3- التزامات حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة"حاضنة أعمال": حيث نصت المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 20-245 على أن حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" تتولى مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة، وبهذه الصفة تلتزم بما يأتي:

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛

- وضع الوسائل اللوجيستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والإنترنيت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

وتأكيدا لمبدأ الشفافية والمساءلة وكذا المسؤولية فقد نص المشرع الجزائري في المادة 30 على أن كل إخلال بهذه الالتزامات من قبل حاضنة الأعمال، يترتب عليه تجميد أو سحب علامة "حاضنة الأعمال" من طرف اللجنة الوطنية. .(المواد من 26 إلى 28 المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

وفي حالة تجميد أو سحب علامة" حاضنة أعمال"، يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرارها، وإخطار المعني بذلك

إلكترونيا. يمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب .وبعد إزالة النقائص المعاينة. ويتم إخطاره بالإجابة النهائية إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ طلبه. .(المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

كما أن علامة "حاضنة الأعمال" تخول لصاحبها الحق في تدابير مساعدة الدولة ودعم الدولة، لكن هنا لم يتطرق المشرع الجزائري إلى الإجراءات أو الشروط أو الكيفيات المتخذة هذه الحالات. .(المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254)

ثانيا- مناخ الاستثمار في الجزائر - قراءة في أحكام القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار:

بعد انتظار دام لسنوات صدر قانون الاستثمار الجديد في الجزائر 2022 الذي طال انتظاره بعد المصادقة عليه من طرف غرفتي البرلمان المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة بعد فترة من الجمود في ملف الاستثمار منذ 2019 أي قبل جائحة كورونا. حيث صدر أواخر جويلية في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

حيث تضمن القانون الجديد عدة إيجابيات يجب تثمينها والسهر على تطبيقها خاصة من طرف الولاة ما كان سابقا من المستحيلات السبع. مثل حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري ضمن قاعدة 49/51. حيث حدد **قانون الاستثمار الجديد** بعض لنقاط الأساسية في شروط الاستثمار الأجنبي في الجزائر .وتم خلق شباك مركزي مخصص فقط لمتابعة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

1- منصة المستثمر ورقمنة إيداع الملفات: تضمن قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 في المادة 23 منه رقمنة إيداع ومتابعة ملفات الاستثمار عبر منصة المستثمر حيث ستساهم الرقمنة في القضاء على البيروقراطية الإدارية المعهودة مثل تقديم الملف إلى لجنة كالبيراف أوعدم تقديم وصل إيداع الملف وعدم الرد ضمن الآجال المحددة دون متابعة أو مراقبة، ما يجعل الإدارة تقدم وتؤخر توقيت معالجة الملفات كما يحلو لها. طبعا هذا الكلام لا يعني أن كل الإدارات في كل الولايات تتعامل بهاته الطريقة لكن لا يختلف اثنان أن هذا النوع من المعاملات موجود وفيه فئة من المستثمرين عانت منه. إن الرقمنة تضع كل الأطراف في حالة من المسؤولية والمراقبة وتربحنا الوقت والجهد و المال حيث سيتفادى المستثمر تقديم عدة نسخ مطبوعة للإدارة و أحيانا يتم إخطاره بأنه ملف قد اختفى من أرشيف الإدارة .. إلخ. تسمح الرقمنة كذلك بتسهيل الوصول للمعلومة حول عدد وأماكن توفر العقار الصناعي وكذا مدى تقدم طلبات

الحصول على العقار لدى الإدارة الأمر الذي كان سابقا بمثابة المعلومات السرية لدى الإدارة. كما حددت مدة الرد على طلبات الاستثمار في غضون شهرين والرد على الطعون لدى لجنة الطعون برئاسة الجمهورية في غضون شهر ..(المادة 23 من القانون رقم 22-18)

2- نقل أنشطة من الخارج وحق الامتياز أو الانتفاع أو يسمى باللغة الإنجليزية Franchising: تضمن قانون الاستثمار الجديد إمكانية نقل أنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج للجزائر كما ضمن حرية الاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك جزائري ضمن قاعدة 49/51. حيث يمكن أن تستغل الشركات و العلامات التجارية الأجنبية إمكانية بيع حق الانتفاع للدخول للسوق الجزائري الذي حرمت منه قبل هذا القانون. علامات تجارية مشهورة عالميا مثل آبل و شركات الأكل السريع كماكدونالدز، ستار باكس، كي آف سي ... إلخ ستتاح لها الفرصة إن صح فهمنا للقانون للدخول للسوق الجزائري بأقل الأضرار الأمر الذي من شانه أن يرتقي بجودة الإدارة وتسيير مثل هاته المشاريع في الجزائر حيث تشهد هاته النشاطات قله احترافية في التعامل وغياب بناء الأنظمة الأساسية في أي مشروع. (المواد 03، 04 و 12 من القانون رقم 22-18)

3- تغيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) : حيث تم في القانون الجديد النتعلق بالاستثمار استبدال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار حيث كانت سابقا تقدم خدمة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية عند شراء التجهيزات والعتاد الأمر الذي قزم من دورها وحصره في زاوية ضيقة. نأمل أن تساهم الوكالة الجديدة في مرافقة ودعم المستثمرين الجزائريين و الأجانب بشكل حقيقي على أرض الميدان و ليس فقط من وراء المكاتب المكيفة. (المواد 16 و 18 من القانون رقم 22-18)

4- غياب الدور الفعال لمكاتب الدراسات: لم يشر القانون الجديد لا من قريب ولا من بعيد إلى دور مكاتب الدراسات و الاستشارات في مجال دراسة المشاريع في تسهيل ومرافقة المستثمرين وحصر ذلك الدور لدى المكاتب اللامركزية والشباك المركزي للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الأمر الذي ينذر بمزيد من البيروقراطية. في حين كان من الممكن الإشارة إلى ضرورة إعادة تنظيم دور مكاتب الدراسات في العملية الاستثمارية وإنشاء نظام اعتماد قوي لا يعتمد فقط على الشهادات و إنما على اختبارات ومراقبة مستمرة لنشاطاتهم و تقديم الدعم اللوجيستكي و الإداري وتسهيل حصولهم على المعلومة. (المواد 19 إلى 22 من القانون رقم 22-18)

5- الاستثمار الأجنبي دون قيود: خسرت الجزائر من خلال قبل هذا القانون مليارات الدولارات بسبب القيود على الاستثمار الأجنبي المقنن حيث كانت تفرض الجزائر ضرورة العمل مع شريك جزائري بنسبة 51%. كما كانت هناك مشكلة تحويل أرباح الشركات للخارج وهو حق مشروع ومعمول به في غالبية الدول الكبرى. يأتي القانون الجديد ليغير عبارة المستثمر الأجنبي إلى المستثمر الغير مقيم ويتساوى في تعريف المستثمر مع المستثمر الجزائري ولتكن المنافسة على المشاريع والعمل و الإدارة المتميزة .كما ستوفر الوكالة الجزائرية لترقية لاستثمار شباك مركزي مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية وهو أمر إيجابي في هذا القانون إلا أنه كان من المفروض أن يكون لامركزي ومتواجد في جميع الولايات جنبا إلى جنب مع الشبابيك اللامركزية المخصصة للاستثمارات الجزائرية. حيث من غير المعقول أن مستثمر أجنبي يرغب في إقامة مشروع في وادي سوف أو أي ولاية تقع جنوب الجزائر وحده أو مع شريك جزائري أن يستمر في التنقل بصفة دائمة بين العاصمة الجزائر والولاية المعنية محل الاستثمار. (المواد 19 و 21 من القانون رقم 22-18)

كذلك تسهيل الاستثمار الأجنبي بدون قيود سيرفع من مستوى الوعي الجزائري بالشراكات الجزائرية الأجنبية التي يجب أن تكون مبنية على التوازن وتقديم القيمة المضافة.

ثالثا- تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها:

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة أخرى وعلى اقتصاد المعرفة.

وقد كانت رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في هذا الصدد كالتالي: "حتى يتمكن أصحاب المشاريع المبتكرة من تجسيد أفكارهم، كان لابد من تعزيز النظام البيئي للابتكار في بلادنا لكي يرقى إلى طموحات شبابنا. نظام بيئي يضمن لهم ميكانيزمات تمويل ملائمة"

حيث كانت هذه الرسالة التي وجهها، لنحو ألف مشارك في المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت 2020"، المنعقد، في طبعته الأولى، شهر أكتوبر 2020 بالجزائر العاصمة. بهذه المناسبة، أعلن رئيس الجمهورية عن الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة برأسمال قدره 1,2 مليار دج، كأول آلية عمومية لتمويل الشباب أصحاب المشاريع.

ويقوم هذا الصندوق، الذي يعد ثمر تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة و ستة بنوك عمومية، بتمويل المؤسسات التي تحمل التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة". وقد استثمر الصندوق الوطني لتمويل الشركات الناشئة، بداياته الأولى، في رؤوس أموال أكثر من 70 شركة بينما استفاد 390 حامل مشروع مبتكر، لغاية اليوم، من دعم مالي لشركات ناشئة في حين تجاوز حجم الاستثمارات لفائدة المؤسسات الناشئة أكثر من 1,2 مليار دج. (https://premier-ministre.gov.dz)

1- الجزائر تتطلع إلى مضاعفة عدد المؤسسات الناشئة والحاضنات:

ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، مطلع شهر مارس الماضي أشغال الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسروبت 2022" بحضور أصحاب المشاريع المبتكرة و الشركات الناشئة و الحاضنات، وكذا رؤساء المؤسسات وأساتذة جامعيين و خبراء و باحثين .

وفي كلمة له بهذه المناسبة، ذكّر الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان بمختلف الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية لتشجيع الشباب المبتكر على خلق المؤسسات الناشئة، وذلك في إطار مخطط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والتي من أبرزها وضع الإطار التنظيمي للابتكار وتدعيمه، وكذا وسائط الدفع الإلكتروني ومراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية، حيث يتم حاليا استكمال مراجعة القانون التجاري، بما يجعله أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة وهو حاليا قيد الدراسة على مستوى البرلمان .

كما تم، يضيف الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، تبسيط وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة وغيرها من نشاطات المستثمرين المبتدئين، حيث تم إصدار العديد من النصوص التنظيمية والتطبيقية، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة التي

تحصلت على علامة label وتحفيزات ضريبية، بلغت أكثر من 750 مؤسسة ناشئة خلال سنة ونصف الأخيرة، ونحن نتطلع إلى مضاعفة هذا العدد .

وتأمل الجزائر مضاعفة عدد الحاضنات، الذي يبلغ حاليا أكثر من 38 حاضنة تحصلت على علامةlabel ، والعديد منها قيد الدراسة، خاصة بعد التقدم في وضع النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي، الذي يعد البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من 1.600 مخبر بحث و 40.000 أستاذ باحث و2.200 باحث دائم .

كما أكد الوزير الأول إرادة وعزم الدولة الكبيرين في جعل الجزائر نموذجا في دعم المؤسسات الناشئة، تستلهم منه الدول تجاربها لاسيما، وأنها تمتلك من المقومات ومن الإمكانيات ما يسمح لها بأن نكون في مستوى هذا الرهان. (https://premier-ministre.gov.dz)

2- **تطوير المؤسسات الناشئة ضمن مخطط عمل الحكومة:**

اعتبرت الحكومة في مخطط عملها أن الانتقال الرقمي يمثل أحد الرهانات الكبرى التي يجب مواجهتها في سياق دولي تطبعه هوة رقمية ما انفكت تتزايد حدتها يوما بعد يوم والتي تضع الجزائر أمام تحد كبير، يتمثل في الاعتماد على شبابها الذي يزخر بغنى الأفكار والبراعة من أجل تطوير القطاع الرقمي والتكنولوجيات الجديدة وإشراك المؤسسات الناشئة للمساهمة في إيجاد الحلول للرهانات الإستراتيجية التي تواجه البلاد (الأمن المائي، والانتقال الطاقوي، والأمن الغذائي).

ولهذا الغرض، التزمت الحكومة بترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال الأعمال الآتية خصوصا:

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح ووسائط الدفع الإلكتروني وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي،
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة،
- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين،
- إنشاء المؤسسات الناشئة لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين،
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية،
- إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية،
- إطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي {Algeria Venture}،
- إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات البلاد،
- وضع نظام لتقييم الحاضنات وتأهيل مستواها،
- استحداث "مخبر مالي" لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط مجال التكنولوجيات المالية،

- إحصاء التصنيفات الدولية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والاختراع واقتصاد المعرفة وتحسين مرتبة الجزائر،
- تقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة،
- تشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وتخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق للاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات،
- تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة في الجزائر. (https://premier-ministre.gov.dz)

3- مبادرات واعدة:

تعزيزا لكل ما سبق، حرصت السلطات العمومية إلى جانب الشباب أصحاب المشاريع والخبراء على مضاعفة الجهود والمبادرات بهدف دعم وتشجيع الشباب على دخول عالم ريادة الأعمال وإطلاق هذا النوع المبتكر من الشركات، وقد تمثلت هذه المبادرات في :

3-1- علامات "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال "

وتعد علامة "مؤسسة ناشئة"، حسب الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وثيقة مؤسساتية بمثابة "جواز " للحصول على جميع التسهيلات التي تضعها الدولة لصالح المؤسسات الناشئة .

وتمنح علامة "مشروع مبتكر" لحاملي المشاريع الذين لم ينشئوا مؤسساتهم بعد وهي تتيح، على غرار علامة "مؤسسة ناشئة"، الحصول على المزايا فيما تمنح علامة "حاضنة أعمال" لكل هيكل تابع للقطاع العام او الخاص, والذي يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الايواء والتكوين والاستشارة والتمويل .(https://premier-ministre.gov.dz)

3-2- إطلاق برنامج " أفريكا باي انكيوب مي ":

"أفريكا باي انكيوب مي" أو "Africa By IncubMe" اسم البرنامج الجديد الذي يعنى بالأفكار المبتكرة والمؤسسات الناشئة الحاملة للمشاريع المبدعة في القارة الإفريقية .

ويكمن الهدف من هذا البرنامج، الذي يعد مبادرة خاصة بدعم من السلطات العمومية والعديد من الشركات المتعددة الجنسيات، في مرافقة حاملي المشاريع من طرف المؤسسات الجزائرية والأجنبية الناشطة في مجال "الابتكار المفتوح" ومساعدتهم على إيجاد حلول ذكية للقارة .

ومن شأن هذه المبادرة أن تجعل من الجزائر قطبًا حقيقا للابتكار في إفريقيا. (https://premier-ministre.gov.dz).

خاتمة :

الاستثمار والمؤسسات الناشئة والمبادرات والشركات بكل أنواعها هي عصب الاقتصاد في كل الدول المتطورة وعليه للنجاح في هذا المسعى وجب تظافر جميع الجهور لمختلف الإدارات من صناعة، تجارة جمارك، مالية، والداخلية .. إلخ وكذا توفير نظام مالي مرن يتوافق مع التطور الكبير للأنظمة المالية في كبريات الدول. مع ضرورة تفعيل وتقوية دور المراقبة ومكافحة الفساد وكذا تثمين وتطوير دور الإعلام كمحفز ومراقب لعملية الاستثمار. عندها يمكن أن نخرج من عنق الزجاجة ونكون قد أسسنا لدولة ذات اقتصاد قوي مبني على بيئة أعمال ملائمة لإنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الناشئة والمبادرات وكذا أنواع الشركات الأخرى، من ناحية أخرى كذلك لتحسين بيئة الاستثمار فقد تم إعادة النظر في الاستثمارات الأجنبية التي تنعكس إيجابا على حياة المواطن البسيط من توفير خدمات ومنتجات أفضل وكذا توفير مناصب العمل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن بتقديم رواتب جيدة. ولقد تضمن قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 عدة امتيازات جبائية و جمركية وضريبية حسب المناطق ومجالات النشاط التي من شانها المساهمة في دعم المستثمرين وهو أمر مهم يجب تثمينه وتطويره.

كذلك هو الحال بالنسبة للمنظومة الخاصة بالمؤسسات الناشئة، فقد كانت جهود الجزائر في في هذا المجال بوضع إجراءات ومبادرات وتدابير تمثلت في اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"،

و "حاضنة أعمال"ضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-245.

إلا أن كل هذه التدابير والمبادرات والاجراءات المتخذة في الجزائر على الرغم من سنها لقوانين الاستثمار ومنح علامات "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"، و "حاضنة أعمال"، وإنشائها لأجهزة وهياكل أوكلت لها هذه المهمة لاسيما الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة مكلفة بالمؤسسات الناشئة، وكذا اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، و"مشروع مبتكر"، و "حاضنة، والصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، وإعادة بعث وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في قانون الاستثمار الجديد، إلا أن الغرض من ذلك كان مجرد تنفيذ لالتزامات انتخابية وسياسية، وردة فعل من النظام السياسي حول ما تناولته الصحف ووسائل الإعلام بخصوص غياب المبادرات من طرف الدولة لانشاء ودعم وتطوير بيئة الاعمال وكذا المؤسسات الناشئة، فمن خلال دراستنا لهاته الآليات المؤسساتية ظهرت العديد من الاختلالات أهمها نسبية الاستقلالية التي تتمتع بها هاته الآليات والتي تعد غير كافية لممارسة المهام الموكلة إليها، وقصور الوسائل الممنوحة لها لأداء واجباتها على أكمل وجه إضافة إلى المساهمة المحتشمة في إنشاء ودعم المؤسسات الناشئة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) القا نون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجّة عام1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 2022.

2) المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر 2020، يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة، " مؤسسة ناشئة " و "مشروع مبتكر" و " حاضنة أعمال'، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، 2020.
3) العزام أنور أحمد نهار .(2009). تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن .29. أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة تخصص إدارة الأعمال، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، قسم إدارة الاعمال :جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
4) بكاري ختار .(2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر .الملتقى الوطني حول :التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر -جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس. -
5) بو الشعور شريفة، (2018). دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.
6) خاسف ياسمينة مخناش و جمال الدين .(2021). النظم البيئية المبتكرة للمؤسسات الناشئة :تسليط الضوء على مساعي الجزائر لبناء نظام بيئي خاص بالمؤسسات الناشئة (2003-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة المجلد02، العدد 06.
7) عاشور بلعيدي عبد الله و مقبلتي.(2017). المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل بينهما، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
8) نجلاء بوريش أحمد ولمريني .(2020). تقييم إصلاحات بيئة الاعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.المجلد 09، العدد 01.
9) وسيلة بن فاضل .(2020-2021). آليات تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,تلمسان/الجزائر :جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان.
10) زعيش محمد .(2018). نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية .العدد 04.
11) الموقع الرسمي لمصالح الوزير الأول في الجزائر ((https://premier-ministre.gov.dz)

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Chibba, M. (2012, June-December). The Business Environment and Reform in India. 25, 110. India of Asian Affairs.

نحو تحقيق مؤسسات ناشئة مستدامة-رؤية استشرافية وتحليلية لحالة الجزائر-

Towards Sustainable Emerging Institutions – A forward-looking and analytical vision of the situation in Algeria

ط.د. وداد منغور / جامعة ام البواقي /الجزائر

Dr.s.Widad Menghour/University Oum El Bouagui /Algeria

د.عبد الكريم حساني/ جامعة ام البواقي/الجزائر

Dr. Abdelakrim Hassani /University Oum El Bouagui/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم الأساسية حول الإبداع والابتكار ودوره في ترقيةوتطوير واستدامة المؤسسات الناشئة، من أجل مشاريع أعمال ناجحة ومستدامة وذلك بعرض عينة من الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الابتكار وعلاقته بنجاح المؤسسات الناشئة وتنميتها بالإضافة إلى التطرق إلى واقع ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر والتحديات التي تواجهها.

ولتحقيق هدف البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي. وقد أشارت الدراسة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، بأن الابتكار من بين المقومات الأساسية لنجاح المؤسسات الناشئة بالتأثير مباشرة على أداءها من خلال التركيز على رأس المال البشري باعتباره أساس الميزة الابتكارية وتدريب وتكوين الفرد خاصة على مستوى القطاع التكنولوجي. بالإضافة إلى تبني الجزائر رؤية جديدة وإستراتيجية تعتمد على المؤسسات الناشئة تجعلها قوة دفع بديلة لبنية جديدة للاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة إلى أهم التوصيات، بأن استشراف مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر يقودنا إلى وضع تحديات من الضروري أن تواجهها والسهر على إنجاح تطبيق سياسة الدولة من قوانين وإجراءات لتثمين الأفكار الإبداعية والمشاريع الابتكارية من اجل تأسيس اقتصاد قوي أساسه الإنتاج المحلي أو اقتصاد ما بعد النفط.

الكلمات المفتاحية: الإبداع والابتكار، المؤسسات الناشئة، المورد البشري، التنمية المستدامة، اقتصاد ما بعد النفط.

Abstract:

This study aims to present the main concepts of creativity and innovation and their role in the Promotion, development and sustainability of emerging institutions for successful and sustainable business projects by presenting a selection of previous studies on the topic of innovation and their relation to the success and development of emerging ones Institutions, as well as engaging with the reality and future of Algeria's burgeoning institutions and the challenges they face. In order to achieve the research goal, we followed the analytical-descriptive approach. The study identified the key findings that innovation is one of the key determinants of success for emerging companies, directly affecting their performance by Focusing on human capital as the foundation of innovation advantage. The education and composition of the individual, especially in the technological sector, as well as Algeria's adoption of a new vision and strategy based on emerging institutions, make it an alternative impetus for a new structure of the Algerian economy for sustainable development. The study found the key recommendations that looking to the future of Algeria's burgeoning institutions lead us to develop challenges to face and ensure the successful implementation of state policies through laws and procedures valuing creative ideas and innovative projects. to build a strong economy based on domestic production or a post-oil economy.

KeyWords: Creativity and innovation, startups, human resource, Sustainable development, Post-oil economy.

مقدمـة:

ان اقتصاديات المعرفة تقوم على الاستغلال الفاعل لرأس المال البشري في عمليتي الابداع والابتكار، والذي يساهم بشكل مباشر في التطور التكنلوجي والمعرفي لريادة الأعمال والمشاريع الابتكارية واستدامتها. فالمورد البشري هو الذي يصنع الفارق لكافة المنظمات فهو يعتبر أساس الميزة التنافسية والمحرك الأساسي للعملية الانتاجية والاداريةوالابتكارية في كل المجالات.

حيث أصبحت الدول تولي اهتماما بالغا للمؤسسات الناشئة وريادة الأعمال في السنوات الأخيرة وذلك للدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة لاسيما الرفع من مستويات الانتاج وزيادة العائدات، بل تتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية المستدامة.

تعتبر المؤسسات الناشئة مؤسسات حديثة النشاة يتم تأسيسها من طرف شخص واحد او مجموعة من الأشخاص براس مال أولي بهدف تطوير منتج او خدمة مميزة في السوق. وتحت المؤسسات الناشئة اهمية في اقتصاديات دول العالم لما تتميز به من سرعة النمو والتطور وكذا القدرة على تحويل البحث المعرفي الى منتجات تكنولوجية تساعد على تحقيق الميزة التنافسية على المستوى الدولي. وتعتبر المؤسسات الناشئة مصدر اساسي من اجل خلق مناصب العمل وخلق الثروة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وهذا ما حدا بالباحثان إلى إجراء الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

في ظل تداعيات الاقتصاد العالمي الراهن والتطور التكنلوجي دفع بالجزائر الى محاولة تبني رؤية جديدة تعتمد على المؤسسات الناشئة من اجل تاسيس اقتصاد قوي أساسه الانتاج المحلي. وكذا تسريع عجلة التنمية الاقتصادية وهذا بفضل الدور الاقتصادي الذي تلعبه في الحد من البطالة وتشغيل الشباب والرفع من مستوى التفكير الإبداعي والابتكاري لديهم ما سيجعلها تشكل قوة دفع بديل وحقيقية لبنية جديدة للاقتصاد الجزائري بعيدة عن رهينة قطاع المحروقات. ومن ثم تمثلت مشكلة الدراسة الحالية بالحاجة إلى التعرف عن مقومات عملية الابتكار بإعتبارها مدخلً أساسيًا للانفتاح على العالم بتحقيق التميز والتالق وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بالنسبة للمؤسسات الناشئة في جميع القطاعات والتحديات التي تواجهها من اجل نموها واستدامتها. إضافة إلى ما سبق-فإن الدراسة الحالية .

ولذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ كيف يساهم المورد البشري في عملية الابتكار داخل المؤسسات الناشئة؟
- ✓ ماهي أهم مقومات نجاح المؤسسات الناشئة؟
- ✓ ماهو واقع ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزار والتحديات التي تواجهها؟

أهداف الدراسـة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمورد البشري وكذا عملية الابداع والابتكار باعتبارهما مطلبا أساسيا في نجاح المؤسسات الناشئة، والتعرف على اهم مقومات نجاح المؤسسات الناشئة من أجل تحقيق مؤسسات ناشئة مستدامة وكذا معرفة الوضع الراهن واستشراف مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أهمية الدراسـة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من ارتكازها على محورين أساسيين؛ المحور الأول: وهو ما يتعلق بحيوية الموضوع الذي نتعامل معه، في هذه الدراسة ألا وهو عملية الابداع والابتكار داخل

المؤسسات الناشئة والذي يعد أساس النجاح والتميز وايضا من الاهتمام المتزايد لمكانة ودور هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات دول عديدة. أما المحور الثاني: فهو يخص جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم فيه المؤسسات الناشئة بنسبةكبيرة، كونها مصدرا مولدا للقيمة المضافة عن طريق خلق مناصب شغل كما تعتبر بديلا محتملا لقطاع المحروقات في الجزائر.

مصطلحات الدراسة:

1-المؤسسات الناشئة Start-ups

يرجع أصل المؤسسات الناشئة الى السبعينات عندما بدأت الشركات الصغيرة والمبتكرة في الظهور، فحسب Eric Reisفي كتابه The lean startupوهو أحد المنظرين لمفهوم المؤسسات الناشئة: بأن المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم التأكد(Boyoung.k & Hyojin.K 1& Youngok.J, 2018, p. 2) .

ومن بين التعريفات التي تحظى بالاتفاق هو تعريف " Blank " بأنها "منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن نموذج أعمال قابل للتكرار والتطوير" 2017. "chevalzier

وحسب القاموس الانجليزي تعرف المؤسسات الناشئة START-UP على "أنها مشروع صغير بدأ لتوه وهي كلمة تتكون من جزأين "Start" بمعنى الانطلاق و "Up" وهو ما يشير إلى فكرة النمو القوي"، وبدأ استخدام مصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال مخاطر (Risque-Capital)، وفي أيامنا الحالية يعرفها القاموس الفرنسي La Rousse على أنها "مؤسسات شابة مبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة" (منهوم، 2020، صفحة 79).

يعتبر مفهوم ستيف بلانك (Steve Blank) الأكثر دلالة والافضل عند المستثمرين ورواد الأعمال. والذي يحدد بأن المؤسسة الناشئة تتشكل بغرض ربحي قابل للتكرار والتوسع، وهذا الوصف لا يحصر المؤسسات الناشئة بأي مجال. يمكن أن تكون مؤسسات تقنية أو مؤسسات في أي مجال أخر، همها الوحيد أن تسعى لايجاد أسلوب للربح يكون قابلا للتكرار والتوسع بشكل كبير. (عابدي محمد السعيد، زنادي زينة، 2021، ص309).

كما عرف المشرع الجزائري المؤسسة الناشئة في المرسوم التنفيدي 20-254الصادر في 15سبتمر 2020، على انها "الشركة المقيمة التي لايتجاوز عمرها ثمان (8) سنوات، موضوع نشاطها انتاج السلع والخدمات، وأن تكون نسبة 50في المائة على الأقل من رأس مالها مملوك من قبل أشخاص طبيعيين او صناديق الاستثمار المعتمد أو من طرف مؤسسات أخرى تحوزعلى علامة مؤسسة ناشئة وأن لايتجاوز عدد عمالها 250عاملا، ولديها فكرة مبتكرة وأن لايتجاوز رقم أعمالها للحد الدي تفرضه اللجنة المختصة والمقدر ب 4 مليار دج". (مرسوم تنفيدي رقم/20/254-2020).

ويعرفها الباحثان إجرائيًا بأنها " مؤسسات شابة في مرحلة البداية والنمو، تنشأ بمجرد بروز فكرة جديدة يمكن تطبيقها على أرض الواقع في بيئة شديدة الغموض تتميز بنسبة كبيرة من المخاطرة".

2: الابداع والابتكار "Innovation" "Creativity"

يتم الخلط أحيانا بين مصطلحي الإبداع "Creativity" والابتكار "Innovation"، فالإبداع

يشير إلى توليد الأفكار ويشير الابتكار إلى المرحلة اللاحقة من تنفيذ الأفكار نحو إجراءات أو ممارسات أو منتجات أفضل. (Anderson, Potočnik, Zhou, 2014, p. 1298).

يتبنى المؤلفون مصطلحات عديدة مثل: "الاختراع"، "الاكتشاف"، "الحداثة" للدلالة على نفس المفهوم وهو "الابتكار"، بحيث يشير الابتكار إلى اكتشاف شيء مجهول أو غير معروف ولكنه موجود مسبقا، أما الاختراع يشير إلى اختراع شيء جديد من الصفر أي لم يكن له وجود من قبل، أما الحداثة فتكون متناقضة نوعا ما مع التقاليد الحالية، فبالرجوع إلى Joseph Shumpeter (1934) فالاكتشاف هو إدراك المورد الجديد بالنسبة للمؤسسة أما الابتكار فهو دمج هذا المورد في السلعة الموجهة للسوق (Durieux, 1997, p. 9).

حيث يعرف Peter. F drucker الابتكار في كتابه "الابتكار والمقاولة" على أنه اداة خاصة للمقاولين التي من خلالها تستغل التغيير كفرصة لعمل تجاري مختلف أو خدمة مختلفة .وهي قادرة على تقديمها باعتبارها التزام ،قادرة على التعلم ، قادرة على الممارسة .يحتاج رجال الأعمال للبحث بشكل هادف عن مصادر الابتكار أو بالأحرى فرص الابتكار الناجح (هشام بروال،جهاد خلوط،ص17). أما (جيل فورد) يرى أن الابتكار هو"تفكير تغييري"، كما يعرفه (شتاين) بأنه " العملية التي ينتج عنها عمل جديد مقبول أو ذو فائدة لدى مجموعة من الناس". (بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، 2019،ص 4).

كما يقصد بالابداع مجموعة من مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي ان وجدت بيئة مناسبة، يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي الى نتائج أصلية ومفيدة للفلرد أو الشركة أو المجتمع أو العالم. (عبد الله حسن مسلم، ص 19).

كما يتجسد الابداع في التوصل الى حل خلاق لمشكلة ما او فكرة جديدة اما الابتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها (لحول سامية ،2008/2007، ص 229).

ويعرف الباحثان إجرائيًا عملية الابداع والابتكار بأن "الابداع هو ميلاد فكرة جديدة والابتكار هو عملية تطوير هذه الفكرة وأمتدادها لتشمل التطبيق العملي بدءا من داخل المؤسسات وحتى وصولها الى الأسواق."

3: الموارد البشرية: Human resources

ان مصطلح الموارد البشرية في الادارة يصعب تحديده بالظبط، فهي في معناها الشامل تعني السكان، وفي معناها الدقيق القوى البشرية العاملة.

هي جميع الناس الذين يعملون في المؤسسة رؤساء ومرووسين الذين تم توظيفهم فيها، لأداء كافة وظائفها وأعمالها في إطار ثقافتها التنظيمية التي تضبط أنماطهم السلوكية، ومجموعة من الخطط والسياسات والاجراءات التي تنظم أداء مهامها وتنفيدها للوظائف من أجل تحقيق أهداف واستراتيجية المؤسسة المستقبلية، ومقابل ذلك تتلقى الموارد البشرية من المؤسسة تعويضات متنوعة من رواتب وأجور ومزايا وظيفية في عملية تبادل المنفعة، فالموارد البشرية تقدم للمؤسسة مساهمات على شكل مؤهلات علمية ،خبرات ،مهارات ،جهد، بغرض تحقيق أهدافها،وتحصل مقابل ذلك على تعويضات مالية ومعنوية. (بسعيد أسامة نبيل،2019/2018،ص34)

ان الموارد البشرية هي أهم عناصر العمل والإنتاج وأهم الموارد في المؤسسة لأنها هي التي تقوم بعملية الإبداع والابتكاروالتصميم ورقابة الجودة والتسويق وإستثماررأسالمال وهي

المسؤولة عن وضع الأهداف والإستراتيجيات، فبدون موارد بشرية جيدة وفعالة لا يمكنها الأداء بكفاءة، إن قوة الموارد البشرية وفعالية أدائها تعني قوة المؤسسة وقدرتها على منافسة المؤسسات الأخرى من أجل البقاء والاستمرار (عمر وصفي عقيلي،2005، ص11)

4: التنمية المستدامة: sustainable developement

مفهوم التنمية المستدامة: لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ إهتماما كبيرا بعد ظهورتقريرلجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم ". (الجودي صاطوري،2016، ص300)

وقد إختلفت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الجانب التي ينظر اليها منه:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل تحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وكذا الحد من الفقر.

وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية، وأما على الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة.

ويعرف الباحثان إجرائيًا التنمية المستدامة عل أنها: التنمية التي تنهض بالمجتمع وتوفر له حياة كريمة، بدون التأثير السلبي على الأجيال القادمة بحيث تضمن لهم حياة امنة ومستقرة.

. مراجعة الدراسات السابقة:

سنعرض في هذا المحور بعض الأوراق البحثية التي تناولت الابتكار، المؤسسات الناشئة والتي تم ربطها في أغلب الأحيان بمتغيرات أخرى قريبة من الدراسة الحالية أو بعيدة عنها والتي مكنتنا من بناء هذا الموضوع وربط هذه المتغيرات مع بعضها البعض في محاولة للخروج بنتائج تساعد مسيري المؤسسات الناشئة وأصحاب المشاريع المبتكرة على تجسيد مشاريعهم بالارتكاز على قاعدة رصينة والدفع بها نحو تحقيق النمو والريادة والتفوق التنافسي.

-دراسة (بسعيد أسامة نبيل ، 2018 -2019) بينت نتائج التحليل الإحصائي لأراء العينة المدروسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة وقوية للمتغيرين المستقلين الإبداع الإداري والمتغير التابع أداء مؤسسةEPE STARR، كما أن الموارد البشرية تتميزبالتفكيرالعالي والكفاءات والتفكيرالإبداعي، وأن السياسات والأساليب الإدارية.كما أن الموارد البشرية تتميزبالأداء العالي والكفاءات والتفكيرالإبداعي، وأن السياسات والأساليب الإدارية المتمثلة في إدارةالمعارف هي الأكثر، وتأثيرا في أداء المؤسسة ،وبالتحديد في بعدي النمو والتعلم والعمليات الداخلية على الترتيب ،وهدا ماينمي الابداع الإداري في المؤسسة،لكن يجب العمل على الاستثمار الأمثل فيها والوصول الى التجسيد الفعلي لادارة الابداع من أجل تحسين الأداء في مؤسسة EPESTARR

- دراسة (بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر ،2016) هدفت هده الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع الابداع والابتكار،كونه موضوعا هاما وبارز في تطوير أفكار هده المشاريع وتنمية قدرتها على التطور والاستمرار الى ان تصبح مشاريع أعمال ناجحة .وتكون لها صفة الاستمرارية والديمومة.حيث خلصت الى العديد من النتائج أهمها أن المشاريع الابتكارية دات أهمية ولها دور كبير في نمو الاقتصاد الوطني ، كما يجب على هده المشاريع من الاستفادة من الأفكار الإبداعية والتطور التكنلوجي واستغلالهم في تحسين إجراءات الإنتاج أوفي تقديم خدمات الإنتاج.بالاظافة الى ضرورة تمتع صاحب هده المشاريع بميزات وخصائص تمكنه من إدارة المشاريع وتطورها وأدائها الدور والهدف الدي أحدثت من أجله . وقد خرجت بتوصيات أهمها تشجيع دوي الأفكار الإبداعية واعطاءهم فرص من خلال الدعم المالي اللازم لها.

-دراسة (Szłapkaa, Stachowiakb, Batzc,Fertsch, 2017, pp. 2203 – 2210) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد محددات الابتكار ومساهمتها في تطوير سلاسل القيمة، حيث تصف نموذجا اصطناعيا مقترحا للابتكار يتضمن مستوى التحليل الابتكاري الذي تمثله الشركات من مختلف الأحجام والصناعات في مختلف أنحاء العالم، يؤدي التحليل إلى استنتاج مفاده أن مستوى ابتكار الشركات البولندية منخفض إلى معتدل أي أنه يحتاج إلى المزيد من الدعم، تدعو الدراسة إلى ضرورة تعزيز الابتكار من خلال التعاون والمهارات وتدفق الكفاءات بين الشركات حيث تسعى جاهدة إلى تطوير منصة لتكنولوجيا المعلومات تدعم المعارف الابتكارية ونقل المصاعب والتحديات واستيعابها.

-دراسة (Vnoučková, 2018, pp. 27-43) التي تبحث في معايير الإبداع والابتكار في المشاريع الناشئة وتنظيم المشاريع الابتكارية، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد مناهج ومقاربات الابتكار في مجال المقاولات المبتكرة باعتبار أن الابتكار والتنمية أحد أهم مصار الميزات التنافسية بالنسبة للمؤسسات، وتطور الورقة معايير النجاح الحالية للشركات الناشئة بناء على البحث النوعي الذي تم إجراؤه مع قادة الشركات الناشئة باستخدام الاستبيان الذي وزع على عينة من الموظفين في بعض من الشركات في الجمهورية التشيكية، توصلت الدراسة إلى أن معايير نجاح الشركات الناشئة هي: استخدام التعليم والتدريب، المعرفة بإدارة المشاريع، الاهتمام الشخصي بتنفيذ المشاريع وكفاءة الحلول المطروحة.

- دراسة (Boyoung.k & Hyojin.K 1& Youngok.J, 2018, pp. 1-15) هي الأخرى تناولت عوامل النجاح الحاسمة لتصميم أعمال مشروع بدأ لتوه حيث فتحت الاتجاهات الأخيرة للشركات الناشئة نوافذ جديدة للفرص أمام الصغار وغير المختصين فتنمو بذلك المؤسسات الناشئة بسرعة في المجتمع الحديث تلبية لاحتياجات المستهلكين من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة، والتي لخصتها في أربعة عوامل اعتمادا على رأي 24 خبيرا 12 منهم من شركات ناشئة تعتمد على التصميم و12 من شركات ناشئة تعتمد على التكنولوجيا وهي: "ريادة الأعمال، الابتكار، التكنولوجيا، الاقتصاديات" توصلت إلى نتائج مهمة مفادها أن تسويق الفكرة الذي يندرج ضمن معيار الابتكار يعدّ من أهم عوامل نجاح تصميم أعمال المؤسسة الناشئة.

-أما دراسة (صافي، 2021، الصفحات 269-301) هدفت هذه الورقة إلى إبراز مساهمة الابتكار في تعزيز القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الناشئة في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة وشدة المنافسة، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، تشير الدراسة إلى أن الحكومات أصبحت ملزمة

بجعل الابتكار كخيار استراتيجي بهدف تعظيم البحث والتطوير في المؤسسات الناشئة وبالتالي تطوير العمليات الابتكارية في مجال الخدمات والإنتاج، تبين من خلال هذه الدراسة أن الابتكار عامل مهم للتطور بالنسبة للمؤسسات الناشئة والأمر يتطلب معرفة العوامل المشجعة عليه، وتوصي بإنشاء شبكة الخدمات المعلوماتية للمؤسسات الناشئة والتي توفر كل المعلومات لأصحاب هذه المؤسسات لتستطيع تحقيق الربح والنمو.

-دراسة (نادية ليتيم، 2022، الصفحات 124-134) تهدف الباحثة من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة مقومات نجاح المؤسسات الناشئة وتحولها إلى مؤسسات لها وزن في عملية التنمية الاقتصادية وذلك باتباع المنهج الوصفي، حيث قسمت مقومات النجاح إلى قسمين وهي المقومات الخاصة بمسيري الشركات الناشئة وتلك الخاصة بتسيير الشركات الناشئة وبعملها، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الابتكار والابداع تعدّ من أهم مقومات النجاح فالصمود أمام المنافسة لا يكون إلا عن طريق الإبداع والتجديد لتقديم منتجات جديدة تختلف عن ما يقدمه المنافسون.

-دراسة (دينواي أنفال عائشة ، زرواط فاطمة الزهراء) هذه الدراسة هدفت الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الدؤسسات الناشئة في الجزائرت المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية مؤخرا التي أصبحت تولي اهتماما كبيرا لدعم المؤسسات الناشئة .توصلت الدراسة الى أن الشركات الناشئة في الجزائر واجهت الكثير من المشاكل والمعوقات هي لاتزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها الشركات الناشئة في بعض الدول المتقدمة ،الا أن الحكومة الجزائرية رسمت مؤخرا نمادج وسنت قوانين تدعم المؤسسات الناشئة للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية بعيدا عن مداخيل البترول

-دراسة (بنوجعفر، شالا، طبوش، 2021، الصفحات 90-107) تهدف الدراسة إلى التعريف بالمؤسسات الناشئة وأهم المفاهيم الخاصة بها وإبراز دورها الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، كما تعرض مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال عربيا للاستفادة منها وأخذ الدروس منها، وتوصلت في الأخير إلى نتائج مهمة من بينها أن الجزائر مازالت تعاني من نقص الأعمال الرائدة حيث أن أغلبها لا يلبي احتياجات السوق ولا يخرج عن مجال التسويق الالكتروني، وتوصي بضرورة تقديم التدريب للشباب المقاول وتقديم التمويل الكافي ودعم إنشاء حاضنات الأعمال.

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة توصلنا إلى الدراسة الحالية التي يتم فيها الربط بين كل من الابتكار والمؤسسات الناشئة في محاولة لتقديم حلول لمسيري هذه المؤسسات ترشدهم وتدفع بهم نحو النمو والتوسع من خلال إلقاء الضوء على أهمية عملية الابداع والابتكار ومساهمتها الفعالة في نجاح المؤسسات الناشئة وتطورها واستدامتها والتوجه نحو زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وهدا كله يتحقق بالارتكاز على المحور الرئيس في عملية الابداع والابتكار وهو المورد البشري الدي يعد أساس الميزة الابتكارية.

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها يمكن صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:

- ✓ باعتبار المؤسسات الناشئة تحاكي التطورات التكنولوجية الحاصلة هذا ما يحتم عليها الإبداع والابتكار أكثر بهدف الوصول إلى الريادة بالارتكاز على المورد البشري.

- ✓ ان مقومات نجاح المؤسسات الناشئة تتمحور بالدرجة الأولى حول تواجد الدافع الريادي والحافز لمدير المؤسسة للتوسع والطموح للنمو.
- ✓ ان استشراف مستقبل المؤسسات الناشئة يقودنا الى وضع تحديات يمكن تحديات يمكن أن تواجهها

الطريقة والإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث إنه أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة الحالية،

ثانياً: عينة الدراسة:

تم اعتماد منهج دراسة حالة الجزائر وهذا لتبني الجزائر رؤية جديدة وإستراتيجية تعتمد على المؤسسات الناشئة تجعلها قوة دفع بديلة لبنية جديدة للاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

1-المورد البشري مطلب أساسي في تفعيل ودعم الابداع والابتكار في المؤسسات الناشئة:

مع مرورالوقت والتطور التكنلوجي الهائل والثورة المعلوماتية الكبيرة تزداد الحاجة للابتكار والابداع وإدراك متطلبات التطور والاستمرارية والبقاء.فالابداع والابتكارحاجة أساسية فرضتها كل هده التغييرات الاقتصادية والاجتماعية اد يلعب الابتكار دورا هاما في بقاء المنظمات ضمن عالم المنافسة المحتدمة بين الدول، كما يساعدها على مواجهة المشكلات وتحديات المستقبل وضمان استدامتها.ولعل من أهم متطلبات تفعيل عملية الابداع والابتكار داخل المؤسسات الناشئة هو:

- توفير الموارد البشرية اللازمة ودات جودة وتفكير إبداعي مفيد يسمح بإنتاج العديد من الأفكار في صالح المؤسسة لأن العقل البشري هو أساس العملية الابتكارية، بالاظافة الى توفير الجو المناسب للتطور والابداع. ودلك بالتركيز على النقاط التالية:(بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، الصفحات،17،07).
- -التوظيف المباشر وتكوين وتدريب الأفراد الدين لديهم كفاءات وقدرات من أجل توجيههم لممارسة أنشطة لها علاقة بالابتكار والابداع.
- -توفير نظم الحوافز المادية والمعنوية الضرورية لتشجيع هؤلاء الأفراد المتميزيين على التطوير والتعليم المستدام
- -تمكين المورد البشري من المشاركة في اتخاد القرارات.
- -بناء ثقافة مؤسسية قوية وإيجابية مشجعة على العمل الجماعي والابتكار.

1-1-أهمية عملية الابتكار في نجاح المؤسسات الناشئة:

تواجه المؤسسات الناشئة العديد من العقبات التي تهدد استمرارية نشاطها، فتجد نفسها بالأخير مجبرة على تبني مبدأ التغيير والتكيف مع التطورات الحاصلة في مجال الإبداع والابتكار لاغتنام الفرص وإيجاد البدائل والحلول فيصبح بذلك الاهتمام بالإبداع والابتكار أمر حتمي لتحسين أداء المؤسسات الناشئة (صافي، 2021، صفحة 286)، فالابتكار مهم للغاية لأنه الطريقة الوحيدة للتميز التنافسي واستمرارية

المؤسسة ترتبط بالممارسة الحالية للابتكار، حيث تتمثل ميزات وفوائد الابتكار حسب موقع THE ITFACTORY في مايلي:

- **الميزة التنافسية:** يوفر الابتكار ميزة تنافسية للمؤسسة الناشئة ويساعدها على أن تصبح رائدة في السوق التي تعمل فيها؛
- **زيادة الكفاءة والإنتاجية:** يسمح الابتكار للمؤسسة بالنمو وفقا للطلب بزيادة الكفاءة والإنتاجية، بعبارة أخرى مع تركيز رجل الأعمال على إيجاد حلول جديدة دائما أو تحسين الحلول الحالية سيجد في النهاية أنه من الأسهل حل المشكلات ومواجهة التحديات بعقل أكثر تنظيما وبالتالي يكون العمل أكثر كفاءة وإنتاجية.
- **المنافسة مع الشركات الكبيرة:** فبمجرد وجود فكرة مبتكرة جديدة في السوق تمثل تهديدا للمؤسسات الكبيرة وتخلق جوا من التوتر في بيئة العمل.

2. مقومات نجاح المؤسسات الناشئة: للمؤسسات الناشئة عدة عوامل تدعم نجاحها إلا أن أبرزها يتمثل في تلك المقومات المتعلقة بمسيري المؤسسات الناشئة، وتلك المتعلقة بتسيير عملها والتي سنذكرها اختصارا كما يلي: (ليتيم نادية، 2022، الصفحات 127–130).

2-1-المقومات المتعلقة بمسيري المؤسسات الناشئة: تتعلق هذه المقومات بالصفات الشخصية لأصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة

- **الخصائص الشخصية لمسيري المؤسسات الناشئة:** وتتمثل في: الحاجة إلى الإنجاز، المخاطرة، المبادرة، الابتكار، تقبل الفشل، التحدي بالاضافة إلى امتلاك مهارات إدارية، اجتماعية، شخصية، ومقاولاتية، بالنسبة للجزائر قد أخفقت سياستها نوعا ما في تنمية المقاول المبدع، المبتكر، الفعال بجيث يفتقر إلى تلك المهارات والكفاءات المتعلقة بالرؤية الاستراتيجية ونمط التسيير وشبكة علاقات الأعمال التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية وغيرها من المهارات.
- **الابتكار الأخضر والمؤسسات الناشئة:** يعدّ الإبداع والابتكار أحد أهم مقومات نجاح المؤسسات الناشئة حيث يتجسد الإبداع في توليد الأفكار التي ينتج عنها الاستغلال التجاري الناجح للأفكار الجديدة، فلا يمكن الصمود أمام المنافسة إلا عن طريق الإبداع والتجديد والأصالة من أجل تقديم منتج جديد مختلف عن ماهو موجود في السوق وكذا يتوافق مع رغبات وأذواق الزبائن.

2-2-المقومات المتعلقة بتسيير المؤسسات الناشئة وبعملها: ترتبط هذه المؤشرات بكيفية تسيير وعمل المؤسسات الناشئة والتي نذكرها في النقاط التالية:

- **تمويل المؤسسات الناشئة:** لطالما كان تمويل المؤسسات الناشئة من أكبر العوائق التي تواجهها، بالنسبة للجزائر فهي توفر صيغ تمويل تقليدية: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلا أن هذه الصيغ لا تتناسب مع المؤسسات الناشئة فرغم إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة سنة 2021 إلا أنه بمثابة حل مؤقت فقط.
- **المرافقة وأجهزة دعم الشركات الناشئة** تأخذ عدة أشكال كالإرشاد، التدريب والمشتلات والحاضنات وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل دعم المؤسسات الناشئة والتي أثبتت نجاعتها في احتضان العديد من المشاريع الناشئة المبتكرة واستمرارية نشاطها لأكثر من ثلاث سنوات.

3-واقع ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر

بالنسبة للجزائر تعتبر المؤسسات الناشئة حديثة العهد ولا تمتلك فيها تجارب كبيرة إلا أنها تسعى جاهدة في السنوات الأخيرة إلى تشجيع ظهور مثل هذه المؤسسات من خلال النصوص القانونية والتشريعات المتعلقة بكيفيات إنشائها إلى غاية حصولها على التمويل الكافي لانطلاقها، كما أنها تحث الشباب على الإبداع والابتكار خصوصا خريجي الجامعات من خلال إنشاء دور للمقاولاتية وحاضنات لتحفيزهم وتنمية الفكر المقاولاتي لديهم،

وفقا لبيانات موقع Startup Ranking بلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 115 مؤسسة لسنة 2022 بعدما كانت 87 مؤسسة ناشئة سنة 2021 و41 مؤسسة سنة 2020 أي أنها في تزايد وهذا ما يثبت نجاح استراتيجية الجزائر في دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الناشئة.

3-1-عوامل نجاح الشركات الناشئة في الجزائر: ان من عوامل نجاح المؤسسات الناجحة في الجزائر هي:

- إنشاء صندوق اشتثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة: يختص الصندوق بدراسة مدى نجاعة المشروع اقتصاديا وأي ابتكار يخلق الثروة. لان الصندوق سيكون شريك وبالتالي ستكون له المرافقة والمتابعة للاستثمار.
- إعفاءات جبائية تصل الى 05 سنوات
- تسهيلات لتمويل نشاط المؤسسات الناشئة من حيث القروض البنكية في فترة قصيرة.
- تحسين مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بانشاء وتكوين هده المؤسسات وتسهيل الحصول على العقار لهدا الغرض. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،2019)

3-2-مستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر

ان استشراف مستقبل المؤسسات الناشئة يقودنا الى وضع تحديات يمكن أن تواجهها ويمكن تلخيصها:

- **كيفية اختيار التوقيت المناسب لانشاء الشركة**: لكي تكون فكرة الشركة ناجحة يجب:
-تحديد الفئة المستهدفة من المجتمع
-تحديد الأهداف الواجب تحقيقها
-تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد.
-دراسة السوق التي تنشط فيه الشركة الناشئة من حيث المنافسين واستغلال الفرص البديلة وتجنب التهديدات المحتملة.
- **أثر التطورالتكنولوجي والابتكار على أداء المؤسسات الناشئة**

ان التطور التكنلوجي والابتكار يفتح مجالا واسعا أمام الشركات الناشئة التي تستعمل التقنيات التكنلوجية ستعتمد بشكل كبير على أنشطة تطوير منتجاتها التكنلوجية مما يعمل على تحسين أدائها ويكسبها ميزة تنافسية قوية في السوق.

- **مقاربة رأس المال المخاطر**: يقوم صندوق تمويل المؤسسات الناشئة بالاستثمار في رأس مال المؤسسة دون ضمانات. بتغيير الشكل القانوني. وادراج شريك جديد تم الاتفاق على الحصص

من خلال مقاربة تشاركية حيث تكون حصة الصندوق أقل من 50في المئى لتمكين صاحب المؤسسة للتسيير ويتحمل الصندوق كافة المخاطر في حالة فشل المشروع.

- **دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة:** تقوم حاضنات الأعمال بمرافقة المؤسسات الناشئة من خلال توفير الخبرة وبرامج المرافقة وأيضا التطبيق في واقع العمل، كما يجب توفير نظام بيئي واستراتيجية لرقمنة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

الاستنتاجات والتوصيات:

لما كان هدف الدراسة الحالية هو تقديم أهم المفاهيم الأساسية حول الإبداع والابتكار ودوره في ترقيةوتطوير واستدامة المؤسسات الناشئة، من أجل مشاريع أعمال ناجحة ومستدامة بالتركيز على المورد البشري واسقاطها على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر. فإن الباحثان قد قاما بعرض عينة من الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الابتكار وعلاقته بنجاح المؤسسات الناشئة وتنميتها بالإضافة إلى التطرق إلى واقع ومستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث كشفت النتائج عن:

- وجود تأثير مباشروفعال لعملية الابداع والابتكار بشكل مباشر وفعال في تطوير واستدامة المؤسسات الناشئة بالارتكاز على العنصر البشري كمطلب أساسي في عملية الابتكار والابداع.
- تطوير الموارد البشرية يعتبر من أهم معايير نجاح المؤسسات الناشئة وذلك باستخدام التعليم والتدريب وتنمية المعارف وتوفير البيئة التنظيمية المناسبة للاستفادة من قدراته الإبداعية. كما أن من اهم مقومات نجاح المؤسسات الناشئة بالدرجة الأولى هي الصفات الشخصية لمسيري المؤسسات الناشئة، الابتكار الأخضر ثم تليها المقومات المتعلقة بسير المؤسسات الناشئة وبعملها.
- تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وترقية الإقتصاد الوطني
- نمو وتطور المؤسسات الناشئة في الجزائر مرهون بالتوقيت المناسب، الفكرة في حد داتها، وكدا التمويل.

وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج ومناقشتها، يوصي الباحثان بالتركيز على النقاط التالية:

- العمل على تثمين الإبتكـارات ونتائج البحث العلمي وتوفير برامج تدريب وتكوين لأصحاب المشاريع المبتكرة.
- ضرورة رقمنة مختاف القطاعات الاقتصادية من أجل حصر الاحتياجات الحالية والمستقبلية
- ضرورة التنسيق بين صندوق تمويل المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال.

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

1) الجودي صاطوري ،2016،التنمية المستدامة في الجزائر (الواقع والتحديات)،مجلة الباحث،العدد(16)،299-311.
2) بسعيد أسامة نبيل (2019/2018)،دور المورد البشـري في تحسين أداء المؤسسـة الاقتصاديـة (مدخل الابداع الإداري)،دراسـة ميدانيـة لبعض المؤسسـات الاقتصـادية بتلمسـان،أطروحـة مقدمـة لنيل شهـادة دكتـوراه في علوم التسييـر ،تخصص استراتيجـية المؤسسـة وإدارة الموارد البشرية،المركز الجامعي عين تموشنت.

3) بنوجعفر، شالا، طبوش . (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات –مع الاشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(1)، 90-107.
4) بلقاسم منهوم. (2020). تقنية رأس المال المخاطر كأحد مقومات نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة شركةSofinance أنموذجا. مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، 87-104.
5) بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، 2019، آليات تدعيم وتنمية الابتكار والابداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة اقتصاد المال والأعمالJFBE 3(2)،1-22.
6) دينـاوي أنفال عائشة، زرواط فاطمة الزهراء،2020، المؤسسات الناشئة قاطرةالجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وأليات الدعم"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)،326-340.
7) عبد الله حسن مسلم،2015، الابداع والابتكار الإداري في التنظيم والتنسيق. الطبعة الأولى، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع.
8) عابدي محمد السعيد، زنادي زينة،2021، ترقيةأنشطة الابتكار في عينة منالمؤسسات الناشئة في الشرق الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية،5(2)،306-325.
9) عبد القادر صافي. (2021). مساهمة الابتكار في تطوير وترقية المؤسسة الناشئة. *مجلة المدبر*، *8*(1)، 269-301.
10) عمر وصفي عقيلي،2005، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعدإستراتيجي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر.
11) لحول سامية(2008/2007)، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم شعبة تسيير المؤسسة.جامعة باتنة.
12) مرسوم تنفيذي رقم 254/20. المؤرخ في 2020/09/15.المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "و"مشروع مبتكر"و "حاضنة أعمال"وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها .الجريدة الرسمية ،العدد55 ،الصادر بتاريخ 2020/09/21.
13) نادية ليتيم. (2022). المؤسسات الناشئة: دراسة في مقومات النجاح. مجلة قضايا معرفية، 2(2)، 124-134.
14) هشام بروال، جهاد خلوط،2017، التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،20(3)،11-24.

المراجع باللغة الأجنبية:

15) Anderson, Potočnik, Zhou. (2014). “ Innovation and Creativity in Organizations:A State-of-the-Science Review, Prospective Commentary, and Guiding Framework. ” Journal of Management, 40(5), 1297-1333. Doi:10.1177/0149206314527128
16) Boyoung.k & Hyojin.K 1& Youngok.J. (2018). “Critical Success Factors of a Design Startup Business. ” journal of sustainability, 10(9), 1-15. Doi: 10.3390/su10092981

17) Chevalier, G. (2017). C'est quoi une startup ? Consulté le : 09 janvier2023, sur LE SHIFT: http://le-shift.co/c-est-quoi-une-startup-definition-difference-entreprise/

18) Durieux, F. (1997). "Management de l'Innovation : une approche Evolutionniste. " Université Paris-Dauphine, science de gestion, Paris

19) . Durieux, F. (1997). "Management de l'Innovation : une approche Evolutionniste. " Université Paris-Dauphine, science de gestion, Paris.

20) Startup Ranking.(2022). « Discover, rank and prospect startups worldwide". Retrieved from. https://www.startupranking.com

21) Pereira, S. (n.d.). The ITFactory. Retrieved from Startup Knowledge Base: https://www.the-itfactory.com/startup-knowledgebase/fr/article/importance-of-innovation/

22) Szłapkaa, Stachowiakb, Batzc,Fertsch. (2017). The level of innovation in SMEs, the determinants of innovation and their contribution to development of value chains. 27th International Conference on Flexible Automation and Intelligent Manufacturing (pp. 2203 – 2210). Modena, Italy: Procedia Manufacturing.

23) Vnoučková, L. (2018). Criteria of Innovativeness and Creativity in Start-Ups and Innovative Entrepreneurship. QUALITY INNOVATION PROSPERITY, 22(1), 27-43. Doi:10.12776/QIP.V22I1.1040

المؤسسات الناشئة بالجزائر –واقع وآفاق-

Start ups in Algeria reality and prospects

طالبة دكتوراه. زيغد رحمة/ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/ الجزائر
أ. د. مقيمح صبري/ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/ الجزائر
Phd Student.Zighed Rahma/ University of 20 Aout 1955 Skikda / Algeria
Proffesor Dr..Mekimah Sabri/ University of 20 Aout 1955 Skikda / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر في ظل أهم المبادرات التي تسعى إليها السلطات العمومية، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار الوصول للبنى التحتية، وهو ما أدى إلى أحداث ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة. كما تعمل على تنمية المشاريع الجديدة والمساعدة على ترجمة الأفكار على أرض الواقع لما تقدمه من تسهيلات لازمة لكي تصبح قادرة على الاستمرار وتحقيق غايات اقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة بالجزائر تعتبر من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، كونها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير العديد من فرص العمل للشباب البطال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة-واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر-آفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of start ups in Algeria in light of the most important initiatives sought by the public authorities، by providing various services such as access to infrastructure، which led to positive events on the local economy of developed countries. It also works to develop new projects and help translate ideas into reality because of the necessary facilities it provides in order to be able to continue and achieve economic goals، as it relied on the descriptive and analytical approach in order to collect data.

The study concluded that the start-ups in Algeria are considered one of the most highlighted topics in the Algerian business environment recently، as they contribute to the development of the national economy and provide many job opportunities for unemployed youth.

Key words : Start up، reality of stat ups in Algeria، prospects for start ups in Algeria.

مقدمة:

نظرا للتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة خاصة في المجال الاقتصادي، أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة ومتنوعة ومتميزة تتيح للشركات فرص النمو والتطور، وقد بدأ الاهتمام بإنشاء الشركات يتزايد يوما بعد يوم وذلك إدراكا لأهمية دورها في الاقتصاد الوطني.

وتعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا للثروة وخلق مناصب شغل ونتيجة للتطورات التي شهدتها عولمة الاقتصاد خضعت هذه الأخيرة لاهتمام خاص من قبل السلطات الرسمية أو الهيئات الأكاديمية، فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع إلى مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وكذا امتصاصها للبطالة والمساهمة في التشغيل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.الا أن هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى فان هذا النوع من المؤسسات يواجه العديد من الصعوبات حتى في الدول المتقدمة نتيجة للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادة ما تكون عالية المخاطرة.

تكمن أهمية البحث في أنها تحاول تسليط الضوء على المؤسسات الناشئة في الجزائر، لأنها من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، فهي تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات ناشئة، كما أن هذه الأخيرة تلعب دور فعال في الاقتصاد العالمي وحتى المحلي سواء من جانب توفير مناصب عمل للشباب أو من جانب دعم الاقتصاد والمؤسسات الكبرى.

وعلى اثر ذلك فإننا نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، مع توضيح واقع وآفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر.

وسنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة.

المحور الثاني: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر.

أولًا: الاطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة

1.مفهوم المؤسسات الناشئة:

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة كونها تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع (مفروم، 2020، صفحة 343)، فهي مؤسسة حديثة النشأة نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة (بورنان و صولي، 2020، صفحة 4) كما أنها تتميز بأنها مؤسسة حديثة العهد ذات خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة أو إغلاق

أبوابها والخسارة، أو أنها تعتمد على التكنولوجيا كونها تقوم بأعمال تجارية قائمة على أفكار رائدة وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية (بسويح و اخرون، 2021، الصفحات 405-406)

2. خصائص المؤسسات الناشئة:

المؤسسات الناشئة عبارة عن منشات مصغرة، صغيرة ومتوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها بشكل نقاط قوتها وتشكل الأخرى نقاط ضعفها كمايلي (بوعوينة سليمة بختي، 2020، صفحة 537):

أ.نقاط القوة:

-**توازن هيكل النشاط الإنتاجي**: نظرا لما تعانيه معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها.

-**دعم الشركات الكبيرة:** وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاطات الشركات الكبرى.

-**توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة**: تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة.

-**استثمار المدخرات المحلية الصغيرة**: من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.

-**المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات:** تتمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي.

-**نشر القيم الصناعيـــة الايجابيـــة:** تســـاهم في نشـــر القيم الصناعية الايجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقسيم العمل.

ب.نقاط الضعف:

نذكر من بينها:

-عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع؛

-صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي وقلة الضمانات؛

-لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها؛

-محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة إستراتيجية العمل.

3.أهمية المؤسسات الناشئة:

أكد الكثير من المهتمين بشأن الاقتصادي على الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاد العالمي وحتى المحلي سواء من جانب توفير مناصب عمل للشباب أو من جانب دعم الاقتصاد والمؤسسات الكبرى ويمكن إبراز أهمية المؤسسات الناشئة في النقاط التالية (خواتي، 2017، صفحة 63):

--توفير فرص عمل كبير للشباب خاصة في ظل انخفاض معدلات التوظيف؛

-تنمية وتطوير قدرات الأفراد خاصة وأنهم يتميزون بقدرات هائلة تمكنهم بلعب أدوار مختلفة ومتميزة داخل المؤسسة الناشئة؛

-المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه والرفع من تنافسيته؛

-مستقبل للمؤسسات الكبرى كون أن المؤسسات الناشئة تغذي النمو الاقتصادي وتسمح للابتكار بالنمو؛ ومن الصعب تجاهل تأثير قوة المؤسسات الناشئة على الاقتصاد.

4.آليات تمويل المؤسسات الناشئة:

توجد عدة آليات لتمويل المؤسسات الناشئة أهمها مايلي:

-**التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:** أي تقديم ثروة عينية أو نقدية على سبيل التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحث عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية (المغربي، 2016، صفحة 10)، فينظر إليه من زاويتين هما التجارة والمالية فالتمويل التجاري يشكل كل حالة تتم فيها مبادلة سلعة أو منفعة سلعة بثمن مؤجل، أما التمويل المالي فلا يتضمن التعامل مع السلعة أو خدماتها وإنما يترتب عليه النقد الحال لقاء نقد اجل، ويتم من خلال أساليب المضاربة والمشاركة (المكاوى، 2009، صفحة 18).

-**التمويل عن طريق مؤسسات غير مصرفية:** أي تمتاز هذه المؤسسات بأنها تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل عكس البنوك التجارية، والتي تركز على القروض قصيرة الأجل آخذة بعين الاعتبار الضمانات الكافية والربح للمشروعات المختلفة، وقد تكون المؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو على شكل منظمات دولية غير حكومية، وقد يأخذ التمويل عدة صور كتقديم الحوافز ومزايا مثل الإعانات النقدية التي تكون على شكل نبالغ مالية من أجل تغطية جزء من تكاليف الاستثمار، وإعانات عينية كتقديم أراضي دون مقابل وبأسعار تشجيعية ومنح إعفاءات جبائية وشبه جبائية وجمركية، بالإضافة إلى ذلك أيضا تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات، وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد (عثامنية و بلعابد، 2020، صفحة 362).

5.الصعوبات التي تواجه المؤسسة الناشئة:

تواجه المؤسسة الناشئة عدة صعوبات وعراقيل تتمثل أهمها في (بختي و بوعوينة، 2020، صفحة 538):

-الصعوبات الإدارية والمتعلقة خصوصا بإجراءات التأسيس؛

-الصعوبات التسويقية وهذا راجع لانخفاض الإمكانيات المادية؛

-الصعوبات الفنية وهذا راجع بسبب اعتماد هذه المؤسسات على خبرات أصحابها ومالكيها فقط، دون الحصول على الكفاءات البشرية المتخصصة ذات التكاليف؛

-الصعوبات التمويلية والتي تعتبر أهم المعوقات التي تعترض نمو هذه المؤسسات وتهدد بقائها؛

ثانيًا: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر

1.واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر بالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الالكتروني فهي مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني، مؤسسة واد كنيس وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات تم إطلاقه سنة 2006 وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (شريفة، 2018، صفحة 427)

وعلى الرغم من وجود العديد من المبادرات في إنشاء المؤسسات الناشئة إلا أنه لا توجد تجربة رائدة كما أن معظم المؤسسات الناشئة الموجودة تنشط في مجال التسويق الالكتروني، ما هي إلا عبارة عن مجرد تجارب سابقة في العالم.

1.1.مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة حديث خاصة بعد تراجع أسعار البترول ومحاولة الاتجاه نحو سياسة التنويع الاقتصادي المبنية أساسا على المؤسسة، كما أن كيفية خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل والاتجاه نحو الابتكار، تشجيع خلق المؤسسات الناشئة يعتمد بشكل عام على عوامل مرتبطة بجوانب الاقتصاد الكلي (نظام حوكمة، بيئة الأعمال المواتية، التمويل الكافي) وجزئية كافية (المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة) (ميموني و واخرون، 2020، صفحة 410).

2.1.النظام التعليمي والكفاءات في الجزائر:

إن تحويل الأفكار إلى مشاريع إبداعية ومؤسسات ناشئة يعتمد على توفر كفاءات سواء تكنولوجية أو إدارية، وهذا ما يرتبط أساسا بوجود نظام تعليمي منفتح على متطلبات سوق العمل، الابتكار مرتبط أساسا بعملية تثمين الكفاءات الموجودة وتوفر كفاءات يحتاجها السوق، إن الجامعة تعتبر المصدر الأساسي لنشر المعارف التكنولوجية والعملية وإنتاج الكفاءات العملية والإدارية، فالجامعة الجزائرية منذ مدة طويلة انتهجت توجه اجتماعي بعيدا عن دورها المحوري المرتبط بحاجيات السوق والاندماج الاقتصادي، كما أن مجمل الأبحاث التي تقام في الجامعة غير مرتبطة بالواقع الاقتصادي، فالجزائر تعاني من ضعف هياكل البحث، الانتاجات العلمية، عدد الباحثين إلى أن التكوينات التي تتوفر عليها الجامعة الجزائرية غير متلائمة مع حاجيات ومتطلبات سوق العمل، أما من ناحية التكوين فإن الجامعة الجزائرية تأخرت في إدماج المقاولاتية كعنصر أساسي ومهم في عملية التكوين (ميموني و واخرون، 2020، صفحة 411).

3.1.حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر:

بالرغم من ظهور حاضنات الأعمال يعود إلى نصف قرن من الزمن إلا أنه لم يكن لها أي حضور في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة، بالإضافة إلى محدوديتها، فمنذ 2009 لم يتم إطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة " حديقة تقنية" كما أنها تعاني من النقائص خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي (مدينة

سيدي عبد الله)، وبعدها عن المناطق الحضرية بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج، فقد تفرعت عنها ثلاث فروع في كل من: عنابة، وهران، ورقلة (فوزي، 2014، صفحة 207).

وفي إطار برنامج الجزائر الالكترونية تم إطلاق إستراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث تم إنشاء عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله في 2009 وحاضنة التكنولوجيا بوهران في 2012 وحاضنة جامعة باتنة في 2013، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في تقديم الدعم الكامل للمشاريع الابداعية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء المؤسسات الناشئة، وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمؤسسات التابعة لها، كما تعتبر حاضنة جامعة المسيلة تجربة رائدة منذ سنة 2018 ، وحسب مدير جامعة المسيلة البروفيسور كمال بداري فإن حاضنة الأعمال فضاء لمرافقة الطلبة حاملي المشاريع القابلة للتجسيد على الواقع، حيث سيتم التكفل بكل الأعباء المتعلقة بتسيير الحاضنة من طرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتنمية التكنولوجية (ميموني و واخرون، 2020، صفحة 412).

2.آفاق المؤسسات الناشئة بالجزائر:

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم المؤسسات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسة حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد، والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، كما أن بوادر هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة أوكلت لها مهام وضع خارطة طريق تصب في تشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم من ناحية التمويل البيئة القانونية لمثل هذا النوع من المؤسسات.

ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها (بوضياف، 2020، صفحة 86):

-وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها، سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأس مال المخاطر؛

-إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية؛

-مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار؛

-وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات، بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي " شبة كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات؛

-إنشاء مدينة المؤسسات الناشئة، التي ستكون بمركز تكنولوجي متعدد الخدمات، بجاذبية عالية، ما يسمح بعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار.

خاتمة:

تعتبر المؤسسة الناشئة مؤسسة هشة تبنى على الابتكار في مختلف المجالات من طرف مقاولين قد لا تكون لهم الخبرة الكافية، لذا فهي تحتاج إلى المرافقة والمساعدة، كما أنها تحتل أهمية كبيرة في أي اقتصاد متطور أو نامي، فهي تقوم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لتميزها بمجموعة من الخصائص جعلتها تنفرد على غيرها من المؤسسات الكبيرة مثل سهولة تأسيسها، وقلة رأسمالها.

وتعد تجربة الجزائر في تطبيق المؤسسات الناشئة تجربة حديثة خاصة للعراقيل التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة في الجانب المؤسساتي، فالسلطات العمومية تقدم العديد من الحلول البناءة التي كانت بمثابة مجموعة من الإجراءات المطروحة في سبيل دعم هذه المؤسسات بدون غض النظر من التحديات التي واجهتها، وذلك من خلال خلق جو مناسب لتكوين هاته المؤسسات التي تعول عليها الدولة بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعالا في اقتصاد البلاد وخلق فرص عمل للشباب، ومحاولة تحسين أدائها.

قائمة المراجع:

1.المغربي، م .ا .(2016). .التمويل والاستثمار .عمان :دار الجنان للنشر والتوزيع.

المكاوى، م .م .(2009) .أسس التمويل المصـــرفي الاسلامـــــــي بين المخاطـــــرة والسيطرة . مصـــــر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

2.بختي، ع.، & بوعوينة، س .(2020) .المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات .مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 12العدد ..4

3..بسويح، م.، & اخرون .(2021) .واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر .حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 7العدد .3.

4.بورنان، م.، & صولي، ع .(2020) .الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة .مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 12العدد .1.

5.بوضياف، ع .ا .(2020) .مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 4، العدد .1.

6.بوعوينة سليمة بختي، ع .(2020) .المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة واقع وتحديات .المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد .4

7.خواتي، ل .(2017) .المقاولاتية وروح الابداع في المؤسسة .المجلة المغاربية للمقاولاتية والادارة ، المجلد .3

8.شريفة، ب .(2018) .دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة :دراسة حالة .مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد ..2

9.عثامنية، ا.، & بلعابد، م .(2020) .المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم . حوليات جامعة باشر في العلوم الاقتصادية ، المجلد 7العدد .3.

10.فوزي، ع .ا .(2014) .اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير التفعيل :رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري .المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال .

11.مفروم، ب .(2020) .المؤسسات الناشئة في الجزائر -الواقع والمأمول .-مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 7العدد .3.

12..ميموني، ي.، & واخرون .(2020) .واقع وافاق المؤسسات الناشئة في الجزائر .مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 7، العدد .3.

دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة

Supporting start-ups in Algeria: a strong will for a wealth-generating economy

د. سارة بوضياف/ جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر
ط.د أنفال بوضياف/ المركز الجامعي تبازة/الجزائر
د. سارة بوحميدي / المدرسة العليا للتجارة / الجزائر
Dr. Sarah Boudiaf/ Mohamed Kheidar University of Biskra/ Algeria
Prof. Dr. Anfal Boudiaf / University Center Tabsa / Algeria
Dr. Sarah Bouhamidi / graduate school of business/ Algeria

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الورقة البحثية الحاملة لعنوان دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر – إرادة قوية من اجل اقتصاد مولد للثروة مسلطة الضوء على الشركات الناشئة العاملة في الاقطاع الاقتصادي الجزائري، لتبرز مكانة وأهمية هذه المؤسسات في الرفع من الاقتصاد الوطني ومساهمتها في التنمية، مع الإشارة الى المعوقات التي تعرقل نشاط هذه الشركات أو التي تؤدي بها الى الفشل في نهاية الأمر .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، الإقطاع الاقتصادي، المبادراتية.

Abstract:

This researchpapertitledSupportingEmergingEnterprises in Algeria - A Strong Will for a Wealth-Generating Economy sheds light on the emergingcompanies operating in the Algerian economicsector, highlighting the status and importance of these institutions in raising the national economy and their contribution to development, withreference to the obstacles thathinder The activity of thesecompanies or that lead them to failure in the end

Keywords: Emerging institutions, economic feudalism, entrepreneurship.

مقدمة:

تعتبر المشاريع الناشئة هي التوجه الجديد في تحقيق التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان إذ أصبحت رافداحقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية،كزيادة مستوى معدلات الاستثمار،و تعبئة المدخرات،و على الرغم من الدورالفعال لها، إلا أنها تواجه العديد منالصعوبات والمخاطر التي تحد من فعاليتها، لذلك ارتبط نجاحها بتحليل كافة العوامل المحيطة ووضع خطة تبين الفرصالمتاحة وتشخص المخاطر التي تتعرض لها لفهم سلوكها والحد من تأثيرها السلبي،وهذا يتجسد في إعداد مخططالأعمال بين المشاريع الاقتصادية، وبهذا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تدعيم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

أولا: تعريف المؤسسات الناشئة:

لقد بدأ استخدام مصطلح start-up بعد الحري العالمية الثانية مباشرة، وذلك بعد ظهور شركات رأس المال، وهذا ما يدل على الظهور القديم للمؤسسات أو الشركات الناشئة أما لخصوص تعريفها فحسب القانون الإنجليزي تعرف المؤسسة الناشئة على أنها مشروع صغير بدأ للتو فهي كلمة تتكون من جزئين start وهو ما يشير الى فكرة الانطلاق و upما يشير لفكرة النمو القوي، وحسب أحد المنظرين لهذا المفهوم في كتابه the Lean, start up تعرف المؤسسة الناشئة بأنها كيان بشري صممت لخلق منتج جديد في ظل حالة عدم تأكد جديدة، وحسب القانون الفرنسي la rousse عرفت المؤسسة الناشئة بأنها: " شركة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى غالى نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطور ومربحة وتمتلك الإمكانيات لتحقيق معدل نمو مرتفع " (بيازيد، 2022، صفحة 61)، وبالرغم من هذه التعاريف إلى أنه يمكن أن تختلف التعاريف والمفاهيم من بلد إلى آخر حسب عمر نشاط المؤسسة تحدده وفق مرسومها التنفيذي.

أما المشرع الجزائري فتطرق الى المؤسسات الناشئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادربتاريخ 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء" لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ".وتطرقت المادة الحادية عشر الى جملة من الشروط التي بموجبها تمنح علامة مؤسسة ناشئة بنصها وهو ما سنتطرق له في العنصر الرابع لاحقا.

ثانيا: أنواع المؤسسات الناشئة:

تكثر التصنيفات المتعلقة بأنواع الشركات الناشئة، إلا أن(Blank, 2011) يرى أنها تتضمن من الأنواع الآتية:

1- الشركات الناشئة المرتبطة بنمط الحياة:

هي أن تكون الشركة مرتبطة بشغف منشئها، ومتعلقة بنمط حياته الذي يحبه؛ فإن كان يمارس أعمالا ذات مهارات عاليةفي البرمجة مثلا، ويعتبر ذلك هوايته ويرى نفسه في هذا العمل؛ فإنه يستطيع أن يطور ذلك عبر شركة ناشئة تتناسب مع مهاراته وميولهوهو أدعى للإبداع والنجاح.

2- الشركات الصغيرة الناشئة:

تهدف مثل هذه الشركات إلى توفير مصدر دخل للأسرة وإيجاد كسب يعمل على إعالة القائمين عليها، وتعد هذه الشركات هي الأكثر انتشارا في الدول، وتمتاز بتنوع أعمالها وتماسها مع مجالات حياة الناس اليومية من أعمال حدادة ونجارة وسباكة وغير ذلكمن المهن، وهي توفر وظائف عديدة للمجتمع المحيط.

3- الشركات الناشئة القابلة للتطوير:

ويطمح مؤسسو هذه الشركات إلى جعلها نواة لشركات كبرى متطورة ريادية مستقبلا؛ لذا فإنهم لا ينظرون إلى الكسب اليومي لكنهم يتطلعون إلى تطوير أعمالهم عن طريق جذب استثمارات من مستثمرين مخاطرين مع موظفين مبدعين للتطوير والإبداع،كما تتطلب الشركات الناشئة القابلة للتطوير البحث عن نموذج أعمال قابل للتكرار وقابل للتطوير، وتميل الشركات الناشئة القابلة للتطور إلى التكتل مع بعضها في مجموعات الابتكار، فهي تشكل نسبة صغيرة من الأنواع الستة الناشئة، ولكن بسبب العوائد الضخمة، تجذب رؤوس الأموال المخاطرة، يجدر القول أن هذا النمط من المؤسسات يعدم مؤسسات مؤقتة مصممة للبحث عن نموذج أعمال قابل للتطوير والتكرار.

4- الشركات الناشئة القابلة للشراء:

عادة ما يكون الدافع من تأسيس هذه الشركات الرغبة بتطبيق فكرة إبداعية ما ومن ثم بيعها للحصول على الربح السريع،فهي تجارة بفكرة حيث يجرى تطبيقها على أرض الواقع ومن ثم عرضها للبيع لشركات كبرى أو مستثمرين، وقد يساعد في ذلكالابتكار نفسه خاصة مع الكلفة المنخفضة له، ولقد عمدتالشركات الكبرى إلى شراء الأفكار الإبداعية التي تنتجها الشركاتالصغرى خاصة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي.

5- الشركات الكبيرة الناشئة: الابتكار أو التبخر:

يمتاز هذا النوع من الشركات بحجم أعماله الكبير حيث تمتلك الشركات الكبرى دورات حياة محدودة، ويتوقف عملية البناءعلى الحفاظ على الابتكار، وتقديم منتجات جديدة متغيرة حول منتجاتها الأساسية، ثمة متغيرات في السوق قد تدفع الشركة إلىالتطور المستمر مثل أذواق العملاء، والتقنيات الجديدة، والتشريعات، والمنافسين الجدد، وما إلى ذلك، وهذا يحتم عليها إنشاء منتجاتجديدة تمامًا يتم بيعهاللعملاء الجدد في أسواق جديدة، وقد تقوم الشركات الكبيرة بالاستحواذ على شركات مبتكرة.

6- الشركات الاجتماعية الناشئة:

يهدف أصحاب هذه المشاريع إلى إحداث فرق في الجانب الاجتماعي بحيث يسهم المشروع بتحقيق بعض الأهدافالمجتمعية سواء بتشغيل عدد من المتعطلين أو القيام بخدمات ذات أهمية للمواطنين، وبالتأكيد فإن الهدف الاجتماعي لا يعني عدمالربحية بقدر ما هو إعطاء أولوية للجانب الاجتماعي.وأصحاب المشاريع الاجتماعية ليسوا أقل طموحًا أو شغوفين ولكن هدفهم هو جعل العالم مكانًا أفضل، وليس أخذ حصةفي السوق أو خلق ثروة للمؤسسين، وقد يتم تنظيمها كمؤسسة غير ربحية أو هادفة للربح أو مختلطة.

ثالثا: الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية:

المؤسسات الناشئة تتميز بقدرتها على خدمة عدد أكبر من العملاء بسهولة نسبيا، فمثلا لو كانت المؤسسة تخدم ألف عميل في خدمة تقنية على الانترنت فإنها تستطيع التوسع لخدمة عدة آلاف بإضافات بسيطة على التكلفة التشغيلية تتمثل في موظف أو اثنين إضافيين في خدمة عملاء مثلا، ثم توسعة القدرة الاستيعابية للخوادم، هذه التكاليف تعتبر بسيطة نسبيا للتوسع مما يجعل قدرة هذه المؤسسات أعلى على التوسع والانتشار.

بينما التقليدية كالمطاعم مثلا له قدرة استيعابية لا يستطيع أن يتعداها بدون تكاليف تأسيسية جديدة، فلو افترضنا أن أحد المطاعم يستطيع خدمة ألف عميل باليوم، فإذا أردنا زيادة العدد الى ألفين مثلا، فعلينا تأسيس مطبخ جديد بمعداته، ثم توسعة صالة الجلوس بديكوراتها لاستيعاب عدد أكبر، ثم زيادة فريق العمل لخدمة الزبائن، هذه التكاليف الإضافية تشابه تقريبا حجم التكلفة التأسيسية، لذا التوسع هنا مكلف من جميع النواحي ويعتبر صعبا نسبيا (ناجم، 2020، صفحة 38)، وبالعودة إلى المؤسسات الناشئة نجد أن نموذج العمل يمكن تكراره عادة في مناطق جغرافية جديدة، فمثلا تستطيع المؤسسة الناشئة أن تعرض خدماتها في منطقة جديدة بتكاليف قليلة نسبيا، فالحل التقني تم تطويره وتجربته والتأكد من نجاحه وفريق العمل الأساسي معظمه موجود، لذا فالتوسع هذه المؤسسات إلى مناطق جغرافية جديدة يعتبر سهلا نسبيا.

ولو قارناها بالمؤسسات التقليدية سنجد مشكلة التوسع واضحة بشكل كبير، فلو كان لديك فندق مثلا فعليك إيجاد موقع مناسب فب منطقة جغرافية جديدة، تعمل على بنائه وتصميم ديكوره ثم شراء المعدات والأجهزة الازمة، بعدها تحضير وتدريب فريق العمل، كل هذه تعتبر تكاليف عالية للتوسع تماثل تكاليف القسم الأول.

رابعا: المؤسسة الناشئة بالجزائر :

تضمن المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15سبتمبر 2020 إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال".وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة. وتتكون اللجنة التي يرأسها الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة ممثلينعن قطاعات وزارية, وهي المالية، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد و المواصلات،الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، الرقمنة والانتقال الطاقوي. ويعين اعضاء اللجنة من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة بناء على اقتراحات الوزاراتالوصية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديدوبحسب المرسوم, يمكن للجنة التي تجتمع مرتين على الأقل في الشهر ,أنتستعين بكل شخصأو هيئة يمكن ان يساعدها في أشغالها. ويمكن للجنة أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها, الذي يعد جدولالاعمال ويحدد تاريخ الاجتماعات.

وتتداول اللجنة لغرض منح العلامات والى جانب دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح العلامة، ولا تصح هذه المداولات إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل, على أن لا يتعدى أجل الرد على الطلبات المودعة 30 يوما. وفيما يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة حسب ذات المرسوم التنفيذي رقم، 254 - 20المؤرخ في 15سبتمبر 2020 فهي:

- المؤسسة الناشئة لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات, ويشترط أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- ويتوجب ان لا يتجاوز رقم الاعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية, وانيكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة."
- إلى جانب ذلك يتوجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية و على أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.
- وتمنح علامة " مؤسسة ناشئة " للمؤسسة لمدة 4سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

كما يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" تقديم طلب عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة, يكون مرفقا بنسخ عن السجل التجاري، بطاقة التعريفالجبائي والاحصائي ونسخة من القانون الاساسي للشركة الى جانب شهادتي الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء ونسخ عن الكشوف المالية للسنة الجاريةومخطط اعمال المؤسسة بالتفصيل, بالإضافة البالمؤهلات العلمية والتقنية وخبرة مستخدمي المؤسسة.

خامسا: أهم الإجراءات المتخذة من أجل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر :

تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دعم عجلة التنمية وتعزيز الألة الإنتاجية المحلية، وقد أبدت الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة، اهتماما كبيرا في دعم الشباب الباحث على خلق مؤساساته الناشئة.

فقد باتت السلطات العليا في البلاد تعتقد أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بـ " المؤسسات الناشئة الجزائرية التي أصبحت حقيقة "، وحسب الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة السيد ياسين مهدي وليد فانه يتوقع ارتفاع عدد المؤسسات لأزيد من 12000 شركة مع بداية 2023.

هذا وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن اتخاذ عدة قرارات لتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها انشاء صندوق استثماري لدعمها، وتتمثل هذه القرارات في: (جمعة و هداهدية، 2021، الصفحات 43-44)

- انشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجز الزاوية لتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- وضع الاطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات انشاء هذه الكيانات. علاوة على عملية اعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي الى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT) الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تحويل قطب الإمتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة سونطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى " دنيا بارك "، الى وزارة المؤسساتالصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها لمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، وورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، باتنة، قبل توسيع هذا المسعى الى كامل التراب الوطني؛
- أخيرا، ومن أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ استراتيجيو تطوير المؤسسات الناشئة، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، بسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

الخاتمة:

يعتبر نجاح المؤسسات الناشئة من نجاح الاقتصاد الوطني للدولة، غير أن هذا يتطلب الاهتمام والدعم والتشجيع من طرف الدولة، وذلك من خلال تخصيص هيئات تتكفل بتمويل تلك المؤسسات. ومنخلال هذه الدراسة تم تقييم واقع دعم وتشجيع المؤسسات الناشئة في الجزائر، حيث انطلقت الدراسة منالإشكالية: ما هو واقع تدعيم المؤسسات الناشئة في الجزائر؟ ووصولا الى فهم ضرورة وأهمية المؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصاديات الوطنية وحتمية دعمها من قبل الدولة الجزائرية وذلك من خلال مساهمتها في تزويد الأسواق بمنتجات جديدة من الممكن ان تساهم في إحلال الواردات الوطنية كما تساهم في تنمية الصادرات وتحسين المستوى الاقتصادي.

قائمة المراجع:

1) زكريا جمعة، و عماد هداهدية. (2021). *دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة*. مجلة المؤسسات ودراسات التنمية. المجلد07. العدد08.

2) زينب ناجم. (2020). *استحداث طرق تمويل إسلامية لانعاش المؤسسات الناشئة في الدول العربية*. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية. المجلد07. العدد02.

3) كمال بيازيد. (2022). *أهمية ومعوقات المؤسسات الناشئة (قراءة في تقرير الشركات الناشئة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالأردن)*. مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية. المركز الجامعي آفلو. المجلد04. العدد01.

4) Steve Blank .(2011) .*Why Governments Don't Get Startups* . https://steveblank.com/2011/09/01/why-governmentsdon%E2%80%99tgetstartups/#:~:text=Six%20Types%20of%20Startups%20%E2%80%93%20Pick,large%20company%2C%20and%20social%20entrepreneur.

دور حاضنات أعمال الجامعات في خلق المؤسسات الناشئة

Le rôle des incubateurs universitaires dans la création des Start-up

د. مزياني أمين /جامعة الجزائر 3/ الجزائر

Dr. Meziani Amine/ université Alger 3/ Algerie

ملخص الدراسة:

تواجه المؤسسات الجزائرية اليوم تحديات كبيرة ومفروض عليها إتخاذ قرارات جذرية وصعبة خصوصا أنها توجد في عالم يتميز بسرعة التغييرات وشدة المنافسة، عالم قائم تبعا لخريطة سياسية إقتصادية تكنولوجية وسوقية جديدة تحتاج لمن يحسن قراءتها والتكيف معها، وهو تعامل باتت فعاليته مرهونة لحد كبير بالقدرة التنافسية للمؤسسات، ويعتبر الابتكار أحد أهم الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من مسايرة المحيط وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال تزويد السوق بالمنتجات الجديدة ذات القيمة المضافة، والتي هي تناج أنشطة البحث والتطوير، ولأجل ذلك وجدت الجامعات في حاضنات الأعمال داخلها سبيلا للتوفيق بين الحاجة للتعليم الأكاديمي والمطالب المتزايدة لمتطلبات سوق العمل والميدان التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الناشئة.

Résumé:

Aujourd'hui, les entreprises algériennes sont confrontées à de grands défis et sont amenées à prendre des décisions radicales et difficiles, d'autant plus qu'elles existent dans un monde caractérisé par des changements rapides et une concurrence intense. L'innovation est considérée comme l'une des stratégies les plus importantes qui permettent à l'institution de suivre le rythme de l'environnement et améliorer sa compétitivité, en fournissant au marché de nouveaux produits à valeur ajoutée, qui sont les produits des activités de recherche et de développement Domaine du travail et de la technologie.

Mots clés : innovation, incubateur des entreperises, petites et moyennes entreprises, les Start-up.

مقدمـة:

يتمثل الدور الرئيسي للحاضنة في تعزيز ظهور وتطوير المؤسسات الناشئة. هذا هو مبدأ الحاصنات بصفة: المشاركة في نجاح المشاريع المبتكرة ذات الإمكانات العالية، مع الحد من مخاطر الفشل. و تزويد رواد الأعمال بالدعم لنموهم.

يتواصل حاملي المشاريع مع حاضنات الاعمال بهدف الاستفادة من امكانياتها وخبراتها، والذين ستكون لهم القدرة على الاستفادة من الدعم الحقيقي من رواد الأعمال أو الشركات وخبراء التمويل. وتستفيد المشاريع المحتضنة أيضًا من توفير أماكن العمل بأسعار مخفضة. ولكن أيضًا وقبل كل شيء مزيد من المصداقية مع الممولين والمستثمرين. لذلك فإن اختيار الحضانة يعني تعظيم فرص النجاح والتطور السريع.

مشكلة الدراسة:

تعتبر كل من فكرة المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من الأفكار الفتية في بيئة الأعمال الجزائرية، حيث شهد اطلاق وتطوير ما يعرف بالمؤسسات الناشئة تأخراً بيراً، كما أن حاضنات الأعمال لا تزال تواجه عدد من العوائق وهذا ما أدى في غالب الأحيان إلى فشل الكثير من المشاريع والأعمال الناشئة.

وهتدف هذه الدراسة إلى معالجة الموضوع من خلال الاجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور حاضنات الأعمال لجامعية في اطلاق ودعم المؤسسات الناشئة ؟

ولذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ هل حاضنات الأعمال الجامعية لها دور فعال في خلق المؤسسات الناشئة ؟
- ✓ هل المؤسسات الناشئة التي تم انشائها في جاضنات الاعمال ناجحة ؟

أهمية الدراسـة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال في الاقتصاد العالمي الحديث، حاضنة الأعمال هي واحدة من أحدث الأدوات لإنشاء وتعزيز الشركات الناشئة الناجحة، لذا نسعى الى توضيح بعض المفاهيم الأساسية مع ابراز دور حاضنات الاعمال في مرافة المؤسسات الناشئة.

أولا: مصطلحات الدراسـة:

1. الاختراع:

يشير الاختراع الى التوصل الى فكرة جديدة كليا ترتبط عادة بالتكنولوجيا، وتؤثر على المؤسسات المجتمعية.

ان الاختراع قد يتجسد في فكرة أو رسم لآلة أو منتج، أو عملية أو نظام جديدة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن تصبح سلعة أو خدمة يمكن تسويقها، فتلك إحدى خصائص الابتكار، وبشكل أكثر تحديدا فإن عملية الابتكار تضيف عندنا بعدا اقتصاديا الى جانب البعد التقني، وبشكل مبسط فإن الاختراع هو الحل التقني لمشكلة ما.

2. **الإبداع:**

قدرة عقلية تظهر على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة، وهذه القدرة الابداعية من الممكن تنميتها وتطويرها حسب قدرات وامكانيات الأفراد والجماعات والمنظمات، وهو عملية ذات مراحل متعددة ينتج عنها فكرة أو عمل جديد يتميز لأكبر قدر من الطلاقة والأصالة والحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته، ويتميز بالقدرة على التركيز لفترات طويلة في مجال الاهتمام والقدرة على تكوين ترابطات واكتشافات وعلاقات جديدة.

3. **التحسين:**

هو ادخال تغييرات وتحسينات صغيرة كانت أو كبيرة على المنتجات أو العمليات البسيطة بحيث تصبح أكثر كفاءة وتنوعا وملائمة في الاستخدام بما يتماشى مع الوضع الحالي، وهو يعتبر آخر عملية تتم في الابتكار.

4. **البحث والتطوير:**

ويقصد بوظيفة البحث والتطوير كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها الى فنون فنية، في صور أساليب أو طرق انتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية، تباشر هذه النشاطات في مخابر الجامعات أو مخابر البحث التطبيقي، وفي المؤسسات الصناعية دون اعتبار خاص لحجمها.

حيث لم تعد وظيفة البحث والتطوير حكرا على المؤسسات الكبيرة، بل أصبحنا نشهد نشوء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والمؤسسات الناشئة مجددة تعتمد على التكنولوجيا كرأس مال أساسي فيها، وهي ما يطلق عليها مؤسسات الجيل الثالث. ولما كان من الضروري التأكيد على تنمية العقلية العربية الأخلاقية القادرة على مواجهة التحديات التي قد تحدث، فقد قدم الباحثون الحاليين نموذجًا متكاملًا يهتم بالمنظومة الأخلاقية وتطور ملامحها وتحدياتها في مجتمعاتنا العربية.

5. **الإبتكار:**

الابتكار وهو الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار. وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية و/أو الجوهرية في التفكير، وفي الإنتاج أو المنتجات، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل.

شكل رقم (1): علاقة الابتكار بالمصطلحات الأخرى

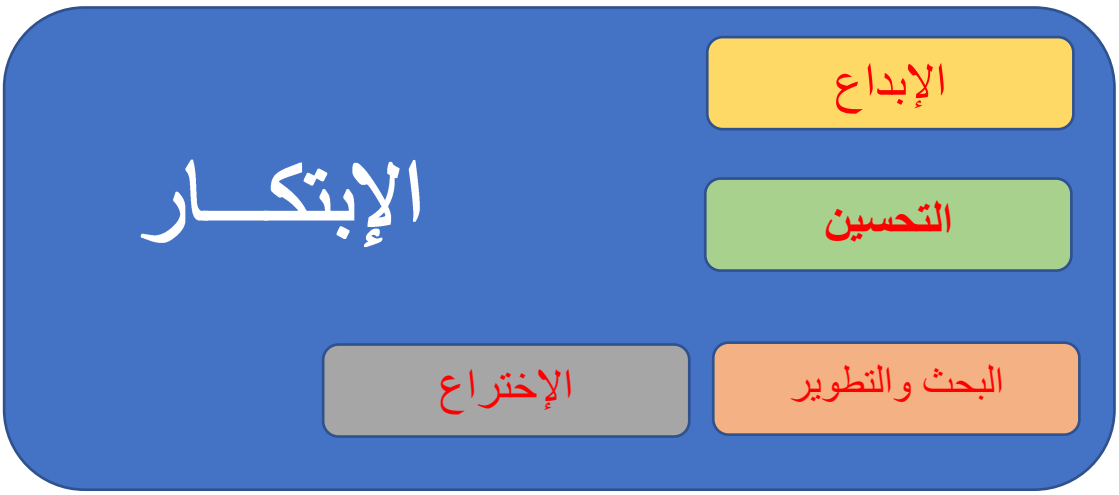

ثانياً: حاضنات الأعمال الجامعية:

تعريف حاضنة الأعمال:

تعريف الاسكوا: إن حاضنات الأعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي في طور الإنشاء واستنادا إلى إحدى منظماتها الاسكوا عرفت حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بالرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة مصغرة بهدف تحقيق أعباء مرحلة الانطلاق.

تعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA حاضنات الأعمال بأنها: هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين، الخبرات، الأماكن، الدعم المالي، لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.

مسرع الأعمال:

هي مجموعات من رجال الأعمال الخبراء الذين يقومون بتقديم خدمات، مساحات مكتبية، توجيهات، إرشادات، خدمات إدارية، معارف، وخبرات للشركات الناشئة على حسب الاحتياج لمساعدتهم على النجاح في المراحل الأولى من حياة مشاريعهم، برامج ذات مدة زمنية محددة، تهدف إلى مساعدة المؤسسات الريادية الناشئة على زيادة فرص النجاح في المراحل المبكرة في حياتها.

خصائص حاضنات الأعمل:

- مكان عمل يضم خدمات مشتركة وخدمات استشارية وموقع للتفاعل ومشاركة الخبرة بين المؤسسات.
- عملية اختيار دقيقة للمشاريع الداخلة إلى الحاضنة ومتطلبات مقبولة .
- فريق إداري صغير بقدرات هامة لتأمين وتشخيص مبكر لأي مخاطر، ومعالجة سريعة تؤمنها مجموعة واسعة من شبكة العالقات للحاضنة معا المهنيين وأصحاب الاختصاص والمؤسسات التمويلية والتسويقية.
- إيجاد خطة لتخرج الأعمال بعد ثالث أو أربع سنوات من الإقامة في الحاضنة.
- تأمين وتسهيل الاتصالات وفتح مجال الحصول على المعلومات الجديدة مما يساعد على التطوير المؤسسة.

حاضنات الأعمال الجامعية:

حاضنات الأعمال الجامعية عبارة عن منظومة متكاملة من التسهيلات والآليات والبرامج والأنشطة والخدمات والاستشارات، التي توفرها الجامعات للاستفادة منها من قبل الأفراد والمؤسسات وأصحاب المشاريع والطلبة، لممارسة إبداعاتهم وإقامة مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة وكيفية إدارتها وتنميتها وتطويرها.

أنواع حاضنات الأعمال:

- حاضنات الأعمال التكنولوجية.
- حاضنات الأعمال الشاملة.
- حاضنات الأعمال الافتراضية.
- حاضنات الأعمال الطبية.
- حاضنات الاعمال ذات هدف خاص (إنسائي، خيري ,,, الخ)

أهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

- تنمية الابتكار والابداع,
- المساعدة في التحول الإيجابي للاقتصاد,
- توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج؛ توفر المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة الناشئة؛
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة
- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمشروعات الناشئة؛
- تربط المشروعات الناشئة والمبكرة بالقاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛
- تؤهل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود،
- تساعد المؤسسات الصغيرة والمشروعات الناشئة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس؛
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني
- تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة

الشكل رقم (02): يبين أهمية حاضنات الأعمال

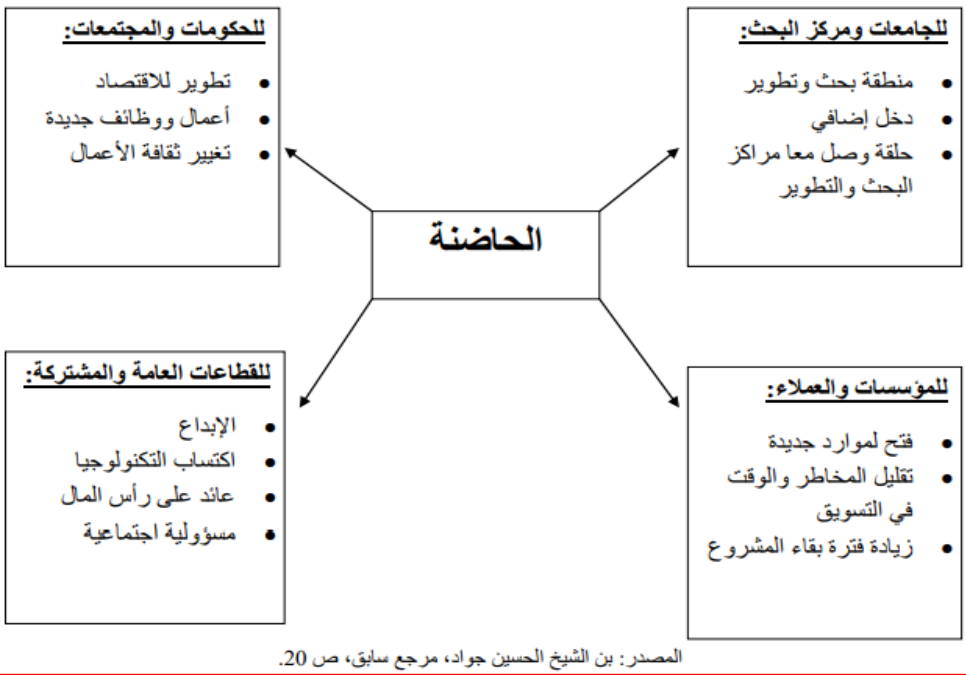

المصدر: بن الشيخ الحسين جواد، مرجع سابق، ص 20.

مراحل احتضان المؤسسات الناشئة

- **مرحلة ما قبل الاحتضان:**

تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذل قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لابد من اجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييـم الابـداع: من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية. وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق، ووضع نموذج أعمال، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: منهم المستهلكين المستهدفين؟، ما هي قنوات التوزيع؟، من ينشئ ويمول المشروع؟، واعداد مخطط الأعمال: يكون باتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية. والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الادارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الادارية...)، كما سبق الإشارة إليه فليس من الضروري أن يكون المقاول ذو درجة أكاديمية.

- **مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة:**

تستمر هذه المرحلة من مرحلة البدء في تنفيذ فكرة المشروع وإلى غاية بلوغ مرحلة النضج والتوسع (من سنة إلى ثلاث سنوات)، وتعمل الحاضنة خلال هاته المرحلة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل على رائد الأعمال تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف، فبعد تعاقد المقاول مع الحاضنة وانضمامه إليها يمكنه الاستفادة من البنى التحتية (مكاتب، ومرافق) التي توفرها الحاضنة بأسعار معقولة، وعموما تختلف الخدمات المقدمة خلال هذه المرحلة باختلاف طبيعة الحاضنة، وكذلك طبيعة المشروع، كما تعمل الحاضنة على حشد الموارد المالية من خلال جمع التبرعات والتمويل الجماعي، بهدف توفير التمويل اللازم لتنفيذ الفكرة، كما يتم الاشراف والتوجيه خلال مراحل تنفيذ المشروع، وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة من قبل ادارة الحاضنة، كما سيستمر التدريب خلال هاته المرحلة أيضا. وكل الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة من شأنها أن تساعد الشركة الناشئة على تحقيق معدلات نمو عالية.

- **مرحلة ما بعد الاحتضان أو مرحلة التخرج من الحاضنة:**

وهى المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، بعد تحقيق الأهداف المرجوة وتوسع نشاط الشركة الناشئة ونموها، وبروزها في عالم الأعمال كفكرة خلاقة، ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة بعد العمل على تدويلها، وتسويقها الكترونيا، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد الشركة أو مستوى التوظيف، بدلا من وقت البرنامج. وبالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة، إلا أن ذلك لا يعني انقطاعه عن الحاضنة بشكل تام، بل يمكنه الاستمرار في الاستفادة خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد التخر ج.

الخاتمة

هدفت هذه الورقة البحثية لتحري دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم واطلاق المشاريع الناشئة، بالإشارة إلى حالة الجزائر.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
تتمثل المهمة الأساسية للحاضنة جامعية او عامة في دعم رواد الأعمال في إنشاء وتطوير شركتهم الناشئة. الدعم المقدم يدور حول عدة محاور رأهمها:

- **الخبرة والتوجيه:** إن النصح من قبل الخبراء هو بالتأكيد جوهر الحاضنة، على أي حال هذه هي الرؤية. يشمل الدعم الذي نقدمه للشركات الناشئة المراقبة المنتظمة للنشاط والتطوير ، لتسريع بدء البراعم الشابة وتجاوز المراحل الأولى بسهولة أكبر.
  - البحث عن العملاء الأوائل
  - توقيع العقود الأولى
  - التسويق والتواصل
  - الانتقال من النموذج الأولي أو MVP إلى المنتج الأول
  - الدعم القانوني والمحاسبي
- **الشبكات والعلاقات:** تكمن القوة الحقيقية لحاضنة الشركات الناشئة في الاستفادة من شبكة مهنية بالغة الأهمية والشهـرة في قطـــاع ريادة الأعمال والابتكار. ميزتان ستوفرهما للشركات الناشئة المحتضنة.
  - التمويل
  - التنمية الاقتصادية والتجارية
  - تسريع بدء التشغيل
  - الوصول إلى المعامل البحثية العامة أو الخاصة
  - التواصل مع الخبراء
  - تواصل مع مخابر البحث
  - توفير مكتب قانوني
  - اتصل بمزود الخدمة

- **توفير أماكن العمل:** يمكن لقادة المشاريع المحتضنة الوصول إلى المباني بأسعار مغرية ، ويمكن الوصول إليها أكثر من استئجار مكتب تقليدي. اعتمادًا على الحاضنات ، يمكن أن تكون مساحة عمل مشتركة لتشجيع المساعدة المتبادلة أو مكاتب مخصصة لتعزيز محاكاة الفريق.
- **الوسائل اللوجستية:** بالإضافة إلى توفير أماكن عمل لأصحاب المشاريع، يتمثل دور الحاضنة أيضًا في توفير:
  - غرف الإجتماعات
  - معدات تكنولوجيا المعلومات
  - وسائل الاستقبال
  - استلام البريد والطرود

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

- حسين. رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 02، 2003.
- بلعيدي. عبد الله و مقلاتي. عاشور، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينهما"، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد السادس، 2016.
- فوزي. عبد الرزاق، اشكالية حاضنـــات الأعمـــال بين التطويـــر التفعيـــل: رؤية مستقبلية حـــال حاضنات الأعمـــال في الاقتصـــاد الجزائـــري"، بحث منشور في كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، 2014.
- بوالشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups :دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 2، 2018.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة الإستراتيجية؛ إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- نجم عبود نجم، ادارة الابتكار، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية, جمهورية مصر العربية, 2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Lesáková.L, (2012), "The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up", Acta Polytechnica Hungarica.
- https://www.quai-alpha.com/quel-est-le-role-dun-incubateur/#:~:text=Le%20r%C3%B4le%20premier%20d'un,limitant%20les%20risques%20d'%C3%A9checs. Quel est le role des incubateur, visité 17-12-2022.
- D.Puthod, C.Thévenard, La théorie de l’avantage concurrentiel fondé sur les ressources, édition, France, 2004.
- Emanuel Métais, Stratégie et ressources de l’entreprise, édition maxima paris, 2002.

دور الحدائق التكنولوجية الجامعية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة -تجارب دولية رائدة مع إشارة خاصة للجزائر –

The role of university technology parks in supporting innovation in emerging entrepreneurship: Pioneering international experiences, with special reference to Algeria

ط د. قتال سارة/ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة/ الجزائر

PhD student.GATTAL Sarra/ Echahid Cheikh Larbi Tebessi University -Tebessa/ Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مدى مساهمة الحدائق التكنولوجية الجامعية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة، وبناء الوعي لدى الشباب بأهمية استثمار قدراتهم في بناء مستقبلهم ضمن تيار فكري وعملي تدعمه الدولة ومختلف الآليات التي تستحدثها لهذا الغرض، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وخلصت الدراسة الى أن الحدائق التكنولوجية الجامعية التي عرفت رواجا في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، تقوم بدور حيوي في تنمية مختلف القطاعات خاصة قطاع المؤسسات الناشئة، وساعدت على أن تزيد من قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية، في حين أن الحاضنات التكنولوجية الجزائرية ساهمت في توفير تسهيلات ومساعدات للمؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا التي عرفت نجاحا رغم كون بيئة الأعمال الجزائرية مازالت عذراء مما جعلها تجمع بين الكثير من الثقافات وهذا ما يجعل المفكرين في إنشاء مؤسسات يواجهون عامل التخبط في الأفكار بحيث ترتفع نسب المخاطرة وتزيد التكاليف وهذا له تأثير مباشر على جولات التمويل.

الكلمات المفتاحية: ابتكار، ريادة الأعمال، مؤسسات ناشئة، حدائق تكنولوجية.

Abstract:

This study aims to determine the extent to which university technology parks contribute to supporting innovation in emerging entrepreneurship, and to build awareness among young people of the importance of investing their capabilities in building their future, within an intellectual and practical stream supported by the state and the various mechanisms it creates for this purpose, based on the descriptive and analytical approaches. The study concluded that the university technology parks, which were popular in most of the developed and developing countries of the world, play a vital role in the development of various sectors, especially the emerging enterprises sector, and helped to increase their competitiveness in the local and international market, while the Algerian technology incubators contributed to providing Facilities and assistance for technology-based start-up enterprises, which have known success despite the fact that the Algerian business environment is still virgin, which made it combine many cultures, and this is what makes thinkers in establishing institutions face the factor of confusion in ideas so that risk rates rise and costs increase, and this has a direct impact on rounds financing.

KeyWords: Innovation, Entrepreneurship, Startups, Technoparks.

مقدمـة:

خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ولا سيما في أعقاب أزمة النفط العالمية، أدركت العديد من الدول أهمية الابتكار كعنصر حاسم في القدرة التنافسية في مختلف القطاعات، لذلك عملت أغلب الدول والحكومات على تطوير سياسات تكنولوجية للتشجيع على الابتكار لخلق منتجات جديدة وتعزيز جهود القطاع الخاص في الابتكار، ولاسيما من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير وقد شملت هذه الإجراءات وسائل تكنولوجية عالية والمساعدة في تسجيل حقوق الملكية وبراءات الاختراع، حيث أظهرت الدراسات وجود علاقة بارزة بين عملية الابتكار وبين الاستثمار في البحث والتطوير ، كما أن أغلب المنتجات والعمليات الجديدة كانت نتيجة مشاركة العديد من المؤسسات في مسعى مشترك منها، ونتيجة ذلك عمدت الكثير من الحكومات الدول الى توفير الموارد التي يتم توجيهها لتحفيز ظهور مثل هذه التجمعات التكنولوجية والروابط بين المؤسسات والجامعات، ونشر المعرفة، وتعتبر الحدائق التكنولوجيا من أهم نواتج هذه السياسات الجديدة.

فبالرغم من إمكانية انشاء الحدائق التكنولوجية في معظم الدول إلا أن بعضها الآخر لا تملك البنية التحتية اللازمة لذلك، في حين تعتمد سياسات الدعم التي تطبقها الحكومات بشكل أساسي على مدى قدرة الحدائق التكنولوجية على المساهمة في تطوير ريادة الأعمال، والمشاركة بشكل أعم في تعزيز ثقافة الابتكار، حيث يمكن أن تعتبر سياسات الحدائق والحاضنات التكنولوجية من أنسب أدوات سياسات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم.

اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة نحو تخفيف الحواجز أمام الوصول إلى ريادة الأعمال من خلال سن القوانين والتشريعات التي تسمح بالتفاعل وتطوير المنتج أو الخدمة أو الابتكار التنظيمي، مع متطلبات التنمية على المستوى المحلي والدولي، والعمل على خلق حاضنات الأعمال التكنولوجية التي توفر بنية تحتية تكنولوجية تسهل عملية الاتصال وتبادل والمعلومات، وتعمل على تحقيق مزيج متناغم بين المؤهلات، الابتكار، التكنولوجيا، والمعرفة، والتمكين من إدارة وتنظيم المشاريع الناشئة وتسويق التكنولوجيا، وتسمح لرواد الأعمال الجدد من تطوير أفكارهم ونضوج مشاريعهم. وإنتاج الأفكار والمفاهيم والمنتجات والخدمات، وهذا من شأنه أن يعمل على تعزيز الاستجابة لتقلبات السوق والمستهلكين والشركات الشابة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **"الى أي مدى ساهمت الحدائق التكنولوجية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة في التجارب المدروسة؟ وفي الجزائر "**

فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تبني مشاريع الحدائق التكنولوجية من قبل الجامعات ومراكز البحث والتطوير في بعض الدول ساهم مساهمة فعالة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- تمثل حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية فعالة لدعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الحدائق التكنولوجية في الجامعات العالمية، ومدى الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال لنقلها الى الجامعات الجزائرية، لتعزيز دور الجامعات ومراكز البحث والتطوير في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة الى محاولة التعرف على التجربة الجزائرية الفتية في استحداث حاضنات الأعمال التكنولوجية لدعم الابتكار في المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا؛

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه الحدائق التكنولوجية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة على مستوى اقتصاديات الدول.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، باعتبارها أنسب المناهج في هذه الدراسة، من خلال الاعتماد على الدراسات التي تناولت موضوع الحدائق التكنولوجية التي تأسست في الجامعات ومراكز البحث والتطوير.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحدائق التكنولوجية والابتكار في ريادة الأعمال للمؤسسات الناشئة

تعد الحدائق التكنولوجية مكونا رئيسيا لاقتصاد المعرفة اليوم، ففي البداية تم تصورها في الخمسينيات من القرن الماضي كمشاريع تطوير عقاري، بحلول التسعينات بدأت الحدائق في التحول من توظيف شركات التكنولوجيا الراسخة الى دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة، حققت الحدائق التكنولوجية تمايزا داخل هذه المجموعة من خلال الوعد بالمشاركة مع الباحثين الجامعيين والوصول الى البنية التحتية المؤسسية، يتمثل التحدي الذي يواجه مجمعات الأبحاث الجامعية في القرن الحادي والعشرين في دمج مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأنشطة أصحاب رؤوس الأموال وتخصيص الملكية الفكرية، ورجال الأعمال والعلماء والجامعات، والمشاركون في البحوث الأساسية والتطبيقية والمهندسون، ومطورو المنتجات وقوى التسويق والمبيعات في نظام بيئي للأعمال يخلق باستمرار النمو والفرص .

1. مفهوم الحدائق التكنولوجية:

ظهر مفهوم الحدائق التكنلوجية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في خمسينيات القرض الماضي، ومع مرور الوقت جذب هذا المفهوم الانتباه من جميع دول العالم، وبالأخص الدول الأوروبية، ويعد الغرض الرئيسي من الحدائق التكنولوجية هو بناء مجتمع معلومات قائم على توجيه الموارد البشرية المؤهلة في البحث والتطوير لزيادة الرفاهية من خلال منتجات جديدة وعالية الجودة ، ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين عرفت الحدائق التكنولوجية رواجا حول العالم، ويختلف الغرض من انشاءها من دولة الى أخرى، حيث يعتبر زيادة حدة المنافسة وانخفاض التوظيف في القناعات التقليدية واهتمام الدول المتزايد بالتنمية الاقتصادية وتسارع التطورات التكنولوجية أهم هذه الأغراض.

اجتذب مفهوم الحدائق التكنولوجية الكثير من الاهتمام خلال العقد الماضي، سواء باعتباره وصفا لظاهرة متزايدة الأهمية، وكأساس للتدخل العام الفعال في اقتصاديات الدول النامية، وذلك كونها تعمل على جمع الأنشطة البحثية، وتسهيل تبادل الخبرات والتعاون بين مختلف المؤسسات التي تعمل فيها، وتقديم الدعم التكنولوجي وكذا دعم المهارات التنافسية لهذه المؤسسات، التي تعتمد في عملها على الابتكار والتقنيات الحديثة، وتساهم في تنظيم الفعاليات التعليمية والتدريبية للأعمال الناشئة (التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010، صفحة 76).

كان ظهور الحدائق التكنولوجية، في الأصل في الولايات المتحدة، ثم في أوروبا والآن في بقية العالم. وكان ظهورها يعد بالكثير من حيث النمو والتوظيف الذي تم تحقيقه من خلال تزويد الشركات الجديدة عالية التقنية بموقع مثالي. يتجمع رواد الأعمال فيه بمحيط لطيف جنبا ًإلى جنب مع جامعة أو مركز أبحاث، حيث يمكنهم تحويل أفكارهم إلى ابتكارات.

للحدائق التكنولوجية عدة تسميات فهناك من يطلق عليها مصطلح المتنزهات التقنية (Technology Park) أو حديقة البحوث (Research Park)، أو مدينة تقنية (Techno polis)، أو دائرة تقنية (Technology Precinct)، أو حدائق تقنية (Technopole)، أو حاضنات تكنولوجية (جامعة الملك عبد العزيز ، 2005، صفحة 15)، كما تم اعتماد عدة تعاريف للحدائق التكنولوجية من قبل عدد من الهيئات رسمية وأهمها ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): تعريف الحدائق التكنولوجية

الهيئة	الاختصار	التعريف
المنظمة العالمية لحدائق التكنولوجيا International Association of Scince Parks	**IASP**	الحديقة التكنولوجية هي منظمة يديرها مهنيون متخصصون هدفهم الرئيسي هو زيادة ثروة المجتمع، من خلال نشر ثقافة الابتكار والابداع، ووضع فرص للمنافسة بين الأعمال المرتبطة بها والمؤسسات القائمة على تطور المعرفة.
هيئة حدائق العلم والتكنولوجيا بالمملكة المتحدة United Kingdom Science Parks Associaton	**UKSPA**	الحديقة التكنولوجية هي عبارة عن مبادرة لدعم الأعمال، هدفها تشجيع ودعم الشركات المبتدئة، واحتضان الأعمال التكنولوجية والابتكار، وإمكانية النمو السريع من خلال تقديم البنية التحتية والخدمات الداعمة.
منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي	**OECD**	الحدائق التكنولوجية هي روابط بين منشآت صناعية وبحثية وخدمية واستشارية، تعتمد على بعضها البعض وموصولة بالسوق وتكون مربوطة بحلقات امداد تخلق قيمة مضافة.

المصدر: (شحاتة و وآخرون ، 2017، الصفحات 500-503)

ومن خلال التعارف السابقة يمكن القول إن الحدائق التكنولوجية تعمل على زيادة رخاء المجتمع وتطوره التكنولوجي، من خلال تعزيز ثقافة الابتكار بالمساعدة في انشاء ونمو المؤسسات القائمة

على الابتكار، تعمل الحدائق التكنلوجية على تحقيق تنمية مستدامة من خلال العمل على خلق مناصب عمل، وتشجيع الإنتاج المحلي، كما تعتبر وسيلة فعالة لنقل المعارف بين الأوساط الأكاديمية وريادي الأعمال، بالإضافة الى أنها تعتبر أداة فاعلة تعمل على تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة القائمة تعلى التكنولوجيا.

2. خصائص الحدائق التكنولوجية:

تختلف خصـائص الحدائق التكنلوجيـة من مجتمع الى آخر، الا أن أهم خصائصها يمكن ايجازها فيما يلي:

أ. **العنقودية (Clustering):** تنشأ هذه الظاهرة نتيجة انجذاب المؤسسات التكنولوجية ذات نفس الخصائص الى التجمع معا لتكوين تحالف قوي مع بعضها نظرا لتقاسمها سوقا مشتركة، ونظرا لكون التجمع ينشأ حول المؤسسات البحثية والأكاديمية، لتكون قريبة من مصادر البحوث (شحاتة و وآخرون ، 2017، صفحة 506)؛

ب. **التفاعلية:** تعمل الحدائق التكنولوجية على أن تكون اتصالات رسمية وتفاعلا إيجابيا مع مراكز البحث والجامعات، التي تعتبر مصدرا للإنتاج العلمي القابل للتطبيق، وحلولا لمختلف العوائق التي قد تواجهها المؤسسات في السوق (Dierdonck & Others, 1991, p. 03)؛

ج. **الجاذبية (Attractive):** تعمل الحدائق التكنولوجية على أن تكون لديها كامل الجاذبية اللازمة لاستقطاب المؤسسات والمشاريع الجديدة والمصانع متوسطة وعالية التقنية، لجذب الاستمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها (الكيال ، 2005، صفحة 10)؛

د. **وجود إدارة متخصصة في نقل التكنولوجيا:** يتعين على الحدائق التكنولوجية أن تمتلك إدارة متخصصة في نقل التكنولوجيا والمهارات المختلفة، في مختلف المجالات، والتي تعد استراتيجيات وبرامج لتنمية الاقتصادية، وأن تتمتع الإدارة بموظفين لديهم القدرة والصلاحية لاتخاذ مختلف أنواع القرارات ويكسبون احترام جميع الأطراف لما يمثلونه كحلقة وصل بين الحديقة والمؤسسات ذات العلاقة بها (Echols & Meredith , 1998, pp. 775-776).

3. أهداف الحدائق التكنولوجية

تساهم الحدائق التكنولوجية في أنشاء وتنمية المؤسسات والمؤسسات الناشئة، وتساعد الباحثين والمبتكرين على تحويل أفكارهم الريادية ولانتقال بها الى من المرحلة التجريبية الى مرحلة الإنتاج، وتوسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، عن طريق توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات لتطوير أفكارهم، وهنا تتأسس المؤسسات الناشئة من الجامعات ويمكن أن تستمر في انتاج البحوث، أو براءات الاختراع التي تملكها الجامعة أو أعضاء هيئة التدريس (مقيح و خالدي، 2020، صفحة 139)، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (1): أهداف الحدائق التكنولوجية

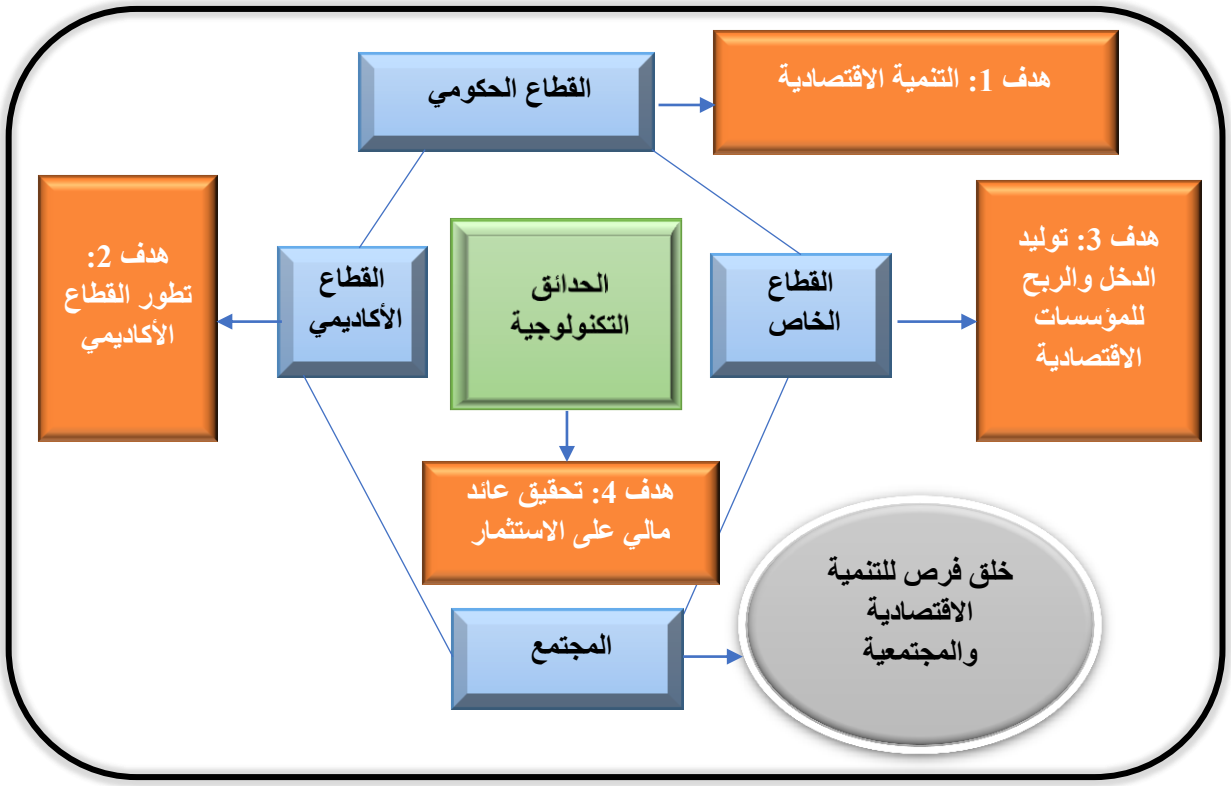

المصدر: (ESCWA، 2019، صفحة 05)

بالإضافة الى الأهداف السابقة التي تسعى الحدائق التكنولوجية الى تقديمها فهناك أيضا: (Atilla, 2004, p. 07)

- تحفيز تكوين الشركات القائمة على التكنولوجيا النظيفة وتشجيع نموها؛
- خلق مناصب الشغل الجديدة والعمل على تحسين الأداء الاقتصادي؛
- العمل على تحويل القاعدة الصناعية المحلية والإقليمية من صناعات متدهور تقليدية الى صناعات حديثة قائمة على التكنولوجيا؛
- مواجهة الاختلال الإقليمي في قدرة البحث والتطوير والاستثمار والابداع والابتكار؛
- تحسين مستوى التنافسية المحلية والوطنية والتحفيز على الابتكار التكنولوجي القائم على المعرفة والإبداع المتجدد؛
- تشجيع وتسهيل الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية والتجارية بمختلف أنواعها؛
- خلق ثقافة ريادة الأعمال وجذب الاستثمار الداخلي والبحث والتطوير المتنقل.

4. مزايا الحدائق التكنولوجية

انشاء الحدائق التكنولوجية ليس بالأمر المستحيل، وليس بالأمر اليسير في نفس الوقت، كما أن انشاءها له عدد من المميزات التي تظهر جلية ومن أهمها: (جامعة الملك عبد العزيز ، 2005، صفحة 04)

- الشراكة مع الجامعات حيث تتركز القوى العاملة المحترفة؛
- فرص للشراكة مع المؤسسات الأجنبية والمحلية الرائدة لدعم وتمويل الابتكارات والمؤسسات المتفرعة من الأعمال القائمة؛

- القدرة على الاستعانة بنفوذ المؤسسات الكبرى ذات النفوذ الواسع محليا أو دوليا؛
- إضفاء صور الابتكار على المنطقة المحيطة بالحديقة التكنولوجية؛
- وجود آليات لنقل التقنية لا تعتمد على بناء بنية تحتية إضافية مكلفة وتفوق الاحتياجات القائمة.

5. عوامل نجاح الحدائق التكنلوجية:

توجد العديد من العوامل التي مكنت الحدائق التكنلوجية من خلال ارتباطها بالجامعة من أن تحقق نجاحات كبيرة، ومن أهمها: (المصري ، 2018، الصفحات 287-288)

- **الإدارة الناجحة للحديقة التكنولوجية:** إذ تعد الإدارة أحد أهم العوامل التي ساهمت في نجاح المؤسسات الناشئة وابتكارات ريادي الأعمال؛
- **أهداف الحديقة التكنولوجية:** حيث يعد وضوح أهداف الحديقة ورؤيتها المستقبلية وملائمة أهدافها مع استراتيجيات الجامعة وتطلعاتها، والتوافق بين ثقافة الجامعيين وثقافة العاملين في المؤسسات التي تحتضنها الحديقة من أهم عوامل نجاحها؛
- **علاقة الحديقة بالمجتمع:** تعد علاقة الحديقة مع المنطقة المحلية التي تقام بها من عوامل نجاح الحديقة التكنولوجية، حيث أن الدعم المعنوي والمادي الذي يقدمه المجتمع والعلاقات العامة التي تنشئها من أهم عوامل نجاحها؛
- **الاختيار الصحيح للمشاريع التي تحتضنها الحديقة:** ويعد من أهم العوامل الذي يحدد نجاحها أو فشلها؛
- **دور الدولة:** يتمثل دور الدولة من خلال تشجيع الجامعة على المبادرة والتخطيط وانشاء الحدائق التكنولوجية، وتخصيص أراضي بنائها، وتوفير التمويل اللازم لها،
- بادرت العديد من الدول الـى تعديل التشريعـات النافذة والذي يمكن الجامعات من تملك مؤسسات تابعة للحديقة؛
- **دور الجامعة:** تلعب الجامعة دورا بارزا، من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات، وخطط العمل الواقعية لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمشاريع المستضافة.

6. مفهوم ريادة الأعمال والابتكار

رغم أن الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لديها عدد قليل من الموظفين، إلا أنها تميزت بدرجة عالية من المرونة مما يسمح لها بالاستجابة السريعة لتغير سلوك الزبائن واحتياجاتهم، لكن النقص في رؤوس الأموال والتغيرات الكبيرة في بيئة الأعمال يؤدي دائما إلى فشل مثل هذه الشركات، لذلك فأصعب ما يواجه هذه الشركات هو البداية الفاشلة التي أصبحت عنصرا ظاهرا في ريادة الأعمال، ففي العادة بعد الفشل يحاول رواد الأعمال من جديد حتى يحققون النجاح بسبب الخبرة الشخصية والفهم الصحيح لمتطلبات السوق، فريادة الأعمال تعني إنشاء الخدمات والتقنيات والمنتجات الجديدة القائمة على أفكار أو مفاهيم رواد الأعمال، والتي تعتبر بمثابة الأساس من العمل، فجوهر ريادة الأعمال يأتي من الابتكار مثل إنشاء منتجات جديدة أو خدمات جديدة، لهذا يمكن اعتبار الابتكار إعادة تنظيم الموارد عن طريق الشركات لتلبية احتياجات السوق بطرق جديدة (Hsieh, 2022, pp. 01-02)، تشمل خدمات برامج تعليم ريادة الاعمال التي تهدف الى تعزيز نجاح المشاريع الجديدة من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية مثل (آليات تسريع الاعمال، توظيف الموظفين، العلاقات الإعلامية، الاستشارات التسويقية، المساعدة الفنية (Ian p & Bruno, 2018, p. 114).

كما يعتبر الابتكار بأنه تحويل المعرفة الى فوائد اقتصادية واجتماعية، لذلك فهو مجموعة العمليات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه نتاج ثقافة محددة بالرغبة في التغيير ولانفتاح على الابتكار

وروح المبادرة، ويعد الابتكار أداة تنافسية مهمة جدا للمؤسسات، حيث أنه يزيد من الإنتاجية والربحية، ويسمح بدخول أسواق جديدة وتوسيع السوق الحالي، (Arikan, Aksoy, & Goker, 2003, p. 42)، الابتكار هو تكييف وتطوير أفكار جديدة حول نجاح المؤسسة . (Altug & Hocaoglu, 2016, p. 73) ويمكن للمؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار إنشاء منتج جديدا يحدق فرقا في الأسواق المحلية والدولية، وهذا ما يدفع معظم الدول الى تشجيع الأفكار الإبداعية والتكنولوجيا، والمساعدة على انشاء وتطوير المؤسسات الناشئة وتحقيق ريادة أعمال عالية، والاهتمام بدعمها لتصبح مؤسسات قادرة على المنافسة محليا ودوليا، المؤسسة الناجحة هي تلك المؤسسة القائمة على الابتكار والتي تدرج الابتكار بمعناه الواسع ضمن وحداتها ونشاطها واستراتيجياتها وذلك عن طريق إدخال التكنولوجيا الجديدة والقيام بعمليات مبتكرة متكررة (قزال أحلام ، 2018، صفحة 89)

7. بيئة الأعمال اللازمة لتحقيق ريادة الأعمال الناشئة

من الضروري اختيار البيئات اللازمة لكل ابتكار، فالابتكارات الزراعية تحتاج الى بيئة حاضنة لكل نوع من المنتجات ذات المنشأ الطبيعي فلا يمكن اختيار بيئة صناعية لاحتضان مشروع ابتكاري زراعي، كما أنه يستلزم الأخذ بعين الاعتبار إصدارات المنظمات العالمية بخصوص فوائد وأضرار المنتجات لتسويقها بطريقة صحيحة (Natsvlishvili, 2022, p. 10)، وهذا ما يستوجب على الحومات التركيز على: (world Economic Forum, 2016, p. 02)

- التركيز على دراسة القيم الاجتماعية والثقافية، مما يعني أن تكون الأطر الزمنية للتغيير عقودًا وليس سنوات. ومع ذلك، تمكن البداية بتغيير التشريعات الخاصة بالشركات، وإطلاق الإمكانات الكامنة لريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقصير دائرة التغيير البطيء للثقافات الوطنية؛
- الاستفادة من التجارب العالمية خاصة في أوروبا، خاصة إذا تمت صياغة تصورات لما يجب أن يكون ربط ذلك بخصائص البيئة المحلية؛
- السعي نحو تأسيس مناطق اقتصادية مشتركة وتشجيع التعاون الابتكاري وتطوير السياسات التي تحفز ذلك، وهذا كله من أجل توسيع دائرة التمويل وفرص الحصول عليه؛
- تعزيز ريادة الأعمال المدفوعة بالابتكار من خلال إزالة الحواجز التي تقف أمام التوسع الابتكاري، وهذا من أجل توطيد العلاقة بين القدرة التنافسية وريادة الأعمال؛
- فهم نشاطات ريادة الأعمال وتوجيه تأثيرها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: تجارب استخدام الحدائق التكنلوجية في ترقية وتطوير الابتكار في ريادة الأعمال للمؤسسات الناشئة

اتجهت العديد من دول العالم نحو انشاء الحدائق التكنولوجية التي تكون تابعة للجامعات ومراكز البحث، أو التي تكون مرتبطة بها، وفيما يلي بعض هذه التجارب الرائدة التي حقق نجاحا ساحقا.

1. التجربة اليابانية: (حديقة كاناغاوا Kanagawa Science park)

في محاولة لدعم وتطوير الابتكار والابداع سارعت كل من حكومة مدينة كاواساكي ومحافظة كاناغاوا الى انشاء حديقة تكنولوجية تحت مسمى حديقة كاناغاوا للعلوم سنة 1984، تلعب فيها التكنولوجيا دورا مهما في تشكيل النظام الذي تقوم عليه الحديقة، بما يشمل التنسيق بين ورشات العمل والندوات ، والاحتضان والاستثمار، والتعامل مع الحكومة المحلية لتطوير السياسة الإنتاجية في المنطقة،

كما عملت الحديقة على دعم أنشطة البحث والتطوير والمساعدة في الحصول على براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية، وإدارة المشاريع البحثية وبرامج البحث والتطوير المحلية، حيث عملة الحديقة على تمويل القطاع الصناعي للمنطقة للقطاعين العام والخاص حيث وجهت ثلث استثماراتها القطاع العام أما الباقي فقد وجه للقطاع الخاص، كما توفر الحديقة بنية تحتية عالية التقنية، ومرافق للبحث والتطوير تشمل مخابر البحث وتخزين عالي الجودة للبيانات، وكذا تقديم الاستشارات، تصميم العلاقات العامة، المحاسبة وغيرها من الخدمات، يتوفر بالحديقة ما يقرب 63000 شخص يعملون في المؤسسات الأكاديمية، وبالحث والتطوير وهو أعلى رقم سجل في اليابان، كما تحتوي الحديقة على ثاني أكبر عدد من مخابر البحث والتطوير في اليابان، ونظرا لكونها قريبة من مدينة طوكيو التي تتميز بكثافة سكانية عالية وجامعات ذات مستوى عالي والموانئ البحرية الرئيسية والموقع الاستراتيجي كل ذلك ساعد على إرساء الأساس لنشاط حضانة مزدهر، من خلال تحفيز الابتكار المحلي، عملت حديقة كانا غاوا على احتضان أكثر من 500 شركة، بما في ذلك 11 شركة مدرجة في بورصة طوكيو للأوراق المالية، لعبت الحكومة دورا مهما في التنسيق بين سياسات الصناعة المحلية والاستراتيجيات التي يقوم عليها أنشطة الحدائق التكنلوجية، وكذا عملت الحكومة على تعريف الجمهور بأهمية الحدائق التكنلوجية ونشاطها الأساسي الأمر الذي سمح بنمو الابتكار المحلي(ESCAP, 2019, pp. 29-30).

2. التجربة الصينية:

عمدت الصين الى هيكلة سياسات خاصة بالبحث العلمي وذلك من أجل تحويل اتجاهات البحوث العلمية من النظرية الى التطبيق في الصناعة والاقتصاد المحلي، حيث برمجت الصين عدة برامج بغرض تقوية وتنشيط عميات الابداع التكنلوجي وتنمية وتطوير المشاريع الناشئة وأصحاب الابتكارات، ساهمت برامج الحدائق التكنولوجية في الصين الى خلق عدد ضخم من المؤسسات والوظائف، وتعتبر حديقة تشانغ جيانغ للتكنولوجيا الفائقة احدى أهم النماذج في الصين (طاهر و عبد الحسين، 2012، صفحة 57).

- **حديقة تشانغ جيانغ للتكنولوجيا الفائقة Zhangjiang High-tech Park**

تم انشاء حديقة تشانغ جيانغ للتكنلوجيا الفائقة في شنغهاي بالصين سنة 1992 كميناء استراتيجي للتنمية الاقتصادية والصناعية العالية التقنية، ليتحول سنة 1999 الى حديقة تكنولوجية بغرض تمكينها من الإصلاح وتطوير البحث وتطوير العلوم والتكنولوجيا في المنطقة، عملت الحكومة سنة 2011 على ابعاد الحديقة عن التصنيع العالي التقنية لتتحول بذلك الى توجيه الابتكار، الذي يرتكز على تطوير التكنولوجيا المحلية، ودعم حضانة الأعمال وأنشطة البحث والتطوير الصناعي عالي التقنية، من خلال استفادة المؤسسات في الحديقة من نظام مصرفي ومالي متطور، تستضيف حديقة (Zhangjiang High-tech Park) 70 مركز بحث إقليمي، و149 مركز أجنبيا للبحث والتطوير، 19 حاضنة أعمال و15 جامعة، وأكثر من 3500 مؤسسة منها 300 مؤسسة عالية التقنية (ESCAP, 2019, p. 30).

3. التجربة الروسية:

ظهرت أول الحدائق التكنولوجية في روسيا مع بداية التسعينات، كقاعدة عامة وكانت لها أقسام وفروع في الجامعات، وقد سميت أول حديقة في روسيا باسم (تومسك للعلوم والتكنولوجيا) تأسست سنة 1990، ومنذ سنة 2006 بدأ تطوير برامج الدولة لبناء الحدائق التكنولوجية ، تمارس الحكومة دعما فدراليا لهذه الحدائق من خلال الإعانات من وزارة التنمية ووزارة الصناعة والتجارة والاتصالات، كما تدعم وزارة التعليم العالي أيضا هذا الموضوع، وتخصيص الميزانيات للحدائق ذات الأولوية المحددة،

حيث أنفقت في سنة خلال الفترة 2017-2019 ما يقارب 6.8 مليار روبل لتطوير البنية التحتية ل 15 مجمعا تكنولوجيا، وفي سنة 2018 تم تشغيل 115 حديقة روسية، وفي سنة 2021 وحسب اتحاد المجموعات والحدائق التكنولوجية أحصت روسيا 157 حديقة تقنية، منها 65 حديقة صناعية و49 منها عاملة و16 منها حديثة الانشاء، تتكرر الغالبية منها في المدن الكبرى. (Kerchtt.ru ، 2022)

- **حديقة سكولكوفو التكنولوجية للابتكار Skolkovo Innovation Center**

تأسست حديقة سكولكوفو سنة 2010 بهدف دعم الابتكار وتحويل التقنيات في الاقتصاد الروسي، من خلال انشاء نظام بيئي مستدام لريادة الأعمال والابتكار وتشجيع الاستثمار، حيث تم تمويل الحديقة من الميزانية الفدرالية ومن قبل مستثمرين من القطاع الخاص، حيث مولت الحكومة الفدرالية مبنيين (Technopark, Skoltech)، أما الباقي فقد تم تمويله من قبل المستثمرين من القطاع الخاص، تتكون الحديثة من عدد من المؤسسات، والمؤسسات الناشئة، وتتمتع بمعدات حديثة عالية التقنية للبحث العلمي، واقعة على مساحة 400 هكتار ، تدعم الحديقة المؤسسات الناشئة من خلال المساعدة في انشاء مشاريع من البحث والتطوير، ومن خلال الاحتضان وصولا الى مرحلة التصنيع، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات القانونية وحقوق الملكية الفكرية ، والشهادات والمحاسبة والمالية وخدمات التسيير الجمركي، ومساعدة المؤسسات على طرح منتجاتها في السوق من خلال المساهمة في التعريف بالمنتجات والبحث عن العملاء والمستثمرين (ESCAP, 2019, p. 31).

منذ انشاء حديقة سكولكوفو ساعدت على اشاء أزيد من 3000 مؤسسة ناشئة، وفي سنة 2017 استحوذت الحديقة على 40% من صفقات راس المال الاستثماري في الاتحاد الروسي، وتجاوزت عائدات 1900 شركة ناشئة 800 مليون دولار خلال سنة 2018، ومبلغ كبير من تلك الايرادات تم تحقيقه من قبل 300-400 مؤسسة لديها بالفعل منتج نهائي، حيث عملت الحديقة على انشاء (Skolkovo Skoltech) وهي جامعة روسية للدراسات العليا بناء على مبادئ معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، تمتلك 14 مركزا بحث في مجال الذكاء الصناعي وعلوم البيانات والأنترنيت والتصنيع بمختلف أنواعه، وهندسة الفضاء، تتمثل مهمة الجامعة في انشاء وتسويق التكنولوجيا من خلال انشاء مؤسسات ناشئة وتعزيز البحث والابتكار، وتقديم عدد من الخدمات المجانية التي تسمح للطلاب الجامعة بقضاء وقت في العمل في مشاريع رفقة متخصصين مثل برامج التدريب الصيفية، كما عملت الحديقة على انشاء ثقافة الابتكار داخل نظام الحديقة. ويعتبر مركز (Technopark, Skoltech) هو المحرك الرئيسي لريادة الأعمال والابتكار، من خلال الربط بين البحث والتعليم ولابتكار وريادة الأعمال، وبين التسويق والخدمات الإدارية بغرض دعم المعرفة ونقل التكنولوجيا داخل المجتمع (ESCAP, 2019, pp. 32-34) .

4. التجربة التركية:

طرحت الحكومة التركية مفهوم الحدائق التكنولوجية في منتصف تسعينات القرن الماضي؛ لتعزيز انشاء مجمعات العلوم والتكنولوجيا بتوجيه من الجامعات ومراكز البحث والتطوير، وتمت صياغة جملة من القوانين لتطوير التكنولوجيا وكان أهمها قانون (قانون رقم: 4691) الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2001، والذي تعلق بتشجيع المؤسسات على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير البرمجيات من خلال الحوافز الضريبية التي أقرها، يعد تنوع الواجبات والخدمات في نظام البحث والتطوير في الحدائق التكنولوجية في تركيا أمرا شائعا، بشكل أساسي في جميع الحدائق التكنولوجية، كما أن مساهمة الحدائق في نجاح الابتكار للمؤسسات يرتبط مباشرة بجودة وفعالية الخدمات التي

تقدمها، حيث تعمل الحدائق على تطوير هياكل تدعم إنشاء مؤسسات تقنية جديدة من حيث هيكلها وتخطيط خدماتها، ومن أهم النماذج الناجحة في تركيا حديقة (الحديقة التكنلوجية بأزمير) Teknopark Izmirr (Atilla, 2004, p. 08)

- **الحديقة التكنلوجية بأزميرTeknopark Izmirr**

هي واحدة من أول 04 حدائق تكنولوجية تأسست في تركيا سنة 2002، وفي سنة 2004 بشراكة مع مؤسسات ومنظمات مهنية في منطقة أزمير ومنطقة بحر إيجة داخل معهد أزمير للتكنولوجيا، بدأت نشاطها بقبول أول مؤسسة في المنطقة، والتي تخطط لتطويرها المؤسسي والتنظيمي في فترات مدتها خمس سنوات، حيث أمضت الفترة من (2004-2008) في تطوير البنية التحتية والفوقية، والفترة من (2009-2013) في النمو المادي والتنظيمي، والفترة (2014-2018)، فهي تعتبر مؤسسة تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة، تساهم Teknopark Izmirr في الاقتصاد الإقليمي من خلال 160 مؤسسة للبحث والتطوير والبرمجيات، و850 موظف مؤهلا يعملون في هذه المؤسسات، وايداع أزيد من 85 طلب براءة اختراع واجمالي مبيعات يبلغ 500 مليون ليرة تركية، وأرقام تصدير تقارب 40 مليون دولار، كما تم انشاء 112 مؤسسة ناشئة تقنية جديدة في Teknopark Izmir، حيث تعمل الحديقة على تقديم الخدمات التالية: (Altug & Hocaoglu, 2016, pp. 78-79)

- نقل التكنولوجيا وإنشاء شبكة تضمن تدفق المعلـومات بين رواد الأعمـال والجامعـة (معهد التكنولوجيا العالي)؛
- تنظيم اللقاءات والندوات العلمية المتعلقة بالتسويق والتصدير والهيكل الإداري، والإدارة وتنظيم والتمويل وفرص رأس المال الاستثماري والتأكد من استفادة رواد الأعمال من هذه الفرص؛
- تعمل الحديقة على منع هجرة الأدمغة من حيث توظيف الكوادر المؤهلة.

المبحث الثالث: توجه الجزائر الى الحدائق التكنولوجية في دعم الابتكار في ريادة الأعمال الناشئة

تراهن الجزائر على قطاع المؤسسات الناشئة بغرض التنويع الاقتصادي، لذلك عملت على دعم الابتكار من خلال تحويل الأفكار الإبداعية الى ثروة، باستحداث حاضنات أعمال تكنولوجية توفر البنية التحتية التكنولوجية المختصة لتفعيل العلاقة بين مراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية.

1. توجه الجزائر نحو الاهتمام بتطوير الابتكار والمؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا

تدرك الحكومة الجزائرية أن التطور السريع للعلوم والتكنولوجيا قد جعل من الأهمية بمكان العمل على خلق التكنولوجيا واستخدامها على أفضل وجه لتعزيز مكانتها في المسرح العالمي، ولهذا فإن الجزائر ترسم خططا لتطبيق واكتساب العلوم والتكنلوجيا من خلال اعتمادها على مناهج أكثر تقدما، من خلال تحفيز التنمية وتسهيل المناخات المواتية لتطوير وتشجيع الابتكار وذلك من خلال:

- العمل على زيادة القيمة المضافة وتوسيع سلسلة الإنتاج من خلال زيادة الكفاءة وتسهيل الوصول الى الموارد الطبيعية والبشرية واستخدامها؛
- تشجيع الكفاءة في الإنتاج وتحسين جوانب التسويق من أجل تكامل الأسواق المحلية؛
- تعزيز نظام الابتكار الوطني وخاصة فيما يتعلق بجوانب الإنتاج والعملية والتسويق من أجل تحقيق تنافسية مستدامة نحو اقتصاد مدفوع بالابتكار؛

اتجهت الدولة الجزائرية مؤخرا نحو الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة واعطاءه حيزا كبيرا من الخطط والسياسات، لمواجهة مختلف العوائق التي تواجهه، حيث كانت من أهم بوادر هذا الاهتمام هو انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة " و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقية المشاركة في النظم البيئية للمؤسسات الناشئة وهذا ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر2020 (بوزرد و خوالد ، 2021، صفحة 371). كما نظمن الحكومة في شهر أكتوبر سنة 2020 ندوة وطنية للمؤسسات الناشئة أعلن خلالها الانطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة والذي يهدف لتمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية، وحسب الوزارة المكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، فقد ارتفع عدد المؤسسات الناشئة لأزيد من 5000 مؤسسة مع بداية سنة 2021 (بوجعفر و وآخرون، 2021، صفحة 97)، احتلت الجزائر المرتبة السادسة افريقيا ب 113 مؤسسة ناشئة والمرتبة الثالثة عربيا، في حين تتركز أكثر من 22 مؤسسة ناشئة في عاصمة الجزائر (Startup Ranking, 2022)، إلا أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه مشاكل عدم قدرتها على مواكبة متطلبات وتغيرات السوق وقلة الخبرة في تسيير فترة الانطلاق وفق استراتيجية دخول جذابة ومربحة الشيء الذي يجعلها تنسحب وتفلس في بدايات تأسيسها (بروال و خلوط، 2017، صفحة 20)،

2. حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر:

حاضنة الأعمال التكنولوجية هي مؤسسة تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية والذين يملكون الموارد المالية أو الخبرة العالية لتحقيق مشاريعهم وأفكارهم، من خلال فترة حضانة يتم من خلالها تقديم مكان العمل وخدمات استشارية فنية، إدارية إنتاجية وتسويقية مالية وقانونية، وصولا الى تأسيس مؤسسة وربما بدء الإنتاج والعمل الفعلي خلال فترة زمنية مجددة (سماي، 2010، صفحة 146).

عمدت الحكومة الجزائرية الى استحداث الحاضنات التكنولوجية لمرافقة المؤسسات ومن أبرز هذه الحاضنات حاضنة سيدي عبد الله التكنولوجية، والعديد من الحاضنات على مستوى الجامعات الجزائرية.

حيث عملت الحكومة على إطلاق استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث أطلقت حاضنة سيدي عبد الله في 2010، وحاضنة ورقلة 2012، وحاضنة التكنولوجيا بباتنة 2013، ومحاضنة المسيلة 2019، وحاضنة البليدة 2020، بهدف تقديم الدعم الكامل للمشاريع الابتكارية في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال ومرافقتها الى غاية الانشاء وذلك من خلال الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (ANPT) والمؤسسات التابعة لها (بلحاج، 2020، صفحة 105)

أ. **حاضنة الأعمال التكنولوجية لسيدي عبد الله:** تعد هذه الحاضنة من النماذج الناجحة بالجزائر في مجال دعم وتطوير الأفكار الإبداعية القائمة في مجال تكنلوجيا الاعلام والاتصال، من خلال الخدمات التي تقدمها والعروض القيمة التي وضعتها في متناول حاملي المشاريع المبتكرة، حيث نتج عنها انشاء عدة مشاريع تكنولوجية في ظرف زمني قياسي وهو ما يثبت مدى النجاح الذي حققته الحاضنة إلا أنه تعاني بعض المشاكل التمويل اللازم لإدارتها وعدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة مما يعيق تقدمها (مقيح و خالدي، 2020، صفحة 144)، ساهمت الحاضنة في إنشاء ما يقارب 18 مؤسسة تنشط في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما استفاد 49 صاحب مشروع انشاء مؤسسة، و15 مؤسسة ناشئة في مرحلة الانطلاق (بوضياف و زبير، 2020، صفحة 94).

ب. **الحاضنات التكنولوجية الجامعية**: تعد الحاضنة التكنولوجية بجامعة الحاج لخضر بباتنة أول حاضنة تكنولوجية أنشئت داخل الجامعة الجزائرية في بداية ماي 2013، وهي عبارة عن تجسيد اتفاقية مبرمة بين الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله بالعاصمة والمديرية العامة للبحث العلمي، وتندرج ضمن مرافقة أصحاب المشاريع من حاملي الشهادات الجامعية وتزويدهم بمعارف وتقنيات تساعد على نضج مشاريعهم وتمكنهم من أن يكونوا رؤساء مشاريع ناجحة، وتعتبر حاضنة الأعمال على مستوى جامعة المسيلة كأول حاضنة على مستوى الجامعات الوطنية بنص وزاري مؤرخ في 27 ماي 2019. (قسوري، 2020، الصفحات 24-25).

اسم المستفيد	اسم الحاضنة	اسم المنتج
محمد حمزة	**سيدي عبد الله**	نظام دفع الكتروني عبر شبكة الانترنت موجه الى القطاع الخاص
عبد الرحمان بوريس	**جامعة باتنة**	تكنولوجيا ملبوسه لذوي الاحتياجات الخاصة
يوغرطة بن علي	**سيدي عبد الله**	خدمات تجارية مختلفة (التجارة الالكترونية)
كريم براهيتي	**سيدي عبد الله**	تكنولوجيا تحديد المواقع المرورية جغرافيا

جدول رقم (2): بعض النماذج المستفيدة من عملية المرافقة للحاضنات التكنولوجية

المصدر: (بوضياف و زبير، 2020، صفحة 97)

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن الحدائق التكنولوجية تعتبر وسيلة ناجحة في دعم الابتكار والابداع وتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما توفره من رعاية لمختلف أنواع العلوم والمعرفة، حيث أكدت التجارب التي تناولتها الدراسة مدى قدرة الحدائق التكنولوجية على تحقيق الانتعاش الاقتصادي المحلي، لما تضيفه من ريادة أعمال، وقوى عاملة ذوي المهارات العالية، وتنمية قطاع البحث والتطوير.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بجملة النتائج التالية:

- تلعب الحدائق التكنولوجية دورا كمحركات اقتصادية إقليمية من خلال دعم المؤسسات الناشئة وتوفيرها فرص للتعاون لباحثي الجامعات لتسويق نتائجهم؛
- وجود المهارات يكفي كمقدمة لتأسيس مشروع ريادي في مرحلة أولى وبعدها يمكن أن تكون توليفات لمتغيرات أخرى؛
- الموارد الفكرية المتوفرة على مستوى الجامعات بحاجة ماسة الى الحدائق التكنولوجية التي توفر مزيجا متجانسا من الموارد المادية ووسائل الراحة والتسهيلات التي يمكن أن تدعم البحوث الأساسية والتطبيقية من خلال توفير فرصة التصنيع الأولي على نطاق ضيق بالغ الأهمية؛
- بيئة الأعمال الجزائرية مازالت عذراء مما جعلها تجمع بين الكثير من الثقافات وهذا ما يجعل المفكرين في إنشاء مؤسسات يواجهون عامل التخبط في الأفكار بحيث ترتفع نسب المخاطرة وتزيد التكاليف وهذا

له تأثير مباشر على جولات التمويل. مما يدفع الكثير إلى التوجه نحو فكرة " المقاولة بالإيعاز" كمصدر غير مباشر للتمويل.

- سمحت الحاضنات التكنولوجية التي أنشأتها الحكومة الجزائرية من إزالة بعض نواحي السكون الذي كان يعتري بيئة الأعمال المحلية لعدم وجود الوعي الكافي عن كيفية إطلاق المبادرات الابتكارية ذات البعد الريادي، بالإضافة إلى الخوف من الفشل في بيئة أعمال ضعيفة؛
- ليس من المستحيل تحقيق النجاح في هذا المجال مادام هناك تجارب لرواد اعمال جزائريين ناجحة على المستوى المحلي والعالمي؛

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بجملة من التوصيات على النحو التالي:

- العمل على تكوين موظف ريادي من خلال استفادته من الدعم الخاص من أجل الدفع به لتكوين أفكار ابتكارية تفيد المجموعة في تحقيق الريادة؛
- خلق نوع من التوازن في دعم رواد الأعمال ورجال الأعمال، فقد يوفر لنا المشروع الريادي مناصب عمل إضافية ويحرك بيئة الأعمال نحو التنافسية العالمية؛
- التحول من المخرجات التقليدية للجامعات إلى المخرجات الريادية واحتضان ذلك؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال دعم الابتكار والحدائق التكنولوجية، من خلال تشجيع الارتباط بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، والوقوف على أهم التحديات والعوائق التي تواجه تأسيس الحدائق التكنولوجية ناجحة في الجزائر؛
- على الحكومة الجزائرية أن تقوم باستحداث تشريعات قانونية تفرض على الهيئات المتخصصة مثل الجمعيات والنقابات والغرف التجارية ومختلف الوزارات للمشاركة مع الجامعات ومراكز البحث لتشجيع انشاء الحدائق التكنولوجية في الجزائر؛
- يتوجب على صناع القرار دعم اكتشاف المفاهيم والأفكار الجديدة والإنتاج المصاحب لهما من خلال تكوينات متخصصة على مستوى المؤسسات التعليمية الكبرى، كما يستوجب اللجوء للكفاءات الجامعية المتخصصة لقيادة العمل الأكاديمي والميداني الداعم للأفكار الابتكارية والمؤسسات الناشئة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أحمد محمد شحاتة، و وآخرون . (2017). الحدائق التكنلوجية مدخلا لتطوير التعليم الجامعي المصري تصور مقترح. *المجلة العلمية، 33*(07)، 475-547.

التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية. (2010). بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

إنصاف قسوري. (2020). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية. *Revue d'ECONOMIEet de MANAGEMENI، 19*(2)، 13-28.

أيمن بن عبد المجيد الكيال . (2005). دور الجامعات السعودية في تفعيل مناطق تقنية في المملكة العربية السعودية. *المؤتمر الدولي حول الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير* (الصفحات 08- 27). الرياض: الهيئة السعودية للمدن الصناعية والمناطق التقنية.

حبيبة بلحاج. (2020). حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لتحفيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الناشئة بالجزائرالتحديات وسبل التفعيل. تأليف *حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة* (الصفحات 94-112). الجزائر: جامعة 20 أوت سكيكدة.

خير الدين بوزرد، و أبوبكر خوالد . (2021). دور المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية. تأليف *إشكالية تمويل المؤسسات في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* (الصفحات 357-380). جامعة جيجل. الجزائر.

صبري مقيح ، و حسينة خالدي. (2020). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الناشئة دراسة حالة السعودية مع الإشارة لحالة الجزائر. تأليف *حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة* (الصفحات 129-149). جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة :الجزائر.

طارق المصري . (2018). واقع حاضنات الأعمال التكنلوجية والحدائق العلمية وأثر إنشائها في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسا التعليم العالي. *مؤتة للبحوث والدراسات، 33*(05)، 251-296.

علاء الدين بوضياف، و محمد زبير. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. *مجلة شجاع للدراسات الاقتصادية، 04*(01)، 89-99.

علي سماي. (2010). دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، 139-154.

قزام محمد عبود طاهر، و عامر جميل عبد الحسين. (2012). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي. *مجلة الاقتصادي الخليجي*(23)، 37-78.

قزال أحلام . (2018). المقاولة كأداة لإنشاء المؤسسات الابتكارية في القطاع البترولي بحاسي مسعود دراسة حالة من المقاولين في القطاع البترولي بحاسي مسعود ("روحة دكتوراه). ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ،الجزائر.

عائشة بوجعفر، و وآخرون. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات مع الاشارة الى تجارب رائدة في العالم العربي. *حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، 08*(01)، 90-107.

هشام بروال، و جهاد خلوط. (2017). التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 20*(03)، 11-24

محمد عبود طاهر، و عامر جميل عبد الحسين. (2012). الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي. *مجلة الاقتصادي الخليجي*(23)، 37-78.

Kerchtt.ru . (2022). *كيف تعمل الحدائق التكنولوجية وماهي؟ ولماذا هناك حاجة اليها* . تم الاسترداد من https://kerchtt.ru/ar/kak-eto-ustroeno-chto-takoe-tehnopark-i-dlya-chego-on-nuzhen-nbsp-kak-eto

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Hsieh, Y.-J. (2022). *Entrepreneurial business start-ups and entrepreneurial failure: How to stand up after a fall?* Taiwan: National Chung Hsing University.

Natsvlishvili, B. (2022). The challenges of managing startups, Research project on: „Challenges of managing startups. Ivane Javakhishvili Tbilisi State University.

Altug, S., & Hocaoglu, A. (2016). The place of tevhnoparks in innovation ecosystem and contributuon to innovation success A specific example in the information technologies sector from technopark IZMIR. *İZMİR DEMOCRACY UNIVERSITY SOCIAL SCİENCES JOURNAL*, 70-86.

aArikan, C., Aksoy, M., & Goker, A. (2003). *National Innovation System Conceptual Framework, Turkey Review and Country Examples.* Istanbul: TÜSİAD.

Atilla, M. (2004, April 19-21). Science & Technology parks in Turkey . Turkey, Istanbul: Meeting industry demand for R&D and technology innovation and competitiveness practitioners workshop. bryson, v. (1992, 2003). *feminist political theory* . london : palgrave macmillan .

Dierdonck, R., & Others. (1991). An assessment of science and technology prksM towards a better understanding of thier role in the emergence of new techologies (work paper). Cambridge : Institute of technology .

Echols, A., & Meredith , J. (1998). Acase study of the virginia tech corporation research centre in the context of the cabral-dahad paradigm with comparison to other us research parks. *Journal technology management*, 771-786.

ESCAP. (2019). *Establishing Science and technology parks:areference guidebook for policymakers in asia and the pacific* . United nations publication.

Ian p, M., & Bruno, S. (2018). A typology of university research park strategies What parks do and why it matters. *Journal of in engineering and Technology Management*(47), 110-122.

Startup Ranking. (2022). Consulté le 12 18, 2022, sur https://www.startupranking.com/countries

world Economic Forum. (2016). *Europe's Hidden Entrepreneurs Entrepreneurial Employee Activity and Competitiveness in Europe*.

شركة المساهمة البسيطة ترقية للمؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري

The simple stock company is an advancement for startup in Algerian legislation

ط.د. عراج كنزة / جامعة الجزائر 1/ الجزائر
ط.د.روييح جهيدة /جامعة الجزائر/ الجزائر
ARRADJ KINZA/ algiers University1 /algeria
ROUIBAH DJAHIDA/ algiers University1 /Algeria

الملخص

قام المشرع الجزائري بخطوة جريئة في تعديل القانون التجاري الأخير المؤرخ في 05 ماي 2022 تحت رقم 22-09 ،ويندرج هذا النص القانون في إطار متابعة ومطابقة الإصلاحات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ومع التوجهات السياسة والاقتصادية الوطنية الجديدة التي تتبلور حول ترقية اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على تشجيع الكفاءات و أصحاب المشاريع المبتكرة لاسيما الذين أنشأوا مؤسسات ناشئة و الولوج بها إلى أفاق الاقتصاد النامي . حيث بموجب هذا القانون و الذي يسجل ضمن التسهيلات التي تحاول أن توفرها الدولة الجزائرية سعيا منها على تبسيط إجراءات إنشاء الشركة التجارية الجديدة و جعلها الخطوة التالية في نمو المؤسسات الناشئة و خروجها من دائرة المؤسسات المؤقتة إلى شركات تجارية مزدهرة بالموارد التي تأسست من أجلها ،و بالتالي فإن المشرع الجزائري متأثرا مما سبق ذكره قام بالنص على شركة تجارية جديدة تحت إسم شركة المساهمة البسيطة التي تحمل طيها العديد من المزايا و التسهيلات التي نادى بها الشباب المبتكر خصوصا من حيث إنشائها و تأسيسها حتى تنظيمها لحث الشباب المبدع الدخول عالم الشركات التجارية بكل أريحية .

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، شركة المساهمة البسيطة، المزايا و التسهيلات، تبسيط إجراءات إنشاء الشركة.

Abstract:

The Algerian legislator took a bold step in amending the last commercial law dated May 05, 2022 under No. 09-22, and this text of the law falls within the framework of following up and matching the reforms known to the national economy and with the new national political and economic directions that crystallize around the promotion of the knowledge economy by focusing on Encouraging competencies and owners of innovative projects, especially those who have established start-up enterprises, and their access to the horizons of the developing economy. Where according to this law, which is registered among the facilities that the Algerian state is trying to provide in an effort to simplify the procedures for establishing commercial companies and make them the next step in the growth of emerging enterprises and their exit from the circle of temporary institutions into commercial companies thriving with the resources for which they were established, and therefore the Influenced by the aforementioned, the Algerian legislator stipulated a new commercial company under the name of the simple stock company, which carries with it many of the advantages and facilities advocated by the innovative youth, especially in terms of its creation and incorporation until its organization to urge the creative youth to enter the world of commercial companies with ease.

Keywords: simple stock company, start-up enterprises, the facilities, simplify the procedures for establishing

المقدمة :

قام المشرع الجزائري بخطوة جريئة في تعديل القانون التجاري الأخير لأنه يمس أهم أنواع الشركات التجارية بإعتبارها شركة يقوم عليها الاقتصاد الوطني حيث شمل هذا العديل بالجزئية الخاصة بالشركات التجارية بحسب الشكل و المتمثلة في إستحداث شركة جديدة أو شكل جديد ألا وهي شركة المساهمة البسيطة .

و من دعاوي خلفية من هذا التعديل يسجل ضمن التسهيلات و التحفيزات التي أرادها المشرع لأصحاب المشاريع الإبتكارية حيث يعتبر هذا التعديل همزة وصل بين المؤسسات الناشئة و الشركات التجارية بغيةً منه مساعدة و تحفيز المؤسسات الناشئة وإستقطاب المستثمرين للخوض في مجال عالم المقاولتية و الولوج بها إلى أفاق الاقتصاد الوطني مزدهر.

الجدير بالذكر أن المشرع قد إستدل في النص على شركة المساهمة البسيطة التجارب التي الدول المجاورة أين أثبتت هذه الشركة نجاعتها في استقطاب الشباب المبتكر و المبدع مع إعطاء للمؤسسات الناشئة دفع جديد وبالأخص تدبر مصادر التمويل الذي هو بمثابة المحرك الحيوي لأي شركة كانت .

بالطبع استحداث هذه الشركة أثارت جملة من التساؤلات حول ماهية شركة المساهمة البسيطة و كيف لها أن تقوم بترقية المؤسسات الناشئة على الصعيد التجاري و الإقتصادي .

للإجابة عن هذه الإشكالية سوف ننتهج المنهج الوصفي و التحليلي وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى قسمين، الأول يتناول ماهية شركة المساهمة البسيطة و مميزاتها ، أما القسم الثاني نتطرق من خلاله إلى العلاقة بين شركة المساهمة البسيطة و كيفية ترقيتها للمؤسسات الناشئة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى النظر في الأحكام المتعلقة بالشركة المساهمة البسيطة التي نص عليها المشرع حديثا بموجب القانون 22-09 المتعلق بالشركة المساهمة البسيطة من حيث كيفية إنشأئها و ما الشروط الواجب توافرها ،و كيفية تنظيمها و مدى تأثيرها على أصحاب المؤسسات الناشئة .

أهمية الدراسة:

تشمل المقال الحالي عن ماهية الشركة المساهمة البسيطة و ترتيبها في الشركات التجارية، فبالرجوع إلى أحكامها فإن الشركة التي تم النص عليها حديثاً تختلف عن الشركة التي تحمل نفس الإسم وهي شركة المساهمة العادية و لو أن المشرع نص بصريح العبارة أنها تخضع إلى أحكام هذه الشركة و لكن من خلال التسيير فقط ، و من جهة أخرى إن هذه الدراسة تبين أوجه الإختلاف و بالأخص تلك المتعلقة بظروف و شروط إنشاء شركة المساهمة البسيطة .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشركة المساهمة البسيطة

رغم أن القانون التجاري حافل بالشركات التجارية بحسب الشكل و بحسب الموضوع إلا أنه شوهد عدم تواكب هذه الشركات مع المبتكرين و انشغالاتهم من حيث التأسيس و الإدارة التي يرونها لا تتماشى مع موضوع مشروعهم وفي هذا الصدد إستدل المشرع في نصه على شركة المساهمة البسيطة بالتجارب

في التشريعات المقارنة محاولة منه إنجاح إنتقال من مشروع إلى شركة بإستغلال الشكل الجديد للشركات التجارية و هي شركة المساهمة البسيطة .

بالطبع تحمل هذه الشركة عدة خصائص تختلف منها عن الشركات الأخرى، و بالتالي سوف نتطرق إلى ماهية هذه الشركة و ما الميزات التي تمتاز بها عن باقي الشركات التجارية بالنسبة للمؤسسات الناشئة .

المطلب الأول :ماهية شركة المساهمة البسيطة

من خلال التمعن في المرسوم 09-22 الذي هو جملة من المواد المحصورة في 10 مواد تنظم شركة المساهمة البسيطة ،نجد المشرع قد صاغ المرسوم أولاً بالنص على هذه الشركة المستحدثة بإعتبارها شركة تجارية بحسب الشكل (تعديل المادة 545 من القانون التجاري بموجب المرسوم 09-22)بحيث تخضع لأحكام القانون التجاري .

ومن ثم يجب علينا الإطلاع على تعريف شركة المساهمة البسيطة و ماهي الشروط الواجب توفرها لإنشاء هذه الشركة.

أولاً: تأسيس شركة المساهمة البسيطة

نلاحظ أن المشرع الجزائري عندما نص على شركة المساهمة البسيطة لم يلغي بذلك ولم يستبدل شركة المساهمة ولكن أضاف شركة المساهمة البسيطة كنوع من أنواع شركة المساهمة بصفة عامة.

الجدير بالذكر أن شركة المساهمة البسيطة هي شركات مبسطة و مسهلة من حيث إجراءات تأسيسها و التي تعتبر همزة وصل بين المبتكرين و أصحاب المشاريع المستجدة خصوصا في المجال الرقمي و عالم التجارة لتسويق مبتكراتهم.

فتعتبر شركة المساهمة البسيطة التي تم النص عليها في التعديل الأخير للقانون التجاري تحت رقم 09-22 قاطرة لترقية المؤسسات الناشئة .

فبالرجوع إلى المادة 715 مكرر133 التي تنص على :" شركة المساهمة البسيطة هي الشركة التي -ينقسم رأسمالها إلى أسهم وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلّا في حدود ما قدموا من حصص.

يمكن أن تؤسس شركة المساهمة البسيطة من طرف شخص واحد أو عدة أشخاص طبيعيين و/أو معنويين

إذا كانت شركة المساهمة البسيطة لا تضم إلّا شخصا واحدا، فإنها تسمى" شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد ".

تنشأ شركة المساهمة البسيطة حصريا من طرف الشركات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"

فلقد حدد المشرع من فحوى هذا النص على أن شركة المساهمة البسيطة مثلها كمثل الشركات تحتوي على العناصر المكونة لكل شركة وهي **رأس المال ،شركاء حصص** و التي تعتبر الأركان الموضوعية الخاصة بالشركات بالإضافة إلى الأركان الموضوعية العامة من رضا و محل و سبب .

وبما أن شركة المساهمة تعتبر من الشركات ذات الإعتبار المادي أو من شركات الأموال و لا لشخص الشريك أي إعتبار في تأسيس الشركة إلا في حدود الأسهم التي قدمها، مما لاشك فيه أن شركة المساهمة البسيطة بإعتبارها نوع من أنواع شركة المساهمة البسيطة تخضع لنفس الإعتبار و لكن بالرجوع النصوص القانونية في المرسوم 09-22 المعدل و المتمم للقانون التجاري يدلي عكس ذلك ويعتبرها من الشركات المختلطة التي تقوم على الإعتبار المالي و الإعتبار الشخصي كما هو الحال في شركات المسؤولية المحدودة .

وذلك من عدة اعتبارات، حيث أن المشرع في شركة المساهمة البسيطة يستعمل مصطلح الشريك عوض المساهم كما عاودناه في شركة المساهمة العادية .

ثانياً: تنظيم شركة المساهمة البسيطة

ذكرت المادة 715 مكرر 134 نصت على أن شركة المساهمة البسيطة تخضع في أحكامها إلى أحكام الشركة المساهمة العادية إلا مع ما يتعارض مع طبيعتها

ويمارس رئيس شركة المساهمة البسيطة أو القائم بالإدارة المعين في قانونها الأساسي كمدير عام أو مدير عام مفوض صلاحيات مجلس الإدارة أو رئيسه، وفي حال شركة المساهمة البسيطة، ذات الشخص الوحيد، يمارس المساهم الوحيد سلطات الرئيس ويتخذ القرارات الممنوحة لجمعية الشركاء (المادة 715مكرر136 من نفس القانون).

. وتحدد القرارات التي يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين في القانون الأساسي للشركة، غير أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض الرأسمال والإدماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر وتعيين محافظي الحسابات والحسابات السنوية والأرباح يجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين وفقا للكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة.

ويحدد رأسمال شركة المساهمة البسيطة في قانونها الأساسي (المادة 715 مكرر137 من نفس القانون).

تطبق على رئيس شركة المساهمة البسيطة أو مديرها العام أو مديرها العام المفوض، قواعد المسؤولية المطبقة على رئيس شركة المساهمة أو القائمين بإدارتها (المادة 715 مكرر143 من نفس القانون)

غير أن قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعلقة بزيادة واستهلاك وتخفيض الرأسمال والإدماج والانفصال وحل الشركة وتحويلها إلى شكل آخر وتعيين محافظ الحسابات والحسابات السنوية والأرباح ويجب أن تتخذ جماعيا من طرف المساهمين وفقا لكيفيات المحددة في القانون الأساسي للشركة (المادة 715 مكرر 139 من نفس القانون)

المطلب الثاني : مميزات شركة المساهمة البسيطة

تتجلى المميزات التي تتمتع بها شركة المساهمة البسيطة مقارنة مع بقية الشركات التجارية الأخرى في عدة مزايا وفي مقدمتهم :

1-عدم إشتراط الحد الأدنى لرأس المال

نص المشرع الجزائري في التعديل الأخير للقانون التجاري على عدم تحديد سقف رأس مال الأدنى لشركة المساهمة البسيطة و التي يتم تحديد رأس المال الشركة بمعية المؤسسين وفقا للمادة 715 مكرر 134 منه ، و هذا يختلف مع شركة المساهمة العادية التي تشترط الحد الأدنى لرأسمال الشركة .

2-عدم أشتراط الحد الأدنى للشركاء

المعلوم أن شركة المساهمة تكون بتعدد الشركاء على أن لا يقل من 7 شركاء، غير أن القانون الحالي لم يشترط الحد الأدنى للشركاء وحتى أنه أجاز تأسيس شركة المساهمة ذات شخص وحيد وهذا ما نصت عليه المادة 715مكرر133 **3—إجازة تأسيس شركة المساهمة بشريك وحيد**

نهوه المشرع أيضا إمكانية تأسيس شركة المساهمة البسيطة بشخص واحد و تسمى شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد التي تذكرنا بشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد.

الملاحظ ان المشرع في التعديل هذا لم يهرج عن سياسة المنتهج في التعديل الذي قام به في 2015 عندما دل أحكام شركة ذات المسؤولية المحدودة من عدة جوانب و خاصة جانب التموين و بعبارةٌ أخرى جانب رأسمال الشركة كما أن ترخيص المشرع تأسيس شركة المساهمة البسيطة بشخص وحيد العبرة منه أن المؤسسة الناشئة التي يكون مؤسسها شخص واحد يمكن أن له أن يؤسس شركة المساهمة البسيطة التي يكون في إستقلالية الذمة المالية للفرد عن الذمة المالية للشخص المعنوي الذي أسسه وهي شركة المساهمة البسيطة و التي تمنح صاحبها نوع من الاستقرار والإرتياح للخوض في مجال التجارة و تسويق إبتكاره.

4- إجازة الحصص من العمل في شركة المساهمة البسيطة :

يعتبر هذا الحكم من الأحكام الغير الإعتيادية فيما يخص شركة الأموال لإعتبار الحصص تكون إما نقدية أو عينية يمكن تقيمها أما الحصص من العمل فتخرج من دائرة الحصص في شركات الأموال .

فبالرجوع إلى طبيعة شركة المساهمة بصفة عامة نجد أن رأسمال الشركة هو عبارة عن أسهم متساوية القيمة و التي تعبر عن سواء حصص نقدية أو عينية للمؤسسين لشركة المساهمة الإضافة التي إستحدثها المشرع في هذا التعديل يعد سابقة بالنسبة لشركات المساهمة أنه يمكن للشركاء في شركة المساهمة البسيطة تقديم حصص من عمل (-المادة 715 مكرر140 من القانون)،و التي للعلم الحصص من عمل يتمثل في المعارف التقنية والمهنية، الشهرة، النشاط ، التحكم في الخبرة ...الخ (Hamadouche Anissa , 2019, p 1790)

غير أن المشرع إشترط في حالة حصص العمل أنها لا تدخل أسهم تقديم عمل في تأسيس رأسمال الشركة، غير أنها تدخل في تقاسم الأرباح وصافي الأصول والخسائر، وتحدد كيفيات تقدير قيمتها وما تخوله من أرباح ضمن القانون الأساسي للشركة، غير قابلة للتصرف فيها نظراً للطابع الإبتكاري التي تتأسس عليه هذه الشركة التي هي نتيجة تحول المؤسسة الناشئة و المعروف عن المؤسسة الناشئة أن الإبتكار و المعرفة التقنية والمهنية قوام مثل هذه المؤسسات و ثم تسجل الإختلاف الذي يعد بمثابة الدافع للنجاح في هذا المجال.

5- المسؤولية محدودة في حدود الحصص

ذكرت المادة 715 مكرر 133 الفقرة الأولى على أن مسؤولية محدودة في حدود ما قدموا من حصص. وعليه فإن المسؤولية مؤطرة و ليست مسؤولية تضامنية بين الشركاء ،أما فيما يهص محدودية هذه المسؤولية المعينة بمجال مقدار الحصص المملوكة للشركاء فهذا يبعث في نفس المبتكر الإئتمان والاستقرار .

6-عدم إلزامية تقييم الحصص العينية

مما سبق دراسته فإن الحصص تكون إما نقدية أم عينية فإذا كانت الحصص العينية المقدمة لتأسيس شركة المساهمة البسيطة تخضع إلى التقييم من طرف مندوب الحسابات و الخبير ، و لكن هذا الإجراء غير لازم إذا كانت الحصص العينية لا تتجاوز قيمة نصف رأسمال بينما بالرجوع إلى أحكام شركة المساهمة العادية فهذا الإجراء إلزامي مهما كانت قيمة الحصة العينية يصل حتى المسائلة الجزائية لصاحبها.

وفي حالة شركة المساهمة البسيطة ذات الشخص الوحيد، يعين مندوب الحصص من قبل هذا الأخير، ولا يكون اللجوء إلى مندوب الحصص إلزاميا عندما تتوفر الشروط المنصوص عليها، وفي حال تعيين مندوب الحصص أو اختلاف القيمة المحددة للحصص عن تلك المقترحة من قبل مندوب الحصص، يكون المساهمون مسؤولون تضامنيا أمام الغير لمدة 5 سنوات على القيمة الممنوحة للحصص العينية في القانون الأساسي للشركة (المادة 715مكرر142 من القانون 09-22)

7-حظر اللجوء إلى الادخار العلني

المعلوم أيضا أن تأسيس شركة المساهمة العادية يكون بطرقتين إما التأسيس المغلق و التي يكون بإجتماع المؤسسين فيما بينهم أين يكون رأسمال الشركة لا يقل عن 1.000.000دج كحد أدنى ، و الطريقة الثانية يكون عن طريق اللجوء العلني للإدخار الذي يعد دعوة عامة للتعاقد أين الحد الأدنى لرأسمال في هذه الحالة لا يجب أن يقل عن 5.000.000دج كأصل عام و الذي قد تؤدي إلى فقدان السيطرة على الشركة التي كان الشخص أحد مؤسسيها و هذا ما شاهدناه في معظم الشركات المساهمة العالمية .

ولتفادي ذلك خصوصا وأن المشروع الإبتكاري والمؤسسة الناشئة مبني على فكرة مبدعة و بالتالي فإن شركة المساهمة البسيطة تبيح التأسيس المغلق بين الشركاء دون إشتراط الحد الأدنى لرأسمال (المادة 715 مكرر134 من القانون 09-22)بغيةً منه تسهيل إجراءات تأسيس المساهمة البسيطة و تنص على حظر اللجوء العلني للإدخار (المادة 715 مكرر 139 من نفس القانون) وجعله كتدبير وقائي لشركة المساهمة البسيطة بإعتبارها في الأصل شركة ناشئة التي تحتاج إلى الحفاظ على سرية الإبتكار وإلا سادة النزاعات حول سرية وجدية هذه الإبتكارات وغيرها من الأسباب منها عدم فقدان زمام الأمور .

المبحث الثاني : دور شركات المساهمة البسيطة في ترقية المؤسسات الناشئة

من البديهي التساؤل ما علاقة الشكل المستحدث و الجديد للشركات التجارية مع المؤسسات الناشئة في ظل المنهج السياسي و الاقتصادي الحالي الذي يدور حول رفع و ترقية المبتكرين وفي مقدمتهم المؤسسات الناشئة، وحتى حول مدى تأثير شركة المساهمة البسيطة عليها من حيث التطور و الرقي وهل تعتبر الجواب لانشغالات أصحاب المؤسسات الناشئة التي عادة ما يتيه في الإجراءات العديدة

والمعقدة بالنسبة لصاحب الإبتكار الذي يصوغ مجمل مجهوده في الابتكار و يتجاهل أو يتغاضى عن الإجراءات الإدارية .

إن المشرع الجزائري أراد تخصيص شركة المساهمة البسيطة للمؤسسات الناشئة عندما إشترط حصريا علامة المؤسسة الناشئة لإمكانية تأسيس الشركة المساهمة البسيطة

المطلب الأول :تخصيص شركة المساهمة البسيطة للمؤسسات الناشئة

بالرجوع إلى التعديل 09-22 فلقد اشترط المشرع لتأسيس شركة المساهمة البسيطة شرط حصري متمثل في وجوب الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة "وإلا لا تعتبر من الشركة المساهمة البسيطة ،فما هي إذن الشركات التي تعتبر مؤسسات ناشئة و من هو الجهاز الذي يمنحها .

فتعتبر المؤسسة الناشئة تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فنية ذات إمكانيات نمو عالمية (علاء الدين بوضياف، محمد زبير، "دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر،2020 ،ص .90)

وتناولت المادة 06 من القانون 21-15 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تعريف المؤسسة الناشئة على أنها :

"تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساس أو التطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير"

و أما فيما يتعلق بشروط منح علامة مؤسسة ناشئة[1](- المرسوم 20-254 ، 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة "أو "مشروع مبتكر" أو "حاضنة أعمال"، و تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها ، ص11) فهي كالأتي :

-يجب أن لا تتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات

-يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة .

-يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية .

-لأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل ، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق إستثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة .

-يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية .

-يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل .

هذا من جهة، أما عن الجهاز المفوض قانوناً لمنح هذه العلامة بعد توفر الشروط المنصوص عليها قانوناً خلال المرسوم 20-254 في من صلاحيات اللجنة الوطنية للمؤسسات الناشئة .

أما حول كيفية الحصول على علامة مؤسسة ناشئة فهي منظمة في المرسوم 20-254 وهي من صلاحيات اللجنة الوطنية للمؤسسات الناشئة.

المطلب الثاني : مدى تأثير شركة المساهمة على المؤسسة الناشئة

من بين الأثار التي تعود بالنفع على أصحاب المؤسسات الناشئة من خلال تأسيس شركة المساهمة البسيطة التي تتمحور في عدة جوانب منها الإدارية و أهمها المالية منها وهي الأتي :

1-مرونة إجراءات التأسيس لشركة المساهمة البسيطة

بالرجوع إلى أحكام القانون 09-22 نجد أن مجمل الأحكام و في مقدمتها الأحكام التأسيسية لشركة المساهمة البسيطة هي أحكام يغلب عليه الطابع المرن و المبسط لتأسيس مثل هذه الشركات دون أن ينسى الغاية الأساسية لهذه المؤسسة الناشئة التي ترغب في دخول المجال التجاري من خلال تأسيس شركة المساهمة البسيطة .

و من بين التسهيلات التي يمكن ملاحظتها هي عدم إشتراط الحد الأدنى من رأس المال ،لكي لا يتشتت تفكير المبتكر في البحث عن رأسمال لتأسيس الذي يجعله يترك المجال التجاري و تسويق الإبتكار نظرا لإعتباره ناقص خبرة في هذا المجال .

2-إستقلال ذمة مالية المبدع عن ذمة المالية للشركة

و من جهة أخرى يريد المشرع زرع الثقة في مؤسسي شركة المساهمة البسيطة أصحاب المؤسسات الناشئة عن طريق فصل الذمة المالية بين الصاحب المشروع و الشركة، فإذا لم تنجح الشركة فإن هذا لا يعني أن المشرع يخسر كل ما يملك لتسديد الديون المتعاقد عليها خلال سير المؤسسة و عليه فصل ذمة الشخص عن ذمة الشركة تجعل من المبتكر العمل بأريحية و ثقة و إستقرار مما يؤدي تركيزه على نمو الأفكار المبدعة و المبتكرة .

3-شركة المساهمة البسيطة مصدر من مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر التمويل من أهم العناصر الأساسية لصيرورة الشركات بصفة عامة ولا تختلف المؤسسات الناشئة عن ذلك خصوصا و أن المشاريع التي تحدثها هذه الأخيرة هي مشاريع مبتكرة يتردد العامة من تمويل مثل هذه المشاريع نظرا للمخاطر التي تشكلها و لهذا أوجدت المنظومة القانونية عدة أجهزة لتلعب هذا الدور و من بينها :

الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة

الصندوق الجزائري المؤسسات الناشئة، Algeria startup fund أنشئ في أكتوبر 2020 برأسمال بمساهمة 06 بنوك وطنية. قام بتمويل العديد من الشركات الناشئة . من مهامه أيضا ربط الشركات الناشئة بمستثمرين محتملين من خلال لقاءات يتم فيها القاء المؤسسات الناشئة الحاصلة على علامة شركة ناشئة لعروض تقديمية أمام مجموعة من المستثمرين (https://algeriagrowthhub.com) الصناديق الولائية للاستثمار

المؤكد أن منذ قانون المالية لسنة 2009 التي يعد مرحلة عبور بين الشركات الكبرى و المؤسسات الصغيرة بما فيها المؤسسات الناشئة لم يتواني المشرع منذ ذلك الحين محاولة ترويج مثل هذه المبادرات و في كل مرة يتدخل لتسهيل الإجراءات لكي كاهل مثل هذه المؤسسات و بالأخص المؤسسات الناشئة تدعيما له للمبادرات المبتكرة .

أدرجت الجزائر في قانون المالية لسنة 2022 تدابير جديدة لإنشاء هيئات توظيف جماعي برأس المال المخاطر، مما يسمح للقطاع الخاص بانشاء صناديق الاستثمار في الشركات الناشئة . (https://algeriagrowthhub.com)

هذا علي الصعيد العام أما على الصعيد الخاص نجد المسرعات الأعمال الجزائرية، و **مسرعات الأعمال وصناديق رأسمال الجريء الأجنبية و غيرها،**

وتعد الشركة المساهمة البسيطة من بين الطرق التمويل للمؤسسات الناشئة لأنها تستقطب المستثمرين الممولين للمشروع الإبتكاري و يصبحون من فعالين هذا المشروع المبتكر بنسبة الحصص المملوكة لهم في هذه الشركة و الذي يجعل هذا المستثمر يستثمر قدر الإمكان هذا المشروع لأنه أصبح حلقة رابطة بين المشروع و التمويل ، خصوصا و أن المشرع سهل إجراءات التأسيس ووضح مسؤولية الشركاء .

4- التسهيلات الجبائية

الملاحظ في المنظومة القانونية أن معظم القوانين التي تمس مجال المؤسسات الناشئة سواءاً العامة منها أم الخاصة جاءت حافلة بالتسهيلات الجبائية وفي مقدمتها قانون المالية لسنة 2020 الذي نص على إعفاء المؤسسة الناشئة الحاصلة على العلامة من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية (المادة 69 من قانون19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020)

لم يتوانى أيضاً قانون المالية الحالية 2023 من إضافة تسهيلات ما يتعلق بالإستثمار في تأسيس شركات التي تكون أحد أعضائها مؤسسة ناشئة حيث جاء نص المادة 09 من هذا القانون على النحو الاتي

خفف قانون المالية لسنة 2023 التدابير المتعلقة بإعادة الإستثمار المزايا الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الإستثمار و ذلك بالنص على ما يلي :

-إعادة إستثمار 30 ٪ من الأرباح المقابلة للإعفاءات و التخفيضات الممنوحة

خصم المبلغ الواجب إعادة إستثماره من الربح القابل للتوزيع للسنة المعنية، في حدود 30 %من هذا الأخير،

إعادة الإستثمار في غضون أربعة (04) سنوات ابتداء من تاريخ إقفال السنة التي خضعت نتائجها للنظام التفضيلي؛

إمكانية إعادة الاستثمار خلال السنة أو السنوات التي تلي السنة التي يرتبط بها، في حدود اجل (04) سنوات المذكورة أعلاه

كل هذه التسهيلات الجبائية لم تخص كل الشركات و إنما من بين الشروط التي إشترطها المشرع أن يكون على شكل المساهمة في رأس مال مؤسسة حاملة لعلامة ناشئة ،و عليه المشرع هنا ينوه إلى الشكل الجديد للشركات التجارية ألا وهي شركة المساهمة البسيطة .

و بالتالي هذه التسهيلات تساهم في إستقطاب المستثمرين من جهة و تشجيع إنشاء شركة المساهمة البسيطة و في نفس المنهج تحفيز الإستثمار الأجنبي.

5-حث الشباب المبدعين على تأسيس شركاتهم الخاصة

إن تعديل القانون التجاري جاء تحت راية مرونة إجراءات التأسيس الشركة تظهر في التسهيلات التي يمنحها للشركاء في اختيار قواعد تنظيمها وسيرها وفي إمكانية أن تكون المساهمة في شكل حصص غير قابلة للتصرف فيها، يهدف إلى تمكين الشباب حاملي المشاريع من تأسيس شركاتهم الخاصة.

الخاتمة:

إن التعديل الجديد للقانون التجاري يعد نقطة تحول لأصحاب المشاريع المبتكرة و المؤسسات الناشئة المسجلة تحت طائلة توسيع الأفاق لهؤلاء و الحث على إستقرار المعاملات في مجال الأفكار الإبداعية غير أن المشرع ولو أتى بأحكام مشرعة لهذه لشركة المساهمة البسيطة وتنظيمية و تطبيقية وحتى النصوص العامة (قانون المالية، قانون الإستثمار) الذي يعد الأساس الأول لتطوير الشركات التجارية و سبل إقتحام السوق لمبتكرين ، إلا أن نقص التوعية الذي يشاهده المبتكرين حال دون تطبيق شامل لهذا النوع من الشركات الذي إن لم يعمم يظل حبر على ورق .

التوصيات:

المشرع الجزائري يبادر في كل مرة بقوانين تحاول ترقية الموارد الاقتصادية الجديدة من بينها إقتصاد المعرفة و التي تعتبر المؤسسات الناشئة من أكثر الفعلين فيه غير أم جملة هذه المبادرات تبقى غير مستغلة كما يجب أو على النحو التي أرادها المشرع في الوقت الذي قام بصياغة هذه الأحكام القانونية رغبة فيه ولوج هذه المؤسسات و جعلها من رواد الاقتصاد الحالي و السياسة الحكومية المعاصرة و نلاحظ أن من بين العوامل التي لم تساعد على توسيع فكرة الشركة المساهمة البسيطة هناك :

-المبتكرين لحد الآن لم يستوعبوا بعد فكرة شركة المساهمة البسيطة و تبقى عندهم فكرة مبهمة بحيث لحد الآن لم يسجل على حد علمي أي شركة المساهمة البسيطة وما هي المزايا التي تمنحهم مثل هذه الشركة .

-أصحاب المؤسسات الناشئة مرتبكين حول كون الشركة الناشئة هي شركة مؤقتة بحيث أنها يجب أن لا تتعدى 8 سنوات بينما الشركة المساهمة البسيطة هي شركة تجارية وليست مقيدة بفارق زمني معين إلا ما تضمنه القواعد العامة فيما يخص الشركات .

-تخوف المبتكرين الخروج من نظام المؤسسات الناشئة التي يكسب صاحبه نوع من الحماية و التتبع في تسيير المؤسسة من ذوي الكفاءات الرائدة في هذا المجال، و الخوض في المجال التجاري و التسويق .

-نقص الإعلام و الإشهار بمزايا الشركة المساهمة البسيطة وهذا قد يودي إلى فشل هذه الألية الحديثة في مجال اقتصاد المعرفة كما شهدته بعض الشركات التجارية في المنظومة القانونية مثل شركة التوصية البسيطة و شركة التوصية المركبة التي تشبه إلى حد بعيد مجال شركة المساهمة البسيطة.

و عليه على كل من الفعالين في هذا المجال بدأً بالمشرع و أعضاء الوزارات المعنية القيام بمبادرات تحسيسية أكثر فعالية والنظر في التساؤلات و اهتمامات أصحاب المؤسسات الناشئة في مجال إنشاء شركات المساهمة البسيطة و الإجابة عليها من خلال تأطيرات ملحوظة، كما على المشرع تدعيم هذا النص القانوني المبتكر بنصوص تطبيقية أكثر تبسيطاً للوصول إلى النتيجة المرجوة .

قائمة المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

1) القرآن الكريم.
2) أبو فرج، ياسين محمد. (2019). دور الفكر التربوي الإسلامي في تنمية المسؤولية الأخلاقية لدى أفراد المجتمع من خلال التطبيقات التربوية. دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، جامعة الزقازيق، 105، 2، 39 - 91.
3) مرتضى، هدى محمد. (2020). المشكلات السلوكية وعلاقتها بالذكاء الأخلاقي لدى المراهقين. دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، جامعة الزقازيق، 107،(1)، 339 – 397.
4) يوسُف، سُليمان عبد الواحد.(2011). مبادئ علم النفس العام. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
5) يوسُف، سُليمان عبد الواحد. (2021). دراسة عاملية لبناء مقياس منظومة القيم لدى المراهقين بالمرحلة الإعدادية ذوي صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية في ضوء النظرية السُليمانية والتحقق من كفاءته السيكومتريةبالبيئة المصرية. الملتقى الوطني في البيئة الافتراضية الموسوم: "أزمة المدرسة ورهانات التربية على القيم في عالم متغير"، والذي نظمه مخبر التربية والصحة النفسية بجامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله مع مخبر تربية تكوين تعليمية بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة – الجزائر، في يوم 27 أبريل.
6) يوسُف، سُليمان عبد الواحد، وغنايم، أمل محمد.(2018). تنمية الفضائل السبعة للذكاء الأخلاقي لدى معلمي المستقبل بمجال التربية الخاصة "مدخل لتطوير البنية الشخصية للمعلمين بالقرن الحادي والعشرين". المؤتمر العلمي السابع والدولي الخامس لكلية التربية – جامعة بورسعيد "أخلاقيات مهنة التدريس بين التطبيق والتغييب"، في الفترة من 31 مارس – 1 أبريل، والمنعقد بقر مدارس بورسعيد الدولية – مدينة بورسعيد، 406 – 413.
7) يوسُف، سُليمان عبد الواحد، وشمبولية، هالة محمد. (2021 أ). البنية العاملية والكفاءة السيكومترية للعقلية الأخلاقية العربية في إطار نموذج تكاملي. المؤتمر الدولي توجهات معاصرة في القياس والتقويم النفسي والتربوي، والذي نظمه المركز الديمقراطي العربي ببرلين – ألمانيا، وجامعة بني غازي – ليبيا، والأكاديمية الليبية – وزارة التربية والتعليم – ليبيا، في يوم الأربعاء 18 أوت.
8) يوسُف، سُليمان عبد الواحد، وشمولية، هالة محمد. (2021 ب). العقلية الأخلاقية في إطار نموذج يوسُف وشمبولية التكاملي كمدخل للحد من ظاهرة الطلاق بالمجتمعات العربية. الندوة العلمية الموسومة: "لكنها .. مطلقة !!!" ، والذي نظمتها مؤسسة BRc، وكلية التمريض، جامعة تكريت، وكلية الآداب، جامعة كركوك بالعراق، وبمشاركة جامعة العلوم والتقانة، وجامعة إفريقيا الفرنسية العربية، في يوم 4 سبتمبر.

المراجع باللغة الأجنبية:

9) Goldstein, T. R. .(2010). The Effects of Acting Training on Theory of Mind, Empathy, and Emotion Regulation. Ph.D., Boston College The GraduateSchool of Arts and Sciences.
10) Kaplan, U. &Tivnan, T. (2014). Moral Motivation Based on Multiple DevelopmentalStructures: An Exploration of Cognitive and Emotional Dynamics. The Journal OF GenaticPsycology, 175 (3), 181-201.

أهمية هيئات المرافقة الجامعية في نشر الفكر المقاولاتي، دار المقاولاتية و حاضنة جامعة أدرار نموذجا.

The importance of university accompaniment bodies in spreading the entrepreneurial house and the ‹the entrepreneurial thought Adrar University incubator as a model.

د. حدادي عبد الغني/ جامعة أحمددرايعية أدرار/ الجزائر
Grade.Name/ University / Country
d.HADDADI Abdelghani ./university of ahmed Draia Adrar/Algeria

ملخص الدراسة:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية للوقوف على دور هيئات المرافقة الجامعية في زرع روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، حيث تحوي معظم الجامعات على دار المقاولاتية وكذلك تم استحداث حاضنة أعمال في كل جامعات الوطن لتكون مرافقة للطلبة وفضاء داعم لتجسيد أفكارهم في أرض الواقع، فنحاول معرفة دور الذي تقوم به دار المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي، باعتبارها مؤسسة مرافقة او داعمة ة التي تعدآلية مساعدة للطلاب الجامعي نحو انشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الحاضنة التي هي فضاء لأنشاء مؤسسات ناشئة تقوم على الابداع والابتكار وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، لتكون مؤسسات تنمو بسرعة فائقة، خاصة بتوجه الجامعة مؤخراً بآليات جديدة أهمها القرار الوزاري 1275، الذي تم انشا لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية لمتابعة آليات تنفيذه.

الكلمات المفتاحية: هيئات المرافقة، دار المقاولاتية، حاضنة الأعمال، الفكر المقاولاتي، القرار الوزاري 1275.

Abstract:14

Through this paper‹ we aim to identify the role of university accompaniment bodies in cultivating the spirit of entrepreneurship among university students‹ as most universities contain a house of entrepreneurship‹ and a business incubator has been developed in all universities of the country to accompany students and a supportive space to embody their ideas on the ground‹ so we try to know the role of What the Entrepreneurial House is doing in spreading the entrepreneurial thought‹ as an accompanying or supportive institution that is a mechanism to help university students towards establishing projects and small and medium enterprises‹ In addition to the incubator‹ which is a space for establishing emerging institutions based on creativity‹ innovation‹ and information and communication technology‹ to be institutions that grow very quickly‹ especially the university's recent orientation with new mechanisms‹ the most important of which is Ministerial Resolution 1275‹ in which a national coordinating committee was established to follow up on innovation and university business incubators to follow up on its implementation mechanisms

Keywords: accompanying bodies‹ Entrepreneurship House‹ Business incubator‹ entrepreneurial thought‹ Ministerial Resolution 1275

مقدمة:

قصد ترقية الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي و تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة من اجل انشاء مشاريعهم الابداعية والمبتكرة و وتوفير بيئة عمل ملائمة والتي تسهم في تأثير حقيقي على الاقتصاد المحلي من خلال دعم الطلبة في طموحاتهم تم استحداث هيئات المرافقة الجامعية التي لها دور كبير في زرع روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، حيث تحوي معظم الجامعات على دار المقاولاتية وكذلك تم استحداث حاضنة أعمال في كل جامعات الوطن لمرافقة المؤسسات الناشئة كذلك.

جاءت فكرة دار المقاولاتية الرامية أساساً إلى تجسيد مختلف الأفكار على أرض الواقع، من خلال تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم المال والأعمال وتحرير أفكاره الابتكارية، حيث تعتبر دار المقاولاتية على مستوى جامعة أدرار بمثابة فضاء مفتوح للطلبة، تنشط ضمن اتفاقية بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ممثلة في وكالة أدرار وجامعة أحمد دراية أدرار ، تهدف إلى نشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي من خلال التواجد الدائم على مستوى الجامعة الإفريقية ولقد تم استحداث حاضنة جامعية على مستوى جامعة أدرار لمرافقة أصحاب المشاريع الابداعية والتي تخلق مؤسسات ناشئة، والتي هي مبنية على المخاطرة لذلك كان أهمية مرافقتها من هيئات خاصة حيث هي فضاء لأنشاء مؤسسات ناشئة تقوم على الابداع والابتكار وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، لتكون مؤسسات تنمو بسرعة فائقة، خاصة بتوجه الجامعة مؤخراً بآليات جديدة أهمها القرار الوزاري 1275، الذي تم انشا لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية لمتابعة آليات تنفيذه.

وعليه نحاول في هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال الجوهري التالي وهو:

ما **دور هيئات المرافقة الجامعية في زرع روح المبادرة لدى الطلبة الجامعيين على مستوى جامعة أحمد درايعية أدرار؟**

وللإجابة على هذا السؤال سنحاول في هذه الورقة البحثية تناول المحاور التالية:

1- ماهية المقاولاتية والمقاول.
2- دور دار المقاولاتية وحاضنة الجامعية في نشر الفكر المقاولاتي.
3- أهمية حاضنة أدرار في مرافقة طلاب الجامعة .

1. المقاول والمقاولاتية: محاولة زرع ثقافة وروح مقاولاتية لدى شرائح واسعة من المجتمع، وخاصة الطلبة الجامعيين منهم. وذلك بتوضيح فرص متاحة وفرص شبه منعدمة نحاول إبراز مفهوم المقاول وأهمية المقاولاتية لخلق فرص عمل لدى الشباب الجامعي ومحاولة القضاء على مشكلة البطالة.

أولاً.تعريف المقاول

أول من استعمل لفظ المقاول هو Montchrétien وذلك سنة 1616م حيث عرفه على انه "ذلك الشخص الذي يوقع عقد مع السلطات العمومية بموجبه توكل له مهمة تنفيذ عمل أو مجموعة من الإعمال لصالحها".

كما عرفه A. Marshal على انه "ذلك الرجل ذي الطاقة والحيوية، يمتلك القدرة على تسيير الإنتاج بطريقة تؤدي إلى جعل الجهد المبذول يقدم أحسن نتيجة ممكنة من اجل إشباع الحاجات الإنسانية".

ثانياً. الخصائص الشخصية للمقاول

هناك العديد من الخصائص التي تميز لمقاول عن غيره التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الثقة بالنفس: مما يجعل جل أعمالها ناجحة انطلاقا من الاستعداد الكبير لحل المشاكل التي تجابهه خاصا في بدايتها.
- التجديد والابتكار: وذلك انطلاقا من معايشة المقاول للواقع الذي يعيش فيه والذي يستنبط أفكاره منه، وبالتالي وجب عليه مواكبة التغيرات التي تكتنف أذواق المستهلكين؛
- قياس المخاطر: انطلاقا من الاستعداد الدائم لمواجهة العقبات التي قد تعترضه سواء أنيا أو في المستقبل، والاستفادة القصوى من الأخطاء التي تعرض لها سابقا؛
- تقبل الفشل: إذ يعتبر المقاول الفشل ما هو إلا طريقة من طرق النجاح؛
- الديناميكية: إذ يعتبر ذلك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في نشاط المقاولة إذ بفضله يمكن كسب زبائن وأسواق جديدة؛

ثالثاً. ماهية المقاولاتية:

صاحب التحول الكبير في مجال الأعمال على المستوى الدولي، بروز حتمية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من بين العوامل الأساسية المحركة للاقتصاد.

تعريف المقاولاتية:

مفهوم المقاولاتية عرف جدل بين أوساط الباحثين في مجال إدارة الأعمال والكتاب في أدبيات التسيير والاقتصاد القانون وذلك أن كل منهم يعالجه من زاوية خاصة التي تختلف حسب توجهات وتفكير المنظرين في هذا المجال

ولقد أخذ مفهوم المقاولاتية حيز كبير من الاهتمام، بعد بروز الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الأعمال الصغيرة في تحريك عجلة التنمية. حيث انه في ما سبق كان الاهتمام منصب على الأعمال والشركات الكبيرة باعتبارها المولد الأساسي للثروة، وبعد أزمة الكساد الكبير طرأ تغير كبير في المفاهيم والسياسات والاستراتجيات، والتي من بينها التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه المبادرات الفردية في إطار النشاط المقاولاتي، لكن من المنظور التقليدي المقاولة هي أولا وقبل كل شيء مؤسسة، أو كل منظمة اقتصادية تعتمد في نشاطها على إمكانيات (مالية، تقنية وبشرية) تعمل بطريقة عقلانية وذلك لإنتاج سلع أو خدمات تلبي حاجيات الزبائن مع ضمان هامش الربح.

كما يقصد بكلمة مقاولة كل تنظيم يضم عوامل الإنتاج يعتمد على العمل و رأسمال تقني و مالي لإنتاج سلع أو خدمات وفق متطلبات السوق رغبة في تنمية رأس المال.

أما الجانب القانوني فينظر للمقاولة من وجهين مختلفين أولهما أن كلمة مقاولة تعني وجود عقد بين طرفين، بحيث يتعهد بمقتضى هذا العقد أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الأخر، أما الوجه الثاني للمقاولة فيعبر عن مجموعة الأفكار و الأنشطة التي يقوم بها فرد أو مجموعة من أفراد، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد.

ومن بين الأوائل الذين اهتموا بدراسة ذلك "بيير دراكر' أب المناجمت Peter Druckerالذي يعرف المقاولاتية على أنها الإبداع الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة القدرة على خلق قيمة جديدة.

أما Robert Hisrich فيعرف المقاولاتية على أنها : السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين ، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها مالية ، نفسية ، اجتماعية، مقابل الحصول على إشباع مادي ومعنوي، وحسب الاتحاد الأوروبي نعني بمصطلح المقاولة مجموع الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة.

كما يمكن تعريفها على أنها "حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة"لذلك فالمقاولاتية تقوم على أساس الافتراضات التالية:

- وجود فرصة أو مجموعة من الفرص؛
- وجود فروق بين الأفراد؛
- توفر عنصر المخاطرة؛
- توفر عنصر الابتكار والريادة في مجال الأعمال.

- تنطلق من العدم بحكم الإنشاء يعني إيجاد شيا من العدم؛
- تنمية أنشطة كانت موجودة سابقا ولكن تعاني من مشاكل حالت دون تحقيق الأهداف
- عبارة عن نشاط أو مجموعة من الأنشطة تهدف لتحقيق هدفا معينا.
- توفر عنصر الابتكار.

رابعاً. أهمية المقاولاتية: تهدف المقاولة لتحقيق العديد من الأهداف وذلك تبعا لما يلي:

- **الأهمية الاجتماعية:** تعمل المقاولاتية على زيادة الأعمال وتحقيق أعلى معدل للتشغيل، مما يخفف من حدة البطالة داخل المجتمع مما يساعد على التقليل من نسبة الانحراف داخل المجتمع.
- **الأهمية السياسية**: تتجسد في تلك الأهمية التي يوليها القادة السياسيون من اجل إحداث قفزة التنموية في عهدتهم الانتخابية والتي قد تضمن لهم تجديد العهدة، لذا فيركزون على تنمية النشاط المقاولاتي باعتباره من بين أهم الأساس التنموية المتوازنة، والتي تمس جميع الأقاليم المكونة للدولة.
- **الأهمية الاقتصادية**: يلعب النشاط المقاولاتي دوراً كبير في تحريك العجلة الاقتصاد، إذ عبر عن ذلك شومبيتر رائد نظريات التنظيم بقوله أن المقاولاتية هي محرك للابتكار. 98% - 70% في الدول المتقدمة من العدد المشاريع الإجمالي عبارة مشاريع مقاولاتية.

خامساً. الدوافع الايجابية والسلبية لإنشاء النشاط ألمقاولاتي:

يمكن تقسيم الأسباب الداعية الإنشاء النشاط المقاولاتي إلى أسباب إيجابية وأسباب سلبية، إلا أن الحالات السلبية أكثر من الحالات الإيجابية. ففي دراسة أجراها Shapero لا تمثل الحالات الإيجابية إلا

ما معدله 28% من مجموع حالات الإنشاء مقابل 65% بالنسبة للحالات السلبية. فالدوافع الإيجابية تتمثل فيما يلي:

1. الدوافع الايجابية الاقتصادية
2. الدوافع الايجابية الاجتماعية
3. الدوافع الايجابية الشخصية
4. الدوافع السلبية التي تحفز لتبني المقاولاتية
5. دور دار المقاولاتية وحاضنة الجامعية في نشر الفكر المقاولاتي.

2.أهمية حاضنة أدرار في مرافقة طلاب الجامعة .

1. تعريف دار المقاولاتية: تعتبر دار المقاولاتية عبارة عن هيئات تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية اذا انها تعتبر نتاج شراكة مابين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتأخذمن الجامعة مقر لها) العدد(7 .p ,2020 , .وتعرف ايضا : مكان للغرس روح المقاولة لدى الطلبة ونشر الفكر والثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي من خلال البرامج والنشاطات تدفعهم نحو الفعل المقاولاتي

1- اهداف انشاء دار المقاولاتية:

يتمثل اهداف انشاء دار المقاولاتية فيما يلي :

- نشر الثقافة المقاولاتية في اوساط الطلبة الجامعيين من خلال تحسيسهم بأهمية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين الطلبة خاصة المقبلين على التخرج ومرافقتهم في دراسة افكارهم من خلال تحويلها على ارض الواقع.
- تعريف الطلبة بمختلف التسهيلات التي تقدمها مؤسسات وهيئات الدعم وعلى راسها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

توجيه الطلبة الجامعيين ومساعدتهم على دراسة وتقييم افكارهم وتوضيح الإجراءات المتبعة لأنشاء المؤسسات الصغيرة وربط الطالب بمختلف هيئات الدعم

2- مهام دار المقاولاتية: سنذكر بعض من مهام التي تقوم بيها دار المقاولاتية المتعارف عليها وهي كالتالي :

- بث ثقافة المقاولاتية عن طريق عملية التحسيس والتوعية.
- تكوين وتدريب الطلبة في المجال المقاولاتي.
- المرافقة المسبقة للطلبة أصحاب المشاريع.
- إنشاء لجان متخصصة بتقييم الأفكار مع الشركاء المحليين.
- ترقية الفكر المقاولاتي إلى فكر ابتكاري واقعي .
- أيام دراسية وتحسيسية موسمية بصفة عامة.
- ندوات وملتقيات وأيام عمل وورشات حول المقاولاتية.
- مسابقات أفضل خطة عمل.

– الجامعة الصيفية أسلوب إنشاء المؤسسة مع مرافقة الشريك التابع للوكالة الوطنية للدعم وتشغيل الشباب) عودة(2020, p. 103 ,

دار المقاولاتية بجامعة أدرار ودورها في خلق الوعي المقاولاتي

في 13 ماي 2013 تم توقيع اتفاقية بين الوكالة لدعم وجامعة أدرار، والتي حملت في طياتها إنشاء دار المقاولاتية بهدف زرع الفكر المقاولاتي في أوساط الطلبة الجامعيين. كما تم إعادة تحيين الاتفاقية بتاريخ 24 سبتمبر 2017

في التاسع من شهر فيفري سنة 2014 تم الافتتاح الرسمي لدار المقاولاتية – أدرار- بإشراف من السيد المدير العام للوكالة

* نشر ثقافة المقاولة في الوسط الجامعي، من خلال تحسيس الطلاب الجامعيين بضرورة إنشاء مؤسسات مصغرة تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

* تكوين الطلبة بهدف تكوين فكرة حول إنشاء مشروع مؤسسة مصغرة.

* ضمان مرافقـــــة أولية للطلـــــبة حاملي المشـــــاريع.

* نقل الطلبة من طابع التكوين الأكاديمي إلى الواقع الملموس من خلال زيارات ميدانية.

* المســـــاهمة في استقطاب الشباب الجامعي حـــــاملي أفكار.

* تسعى دار المقاولاتية من خلال العديد من الأنشطة إلى استقطاب فئة كبيرة من الطلبة حاملي الشهادات بغية تجسيد أفكارهم على أرض الواقع حيث بلغ مجمل المشاريع من خلال المرافقة التي تقدمها دار المقاولاتية حوالي أربعة وعشرون مشروع منها من دخل حيز الاستغلال ومنها ما هو في الطريق.

- كما أحصت دار المقاولاتية العديد من المسجل من خلال استمارات قُدمت لفائدة الطلبة المستفيدين من الأنشطة المقامة على مستوى جامعة أدرار بهدف الوقف على مدى الاستعداد للعمل المقاولاتي.
- وهناك الحصيلة لكل موسم بشكل مفصل

* استفادة العديد من الطلبة من تأطير ومرافقة دار المقاولاتية في إعداد بحوث ومذكرات تخرج

القيام بالعديد من دورات تكوينية تدريبية والأيام الاعلامية والتحسيسية وأنشطة عامية بالتعاون مع مخابر البحث العلمي أو الكليات أو منظمات وجمعيات تنشط في المجال،

3. حاضنة جامعة أدرار ودورها في نشر الفكر المقاولاتي:

الحاضنة الجامعية هي فضاء مخصص لمرافقة الطلبة الجامعيين أصحاب الأفكار الريادية الذين يريدون انشاء مؤسسات ناشئة وعلى هذا حددت الوزارة ضوابط الحصول على مؤسسة ناشئة على ضوء القرار الوزاري المشترك رقم1275 والذي يعتبر من أهم القرارات التي ساهمت في تفعيل الفكر المقاولاتي بالجامعة الجزائرية حيث حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من الآليات التي يرتكز عليها مشروع إعداد الطالب الجامعي الجزائري لمذكرة تخرجه، قصد الحصول على شهادة جامعية "مؤسسة ناشئة"، وذلك بهدف حثه على خلق المؤسسات والأفكار الإبتكارية الخلاقة للثروة ومناصب

الشغل، على أن تثمن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من الوزارة كما استحدث اللجنة الوطنية التنسيقة لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية لمتبعة تنفيذ وتطبيق أحكام القرار على ارض الواقع .

أولاً.أهداف القرار 1275

نصت عيها المادة 02 من قرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر2022وجاء في القرار رقم 1275 الصادر في 27 سبتمبر 2022 عن وزارة التعليم العالي المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية "مؤسسة ناشئة" من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، بأن الأخير يهدف إلى (سبتمبر2022، 2022) :

- خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الابتكارية.
- خلق مؤسسات ناشئة خلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا، كما يهدف إلى إيجاد حل تقني وتكنولوجي أو رقمي لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها .

حيث أصبح بإمكان الطلبة المقبلين على إنجاز مذكرات التخرج في الماستر أو مهندس أو أطروحات الدكتوراه ،في إطار آلية شهادة مؤسسة ناشئة أو شهادة براءة اختراع ،الاستفادة من الخدمات التي توفرها المنصة الرقمية "ابتكار" ومن خلال هذه المنصة الرقمية، "سيجد الطلبة المسجلون ضمن الآلية المشار إليها سلفا كل المعلومات التفاصيل المتعلقة والضرورية لنمذجة ابتكاراتهم".

ويعتبر هذا الموضوع مهم جدا ومحور المراسلة التي وجهتها الوصاية إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات للاتصال بمسؤولي مؤسسات التعليم العالي والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي و مسؤولي مراكز البحث.

وشددت الوزارة في المراسلة المذكورة على ضرورة القيام بحملات إعلامية لمرافقة الطلبة المنخرطين ضمن هذه الآلية، والذين هم في الأطوار النهائية ،و تحسيسهم بأهمية اختيار مشاريع التخرج في الماستر أو مهندس أو مواضيع الدكتوراه ذات صلة بالابتكار من أجلال حصول على وسم" مشروع مبتكر" أو "مؤسسة ناشئة".) سويقي(2021 , يذكر أن هذه التدابير تندرج في إطار تجسيد سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الساعية إلى "تثمين الأعمال و المشاريع المنجزة من طرف الطلبة أثناء مسارهم التكويني.

حيث تسعى الوزارة لوضع آليات والتدابير والترتيبات الميدانية لتهيئة البيئة الملائمة والظروف المناسبة لمرافقة الطلبة في مسعى شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع، وذلك بهدف استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعي يم توظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين و يالمبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في انشاء مؤسسات خاصة تساعد على تشغيل خريجي مؤسسات التعليم ا لعالي وتساهم في الحد من البطالة.

الفرع الثاني :أحكام قرار إعداد مذكرة التخرج مؤسسة ناشئة

وتشتمل مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، حسب القرار، على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال الموجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحول إلى مشروع مؤسسة ناشئة، حيث يتلقى الطلبة المسجلون

ضمن هذا المسعى دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الالكتروني والمناجمنت والمحاسبة .لتطوير مهارات الطلاب وتحسين وتطوير أفكارهم واستفادة من تبادل الخبرات فيما بينهم أو خارج إطارهم على المستوى العالمي) حمليل نوارة ,بتاريخ 27أكتوبر (2022 . كما تسهر إدارة حاضنة الأعمال الجامعية، حسب القرار المذكور، على مرافقة المشاريع المتحصلة على وسم "لابل" مشروع مبتكر للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على ذات الوسم من قبل اللجنة الوطنية لمنح العلامة،

تنص هذه المادة على دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع فهي مؤسسات تجارية أو عمومية تضع تحت تصرفها شبكاتها المعرفية لفتح باب التعاون مع الشركاء والحصول على التمويل للمؤسسات الناشئة الى غاية انطلاقها ومباشرة نشاطها وتوجد في الجامعات أكثر من 82 حاضنة أعمال ومن الضروري التحسيس بوجودها وأهميتها في تطوير المؤسسات الناشئة.

كما وضعت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الطرق البيداغوجية وكذا جانب التحسيس والتدريب وجانب العلاقات مع المحيط وبراءة الاختراع دون أن تغفل آليا التمويل كما حددت برنامج زيارات ميدانية جهوية لمتابعة تنفيذ القرار رقم 1275 وتعد هذه الخطوة جد مهمة أساسية لضمان تطبيق أحكام القرار على أرض الواقع وهو الهدف من إنشاء هذه اللجنة، التي تعمل تحت الإشراف والوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي، بغرض "استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة".

ويقع على عاتق هذه اللجنة الاستشارية والتنسيقية، مهام "المتابعة والمرافقة لحاضنات الأعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار"، وتكلف بالعمل على وضع "سياسة قطاعية لترقية وتطوير الابتكار والتحويل التكنولوجي وكذلك الإشراف على تجسير العلاقة الجامعة المؤسسة، وتفعيل ربط واجهات مؤسسات التعليم العالي البيداغوجية والبحثية بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي"، كما تقوم ب"التقييم المستمر والمتواصل لحاضنات الأعمال وتقديم تقارير مفصلة عنها إلى الوزير".

وتسهر اللجنة كذلك بالتنسيق مع المؤسسات الجامعية والبحثية على "خلق الظروف المناسبة والبيئة الملائمة لتمكين الطلبة الجامعيين المبتكرين من وضع مشاريعهم الابتكارية حيز التطبيق والإنجاز الفعلي"، وهذا في إطار تحقيق أهداف الدولة في "إعطاء كل الحوافز للشباب الجامعي حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم والدفع قدما بإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها"، كما تقوم اللجنة بوضع "الأطر التنظيمية والتقنية لربط الصلة بين وزارتي التعليم العالي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين الحاصلين على وسم +label لابل+".

وتتكفل أيضا ب"إنشاء روابط بين آليات الدعم العمومية، كالصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية لتيسير وتسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين".

قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بوضع خارطة الطريق تساهم في تجسيد البيداغوجي لهذا القرار وفق النقاط التالية : (سبتمبر2022، 2022).

أولا : فريق العمل

ثانيا :إعداد مذكرة التخرج

ثالثا: الإشراف ولجنة الاشراف

رابعا: لجنة المناقشة

خامسا: محتوى المذكرة وطرق الإعداد

سادسا :معايير التقييم تتحدد وفق مايلي:

-وضوح الفكرة وسلامتها 20 %

-الجوانب الابتكارية للمشروع 25 %

-صحة BMC نموذج العمل التجاري 30%

-الوصول للنموذج الأولي 25%

ولقد تم تسجيل دورتين للطلبة على مستوى حاضنة جامعة أدرار تم تقديم الأفكار 62 في الدفعة الأولى قبلت منها 31 مشروع و84 في الدفعة الثانية قبل منها 36 مشروع على مستوى الحاضنة وتم توجيه 17 المشروع لدار المقاولاتية والذي تم بعد التقييم من طرف أعضاء اللجنة العلمية للحاضنة ولقد تم بداية تأطيرهم في إطار الدورات التدريبية التي هي وفق البرنامج المسطر من طرف اللجنة الوطنية التنسيقة للابتكار وحاضنات الأعمال .

الخاتمة

تعتبر دار المقاولاتية هيئة داخل الحرم الجامعي انشأت بموجب اتفاقية ثنائية تسعى للربط بين المؤسسة الجامعية والمحيط الاقتصادي اي آداة تساعد في مرافقة الطلبة الجامعيين الذين لهم فكر مقاولاتي لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وايضا توجد الحاضنة الجامعية لمرافقة الطلبة الذين لديهم الافكار الجديدة والمبدعة فهي تساعدهم على التوجه نحو انشاء المشاريع الابداعية والمؤسسات الناشئة خاصة بعد القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم لعالي الذي هو بمثابة نقلة نوعية جد مهمة تحاول التقريب بين مخرجات الجامعة والجانب التطبيقي في الميدان وتعزيز دور الطلبة والباحثين في تطوير البنية الاقتصادية.

قائمة المراجـــع:

1. العدد، ج .ا .(2020) .*دار المقاولاتية كالية لتعزيز الروح المقاولاتية* .مجلة اعادة النظر في المال والاقتصاد ودورهما في الاقتصاد العالمي.
2. حمليل نوارة) .بتاريخ 27أكتوبر .(2022*ندوة علمية افتراضية بعنوان، المؤسسات ا لناشئة وحاضنات لأعمال مخبرالقانون والمجتمع* ، .جامعة أحمد دراية أدرار،.
3. سبتمبر2022، ق .(2022) .1 .*وزارة التعليم العالي المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية ''مؤسسة ناشئة ''من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي* .وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
4. سويقي، ح .(2021) .*،المؤسسات الناشئة وحاضنات ألأعمال وفقا ألحكام المرسوم التنفيذي -20 254المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية* .(Vol.المجلد .(06عين تموشنت الجزائر :(جامعةبلحاج بوشعيب.
5. عودة، ق .ب .(2020) .*دور دار المقاولاتية في تعزيز الفكر المقاولاتي الريادي لدى الطالب الجامعي،* .Vol) العدد .(02مجلة التنمية البشرية ، مخبر التربية والتطور :جامعة واهران،.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدولي العلمي:

المبادراتية للأعمال المعاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة

حالة المؤسسات الناشئة

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6773. B

آذار/مارس2023